جـامعـة يحي فـــارس بالمـديـة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسـم: عـلـــــوم التسـيـيـــر

الموضـــــــوع:

مدى تجسيد مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر لممارسات المسؤولية الاجتماعية

دراسة حالة بعض المؤسسات الجزائرية المتبنية لمعيار ISO 26000

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص: إدارة الأعمال

من إعداد الطالبة:

عميرات إيمان

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د يرقي حسين

أعضـاء لجنـة المناقشـة

أ.د. علوطي لمين	أستـــاذ	جامعة المدية	رئيساً
أ.د. يرقي حسين	أستـــاذ	جامعة المدية	مقرراً
د. رتيعة محمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المدية	عضواً ممتحنا
د. بولصنام محمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المدية	عضواً ممتحنا
د. بودلة يوسف	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بومرداس	عضواً ممتحنا
د. بن حسان حكيم	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بومرداس	عضواً ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

﴿ شكر وعرفان ﴾

نحمد الله ونشكره على عظيم نعمه، وجزيل عطاءه، وعلى فضله وكرمه، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين سيد الخلق محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد...

يسرّني ان أتقدم بالشكر الخالص للسيد الأستاذ الدكتور "**يرقي حسين**"، لتحمله عناء الاشراف والمتابعة لهذه الاطروحة، دون ان يبخل علي بتوجيهاته السديدة، ونصائحه القيمة، وصبره وسعة صدره، فشكرا لك أيها الأستاذ الرمز والمثل الأعلى في العمل والعطاء وحسن الأخلاق.

والشكر موصول للأساتذة الكرام أعضاء اللجنة الموقرة على تفضلهم بالموافقة لمناقشة هذا العمل المتواضع، وبذل الجهد في قراءته، وتقييمه، وإثراءه...فلكم مني كل العرفان وعظيم الامتنان.

كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير الى كل الأساتذة الأفاضل الذين تتلمذت على أيديهم منذ بداية مشواري الدراسي الى يومنا هذا، وعلى رأسهم السيد "**بلهوان نذير**"، الذي كان لنا نِعْمَ المعلم والقدوة، شكرا لك يا معلمي، وبارك الله فيك، وأدامك ذخرًا للعلم.

ولا أنسى التوجه بجزيل الشكر الى مدراء وإطارات المؤسسات الخاصة التي أجريت فيها الدراسة التطبيقية، لما منحوه لي من وقتهم الثمين لأجل الإجابة على الاستبيان، وأخص بالذكر في هذا المقام الخبيرة "**فخار خديجة**"، والتي قدمت لي يد العون، وكل التسهيلات، والدعم أثناء إنجاز هذا العمل، فلها مني خالص الامنيات والدعوات بالنجاح، والخير كله في الدنيا والاخرة.

وأختم شكري وتقديري للسيدة الكريمة "**بلحسن حسينة**"، وللأستاذة الفاضلة "**دكار جنات**"، ولكل من ساعدني من قريب أو من بعيد لإتمام هذا البحث، وإلى كل مسؤولي وموظفي مكتبة، وإدارة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، بجامعة يحي فارس بالمدية.

لكل هؤلاء...أجدد شكري...وجزاكم الله عني كل خير

﴿ الإهــداء ﴾

إلى نفسين أعزّ اليّ من نفسي، واللّذين مهما فعلت لن أوفهما ولو ذرة من فضلهما...

أمي و أبي

حفظهما الله، وأطال في عمرهما، وجعل صالح أعمالي في ميزان حسناتهما.

إلى من شاركوني لحظات انجاز بحثي بجميل صبرهم وعونهم، وكانوا ومازالوا سندا لي في كل خطوات الحياة...أخي وأختاي...رعاهم الله وأسعدهم في الدنيا والاخرة.

إلى كل من تقاسمت معهم أيام الدراسة...زميلاتي و زملائي...أتمنى لهم التوفيق جميعا، وأن يجعل الله أيامهم أفراحا ومسرّات.

إلى كل من لم أذكرهم في مذكرتي...ولكنهم دائما وأبدا في ذاكرتي

إيمان عميرات

المستخلص

هدفت هذه الدراسة الى تحليل مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ومعرفة مستوى تجسيدها في القطاع الخاص بالجزائر، وذلك من خلال دراسة واقع تبنيها وممارستها تجاه كل من العاملين، المنتج، البيئة، والمجتمع.
وتماشيا مع أهداف البحث، استندنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي، لنعرض من خلال فصليْه الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية ووضعها في القطاع الخاص بالجزائر، أما بالنسبة للجانب التطبيقي، فقد اعتمدنا على منهج دراسة حالة، شملت عينة من المؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000، وبعد توزيع (60) استبيان على جميع إطارات المؤسسات المبحوثة، وتحليل بياناتها احصائيا، توصلنا لأهم النتائج التالية:

– المؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار "الايزو 26000"، لم تأخذ بالمفهوم السطحي والتطبيق الشكلي للمسؤولية الاجتماعية، بل قامت بتبني المسؤولية الاجتماعية كاستراتيجية وتجسيدها كممارسة بمجالاتها الاربعة.
– يمثل المنتج أكثر مجال تمارس من خلاله المؤسسات الجزائرية الخاصة محل البحث، مسؤوليتها الاجتماعية.
– تأثير متغيرات الحجم والعمر على تبني المؤسسات الجزائرية الخاصة عينة الدراسة للمسؤولية الاجتماعية.
– لا يوجد تأثير لمتغير العمر على الممارسات المجتمعية للمؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة.
– وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات الجزائرية الخاصة في تبني المسؤولية الاجتماعية وممارستها تجاه كل من المنتج، البيئة، والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجال العاملين، مجال المنتج، المجال البيئي، مجال المجتمع، الايزو 26000، القطاع الخاص، المؤسسة الجزائرية الخاصة.

Abstract

This study aims at analyzing the concept of social responsibility of enterprises and the level of its embodiment in the private sector in Algeria, through studying both the reality of its adoption and its practice towards the workers, the product, the environment, and society.

In line with the objectives of the research, We relied in the theoretical side on an analytical descriptive approach to present through its chapters the conceptual framework of social responsibility and its situation in the private sector in Algeria. As for the applied side, we relied on a case study methodology that included a sample of the Algerian private enterprises adopting the ISO 26000 standard, And after the distribution of (60) questionnaires on all the cadres of the investigated enterprises, and analyzing their data statistically, we reached the following main results:

- Algerian private enterprises adopting ISO 26000, did not take the superficial concept and the ostensible application of social responsibility, but adopted social responsibility as a strategy and embodied as a practice through its four domains.

- The product is the most interested field by the Algerian private enterprises to exercise their social responsibility

- The effect of size and age variables on the adoption of social responsibility in Algerian private investigated enterprises.

- The variable of age has no effect on the social practices of Algerian private investigated enterprises.

- There are statistically significant differences between the Algerian private enterprises in adopting, and practicing social responsibility towards: the product, environment and society.

Keywords: Corporate Social Responsibility, Workers field, Product field, Environmental field, Community field, ISO 26000, Private Sector, Algerian Private Enterprise.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر وعرفان	I.
الإهداء	II.
المستخلص	III.
فهرس المحتويات	V.
قائمة الاشكال والجداول	IX.
قائمة الملاحق	XI.
قائمة الرموز والمختصرات	XII.
مقدمة	أ – س
الفصل الأول: الإطار النظري المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	**03**
● **أولا:** الجذور التاريخية لتطور المسؤولية الاجتماعية	**03**
● **ثانيا:** مفهوم المسؤولية الاجتماعية	**12**
● **ثالثا:** المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بين التأييد والمعارضة	**19**
المبحث الثاني: دمج المسؤولية الاجتماعية في النظام الإداري للمؤسسة	**28**
● **أولا:** مراحل التسيير الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية	**28**
● **ثانيا:** المسؤولية الاجتماعية في إطار وظائف المؤسسة	**36**
المبحث الثالث: التقييم المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	**45**
● **أولا:** الإطار الفكري لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية	**45**
● **ثانيا:** القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية	**52**
● **ثالثا:** الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية	**58**
المبحث الرابع: تجارب لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في عالم الأعمال	**64**
● **أولا:** المسؤولية الاجتماعية في ظل المنظمات الدولية	**64**
● **ثانيا:** المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الدول الأجنبية	**70**
● **ثالثا:** المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عربيا	**79**

خلاصة	**89**
الفصل الثاني: ممارسات المسؤولية الاجتماعية ووضعها في القطاع الخاص بالجزائر	
تمهيد	**91**
المبحث الأول: مسار القطاع الخاص في الجزائر	**92**
• **أولا:** البداية الأولى لظهور الخوصصة	**92**
• **ثانيا:** الانتقال من التهميش الى الاعتراف بالقطاع الخاص	**101**
• **ثالثا:** مرحلة الانطلاق الفعلي للقطاع الخاص في الجزائر	**108**
المبحث الثاني: تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر	**114**
• **أولا:** مسؤولية القطاع الخاص بالجزائر في تحقيق التنمية	**114**
• **ثانيا:** دور الحكومة الجزائرية والمجتمع المدني في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	**120**
المبحث الثالث: تبني معيار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر (ISO 26000)	**129**
• **أولا:** مضمون المواصفة الارشادية للمسؤولية الاجتماعية	**129**
• **ثانيا:** اعتماد الجزائر للمعيار الدولي (الايزو 26000)	**138**
المبحث الرابع: ممارسات المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص بالجزائر	**143**
• **أولا:** ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	**143**
• **ثانيا:** الممارسات الاجتماعية للمؤسسات الوطنية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000	**153**
• **ثالثا:** الممارسات الاجتماعية للمؤسسات الاجنبية الخاصة في الجزائر	**159**
خلاصة	**166**
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000	
تمهيد	**168**
المبحث الأول: لمحة عن المؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000	**169**
• **أولا:** مؤسسة أن.سي.أ رويبة (N.C.A Rouiba)	**169**
• **ثانيا:** مؤسسة تيبوبلاست (Tuboplast)	**171**
• **ثالثا:** المؤسسة الجزائرية للأكياس المغلفة (SASACE)	**172**
• **رابعا:** مؤسسة سطيف للمشروبات (SBC)	**173**

فهرس المحتويات

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	**175**
• **أولا:** مراحل تطوير أداة الدراسة	**175**
• **ثانيا:** تطبيق أداة الدراسة	**180**
• **ثالثا:** أساليب المعالجة الإحصائية	**182**
المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة واختبار الفروض	**184**
• **أولا:** تبني فلسفة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجزائرية الخاصة	**184**
• **ثانيا:** مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000	**187**
• **ثالثا:** اختبار فرضيات الفروقات	**199**
خلاصة	**208**
خاتمة	**210**
قائمة المراجع	**223**
الملاحق	**236**

قائمة الاشكال والجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	مراحل التسيير الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية	29
(02)	وصف محاور الاستبيان	176
(03)	معاملات الارتباط بين درجات عبارات محور تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مع الدرجة الكلية للمحور	177
(04)	معاملات الارتباط بين درجات عبارات مجالات المسؤولية الاجتماعية مع الدرجة الكلية لكل مجال	178
(05)	معاملات ثبات الاستبيان	179
(06)	المؤسسات الجزائرية الخاصة عينة الدراسة، والاستبيانات الموزعة فيها	181
(07)	اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات	182
(08)	نتائج اختبار الإشارة لعبارات تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	184
(09)	نتائج اختبار الإشارة لعبارات مجال العاملين	187
(10)	نتائج اختبار الإشارة لعبارات مجال المنتج	190
(11)	نتائج اختبار الإشارة لعبارات مجال البيئة	192
(12)	نتائج اختبار الإشارة لعبارات مجال المساهمات تجاه المجتمع	194
(13)	نتائج اختبار الإشارة لمحور مجالات المسؤولية الاجتماعية	196
(14)	نتائج اختبار مان وتني حول وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تبني المسؤولية الاجتماعية تعزى لحجم المؤسسات الجزائرية الخاصة	200
(15)	نتائج اختبار مان وتني حول وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تبني المسؤولية الاجتماعية تعزى لعمر المؤسسات الجزائرية الخاصة	201
(16)	نتائج اختبار مان وتني حول وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسات المسؤولية الاجتماعية تعزى لحجم المؤسسات الجزائرية الخاصة	202
(17)	نتائج اختبار مان وتني حول وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسات المسؤولية الاجتماعية تعزى لعمر المؤسسات الجزائرية الخاصة	202
(18)	نتائج اختبار كروسكال والاس حول وجود فروق معنوية في تبني المسؤولية الاجتماعية تعزى الى المؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000	203
(19)	نتائج اختبار مان وتني حول وجود فروق معنوية في تبني المسؤولية الاجتماعية	204

	تعزى للمؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000	
(20)	نتائج اختبار كروسكال والاس حول وجود فروق معنوية في ممارسات المسؤولية الاجتماعية تعزى الى المؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000	205
(21)	نتائج اختبار مان وتني حول وجود فروق معنوية في ممارسات المسؤولية الاجتماعية تعزى للمؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000	206

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	النموذج الشامل لمواصفة الايزو 26000	131

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
(01)	استبيان الدراسة	237
(02)	أسماء الأساتذة محكمي استبيان الدراسة	244
(03)	Liste des "OP" du projet SPRING / ISO 26000	245
(04)	مخرجات برنامج "SPSS"	246

قائمة الرموز والمختصرات

الرمز أو المصطلح	المعنى
AAA	جمعية المحاسبة الامريكية
AARP	الجمعية الامريكية للمتقاعدين
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
APAB	جمعية منتجي المشروبات الجزائرية
APC	المجلس البلدي
APSI	وكالة ترقية، دعم ومتابعة الاستثمار
BITC	المجموعة البريطانية الخيرية "الاعمال في المجتمع"
CNAS	الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي
CNES	المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني
CNI	اللجنة الوطنية للاستثمار
CNRC	المركز الوطني للسجل التجاري
COSYFOP	الكنفيدرالية النقابية للقوى المنتجة
CREDEG	مركز البحث والتطوير للكهرباء والغاز
CSR/RSE	المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
DJSI	مؤشر داو جونز للاستدامة
EMAS / SMEA	خطة الإدارة والتدقيق البيئي
EMS	نظام الإدارة البيئية
EPIC	مؤسسة عمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري
EURL	المؤسسات الشخصية ذات المسؤولية المحدودة
FAC	الفدرالية الجزائرية لحماية المستهلك
GRI	مبادرة الإبلاغ العالمية
HACCP	نظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة
IANOR	المعهد الجزائري للتقييس
ISO	المنظمة الدولية للمعايير
NA	المعيار الجزائري

قائمة الرموز والمختصرات

OCRC	المكتب المركزي لقمع الفساد في الجزائر
ONPLC	الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر
OSCIP	مكتب المتابعة ومراقبة الاستثمارات الخاصة
SARL	المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة
Sida	الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي
SME / PME	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
SMI	نظام الإدارة المتكامل
SMQ	نظام إدارة الجودة
SMSDA	نظام إدارة سلامة الأغذية
SPRING	برنامج دعم الشراكة والإصلاحات والنمو الشامل
SR MENA	المسؤولية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
UITA	الاتحاد النقابي الدولي
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNGC	الميثاق العالمي للأمم المتحدة

المقدمة

أ. توطئة:

في ظل التطورات التكنولوجية، والتحولات الاقتصادية التي شهدتها بيئة الاعمال العالمية، وتزايد الأزمات والمشاكل البيئية، والاجتماعية التي استفحلت في العالم، باتت المؤسسات بحاجة لفلسفة تفكير تتماشى مع حركة العصر وواقعه، وتتوائم مع متطلباته وشروطه لضمان صمودها وتميزها، وأصبح لزاما عليها توسيع رؤيتها لمسؤولياتها لتمتد الى ما هو أبعد من مجرد التركيز على دورها الاقتصادي الذي وجدت لأجله، خصوصا تلك التي تنتمي للقطاع الخاص نظرا لتقلص دور الحكومات في العمليات الإنمائية وتخليها عن الكثير من الأدوار الاجتماعية بعد الاتجاه الواسع نحو الخصخصة، إضافة الى انعكاسات العولمة والتي لم تجلب المزيد من الفرص والمزايا للمؤسسات فحسب، ولكنها أجبرتها على التكيف مع البيئة المتغيرة وتقبل تحديات غير مسبوقة على المستوى العالمي.

لذلك، فقد ظهرت العديد من المفاهيم الإدارية التي تدعم أداء المؤسسات وتعزز من سمعتها ومكانتها، وتبرر من خلالها مشروعية وجودها أمام الحجم اللانهائي من التأثيرات السلبية الناتجة عن نشاطها، ومن أبرز هذه المفاهيم نجد مفهوم "المسؤولية الاجتماعية"، والتي أصبحت من بين أهم الأساليب الحديثة التي تتطلع المنظمات الدولية لنشرها في عالم الاعمال. وبالرغم من أن المسؤولية الاجتماعية بمفهومها العميق الذي يخدم قضايا التنمية المستدامة لم تنضج بعد في الدول العربية مقارنة بما وصلت اليه في الدول المتقدمة، والتي قضت سنوات طويلة في مناقشة نظرياتها، وتنمية المعرفة بها وبأهميتها، وتجذيرها في ثقافتها، مما جعلها تفرض مكانتها كمحطة رئيسية وأصلية على الساحة العالمية في المبادرة المخططة لخدمة المجتمع وتنميته، والتفاعل مع قضاياه وحل مشاكله، إلا أن الاصل الحقيقي لسلوكيات المواطنة والمسؤولية الاجتماعية نجدها تنبع من صميم قيم وتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف منذ أربعة عشر قرنا.

فالدور المجتمعي للمؤسسات الخاصة يؤكد على مراعاة مصالح كل الأطراف المرتبطة ببيئة عملها سواء الداخلية أو الخارجية، ويرتكز على توجيه ممارسات تتجاوز حدودها الاقتصادية والقانونية، لبناء علاقات أكثر استقرار، وعمق، واستدامة مع تلك الاطراف، وهذا من خلال تبنيها لاستراتيجية فعّالة كأساس لدمج مبادئ وأبعاد المسؤولية الاجتماعية في قلب نظامها الإداري المتكامل.

ب. طرح الإشكالية:

لقد أصبحت الدول المتقدمة تقف في طليعة الدول التي تسعى الى ترويج فلسفة المسؤولية الاجتماعية وتجسيدها في بيئة اعمالها، خصوصا مع زيادة دور القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية، وضغط الحاجة الى مشاركته لتنمية المجتمعات في مختلف المجالات الاخرى. أما بالنسبة للدول النامية، رغم أننا لا نجد للمسؤولية الاجتماعية نفس الصدى، الا أنه في السنوات القليلة الماضية نشهد مساعي عدة بلدان ومنظمات عربية للفت انتباه قادة المؤسسات الاقتصادية لدورها المجتمعي اتجاه أصحاب المصلحة. وفي هذا الشأن، برزت جهود الدولة الجزائرية من خلال القوانين والتشريعات، والإجراءات التي اتخذتها، والمشاريع الدولية التي انضمت اليها، والتي هدفت في مضمونها الى دفع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لاعتماد المعيار الدولي للمسؤولية الاجتماعية (الايزو26000)، ومراعاة مبادئه في نشاطها.

وبناء على ما سبق ذكره، تأتي هذه الأطروحة لمعرفة أين هو القطاع الخاص بالجزائر من ثقافة المسؤولية الاجتماعية التي بدأت تغزو العالم العربي، وكذا الوقوف على حقيقة ومستوى تبنيها وممارستها من خلال مجالاتها (مجال العاملين، مجال المنتج، المجال البيئي، مجال المجتمع)، في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المطبقة للمواصفة الارشادية للمسؤولية الاجتماعية (ISO 26000).

وعليه تتجلى إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي درجة تُجسَّد المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000 ؟

ويمكن تجزئة السؤال الرئيسي الى الأسئلة التالية:

1. هل الفلسفة الإدارية للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة، تعكس عمق التبني لهذا المفهوم؟
2. هل تتجاوز المؤسسات الجزائرية الخاصة عينة الدراسة، الحدود القانونية في ممارساتها للمسؤولية الاجتماعية تجاه كل من (العاملين، المنتج، البيئة، والمجتمع)؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات أفراد العينة حول محاور الاستبيان تعزى للمؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000، ولخصائصها من حيث (الحجم والعمر)؟

ت. فرضيات الدراسة:

كإجابة أولية على التساؤلات التطبيقية التي طرحت في إشكالية الدراسة، نورد مجموعة من الفرضيات لنقوم باختبارها لاحقا في الجزء التطبيقي:

– الفرضية الأولى:

المؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة، لم تتبنى المسؤولية الاجتماعية بالمفهوم الاستراتيجي العميق.

– الفرضية الثانية:

لا توجد ممارسات اجتماعية في المؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة، إلا ما تعلق بالجانب القانوني الذي يحكم علاقاتها بالعاملين، والمنتج، والبيئة، والمجتمع.

– الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات افراد العينة حول تبني المسؤولية الاجتماعية وممارستها بمجالاتها الأربعة، تعزى للمؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000، ولخصائصها من ناحية الحجم، والعمر.

ث. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية اختيار موضوع هذا البحث في النقاط التالية:

– تعتبر المسؤولية الاجتماعية أحد أهم المواضيع التي فرضت نفسها بقوة خصوصا بعد إعادة رسم دور الحكومات في ظل اقتصاد السوق، واعتبار القطاع الخاص كشريك أساسي في تحقيق الاضلاع الثلاثة للتنمية المستدامة والمتمثلة في النمو الاقتصادي، التقدم الاجتماعي، وحماية البيئة، وذلك بتوسيع توجهاتها الربحية البحتة لتشمل أدوار اجتماعية مؤسسية تأخذ شكلا منظما، بأهداف واضحة، واستراتيجيات محددة.

– أهمية هذه الدراسة تتجلى في كونها تحفّز المؤسسات الخاصة للاهتمام أكثر بخدمة المجتمع، وتقديم النفع له، والمشاركة في تحمل جزءا من قضاياه ومشاغله، والحرص على التواصل معه.

– كما تكتسب الدراسة أهميتها العلمية والتطبيقية من خلال غوصها في أعماق المسؤولية الاجتماعية من ناحية مفهومها الحقيقي، ومن ناحية وضعها في بيئة الاعمال بالجزائر، لذلك يمكن أن تأخذ هذه

الدراسة مكانًا متواضعا بين الدراسات التي اهتمت بنفس القضية لتشكل معها نقطة انطلاق لإجراء دراسات لاحقة تتعلق بالبحث في الآليات اللازمة لتفعيل قيم المواطنة والسلوك الاجتماعي المسؤول للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ج. أهداف الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الاختلاف في تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بالاعتماد على الخطوط التوجيهية لمواصفة الايزو 26000.

- التعرف على جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وحُكم تبنيها بين الالتزام والاختيار، وبين التأييد والاعتراض.

- معرفة أسس، قضايا، وأبعاد المسؤولية الاجتماعية من خلال ما توصل إليه الباحثون من جهة، ووفقا لما جاء في نموذج المواصفة الارشادية للمسؤولية الاجتماعية من جهة أخرى، والاستناد عليها في تحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية الأساسية، وأهم الممارسات التي يتضمنها كل مجال.

- عرض آخر الاحصائيات وأهم النتائج التي حققتها الجزائر في إطار المشاريع الدولية التي انضمت اليها من أجل دعم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتطبيق مواصفة الايزو 26000.

- تسليط الضوء على مجموعة من المؤسسات الجزائرية الخاصة التي اعتمدت بشكل رسمي معيار الايزو 26000 كدليل على تبنيها للمسؤولية الاجتماعية، للتعرف على حقيقة نظرتها لهذا المفهوم ومستوى تجسيدها له على أرض الواقع.

- على أساس النتائج التي توصلنا إليها، وبالنظر الى الدراسات السابقة، هدفنا في نهاية بحثنا الى اقتراح جملة من الحلول الفعّالة لتجاوز مختلف العراقيل وتشجيع المؤسسات الجزائرية وإقناعها على مراعاة مسؤوليتها الاجتماعية.

ح. مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة:

هناك العديد من الأسباب التي دفعتنا لانتقاء هذا الموضوع، تتلخص أهمها فيما يلي:

- الرغبة في مواصلة البحث في هذا الموضوع باعتباره امتداد لدراستي المقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر بجامعة المدية هذا من جهة، ومن جهة أخرى لقلة البحوث العربية التي تربط موضوع المسؤولية الاجتماعية بالقطاع الخاص، آملين أن ينال حظه الوافر من الدراسات في المستقبل.

- الزيادة الملحوظة مؤخرا في تنظيم المؤتمرات والندوات التي تركز على هذا الموضوع، مما أثار فضولنا أكثر للتعمق في دراسته والكتابة فيه للمساهمة ولو بالقليل في إثراء المعرفة من خلال الافكار المقدمة ونشر معاني العطاء الذكي في مؤسساتنا الخاصة، ولما لا الانتقال بالمسؤولية الاجتماعية الى ثقافة في مجتمعنا لتصبح أقوى من قوة أي قانون.

- حاجة ومتطلبات البيئة الاقتصادية في الجزائر لمثل هذه الدراسات، خاصة بعد هيمنة القطاع الخاص على النسيج الاقتصادي الجزائري، وفي نفس الوقت تراجع دور الدولة في المجال الاجتماعي.

خ. حدود الدراسة:

تمثلت حدود دراستنا بما يلي:

1. **الحدود الموضوعية:** تمحورت دراستنا حول موضوع "مدى تجسيد مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر لممارسات المسؤولية الاجتماعية: دراسة حالة بعض المؤسسات الجزائرية المتبنية لمعيار الايزو 26000". و تجدر الإشارة الى ان الممارسات التي ركزنا عليها في البحث هي تلك المندرجة ضمن المجالات الأساسية التالية: العاملين، المنتج، البيئة، والمجتمع.
2. **الحدود المكانية:** طبقت هذه الدراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الخاصة، على أساس تبنيها الفعلي للمواصفة الارشادية "إيزو 26000".
3. **الحدود البشرية:** تم توزيع (الاستبيان) على جميع الإطارات في المؤسسات الخاصة محل الدراسة الميدانية، والذي بلغ عددهم (60) إطارا.
4. **الحدود الزمنية:** أجريت الدراسة ككل بجانبيها النظري والتطبيقي، خلال المدة الواقعة بين (15/ فيفري / 2017) إلى غاية (25 / جويلية / 2019).

د. المنهج المستخدم في الدراسة:

تماشيا مع أهداف البحث، ولغرض الإجابة على اشكاليته والتحقق من صحة فرضياته، اتبعنا في الإطار النظري المنهج الوصفي التحليلي، والذي يستند على جمع ودراسة وتحليل أهم الأفكار والمعلومات المتعلقة بموضوع المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص، وذلك لاستيعاب الموضوع وفهم عناصره ووصفه وصفا علميا دقيقا؛ أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد استعملنا منهج دراسة حالة، شملت مجموعة من المؤسسات الجزائرية الخاصة التي تبنت المسؤولية الاجتماعية طبقا لمعيار الايزو 26000، واعتمدنا في ذلك على (الاستبيان) كأداة للاستقصاء وجمع البيانات، وللقيام بمعالجتها وتحليل النتائج استخدمنا أسلوب الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) رقم (24).

ذ. الدراسات السابقة:

– الدراسات باللغة العربية:

1. دراسة الباحثة (**قرن خيرة**)، بعنوان: "**واقع وآفاق تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الإنتاجية لولايات المدية، الجلفة، والاغواط**"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المدية، 2016.

هدفت الدراسة الى معرفة واقع تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الإنتاجية العاملة بولايات (المدية، الجلفة، الاغواط)، حيث قامت الباحثة بدراسة كل من مستوى التطبيق الحالي لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، معوقات التبني، الحوافز المشجعة، دور جماعات الضغط، والافاق المستقبلية للمسؤولية الاجتماعية في هذه المؤسسات. وقامت من خلال دراستها بتوزيع (60) استبيان على (17) مؤسسة إنتاجية، وتوصلت في الأخير الى النتائج التالية:

- تطبق المؤسسات عينة الدراسة المسؤولية الاقتصادية والبيئية بمستوى مرتفع، اما البعد الاجتماعي فمستوى تطبيقه كان متوسط.
- هناك العديد من المعوقات في تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، في مقدمتها عدم توفر الوقت.
- اعتبرت عينة الدراسة ان الدعم الحكومي والجوائز الحكومية، والمشاركة والتنسيق مع المؤسسات الكبرى كلها حوافز قوية لتبني المسؤولية الاجتماعية في مؤسساتهم.
- لا تشكل البيئة الجزائرية قوة ضغط على المؤسسات لتقوم بمسؤوليتها الاجتماعية.

- المؤسسات عينة الدراسة ستواصل مستقبلا في إعطاء الأولوية لرعاية العاملين والبيئة، اما المجتمع المحلي فسيكون في الأخير.

2. دراسة الباحث (**فلاق محمد**)، بعنوان: "**مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الاعمال: دراسة ميدانية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على شهادة الايزو 9000**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الشلف، 2014.

وتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في محاولة التعرف على درجة مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على الشهادة القياسية للجودة.

وقد قام الباحث بتوزيع (220) استبيان على (45) مؤسسة اقتصادية من القطاع العام والخاص موزعة على (16) ولاية من التراب الوطني، وتتلخص النتائج التي توصل اليها في:

- تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية كان بدرجة متوسطة اتجاه كل من العاملين، العملاء، البيئة، والمجتمع المحلي، وبدرجة مرتفعة نسبيا اتجاه المالكين.
- عدم وجود فروق في ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى لخصائص مديري المؤسسات من حيث (العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي).
- هناك فروق في ممارسة المسؤولية الاجتماعية بحسب نشاط المؤسسة وحجمها، لصالح المؤسسات الصناعية على حساب الخدمية، ولصالح المؤسسات الكبيرة على حساب الصغيرة.
- يتوفر لدى المؤسسات المبحوثة مستوى متوسط من الميزة التنافسية وان الجودة هي البعد الأكثر توافرا، تليها التكلفة الأقل، ثم السمعة، ثم الابداع، وأخيرا الاستجابة.
- كما خلصت الدراسة أيضا لوجود تأثير ذو دلالة معنوية لتبني المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات في إدامتها لميزتها التنافسية.

3. دراسة الباحثة (**مقدم وهيبة**)، بعنوان: "**تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة وهران، 2014.

هدفت هذه الرسالة الى دراسة واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في عينة من المؤسسات الاقتصادية، حيث اعتمدت الباحثة على توزيع الاستبيانات على (110) مؤسسة غطت سبع ولايات من الغرب

الجزائري. وأظهر البحث أن هذه المؤسسات تمارس مسؤوليتها الاجتماعية بشكل متوسط عموما، حيث كانت ممارساتها جيدة تجاه كل من المساهمين، والمستهلكين، في حين تمارس بشكل متوسط مسؤوليتها البيئية، وتجاه العاملين والموردين، ولا تمارس مسؤوليتها تجاه المجتمع. وكشفت الدراسة عن غياب أي تأثير لمتغيرات العمر، والحجم، والملكية، وطبيعة النشاط على ممارسة المؤسسات عينة الدراسة لمسؤوليتها الاجتماعية، كما أظهرت ان نقص المصادر المالية لتمويل البرامج الاجتماعية هي أحد أبرز عراقيل ممارسة المؤسسات لمسؤوليتها الاجتماعية.

4. دراسة الباحثان (**عبد النور ناجي**) و (**عمارة ناجي**)، بعنوان: "**تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر**"، مقال علمي، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، جوان 2017.

سعت الدراسة الى رصد واقع المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في الجزائر، ومعرفة مدى قدرة المؤسسات على ان تأخذ بالمفهوم وتطبقه لتجسيد التنمية المحلية المستدامة، ومن خلال متابعة الباحث للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلديات، توصل الى ان مستوى المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر لم يصل بعد الى ما وصلت اليه في الدول الأخرى، وأعاد سبب ذلك الى العديد من العوامل أهمها غياب الأطر التشريعية والتنظيمية التي من شانها ان تعزز مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص، غياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية، وعدم وجود تحفيزات لممارسة المسؤولية الاجتماعية في الجزائر.

5. دراسة الباحثان (**صديق زكريا**) و (**بن جيمة عمر**)، بعنوان: "**المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص ودورها في تحقيق الامن الاقتصادي بالجزائر**"، مقال علمي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة بشار، جوان 2017.

هدف هذا المقال الى ابراز الدور الاجتماعي للقطاع الخاص ومساهمته في تحقيق التنمية بما فيها الامن الاقتصادي والاجتماعي، وقد توصل الباحث باعتماده على بعض المؤشرات والبيانات الإحصائية الى ان الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية يؤدي الى تطور المجتمع ونماءه، كما يولد لديه الشعور بالطمأنينة والامن من كل التهديدات خاصة تلك التي تشكل خطرا على حياته.

6. دراسة الباحث (**السحيباني صالح**)، بعنوان: "**المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية**"، بحث علمي مقدم الى المؤتمر الدولي حول: "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف"، بيروت، بتاريخ 23-25 مارس 2009.

هدف الباحث من خلال هذه الورقة الى معرفة واقع تبني المؤسسات الخاصة في المملكة العربية السعودية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وتأثيرات هذه الأخيرة على المجتمع السعودي ودورها في محاربة الفقر وتحقيق التنمية. ولقد توصلت الدراسة لعدة نتائج من بينها: ان هناك غياب واضح لآليات واستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية داخل غالبية المؤسسات السعودية الخاصة، وكذا محدودية الأنشطة التي تمارسها المؤسسات السعودية في مجال خدمة المجتمع وغياب كبير لمبادراتها تجاه البيئة، وتركيزها على مجالات محددة فقط.

7. دراسة الباحثان (**بريش عبد القادر**) و (**غراية زهير**)، بعنوان: "**دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات**"، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي الثالث حول: "منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية"، جامعة بشار، بتاريخ 14-15 فيفري 2012.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور المسئولية الاجتماعية في الحد من ظاهرة الفقر وتحقيق التنمية في الجزائر والتطرق إلى دور القطاع الخاص في الجزائر من ذلك، وخلص الباحث الى ان المؤسسات الخاصة في الجزائر لم ترق الى مستوى المسؤولية الاجتماعية المرجوة، إذ لم تساهم حسب هذه الدراسة في الرفع من مستوى معدل النمو الاقتصادي، والحد من ظاهرة الفقر، وعدم تبنيها لمشاريع تساهم في تنمية المجتمع. وقد أرجع ذلك للعديد من الأسباب أهمها: حداثة ظهور وتطور دور القطاع الخاص، كما ان همه الوحيد تعظيم الأرباح، حيث انه يرتكز أساسا على النشاط في القطاعات التجارية المربحة.

– الدراسات باللغة الاجنبية:

1. دراسة (**Hadou Samia Ahlem, & Bennafla Kaddour**):

«*Corporate Social Responsibility and its benefits for the companies : Corporate reputation as a model*», Article in review of North African Economies, Chlef, Vol 02, N17, 2017.

هدفت الدراسة الى التعرف على مزايا وفوائد تبني المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بتعزيز سمعة المؤسسات، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الى جانب الاستعانة بأهم الدراسات التطبيقية الحديثة الموجودة في هذا المجال للوصول الى النتائج، والتي كانت من أهمها ان المؤسسات إذا ما تبنت استراتيجية المسؤولية الاجتماعية ستساهم في تحقيق رفاهية المجتمع، وستعزز لا محال من سمعتها وتقوي علامتها التجارية.

2. دراسة (**Bahlouli Sarah**):

«*Corporate Social Responsibility in Algeria: Empirical Study of Many Corporations*», Article in Roa Iktissadia Review, University Eloued, Algeria, Issue 09, December 2015.

هدفت الدراسة لمعرفة واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث قامت الباحثة بتوزيع (95) استبيان على إطارات 16 مؤسسة تنشط في كل من ولايات سطيف، وبرج بوعريريج. وتوصلت في النهاية الى ان هناك غياب للمسؤولية الاجتماعية كمفهوم في استراتيجيات المؤسسات محل الدراسة، حيث وجدت ان (80%) من العينة غير مدركين لمفهومها، ومع ذلك فهي موجودة كممارسة فقط.

3. دراسة (**Hoje. Jo, & Maretno A. Harjoto**):

«*The Causal Effect of Corporate Governance on Corporate Social Responsibility*», Article in journal of « Business Ethics», March 2012.

لقد تم في هذا المقال دراسة العلاقة التجريبية بين حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية، إضافة الى تحديد أهمية كلا من نظرية أصحاب المصلحة ونظرية الوكالة بخصوص العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات. والتحقق من هذا التأثير بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية كان من خلال تحليل عينة واسعة من الشركات الامريكية من سنة (1993)، الى غاية سنة (2004)، بحيث تم الاعتماد على إحصائيات قاعدة البيانات (KLD) لأكثر من (3000) مؤسسة.

ومن اهم نتائج هذه الورقة البحثية: وجود علاقة وتاثير إيجابي للحوكمة على تطبيق المسؤولية الاجتماعية، كما توصل الى ان المسؤولية الاجتماعية هي بمثابة الحلقة المفقودة بين حوكمة الشركات وأداءها المالي.

4. دراسة (**Atil Ahmed, et Dadene Abdelouahab**):

«*La Notion et le Concept de la RSE dans des PME algériennes : Entre une perception floue et une représentation controversée*», Article scientifique, premier colloque international sur le comportement des entreprises économiques face aux enjeux du développement durable et de l'équité sociale, Université Ouargla, Algérie, le 20 et 21 Novembre 2012.

أجريت هذه الدراسة لغرض تحليل مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، واستند الباحثان على دراسة استكشافية أجريت على (86) مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وتم التركيز على معرفة ما هو تصور وإدراك قادة المؤسسات المبحوثة لفكرة المسؤولية الاجتماعية. وقد أكدت نتائج الاستطلاع ان

هناك رؤية محدودة جدا لمفهوم وأهمية المسؤولية الاجتماعية بين مديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي انعكست على طبيعة ممارساتها، إذ غطت بشكل أساسي الجوانب التنظيمية والقانونية للعمل وهذا ما يعارض فلسفة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والهدف من تطبيقها.

5. دراسة (**Bouyoud Floriane**):

«*Le management stratégique de la Responsabilité Sociale des Entreprises (RSE) : Cas d'expérimentations dans le secteur social et médico-social* », Article scientifique, Colloque International et Consortium Doctoral en partenariat avec l'Academy Of Management (AOM) États-Unis - Université Jean Moulin Lyon3, juin 2009.

تناولت الباحثة في هذه الدراسة كيفية تطوير وتطبيق الإدارة الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال عمليات التشخيص، التصميم، التنفيذ، والتقييم، واعتبرت ان الأداة الرئيسية للمساعدة على إدارة اداءها الاجتماعي بفعالية هي لوحة القيادة الاستراتيجية، مع دمج مؤشرات المسؤولية الاجتماعية ومتابعتها.

6. دراسة (**Sandrine Berger Douce**):

«*Rentabilité et pratiques de RSE en milieu PME, premiers résultats d'une étude française*», Article scientifique, Revue Management et Avenir, N15, 2008.

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والموارد المالية، بحيث ان هذه الاخيرة برزت على انها من بين العقبات التي تعترض مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة أكثر طوعية في ممارسة نشاطات وبرامج اجتماعية. لذلك هدفت الباحثة الى معرفة هل يوجد تأثير للموراد المالية على ممارسة المسؤولية الاجتماعية، ولأجل ذلك استندت على اجراء دراسة ميدانية على عينة تتكون من (84) مؤسسة صغيرة ومتوسطة الأكثر ربحية في فرنسا، واحتمالها ان يكونوا مؤهلين كأبطال في تجسيدهم لمسؤوليتهم الاجتماعية.

وتمثلت أهم النتائج التي توصلت اليها ان الوضع المالي ليس شرطا ضروريا لالتزام أكبر بمبادرات اجتماعية، حيث ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر ربحية والتي أجريت عليها الدراسة لم تختلف عن مثيلاتها من المؤسسات العادية، كما انها أعطت أولوية أكثر للجانب الاقتصادي من مسؤوليتها الاجتماعية.

7. دراسة (**Bayoud Nagib Salem, & Kavanagh Marie**):

«*The importance and benefits of CSR-Disclosure in the Libyan context : Evidence from managers*», Research paper, University of Southern Queensland, Australia.

جاءت هذه الورقة البحثية لشرح أهمية وفوائد الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية من خلال التقارير السنوية وأثر ذلك على أداء المؤسسات الليبية، وأوضح الباحثان ان هذا الإفصاح يتعلق بأربع فئات تتمثل في: الأنشطة البيئية، أنشطة الزبون، أنشطة المجتمع، وأنشطة العاملين. علاوة على ذلك قدمت الدراسة بعض التفاصيل حول تأثيرات العوامل الثقافية، السياسية، الاقتصادية، والقانونية على أداء الاعمال وعلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

❖ **مناقشة الدراسات السابقة، ومميزات الدراسة الحالية عنها:**

بعد عرض ما تيسر الحصول عليه من دراسات عربية وأجنبية ذات الصلة بموضوع بحثنا، نوضح فيما يلي أهم ما يميز دراستنا عن تلك الدراسات:

1. أجريت الدراسات السابقة في مؤسسات تقوم بنشاطات اجتماعية، ولكن بدون أي دليل يؤكد على تبنيها للمسؤولية الاجتماعية، او على الأقل يشير لاهتمامها الحقيقي وإدراكها لهذا المفهوم، فكيف يمكن دراسة دور، أو علاقة تأثير، أو واقع لشيء قد يكون غير موجود أساسا في المؤسسة؛ لذلك تميزت دراستنا عن سابقاتها بأنها طبّقت على مؤسسات تتبنى معيار الايزو 26000 كدليل رسمي على اتباعها لنهج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

2. معظم الدراسات السابقة تمت في كلا القطاعين العمومي والخاص، وبعضها تلتقي مع دراستنا بالتركيز فقط على المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، ويعود سبب تمييزنا له في البحث، اعتبارا أنه يشكل القطاع الغالب على النسيج الاقتصادي الجزائري، وربطه بثقافة المواطنة والدور المجتمعي سيجعله المحرك الأساسي لعملية التنمية ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني.

3. تناولت الدراسات السابقة أبعاد المسؤولية الاجتماعية بجميع جوانبها وان اختلفت في تقسيمها وتسميتها، أما بالنسبة لدارستنا فقد عمدت الى القاء الضوء على (04) مجالات اساسية، والمعبر عنهم بأصحاب المصلحة الرئيسيين من داخل المؤسسة وخارجها، والمتضمنة مجموعة من الممارسات التي تعكس الجانبين الالزامي والاختياري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

4. تعمقت معظم الدراسات السابقة في موضوع المسؤولية الاجتماعية، وشملت كل ما يتعلق بتاريخها، مفهومها، عناصرها، واتجاهاتها، وغيرها من المعلومات الثرية التي استفدنا منها، وحاولنا التطرق اليها ولكن لم نركز عليها كثيرا بقدر ما ركزنا على تقديم رؤية وطنية ودولية حول ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، لنبرز أهميتها العالمية، والاهداف الحقيقية من وراء تبنيها.

5. اتفقت أغلب الدراسات السابقة في النهاية، على ان المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تمارس مسؤوليتها الاجتماعية بشكل جيد اتجاه المساهمين، أما بالنسبة لباقي أصحاب المصلحة (العاملين، الزبائن، الموردين، البيئة، والمجتمع) فقد كان تطبيقها بشكل متوسط، ولكن دون تحليلها لنوع هذه الممارسات إن كان يغلب عليها الجانب القانوني، أي ان المؤسسات طبقتها بحكم انها مجبرة على القيام بها فقط، أم هي ممارسات بادرت بها على أساس طوعي وانساني، لتغطي أسمى معاني المسؤولية الاجتماعية.

6. بالنظر الى الدراسات السابقة خصوصا الجزائرية منها، والتي تصب في نفس سياق دراستنا الحالية، نجدها في الجزء التطبيقي اعتمدت جميعها على نفس الاختبارات والأساليب الإحصائية، وتوصلت عموما الى نفس النتائج، لهذا السبب تعمدنا من خلال دراستنا استخدام اختبارات تختلف تماما عن التي اعتمدت في السابق، وذلك لملاءمتها لبيانات بحثنا (البيانات اللاّمعلمية)، وبالأخص لأنها تعتبر الاختبارات الأنسب لطبيعة الدراسات التي من هذا النوع (الدراسات الكيفية).

ر. صعوبات الدراسة:

من أهم العراقيل والصعوبات التي واجهتنا في مرحلة اعداد الاطروحة:

- قلة عدد المؤسسات الجزائرية الخاصة التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية بشكل رسمي، والصعوبة الكبيرة كانت في تحديد قائمة أسماءها، باعتبار ان معيار الايزو 26000 ليست له شهادة معتمدة كبقية المعايير الدولية.

- عدم السّماح بدخول الباحثين أو حتى استقبالهم في بعض المؤسسات الجزائرية الخاصة، ورفض طلبات إجراء التربص فيها دون تقديم أسباب مقنعة لذلك.

– عدم استطاعتنا الحصول على معلومات إضافية، أو إحصائيات، أو أي مؤشرات تتعلق بممارسات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الخاصة المعنية بالدراسة، من خلال أساليب أخرى كالملاحظة الشخصية، وإجراء مقابلات مع المسؤولين...بحجة منهم ان ذلك قد يعطلهم عن أعمالهم.

– طول المدة التي استغرقت لاسترجاع الاستبيانات الموزعة في المؤسسات الخاصة المبحوثة (حوالي سبعة أشهر)، والذي كان له تأثير سلبي على سير البحث وتأخير إنهاءه.

ز. هيكل الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية الموضوع، قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول كالاتي:

❖ **الفصل الأول:** تناولنا فيه "الإطار النظري المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية"، وذلك من خلال أربع مباحث رئيسية كالتالي:

تطرقنا في المبحث الأول للتطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية من فجر الإسلام الى عصر المعرفة، كما قدمنا تعاريف لأكاديميين ولمنظمات وهيئات دولية تخص مفهوم المسؤولية الاجتماعية، إضافة الى عرض وجهات النظر المؤيدة والمعارضة لهذا التوجه والحجج التي استند عليها كل طرف في ذلك.

أما من خلال المبحث الثاني فقد تكلمنا عن دمج المسؤولية الاجتماعية في النظام الإداري للمؤسسة من خلال عرض مراحل التسيير الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية، وكيف تتجسد هذه الأخيرة في الوظائف الأساسية للمؤسسة.

وبالنسبة للمبحث الثالث فقد خصص للتفصيل في محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من ناحية القياس والافصاح المحاسبي لممارسات المسؤولية الاجتماعية.

وفي المبحث الأخير لهذا الفصل، عمدنا الى تقديم المنظمات الدولية التي لعبت دورا في نشر مفهوم المسؤولية الاجتماعية في عالم الاعمال، بعد ذلك قمنا بعرض تجارب لدول متقدمة ونامية وأهم الإجراءات والسياسات التي اتبعتها في سبيل ترسيخ فلسفة المسؤولية الاجتماعية ودفع المؤسسات لتطبيقها، كما قدمنا العديد من الأمثلة لمؤسسات عالمية وما قامت به من برامج ونشاطات في إطار تجسيدها للمسؤولية الاجتماعية. وفي نهاية هذا المبحث سلطنا الضوء على التجربة العربية في هذا المجال، ونماذج لمؤسسات رائدة، وجهود منظمات متخصصة لتعميم فكر المسؤولية الاجتماعية في العالم العربي.

❖ **الفصل الثاني:** تعرضنا من خلاله لـ "ممارسات المسؤولية الاجتماعية ووضعها في القطاع الخاص بالجزائر"، وذلك بتقسيمه الى أربع مباحث كما يلي:

ففي المبحث الأول تتبعنا مراحل انفتاح الاقتصاد الوطني أمام القطاع الخاص، بالاستناد على النصوص القانونية والمواثيق الرسمية.

وفيما يخص المبحث الثاني فقد تناولنا فيه مزايا القطاع الخاص في الجزائر، ومسؤوليته في تحقيق التنمية، وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية، وكذا المجهودات التي بذلتها الحكومة الجزائرية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

أما في المبحث الثالث فقد دار الحديث عن مضمون المواصفة الارشادية للمسؤولية الاجتماعية (الايزو 26000)، والبرامج الدولية التي سمحت للجزائر باعتماد هذا المعيار والنتائج التي حققتها من خلالها.

وبالنسبة للمبحث الرابع والأخير في الجزء النظري، فقد ركزنا من خلاله على عرض ممارسات المسؤولية الاجتماعية لكل مجال من المجالات الرئيسية التالية: (مجال العاملين، مجال المنتج، المجال البيئي، مجال المساهمات تجاه المجتمع)، وفي نفس السياق ذكرنا أمثلة لممارسات مجتمعية لمؤسسات تنتمي للقطاع الخاص بالجزائر، ومعترف بتبنيها لمعيار الايزو 26000 من طرف المنظمة الدولية للتقييس.

❖ **الفصل الثالث:** وتم في هذا الفصل إجراء دراسة تطبيقية في المؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000، وقد تضمن ثلاث مباحث كالتالي:

في المبحث الأول عرفنا المؤسسات الخاصة المعنية بدراستنا، وإجراءات تبنيها لمعيار الايزو 26000؛ أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه الإطار المنهجي للدراسة الميدانية من ناحية تبيان مراحل تطوير أداة الدراسة، واختبار صلاحيتها، وإيضاح مجتمع وعينة الدراسة، وكذا الأدوات والأساليب الإحصائية المعتمدة؛ وخلص المبحث الثالث باختبار الفرضيات ومناقشة وتحليل نتائجها.

❖ وفي النهاية جاءت الخاتمة لتلخص كل ما جاء في الدراسة، مشتملة على مجموعة من النتائج المتوصل اليها في الجانبين النظري والتطبيقي، وبعدها لخصنا أهم الاقتراحات والحلول لمواجهة العقبات التي تحول دون انتشار ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر، وفي الأخير قدمنا عدد من المواضيع والتي يمكن ان تشكل بحوثا مستقبلية في هذا المجال.

الفصل الأول

الإطار النظري المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية

تمهيد:

الإسلام هو دين الحياة واساسها، وقد جاء بنصوص متعددة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة تحث على المشاركة في الاعمال الصالحة والمبادرة الى فعل الخيرات والامتناع عن التصرفات التي تنافي الاخلاق وتلحق الضرر بالغير، والمساعدة في الإصلاح والتحسين والرقي على كافة الأصعدة؛ كل هذه السلوكات وغيرها تعكس المظاهر الحديثة التي تروج في عصرنا هذا من قبل المفكرين والمنظمات الغربية والهيئات الدولية، من خلال المؤتمرات، والاتفاقيات، والأبحاث والدراسات، تحت مسمى "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات".

وعليه، سنعرض من خلال هذا الفصل الإطار الشامل للمسؤولية الاجتماعية وبذورها الأولى، وكذا مساهمات المنظمات الدولية لإثراء هذا المفهوم والسعي في نشره، بالإضافة الى معرفة أثر تبني استراتيجية المسؤولية الاجتماعية على مختلف عمليات ووظائف المؤسسة، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

المبحث الثاني: دمج المسؤولية الاجتماعية في النظام الإداري للمؤسسة.

المبحث الثالث: التقييم المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

المبحث الرابع: تجارب لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في عالم الأعمال.

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

لم تعد المؤسسات في ظل عالم متشابك ومتسارع الاحداث قادرة على ان تركز اهتمامها في كيفية تعظيم أرباحها فقط، بل ظهرت مفاهيم فلسفية معاصرة تنتهجها المؤسسة لتكون جزءا متفاعلا مع قضايا المجتمع الذي تنتمي اليه ومع جميع الأطراف ذات العلاقة بها، ومن أبرز هذه المفاهيم نجد "مفهوم المسؤولية الاجتماعية".

أولا: الجذور التاريخية لتطور المسؤولية الاجتماعية

إن المسؤولية الاجتماعية ليست مفهوم وليد الصدفة، أو نتاجا لضغوطات بيئة الاعمال الراهنة، بل تمتد جذورها الى عمق تاريخي ليس بالقليل، فهي ارتبطت بالبشرية منذ الازل، وتطورت مع تطور الفكر الإداري، واتسعت بتأثير الظروف الاقتصادية المعاصرة.

1/ التأصيل الإسلامي للمسؤولية الاجتماعية:

إن مصدر وأساس الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ينبع من صميم ديننا الحنيف، وحقيقة ان الإسلام قد وضع للبشرية جمعاء جملة من القيم والمبادئ والتعاليم، التي بلّغها لهم خاتم النبيين لتكون منهاجا لحياتهم يقودهم للمشاركة في الاعمال الصالحة والمبادرة الى فعل الخيرات، والامتناع عن الاعمال الضارة والمفسدة، والمساعدة في الإصلاح والرقي على كافة الأصعدة.

والمسؤول هو الذي أطلق عليه الرسول ﷺ كلمة الراعي في الحديث النبوي الشريف:﴿ أَلا كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ أَلا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ﴾ [رواه البخاري (7138)، ومسلم (1829)]. فكل فرد مطلوب منه ان يتحمل المسؤولية وان يراعي مصالح الجماعة كأنه حارس لها.

كما ان القرآن الكريم بين ان الفرد المسلم لديه المسؤولية الكبرى الا وهي الخلافة في الأرض، ومسؤولية الخلافة هي مسؤولية الرعاية لكل ما استخلف الانسان فيه، وخصصه بذلك في الأمور الخيرية فقط (لان الوصف كان مصدره خلَف بفتح اللاّم وهي عكس معنى كلمة خلْف بسكون اللاّم)، حيث قال جلّ جلاله:﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[سورة البقرة، آية 30]. ومن ثم فان عليه القيام بحق هذا الإستخلاف المنوط به، فهو أمانة يجب اداؤها وإدارتها بما يحقق المنفعة للأمة كلها أجمع.

والمتتبع لمسيرة الحضارة الإسلامية يجد ان الأوقاف الإسلامية مثلت لبنة جوهرية في البناء الاقتصادي للامة، وبينت الدور الكبير الذي يمكن ان يقوم به المجتمع في المساهمة بسد النقص ومجابهة المشاكل التي تعجز عن حلها الحكومات، إذ لا يقتصر نظام الوقف على أبناء دين او جنس او لون محدد، انما هو عطاء انساني غير محدود.

وقد تنوعت حاليا صور الصناديق الوقفية في بلاد العالم الإسلامي، وهي تتطور وتستحدث أفكارا جديدة باستمرار، وتسعى لفرض وجودها وتحقيق أهدافها ولعب دور أكبر في التنمية المجتمعية والمحافظة على البيئة والمشاركة في التنمية البشرية بشكل عام، اما في العالم الغربي فقد أصبح "الوقف" في حاضرنا المعاصر يغطي جزءا كبيرا من احتياجات الدولة والمجتمع، بل ويقوم أحيانا بوظيفة الدولة في إقامة الجامعات ومراكز البحوث والدراسات، وتقوم الدولة بتشجيع ذلك من خلال الإعفاءات الضريبية[1].

ولم يحصر الإسلام معاني المسؤولية الاجتماعية في بذل المال فقط، بل ان تقديم أي مساعدة لمن يحتاجها، وتقديم كل منفعة تعود على المجتمع والبيئة بالخير فهو يعكس المعنى الفعلي والعميق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وهو يعتبر في ديننا نوع من الصدقة التي يؤجر عليها فاعلها، حيث قال ﷺ: ﴿كُلُّ سُلامَى مِنَ النَّاسِ عليه صَدَقَةٌ، كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ تَعْدِلُ بَيْنَ اثْنَيْنِ صَدَقَةٌ، وتُعين الرَّجُلَ في دَابَّتِهِ فَتَحْمِلُهُ عليها أو تَرْفَعُ لهُ متَاعَهُ صَدَقَةٌ، والْكَلِمةُ الطَّيِّبةُ صَدَقَةٌ، وبكُلِّ خَطْوَةٍ تَمشِيها إلى الصَّلاةِ صَدَقَةٌ، وتُمِيطُ الأَذَى عنِ الطَّرِيق صَدَقَةٌ﴾[رواه البخاري ومسلم]. ويقول أيضا ﷺ:﴿ مَا مِن مُسلم يَغرِسُ غَرْسًا أو يَزرَعُ زَرْعًا فيأكُلُ مِنه طَيْرٌ أو إنسَانٌ أو بهيْمَةٌ إلا كان لهُ بهِ صَدقَةٌ ﴾ [رواه النسائي].

ويؤكد فضل إعانة المسلمين ودعمهم المعنوي، ومساندتهم النفسية، والاهتمام بأمورهم، وعدم التمييز بينهم لأي سبب من الأسباب، فيقول ﷺ:﴿ مَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَا كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَة، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَة ﴾[مسلم عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ]، ويقول أيضا ﷺ:﴿ من أصبح وهمه الدنيا فليس من الله في شيء، ومن لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم ﴾[أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط"(29/1) من طريق يزيد بن ربيعة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أبي عثمان النهدي، عن أبي ذر به]، ويقول أيضا:﴿ أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى أَعْجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا لِأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى ﴾ [رواه أحمد].

[1] الحموري صالح، المعايطة رولا، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: من الالف الى الياء، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص25.

كما ان الشريعة الإسلامية دعت الى الحفاظ على الأرض وعدم افسادها، وحثت على الأمانة في البيع والشراء وعدم الغش، لقوله تعالى:﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۗ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ قَدْ جَاءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[سورة الأعراف، آية85].

ولابد من الإشارة أيضا الى ان هناك مبادئ وقواعد عمل أخلاقية شرعها الله عز وجل قبل أكثر من أربعة عشر قرنا من الزمن، والتي سبقت القوانين والمبادئ الوضعية وكانت كاملة وشاملة، وإذا ما تم الالتزام بها فإنها تعد الملاذ وفيها الخير الكثير لكافة المجتمعات[1]. لذلك نجد أن مظاهر المسؤولية الاجتماعية تخضع لأكثر من تكييف فقهي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر[2]:

– التراحم والتكافل الاجتماعي من صور تجسيد المسؤولية الاجتماعية. لقوله ﷺ:﴿ الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا وشبك بين أصابعه ﴾[متفق عليه].

– التعاون على البر، والانفاق في سبيل الله شكل من اشكال المسؤولية الاجتماعية.

– المسؤولية الاجتماعية تندرج في إطار سد الذرائع التي تعتبر من القواعد المعتبرة في الشريعة الإسلامية، وتعني النهي عن كل فعل وان كان مباحا في الأصل إذا كان يخشى ان يؤدي الى محظور.

– المسؤولية الاجتماعية وقاعدة درء المفاسد أولى من جلب النعم: أي ان المفسدة إذا اجتمعت مع المنفعة فالأولى ان يقوم المكلف بدرء المفسدة، لان المفاسد تنتشر وتستفحل، لذلك لابد من درء المفاسد ولو ترتب على ذلك حرمان بعض الأشخاص من المنافع او تأخير الحصول عليها. فاذا كان الإضرار بالبيئة او بالزبون مثلا مفسدة، فان هذه المفسدة تدرأ وان ترتب على ذلك حرمان المؤسسة من بعض الأرباح.

– المسؤولية الاجتماعية وقاعدة الضرر يدفع بقدر الإمكان: هذه القاعدة تعبر عن وجوب دفع الضرر قبل وقوعه بكل الوسائل، ووردت هذه القاعدة في قول الرسول ﷺ:﴿ لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ ﴾، وتنطبق هذه القاعدة على التدابير الوقائية التي تتخذها المؤسسات للحيلولة دون الاضرار بالبيئة او تلويثها.

– المسؤولية الاجتماعية وقاعدة الغرم بالغنم: وتعني ان من يجني الأرباح من نشاط ما، فان عليه ان يتحمل تعويض الاضرار التي تحدث من جراء ذلك التصرف، والا ينسى فضل المجتمع الذي كان سبب في كسبه.

---

[1] فلاق محمد، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الاعمال، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014، ص 11.

[2] شجاع الدين عبد المؤمن، المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الفقه والقانون، ورقة مقدمة للمؤتمر الثاني للمسؤولية الاجتماعية، جامعة عدن، يومي 5-6 ماي 2009، ص 8-13.

وبالتالي، نجد أن الدين الإسلامي كان سباقا في التعرض لقيم المسؤولية الاجتماعية ومبادئها في الكتاب والسنة، حيث تعد جذورها متأصلة في أخلاقيات ديننا، مما يثبت عظمته وسموه، وقدرته على مسايرة مصالح العباد في كل دروب الحياة، الا أن ذلك لا يغني عن وضع الآليات وابتكار الأساليب لتنظيم وتطوير تطبيقات هذه المسؤولية، أسوة بالمفاهيم الأخرى بما لا يتجاوز الحدود والتعاليم الشرعية، لاسيما في عصر العولمة الذي أتاح للمؤسسات الغربية ان تعمل في البيئة الإسلامية والعكس كذلك.

2/ المسؤولية الاجتماعية من الثورة الصناعية الى عصر المعرفة:

1.2 مرحلة الثورة الصناعية:

تمثل الثورة الصناعية حدثا بارزا في الحياة الإنسانية حين بدأ استخدام المخترعات العلمية في المؤسسات التي كانت في حينها مركزة الجهود على تحسين أدائها الاقتصادي من منظور الاهتمام بالبيئة الداخلية للعمل ومحاولة جني أكبر قدر ممكن من الأرباح ليعاد قسم منها في التوسع أو إنشاء مصانع جديدة.

فمع الثورة الصناعية كان التركيز منصبا على مصلحة الأعمال، بحيث أن اليد الخفية وقوى السوق غير المنظورة تجعل المصلحة الخاصة تعمل لصالح المجتمع حتى وإن بدت مضرة ببعض الأطراف، وقد تم التعبير عن ذلك من خلال الاهتمام الكبير بمعايير الكفاءة والربح على حساب جميع المعايير الأخرى. لهذا شهدت الثورة الصناعية ولفترة طويلة من تطورها الكثير من المآسي الإنسانية، من الإهمال وسوء الاستغلال للعاملين، وتشغيل الأطفال والنساء في ظروف عمل قاسية[1].

وعليه في هذه المرحلة كان التركيز منصبا على تحقيق العوائد للمالكين بدون أي اهتمام بالعاملين أو المجتمع ولا حتى وجود وعي بيئي لدى المؤسسات.

2.2 مرحلة العلاقات الإنسانية وتجارب الهوثورن:

أثارت المدرسة الكلاسيكية، وخصوصا مدرسة الإدارة العلمية، موجة عارمة من الانتقادات التي عبرت بوضوح عن تصورات العديد من الباحثين حول ضرورة خلق التوازن الهادف بين الابعاد المادية والإنسانية في المؤسسات، وقد عبر "أولفر شلدون" (Oliver Sheldon) عن ذلك بقوله "اننا يجب ان نحقق توازنا عادلا في دراستنا لأولويات الإنتاج من أدوات ومواد، وبين العوامل الإنسانية المرتبطة بالعمليات الإنتاجية، حيث ان

[1] نجم عبود نجم، اخلاقيات الإدارة ومسؤولية الاعمال في شركات الاعمال، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 196.

المشكلة الحقيقة في الصناعة ليست في تنظيمها المعقد فحسب وانما في تنظيمها الإنساني بالضرورة، طالما انها تعتمد على الطاقة الإنسانية في أداء وظائفها[1]."

وبالرغم من أن هذه المرحلة اعتبرت امتدادا للنظرية الكلاسيكية، إلا أن التجارب الشهيرة التي أجريت في مصانع "الهوثورن"-والتي هي باختصار محاولة لدراسة تأثير الاهتمام بالعاملين وبظروف العمل على الإنتاجية- مثّلت نقلة نوعية من ناحية تطور عناصر المسؤولية الاجتماعية، أين بدأ الاهتمام بالمستفيد الأول والأقرب للمالكين وهم العمال.

3.2 تأثير الأفكار الاشتراكية:

هنا بدأت المسؤولية الاجتماعية تأخذ أبعادا أعمق، ويتجلى ذلك في كون الأفكار الاشتراكية كانت كتحدي للمشاريع الخاصة بضرورة تحمل مسؤولية أطراف أخرى إضافة إلى المالكين، وبشكل خاص العمال الذين كانت من أبرز مطالبهم الاهتمام بكل ما يتعلق بظروف العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي والاستقرار الوظيفي[2].

4.2 مرحلة الكساد الاقتصادي والنظرية الكينزية:

إن حصول أزمة الكساد العالمي وانهيار العديد من المؤسسات الصناعية وتسريح آلاف العاملين، أدى إلى اضطرابات كبيرة مما نجم عنها دعوات مهمة لتدخل الدولة لحماية مصالح العاملين وإيجاد فرص عمل بديلة لهم، بالإضافة إلى دعوة كينز ونظريته الشهيرة بوجوب تدخل الدولة بحد معقول لإعادة التوازن الاقتصادي[3].

5.2 مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وفي سنة (1945)، تم الإعلان عن انشاء الأمم المتحدة ومواثيقها، ومن بينها حقوق الانسان وعدم التمييز. وفي خضم هذه التطورات برزت تشكيلات نقابية عمالية لكي تدافع عن حقوق العاملين تجاه إدارات وأصحاب مختلف المؤسسات، خاصة في الدول الأوروبية وامريكا التي عانى فيها

[1] فلاق محمد، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الاعمال، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] خامرة الطاهر، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007، ص 79.

[3] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

السود كثيرا من التفرقة العنصرية[1]. وعليه، تعد هذه المرحلة من المراحل الحاسمة التي تجاوزت الأطروحات النظرية للمسؤولية الاجتماعية بصورتها الحديثة.

6.2 مرحلة المواجهات الواسعة بين الإدارة والنقابات:

والتي تتميز بتعاظم قوة النقابات وزيادة تأثيرها في قرارات المؤسسات بشكل عام، وكذلك تزايد عدد الإضرابات وتعرض كثير من الأعمال إلى خسائر كبيرة بسببها. فتعزيز المسار الديمقراطي والمكاسب التي حققها العاملون في مختلف الدول، فضلا عن التطور في وسائل الاتصال، أسهمت في توعية الأفراد في دول أخرى وساعدت في نشر سريع لأخبار المكتسبات التي تحققها النقابات العمالية في بعض الدول مثل بريطانيا وألمانيا، بالإضافة إلى الاتساع بشكل كبير في دعوات المطالبة بحماية البيئة، ونشر الوعي البيئي، وإدراك الأفراد للتلوث الحاصل جراء العمليات الصناعية[2].

7.2 مرحلة المبادرات العالمية:

أصبحت المسؤولية الاجتماعية في هذه المرحلة من المبادئ التنموية الهامة التي يدعو اليها الكثيرون، حيث باتت الدول الصناعية والتجارية الكبرى تسعى لتحقيق التوازن بالتعاون العالمي الذي تجسد من خلال اصدار المواثيق العالمية، ومثال ذلك:

- **إعلان ريو المعني بالبيئة والتنمية:**

عقد مؤتمر "ريو دي جانيرو" بالبرازيل عام (1992)، والذي شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة والتنمية المستدامة تحت اشراف الأمم المتحدة، وعرف باسم "**قمة الأرض**" تدليلا على أهميته العالمية، وتعبيرا عن أهدافه التي تمثلت في وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول النامية والدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض[3].

وأشارت أجندة القرن الحادي والعشرين الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الى "ضرورة تبني قطاع الاعمال مفاهيم حماية البيئة من خلال استخدام تقنيات وأساليب الإنتاج الانظف من اجل حسن

[1] فلاق محمد، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الاعمال، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] عاطف محمد ياسين محمد، واقع تبني منظمات الاعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، 2008، ص22.

[3] راشي طارق، الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية "الايزو" في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 06.

استخدام الموارد الطبيعية والحد من التلوث، وضرورة الترويج لنظم الإدارة البيئية داخل المؤسسات من أجل تحسين قدراتها الذاتية على الإدارة الجيدة لتأثيراتها البيئية"[1].

– إعلان منظمة العمل الدولية (جنيف / 1998):

تم الإعلان بإلزام جميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية باحترام المبادئ المتعلقة بالحقوق الأساسية في العمل، وان تعزّزها وتحققها بنيّة حسنة ووفقا لما ينص عليه الدستور[2].

– إعلان جوهانسبرغ المعني بالتنمية المستدامة (2002):

عقدت الأمم المتحدة مؤتمرها الثالث في جوهانسبرغ (جنوب افريقيا) تحت عنوان "**القمة العالمية للتنمية المستدامة**"، وحظي المؤتمر باهتمام بالغ من قبل خبراء وأخصائي التنمية والبيئة والنشطاء على الصعيد العالمي، حيث تأمل الكثيرون ان يؤدي هذا المؤتمر الى تعزيز العمل البيئي والتنموي في العالم عبر الخروج بخطة عملية لمعالجة قضايا الفقر وتدهور الأوضاع البيئية، وخصوصا تلك المشكلات التي تواجه الدول النامية والاشد فقرا. كما عمل على تقويم ومراجعة التقدم المحرز في تنفيذ جدول اعمال القرن الواحد والعشرين (اجندة 21)، وتقييم ما تحقق من إنجازات في مجال البيئة والتنمية المستدامة، بالإضافة الى استعراض التحديات والفرص التي يمكن ان تؤثر على الأهداف المسطرة[3].

– المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI):

أنشئت المبادرة العالمية لإعداد التقارير (The Global Reporting Initiative) من طرف منظمة الأمم المتحدة سنة (1997)، حيث هدفت الى تطوير مجموعة من الأدلة الارشادية الخاصة بإعداد تقارير التنمية المستدامة، ومحتواها "ان تقدم المؤسسات تقريرا موحدا عن التنمية المستدامة والذي من خلاله يتم معالجة المسائل البيئية والاجتماعية والاقتصادية"[4]. وعليه، تعتبر تقارير الاستدامة كتقارير تنظيمية تعطي

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية: الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، المنامة، البحرين، 2005، ص 38.

[2] الحموري صالح، المعايطة رولا، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[3] راشي طارق، مرجع سبق ذكره، ص08.

[4] Dontenwill Emmanuelle, Comment la théorie des parties prenantes peut' elle permettre d'opérationnaliser le concept de développement durable pour les entreprises, Colloque ESDES sur les enjeux du management responsable, à Lyon, du 18-19 juin 2004, p06.

معلومات عن الأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي والحوكمي للمؤسسة، كما تعرف التقارير أيضا باسم: تقارير البصمة البيئية، تقارير الحوكمة الاجتماعية والبيئية، وتقارير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات[1].

وقد صدرت الارشادات أولا سنة (2000)، ثم نقحت في سنة (2002) وعدل عليها سنة (2006)، وانتهت بالإصدار الرابع عام (2013)، سعيا لإيجاد المبادئ التوجيهية المقبولة عالميا للإبلاغ عن الاستدامة[2].

كما تجدر الإشارة هنا الى ان الارشادات والأدلة التي تقدمها المبادرة العالمية لإعداد التقارير يستخدمها أكثر من (4000) مؤسسة في العالم، موزعين على (60) دولة، لإصدار تقارير الاستدامة الخاصة بها بكل شفافية[3].

– إصدار المواصفة القياسية (SA 8000):

إن "اتحاد المسؤولية الاجتماعية" هي منظمة غير حكومية متخصصة في الارتقاء بمكان العمل والمجتمعات، من خلال تطوير وتنفيذ المقاييس المسؤولة اجتماعيا. وفي عام (1997) قام "اتحاد المسؤولية الاجتماعية" بطرح مقياس طوعي لبيئة العمل وفقا لمبادئ منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة، والذي يتم استخدامه حاليا من جانب العديد من المؤسسات والحكومات حول العالم ويعتبر من أقوى المقاييس لبيئة العمل.[4]

هذا وغيرها من المبادرات العالمية التي ساهمت في وضع التوجيهات العملية لدمج هذا المفهوم في سياسات وقرارات المؤسسات، ولعلّ من أبرزها إطلاق "**الميثاق العالمي**" في نيويورك سنة (2000)، باعتباره أكبر مبادرة عالمية لخلق حس المواطنة لدى المؤسسات وتفعيل دورها في المجتمعات. إذ شارك فيه أكثر من مئة بلد ليدرك العالم أجمع أن تقييم المؤسسات ما عاد يقتصر على ربحيتها ومراكزها المالية فحسب، وانما أيضا على مدى التزامها بالعمل المسؤول اتجاه البيئة والمجتمع ككل.

[1] الحموري صالح، المعايطة رولا، مرجع سبق ذكره، ص 195.

[2] الطائي محمد عبد حسين، المسؤولية الاجتماعية للشركات واخلاقيات الاعمال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، 2016، ص 267.

[3] الحموري صالح، المعايطة رولا، مرجع سبق ذكره، ص 194.

[4] أبو النصر مدحت، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات: المواصفة القياسية ISO 26000، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2015، ص 118.

8.2 مرحلة اقتصاد المعرفة:

في عصر الثورة المعرفية أصبحت كل المفاهيم القديمة قابلة لإعادة التشكيل، فلم يعد هناك ثوابت بالمعنى الموروث في الإدارة الحديثة، لذلك لم تعد المؤسسات في ظل الاقتصاد المعرفي قادرة على السير مع حركة العصر بشكلها التقليدي، وأداءها المعتاد، ونمطها الإداري الساكن، بل باتت في أمس الحاجة لفلسفة تفكير إدارية أكثر تطورا وتماشيا مع التغيرات الحاصلة في البيئة العالمية للأعمال، وأكثر توافقا مع الرؤية المتولدة من حاجات وتوقعات أصحاب المصلحة فضلا عن أصحاب المؤسسات.

كما اتسمت هذه المرحلة ببروز مجموعة من التحديات التي أسهمت في تنامي فلسفة المسؤولية الاجتماعية ومن بينها ظاهرة العولمة، حيث أضحت العديد من المؤسسات متعددة الجنسيات ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية، وتركز في حملاتها على اهتمامها بقضايا البيئة وحقوق الانسان وغيرها...كما فرضت التطورات التكنولوجية على المؤسسات ضرورة الاهتمام بأصولها الفكرية غير الملموسة، باعتبارها مورد متفرد ومستديم للمؤسسة، خاصة مع التحول من الاقتصاد الصناعي الى اقتصاد المعرفة.

وعليه، كل هذا استوجب على المؤسسات الاقتصادية تطوير مبادراتها الاجتماعية المعبر عنها من خلال سياساتها واستراتيجياتها لتحقيق تميّز يضمن لها البقاء والاستمرار، وهنا يرى الباحث الفرنسي "آقيري" "Aggeri.F" أن تفعيل المسؤولية الاجتماعية لا يكون باستعمال الأسلوب الخطابي ولكن بفهم ما هي دعامات العمل التي تنظم وتهيكل سياسات المؤسسة في هذا المجال وكيفية تنفيذها، وكذلك كيفية تحليل الآليات التي تسعى إلى تحويل لغة العمل في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى إجراءات ملموسة[1].

ومع انتشار الوعي الاجتماعي في إطار المحيط الاقتصادي، وبالتتابع المنطقي للتطور الحاصل للمسؤولية الاجتماعية، أصبح من الضروري إدماج فكر السلوك الاجتماعي في السياسة العامة للمؤسسة، وامتلاك مدونات أخلاقية تؤطر النظرة الاجتماعية وجوانب تبنيها اتجاه مختلف أصحاب المصلحة.

[1] Angèl. D, Nicolas. B, Mesure de la performance globale des entreprises, 28 ème congrès de l'association française de comptabilité « Comptabilité et Environnement », Institut d'administration des entreprises de Poitiers, Paris, 23-25 Mai 2007, p 08.

ثانيا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

لم يكن مفهوم المسؤولية الاجتماعية معروفا بشكل واضح في بداية القرن العشرين، حيث كانت المؤسسات تركز اهتمامها على تعظيم أرباحها بكافة الوسائل، ومع زيادة النقد الموجه لهذا الاتجاه ظهرت بوادر لتبني المؤسسات دورا فيما يخص المجتمع والبيئة التي تعمل فيها، وفي هذا الإطار برزت عدة دراسات واجتهادات لتحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي شهد تغيرات جوهرية على مر الزمن ولايزال يعرف تطورات مع تطور المجتمعات وتوقعاتها. بحيث لا يوجد تعريف للمسؤولية الاجتماعية يحظى بقبول عالمي، كما لا يوجد اتفاق في الآراء بشأن القائمة النهائية للقضايا التي تشملها، فبالنسبة للتعاريف التي قدمها الأكاديميون الممثلون في علماء الاقتصاد والادارة، فقد صدر للمنظر الأول للمسؤولية الاجتماعية (Carroll) مقالا عام (2010)يؤكد فيه إحصاء (37) تعريفا أكاديميا لها منذ النشأة[1].

ويعتبر الاقتصادي الأمريكي (John Maurice Clark) أول من كتب في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، إذ صدر له أول مقال يحمل عنوان "*التغيرات الجوهرية في المسؤولية الاقتصادية*" وكان ذلك عام (1916)، وبواسطة هذا البحث اقترح توسعة نطاق مسؤولية المؤسسة لكي تشمل البعد الاجتماعي[2].

ثم تلت هذه الدراسة بحثا آخر قدمه الأب المؤسس للمسؤولية الاجتماعية (Howard Bowen) عام (1953)، تحت عنوان "*المسؤولية الاجتماعية للأعمال*"، فمن وجهة نظره فإن المئات من المؤسسات تمتاز بسلطة تحديد مسار حياة المواطنين بالإضافة إلى أشياء أخرى، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية لرجل الأعمال قد تكون إحدى الوسائل التي تسمح بمعالجة الكثير من المسائل، كما يرى أن لرجال الأعمال مسؤولية في متابعة السياسات واتخاذ القرارات والقيام بالأنشطة التي تعتبر صالحة ومفيدة من حيث الأهداف والقيم في المجتمع[3].

كما تبنى بعض الكتاب وجهة النظر التي تقول ان المؤسسة لا ينبغي أن تهتم بالمسؤولية الاجتماعية لان ذلك من شأنه ان يقلل من أرباحها ويزيد من تكاليف العمل، ويستدل على ذلك من البيان الذي أصدره الباحث (Milton Friedman) في عام (1970) بجريدة "نيويورك تايمز" والذي حدد هدفها في "استعمال مواردها

[1] فلاق محمد، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الاعمال، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] Bouyoud Floriane, Le management stratégique de la responsabilité sociale des entreprises, Pour l'obtention du titre de docteur en science de gestion, Conservatoire National des Arts et Métiers, Laboratoire D'investigation en Prospective Stratégie et Organisation, Paris, 2010, p44.

[3] Bouyoud Floriane, Op.cit, p44.

والقيام بأنشطة موجهة لتعظيم أرباحها، شريطة ان تحترم قواعد اللعبة أي بالاعتماد على التنافس الحر في السوق دون اللجوء الى الطرق المغشوشة والى التحايل"[1].

فبالرغم من وجهته المعارضة لتبني المسؤولية الاجتماعية، وحصر جوهر وجود المؤسسات في تعظيم الارباح، إلا انه أشار بطريقة ما الى إحدى مجالات المسؤولية الاجتماعية كالاهتمام بتعظيم قيمة الأسهم والذي يشكل الجانب الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية اتجاه المالكين، إضافة الى المشاركة في المنافسة الحرة دون اللجوء الى الخداع والاحتيال، وهذا بدوره يمثل بعدا أخلاقيا وركيزة أساسية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

ومن وجهة نظر أخرى والتي يعد من أبرز أنصارها ومؤيديها رجل الاقتصاد المعروف (Paul Samuelson) الذي يرى أن "مفهوم المسؤولية الاجتماعية يمثل البعدين الاقتصادي والاجتماعي معا. وان المؤسسات الاقتصادية في عالم اليوم يجب الا تكتفي بالارتباط بالمسؤولية الاجتماعية، بل يجب ان تغوص في اعماقها، وان تسعى نحو الابداع في تبنيها؛ اذ ان ابداعها في هذا المجال من شانه ان يحقق للمؤسسة أرباحا على المدى الطويل، ويعزز مركزها لدى أصحاب المصلحة، كما يساعدها على تجنب الضغوطات الحكومية بشكل كبير[2]"؛ وبالنسبة لمصطلح "أصحاب المصلحة" فقد قدم (Freeman) تعريفه كالتالي: "كل شخص أو مجموعة تتوفر فيهم قدرة التأثير على المؤسسة في تحقيق أهدافها وكذلك الذين تؤثر فيهم المؤسسة في نفس المجال". وعليه يعتبر أصحاب المصالح من أهم المجالات التي تمارس فيها المؤسسات دورها الاجتماعي، ويتمثل في الأفراد أو المجموعات أو المؤسسات التي تتأثر مباشرة بسلوكيات ووجود المؤسسة، ولهم حصة أو فائدة منها أو من أدائها[3].

وفي نفس الاتجاه يرى (Kaith Davis) أن المسؤولية الاجتماعية تتمثل في تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال مواجهة التحديات الاجتماعية المختلفة[4].

---

[1] Milton Friedman, The Social Responsibility of Business is to Increase its Profits, The New York Times Magazine,13 September 1970, Available on: https://www.nytimes.com/1970/09/13/archives/a-friedman-doctrine-the-social-responsibility-of-business-is-to.html, Date: 20/03/2017.

[2] Keith Davis, The case for and against business assumption of responsabilities, The academy of management Journal, vol/16, n° 2, Jun 1973, p 312.

[3] الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، إدارة المال والأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 94.

[4] Archie.B Caroll, Corporate Social responsibility: evolution of a defitional construct, Business Society, USA, 1999, vol.38, n° 3, p272.

وعليه، كلا التعريفين السابقين متقاربان من ناحية اعتبار الجانبين الاقتصادي والاجتماعي بمثابة كفتي ميزان المسؤولية الاجتماعية، ولكن ما يميز التعريف الاول أنه فصل أكثر في تعريفه من حيث الاشارة الى أهمية الابداع للتعمق في تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

كما تناول موضوع المسؤولية الاجتماعية (Peter Drucker) في كتابه "*مقدمة تمهيدية للإدارة*" عام (1977)، بحيث عرف المسؤولية الاجتماعية على أنها: "التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه"[1].

فبالرغم من ضيق هذا التعريف وغموضه من ناحية تحليل عناصر الالتزام، وابعاده، ودرجته، إلا أنه شكل منطلقا لدراسات لاحقة فتحت الباب واسعا لدراسة الموضوع في اتجاهات مختلفة.

وتبع "بيتر" باحث آخر (Francklin Strier) عام (1979)، في مقال صدر له في مجلة " Journal of Engineering Management"، أشار فيه إلى كون المسؤولية الاجتماعية: "تمثل توقعات المجتمع لمبادرات المؤسسات في مجال مسؤوليتها اتجاه المجتمع وبما يتجاوز الحد الأدنى من الإذعان للقانون وبصورة لا تضر قيام المؤسسة بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب من استثماراتها"[2].

من هذا التعريف يوضح الباحث ان المسؤولية الاجتماعية عبارة عن ممارسات تعكس احتياجات المجتمع وتتعدى جانبها القانوني الإلزامي؛ كما وضع حدودا لهذه المبادرات بحيث لا تكون بصورة مبالغ فيها مما قد يحدث تعارضا بين اهداف المؤسسة واهداف أصحاب المصلحة.

ولكن ما يؤخذ على هذا التعريف انه اعتبر المجتمع هو العنصر الوحيد الذي له علاقة بالممارسات الطوعية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، في حين يعتبر المجتمع جزء من أصحاب المصلحة. وهذا ما أكده الأكاديمي الفرنسي المختص في مجالات علاقة المؤسسة الاقتصادية بالتنمية المستدامة (Christian Brodhag) بحيث عرف المسؤولية الاجتماعية على انها "الاخذ بعين الاعتبار بصفة طوعية الاهتمامات الاجتماعية والبيئية من طرف المؤسسات اثناء أدائها لأنشطتها التجارية وكذلك في علاقاتها مع باقي أصحاب المصلحة، فالمسؤولية الاجتماعية لا تعني فقط المطابقة لكل ما هو التزامات قانونية سارية المفعول، ولكن أيضا

[1] الصيرفي محمد، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص 15.

[2] الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، فعاليات المؤتمر السنوي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2000، ص216.

الذهاب الى ما هو أبعد من ذلك ويكون بالاستثمار في الرأسمال البشري وفي البيئة وفي العلاقات مع باقي أصحاب المصلحة"[1].

أما الباحث (Holms) فقد طرح وجهة نظره بشأن المسؤولية الاجتماعية واعتبرها: "التزام على المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر، وتحسين الخدمات الصحية، ومكافحة التلوث، وخلق فرص عمل، وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها"[2].

يتضح من هذا التعريف ان المسؤولية الاجتماعية لم تؤخذ من منطلق الالزام الذي يضع المؤسسة أمام المساءلة القانونية إذا لم تقم بمختلف الأنشطة الاجتماعية المذكورة، وإنما تكون المؤسسة ذات توجه اجتماعي فعلي كلما اخذت زمام المبادرة في مجال المساهمات الاجتماعية، أما الالزام فيفرضه فقط انتماء هذه المؤسسات الى المجتمع الذي يعتبر سببا في نشاطها واستمرارها.

وهذا ما يوضحه كل من (**فيليب كوتلر و نانسي لي**) بحيث عرفا المسؤولية الاجتماعية على انها: "التزام بتحسين رفاهية المجتمع من خلال ممارسات أعمال اختيارية تقديرية ومساهمات بالموارد المؤسسية"[3].

وتجدر الإشارة إلى أن رأيا طرح من قبل الباحث (Robbins) ميز فيه بين المسؤولية الاجتماعية والاستجابة الاجتماعية وفق مجموعة من الأبعاد، مشيرا إلى أن الأولى تستند إلى اعتبارات أخلاقية مركزة على النهايات من الأهداف بشكل التزامات بعيدة المدى، في حين أن الاستجابة الاجتماعية ما هي إلا الرد العملي بوسائل مختلفة على ما يجري من تغيرات وأحداث اجتماعية على المديين المتوسط والقريب[4].

وعليه نجد ان مفهوم المسؤولية الاجتماعية نحا منحا جديدا في إطار أكثر شمولية، وانتقل من مفهوم ضيق للتعامل مع أحداث بيئية آنية إلى هدف استراتيجي يتطلب إعطاءه أهمية كبيرة في التخطيط الاستراتيجي بعيد الأمد.

---

[1] Christian Brodhag, Le développement durable, Colloque INAISE (International Association of Investors in Social Economy), Mulhouse, France, 23 mai 2002, p 02.

[2] السكراته بلال خلف، أخلاقيات العمل، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص163.

[3] كوتلر فيليب، لي نانسي، المسؤولية الاجتماعية للشركات، (ترجمة: علا أحمد إصلاح)، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2011، ص 09.

[4] الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص49.

وبالنسبة للباحث (Carroll) والذي يعد من أوائل المنظرين في موضوع المسؤولية الاجتماعية فقد عرفها على أنها: "دمج التوقعات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية التي يتوقعها المجتمع اتجاه المؤسسات في فترة معينة من الزمن".[1] فرغم تحديد نطاق المسؤولية الاجتماعية خلال فترة زمنية بتوقعات المجتمع دون الاشارة الى ضوابط هذه التوقعات، إلا أنه اعتبر من أكثر التعاريف الاجرائية المستخدمة من طرف الكتاب والباحثين.

وعليه، من هذه التعاريف نجد أن المسؤولية الاجتماعية تباينت في الجوانب التي تم التركيز عليها من تعريف لآخر، وهذا التعدد يعبر عن كون المسؤولية الاجتماعية في حقيقتها تركيب معقد، ولم تحدد أبعاده بدقة حتى يومنا هذا، ولهذا السبب هناك حيرة لدى المؤسسات لتحديد المدى الذي يجب أن تصل إليه مسؤوليتهم الاجتماعية والأفق الذي تنطلق منه[2].

❖ وإضافة لما سبق نرد فيما يلي أهم التعاريف المقدمة من طرف المنظمات والهيئات الدولية:

– قام **المعهد العالمي للفكر الإسلامي** عام (1981) بتعريف المسؤولية الاجتماعية بأنها: "عبارة عن التزام المؤسسة بالمشاركة في عمل الصالحات، عند ممارسة أنشطتها اتجاه مختلف الأطراف التي لها علاقة بها، نتيجة التكليف الذي ارتضته في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية، بهدف النهوض بالمجتمع الإسلامي، مع مراعاة عناصر المرونة والاستطاعة والشمول والعدالة."[3]

– تعريف **الاتحاد الأوروبي** (2002): "المسؤولية الاجتماعية هي الفكرة التي من خلالها تدمج المؤسسات الاعتبارات الاجتماعية والبيئية مع العمليات الاقتصادية والتفاعل مع أصحاب المصلحة على أساس تطوعي."[4]

[1] Ramboarisata Lovasoa Nirina, Analyse institutionnelle de la stratégie de responsabilité sociale d'entreprise (RSE) des institutions financières coopératives, Thèse présentée comme exigence partielle du doctorat en administration, Université du Québec à Montréal, Septembre 2009, p 09.

[2] الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[3] الحموري صالح، المعايطة رولا، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[4] العصيمي عايد عبد الله، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 11.

- تعريف **منظمة الاعمال من اجل المسؤولية الاجتماعية** (2004): "المسؤولية الاجتماعية هي إدارة المؤسسة على نحو يفي بتوقعات المجتمع الأخلاقية، والقانونية، والتجارية، والتوقعات العامة من تلك المؤسسة، او يتجاوز تلك التوقعات لما هو أفضل"[1].

- تعريف **مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة** (2004): "المسؤولية الاجتماعية هي الالتزام المستمر من قبل المؤسسات بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع ككل."[2]

- تعريف **البنك الدولي** (2005): "المسؤولية الاجتماعية هي التزام أصحاب النشاطات التجارية بالإسهام في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في ان واحد."[3]

- ويعرفها **المنتدى الدولي لقادة الأعمال** أنها: "ممارسات الأعمال التجارية المتسمة بالانفتاح والشفافية والقائمة على مبادئ أخلاقية واحترام العاملين والمجتمع والبيئة، وصممت تلك المسؤولية لإتاحة قيمة مستدامة للمجتمع عامة إضافة إلى المساهمين".[4]

- كما عرفت **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** المسؤولية الاجتماعية على أنها: "التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام، بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف."[5]

- وبالنسبة **للغرفة التجارية العالمية**: عرفت المسؤولية الاجتماعية بانها: "جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي فان المسؤولية الاجتماعية تعتمد على

[1] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص50.

[3] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[4] Guyonnaud. M. F, willard. F, Du management environnemental au développement durable des entreprises, Synthèse documentaire sur le développement durable, Agence de l'environnement et de la maitrise de l'énergie, Paris, Mars 2004, p 05.

[5] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2004، ص27.

المبادرات الحسنة من المؤسسات دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا، ولذلك فان المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الاقناع والتعليم."[1]

- اما **المنظمة العالمية للمعايير** (2012): عرفت المسؤولية الاجتماعية انها مسؤولية المؤسسات عن قرارتها وانشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة، من خلال التزامها بالشفافية والسلوك الأخلاقي الذي يجب[2]:

- ان يتسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع.
- ان يضع في اعتباره توقعات أصحاب المصلحة.
- ان يضع في اعتباره القوانين، ويتفق مع المعايير العالمية للسلوك.
- ان يكون متكاملا مع المؤسسة نفسها.

يتضح لنا مما سبق ذكره، أن معظم التعريفات أجمعت على أن المسؤولية الاجتماعية هي قيام المؤسسات بإدماج الاعتبارات الاجتماعية في قراراتها، وعملياتها، وفي إدارة علاقاتها مع أصحاب المصلحة، بهدف تحسين المستوى المعيشي بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية، وحتى لا يكون تحقيق الارباح عائدا عن أمور غير مقبولة أخلاقيا او قانونيا، علاوة على ذلك فان التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عصر يتسم بالتغير السريع ومختلف الظواهر العالمية الجديدة، حتّم على المؤسسات تبني منهج المسؤولية الاجتماعية وفقا للمفاهيم الحديثة، ولكن اذا أردنا حقيقة تفعيل هذا المفهوم فان التركيز على الجانب الالزامي لوحده غير كاف اذا لم تكن هذه الممارسات الاجتماعية نابعة حقا من صميم ثقافة المؤسسة مستمدّة بذلك قبولها وانتشارها من مضمونها الخيري والانساني.

وعلى ضوء تعاريف المسؤولية الاجتماعية التي وردت، ووفقا للملاحظات المأخوذة عليها، نقدم تعريفنا التالي:

"المسؤولية الاجتماعية هي النهج المنطوي على مجموعة من الممارسات الطوعية فضلا عن الإلزامية، والتي تنبع من قيم راسخة لتبنى عليها أهداف واستراتيجيات المؤسسة، قصد تعظيم أثرها الإيجابي واستدامته تجاه كل من البيئة، العاملين، الزبائن، والمجتمع بشكل عام".

[1] الاسرج حسين عبد المطلب، المسؤولية الاجتماعية للشركات: التحديات والافاق من اجل التنمية في الدول العربية، 2011، ص03، على الرابط: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/32347/، تاريخ الاطلاع: 2017/03/22.

[2] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 33.

ثالثا: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بين التأييد والمعارضة

مما لا شك فيه أن تبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية يحقق العديد من المكاسب تتجلى من خلالها أهمية المسؤولية الاجتماعية سواء بالنسبة للمؤسسة أو للمجتمع ككل، ولكن المتتبع للأدب الإداري الذي يعالج موضوع المسؤولية الاجتماعية يجد أن هناك مواقف مؤيدة لالتزام المؤسسات مزيدا من الأدوار الاجتماعية، وبالمقابل هناك من يعارض هذا التوجه ويعتبره مهددا لوجود المؤسسات، ويدعم كل طرف آراءه بحجج قائمة على أسس عقلانية وعلمية، وفيما يلي نرد أهم وجهات النظر لكلا الطرفين:

1/ وجهة النظر المؤيدة للمسؤولية الاجتماعية:

يمثل المجتمع الإطار او الوعاء الكبير الذي تعمل المؤسسات في ظله، وان وجودها يصبح غير مبررا في حالة عدم اهتمامها بقضاياه ومشاكله، وهذا لكونها جزء من المجتمع الذي تعيش وتنمو فيه. ويعتبر عالم الادارة (Peter Drucker) من المؤيدين لنظرية المسؤولية الاجتماعية، والذي أكد على انه لا يكفي ان تعمل المؤسسات عملا جيدا، بل يجب عليها ان تعمل عملا صالحا[1]. وحتى وان تعارضت اهداف المؤسسة مع مصالح المجتمع فالمسالة محسومة من قبل هذا الفريق بإعطاء الأولوية للمجتمع قياسا للمؤسسة، وهم مستندين الى الحجج التالية:

1. يرى أنصار هذا الراي ان الأرباح على المدى البعيد يمكن ان تزداد من خلال تبني المؤسسة دورا اجتماعيا أكبر، حيث ان رضا المجتمع ومد جسور التعاون والتفاهم والثقة معه يمثل مدخلا مهما ذي مردود مستقبلي كبير، حتى وان كان مكلفا اليوم فانه يشكل استثمار مستقبلي مهم للمؤسسة[2]. وعلينا ان ندرك انه ليس كل الدراسات التي أنجزت بهذا الخصوص اكدت على ان هناك علاقة مباشرة بين سياسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وتحسين الأداء الاقتصادي، ومع ذلك فان معظم هذه الدراسات خلصت الى ان مثل هذه العلاقة ممكنة، كما يتبين من خلال جهود الباحثين (Margolis and Walsh,2003)، الذين قاموا بتحليل (127) دراسة حول تأثير أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على ربحيتها، وخلصوا الى ان أكثر من (50%) من هذه الدراسات اثبتت وجود علاقة إيجابية بينهما، وأظهرت (5%) فقط له تأثير سلبي على أداء المؤسسات عند قيامها بالاستثمار في

[1] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2] الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال: الاعمال والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 69.

المسؤولية الاجتماعية[1]. كما تشير التقارير الاقتصادية الدولية ان المؤسسات التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية يزيد معدل الربح فيها الى (18%) عن تلك التي ليس لديها برامج في المسؤولية الاجتماعية[2].

2. ان الالتزامات الأخلاقية تملي على المؤسسات ان يكون لها دورا اجتماعيا، حيث ان الالتزام الاجتماعي يمثل حالة موازنة معقولة اتجاه النقد الموجه الى الاعمال بكونها تهتم فقط بزيادة الأرباح وتوسع الاستثمار على حساب العديد من المتطلبات الاساسية للعاملين والمجتمع بشكل عام[3]. ففي عام (1997) تعالت الدعوات بمقاطعة منتجات مؤسسة "نايك" (NIKE) ردا على تشغيلها للأطفال وتسخيرها للعمالة، كما اشارت دراسة أخرى أجرتها مؤسسة أسترالية تعمل في مجال استعلامات التسويق الى ان (68%) من الزبائن الاستراليين عاقبوا المؤسسات عن السلوك غير الأخلاقي، وغالبا ما يأخذ العقاب شكل تحول الزبائن لمنتجات مؤسسات منافسة[4].

3. ان تبني دورا اجتماعيا أكبر من قبل المؤسسات يعزز من الميزة التنافسية الجديدة التي تسعى الى تحقيقها وهي السمعة او الشهرة الشاملة للمؤسسة[5]؛ ولقد أشارت الدراسة الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي بعنوان «Survey Voice of the Leaders» والتي أجريت في أواخر عام (2003)، الى ان سمعة المؤسسة تعد من اهم معايير نجاحها، وتشير نتائج الدراسة التي تم توزيعها على (1500) مدير في أكثر من (1000) مؤسسة عالمية كبرى الى ان (60%) تقريبا ممن شملتهم الدراسة يرون ان السمعة الجيدة يمكن ان تسهم بنحو (40%) من القيمة السوقية لاسهم المؤسسات[6].

---

[1] الطائي محمد عبد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 162.

[2] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[3] الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال: الاعمال والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[4] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[5] الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال: الاعمال والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[6] أنور نورا محمد عماد الدين، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الازمة الاقتصادية العالمية، ورقة بحثية مقدمة الى مركز المديرين المصري، 2010، ص 29.

4. ان قيام المؤسسة بدورها الاجتماعي يعتبر تخطيطا جيدا في المدى الطويل. فالمؤسسة الصحيحة لا يمكن ان تنمو وتترعرع في مجتمع مريض ملئ بالمشكلات ويعاني من التخلف والفقر والبطالة[1].

5. القوانين والتشريعات لا يمكنها ان تستوعب كل التفاصيل اليومية المرتبطة بالمجتمع وحاجاته وتطلعاته، ولكن بوجود المسؤولية الاجتماعية في الاعمال فان ذلك يعني اعتمادها قانونا اجتماعيا في تفاعلها مع البيئة المحيطة بها[2].

6. حل إشكالية تعارض المصالح، وخاصة مصلحة المالكين من جهة ومصالح باقي الفئات من جهة أخرى، إذ يمكن أن تكون المسؤولية الاجتماعية والمبادرات الطوعية وخاصة المستمرة مدخلا فعالا في زيادة الثقة وعدم تعارض المصالح[3].

7. اشارت الدراسات التي قامت بها "*مؤسسة تسخير الاعمال التجارية لصالح المسؤولية الاجتماعية*" في الولايات المتحدة الامريكية، الى ان المؤسسات التي توازن بين مصالحها ومصالح حاملي الاسهم حققت معدلات نمو ومعدلات تولي عمالة ماهرة تفوق المؤسسات الأخرى بنسبة أربعة اضعاف[4]. كما اظهرت دراسات الباحثة (Sandra waddock, 2000) وجود ارتباط إيجابي بين سعر أسهم المؤسسة وبين المسؤولية الاجتماعية، وقد أوضحت الدراسة ان المؤسسات التي كان لها اهتماما بالمسؤولية الاجتماعية حققت فارقا في أسعار أسهمها بنسبة (5%) عن المؤسسات التي لم يكن لديها اهتمام بهذا الجانب[5].

8. الموازنة بين مسؤولية المؤسسة ونفوذها، حيث ان المسؤولية الاجتماعية تقلل من النقد الموجه لهيمنة المؤسسات على القرارات المتعلقة بحياة الناس. إذ يبدو في حالة التداخل والعلاقات الوطيدة بين السياسيين الحاكمين ورجال الاعمال المسيطرين على المؤسسات وخاصة الكبيرة منها ما قد يثير النقد

[1] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2] البكري ثامر ياسر، قضايا معاصرة في التسويق، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 147.

[3] الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال: الاعمال والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[4] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[5] فلاق محمد، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الاعمال، مرجع سبق ذكره، ص 36.

وعدم الثقة بالحكومات لهيمنة أصحاب رؤوس الأموال والاعمال على القرارات السياسية، ولكن بتبني أدوارا اجتماعيا أكبر سيساهم في الثقة والارتياح من قبل المجتمع اتجاه المؤسسات الخاصة[1].

9. زيادة الالتزام الوظيفي للمؤسسة المسؤولة اجتماعيا، وتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بالعاملين وجذبهم خاصة الكفؤة منها والتي تمثل ميزة نادرة تتنافس عليها المؤسسات. فقد أظهرت دراسة أجرتها (Corporate Giving Guidelines,2011) ان العاملين في المؤسسات التي تطبق المسؤولية الاجتماعية لديهم ولاء لمؤسساتهم بنسبة تصل الى (87%) أكثر من العاملين في المؤسسات الأخرى، وان (83%) من العاملين الجدد يرغبون في العمل لدى تلك المؤسسات[2]. كما أظهرت تجربة مؤسسة (Novo-Nordisk) وهي مؤسسة دانماركية في قطاع المنتجات الحيوية الطبية والصيدلانية، انخفاض معدل دوران العمل منذ ان واءمت اعمالها مع مبادئ المسؤولية الاجتماعية[3]. لتلعب بذلك المسؤولية الاجتماعية دورا محوريا في تلطيف المناخ الوظيفي والذي يؤدي بالضرورة الى نيل ثقة، رضا وولاء العاملين للمؤسسة.

10. تقوية مكانة العلامة التجارية: حيث أظهرت دراسة أجرتها (Corporate Giving Guidelines, 2011) ، ان (76%) من الزبائن يفضلون التعامل مع المؤسسات التي تطبق برامج المسؤولية الاجتماعية أكثر من تعاملهم مع المؤسسات صاحبة العلامات التجارية الشهيرة[4].

كما قدم المؤلفان (Hamish Pringle & Marjorie Thompson)، في كتابهما "*روح العلامة التجارية*" حججا قوية تؤكد ان ربط مؤسسة او علامة تجارية ما بعمل خيري او قضية اجتماعية مناسبة يمكن ان يقدم مساهمة عظيمة لروح العلامة التجارية[5]، وذلك لان الزبائن يعتقدون انهم من خلال قيامهم باقتناء تلك المنتجات، فهذا يمكنهم من التأثير أيضا على التغيير في المجتمع. كما انهم يفضلون العلامات التجارية التي تساعد على تطوير إجراءات مسؤولة لتحسين المجتمع، ونبذ أي من العلامات التجارية التي

---

[1] الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال: الاعمال والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[2] الحموري صالح، المعايطة رولا، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[3] موساوي إلهام، بوزشة علاء الدين، حامدي أحلام، استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه الموارد البشرية مدخل حديث لزيادة الالتزام الوظيفي وتفعيل الابداع داخل المؤسسة، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14-15 نوفمبر 2016، ص 14.

[4] الحموري صالح، المعايطة رولا، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[5] فلاق محمد، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 36.

قد تؤثر سلبا عليه، وخير دليل على ذلك أبحاث السوق التي أنجزت في المانيا، حيث اشارت الى أنه منذ حدوث الانفجار في 20 أبريل من عام (2000) في منصة (BP) في خليج المكسيك، فان ما نسبته (40%) من السائقين الالمان تجنبوا شراء الوقود من المؤسسة التابعة لها، وكانت ردود افعالهم ليس بسبب الحادث نفسه، ولكن بسبب سوء إدارة الحادث والوقت الذي استغرقه المسؤولون لتقديم حل نهائي للمشكلة[1].

11. الحصول على معاملة أفضل من طرف الحكومة، فهذه الأخيرة تكون أكثر استعدادا لمنح المؤسسات التي تمارس نشاطات لفائدة المجتمع، تخفيضات أو إعفاءات ضريبية.

12. اثبتت البحوث والدراسات الى ان تثقيف العامل بمفهوم المسؤولية الاجتماعية واشراكه في بعض برامجها، ساهم في تخفيف الأعباء عن المؤسسات، وزيادة الإنتاجية، وخفض التكاليف التي يتسبب بها الغياب والفواتير الصحية بنسبة (30%)[2].

13. تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي خاصة في ضوء استحداث بعض المؤشرات التي تؤثر على القرار الائتماني للبنوك، كمؤشر داو جونز للاستدامة "Dow Jones Sustainability Index" (DJSI) والذي أطلق عام (1999)، ويعنى بترتيب المؤسسات العالمية وفقا لدرجة مراعاتها للأبعاد الاجتماعية وللاعتبارات البيئية خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي[3].

14. يرى (Conolly) أن عدم التزام المؤسسة بمبادئ المسؤولية الاجتماعية سيعرضها للمقاطعة، حيث أثبتت الدراسات أن (88%) من المصارف الأمريكية غيرت من إجراءات إقراض الأموال لبعض المؤسسات التي يحتمل أن تسبب ضررا بيئيا في المستقبل[4]. فمن المؤكد ان المؤسسات التي تشعر بالمسؤولية تجاه مجتمعاتها تستطيع جذب المزيد من الأموال وتقليل التكاليف الاجمالية للاقتراض، ومن الأمثلة الجيدة على ذلك نمو الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا في المملكة المتحدة[5].

---

[1] الطائي محمد عبد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 136.

[2] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[3] نفس المرجع السابق، ص 44.

[4] الحمدي فؤاد محمد حسين، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، 2003، ص 42.

[5] أنور نورا محمد عماد الدين، مرجع سبق ذكره، ص 30.

15. زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع، مع توليد شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، وقليلي التأهيل والأقليات[1].

16. تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهماتها وخدماتها التعليمية، الصحية، الثقافية والاجتماعية الأخرى[2].

17. ان انخراط المؤسسة في تبني سلوكيات اجتماعية واخلاقية يجعلها تأخذ بعين الاعتبار تطلعات وآراء أصحاب المصلحة من خلال الحوار معهم، فالعلاقات الجيدة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة تساهم في تفعيل الابداع والابتكار وتعتبر مفتاح لنجاح الاعمال في الوقت الراهن، وفي هذا الإطار حلل الباحثان (Nigel Roome) و (Jan Jonker)، من جامعة (Vlerick) لادارة الاعمال، سنة (2006) هذه العلاقة من خلال دراستهما تحت عنوان «The Enterprise Stratégies of European Leaders in Corporate Social Responsibiliy»، إذ تمكنت ثماني (08) مؤسسات أوروبية رائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية في أوروبا من تحقيق درجات عالية من التكامل بين تنافسيتها وربحيتها مع أدائها الاجتماعي والبيئي، وخلصت الدراسة الى ان مدراء هذه المؤسسات يأخذون بجدية وبصرامة العديد من القضايا المتعلقة بطبيعة العلاقة مع أصحاب المصلحة واحداث تغييرات مهمة لغرض الاستجابة لمتطلباتهم والحفاظ على هذه العلاقات، والذي يؤدي الى انشاء نماذج جديدة من الاعمال تشتمل على مزيج من الأفكار الداخلية او الخارجية[3]. وفي ذات السياق أشار "مايكل بورتر" (M. Porter)، انه إذا قامت المؤسسات بتحليل فرصها بتبني المسؤولية الاجتماعية باستخدام نفس الأطر التي توجه خيارات اعمالها الاساسية، لأدى ذلك الى اكتشافها ان المسؤولية الاجتماعية قد تكون أكثر بكثير من مجرد قيد او تكلفة مالية او مهمة خيرية، لتصبح مصدرا قويا للابتكار والتميز عن غيرها من المؤسسات الأخرى[4].

[1] بن مسعود نصر الدين، كنوش محمد، واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012، ص 06.

[2] الاميري وليد حميد رشيد، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 206.

[3] موساوي إلهام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[4] Michael E. Porter, Mark R. Kramer, Strategy and Society : The Link Between Competitive Advantage and Corporate Social Responsibility, Harvard Business Review Article,01 December 2006, p 14.

2/ وجهة النظر المعارضة للمسؤولية الاجتماعية :

إن حجج المعارضين لتبني دورا اجتماعيا من طرف المؤسسات هي في حقيقتها حججا علمية وموضوعية تستحق المناقشة وابداء الراي فيها. وتتمحور اغلب هذه الحجج حول واحدة او أكثر من التوجهات التالية:

1. خرق قاعدة تعظيم الأرباح: من المعارضين لموضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادي "ميلتون فريدمان" (Milton Friedmen)، والذي احتج منذ عدة حقب بان مهمة المؤسسات تعظيم الأرباح، ويجب ان تلتزم بعملها وبالمحيط الاقتصادي لها فقط، وأنها ليست منظمات خيرية، من منطلق ان المؤسسات ليست الأداة المناسبة لتوزيع الاحسان الاجتماعي[1]. فهذه المؤسسات وجدت أساسا للعمل وتقديم سلع وخدمات بنوعية عالية وبأسعار معقولة ومن حقها الحصول على عائد تعيد استثماره وتتوسع، وهذا يمثل مسؤولية معقولة للمؤسسات لكونها ستقوم بعمليات توظيف لمزيد من العاملين، ودفع الضرائب للدولة، والمساهمة في تحسين ميزان مدفوعاتها، وما يتبع ذلك من مردود إيجابي على المجتمع بمفردات متعددة، هذه هي وجهة نظر الاقتصاديين الليبراليين وعلى رأسهم "ملتون فريدمان"[2].
2. عندما تقوم المؤسسات بانتهاج برامج المسؤولية الاجتماعية فانها في المقابل تطالب بالسلطة، من منطلق قاعدة بان كل من يتولى المسؤولية عليه المطالبة بالسلطة. وهذه المؤسسات بحكم امتلاكها للقوة الاقتصادية، وزيادة سلطتها من خلال قيامها بالمسؤولية الاجتماعية، سيجعل منها قوة كبيرة في المجتمع مما يساهم في حدوث خلل في توازن القوى بين هذه المؤسسات والحكومة والسلطات الأخرى[3].
3. أصحاب هذا الاتجاه يرون ان المفاهيم الأخلاقية تنطبق على الافراد لا على المؤسسات، لان الافراد وحدهم يستطيعون صنع المفاهيم الأخلاقية وتطبيقها، وطالما ان المسؤولية الاجتماعية قضية أخلاقية بالدرجة الأولى، إذا فهي مسألة ضمير وهذا لا يمكن الا للشخص الطبيعي ولا ينطبق على المؤسسة لكونها شخصية اعتبارية[4].
4. ان قدرة المؤسسات ومهما كانت مواردها فهي محدود قياسا الى قدرة الدولة ومواردها، فاذا ما حملت بأهداف تتجاوز هذه القدرة او تحد منها فان ذلك يعرض المؤسسات للمخاطر.

---

[1] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[3] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[4] الصيرفي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 47.

5. صعوبة المساءلة القانونية والمحاسبة عن الأنشطة الاجتماعية، وترجع هذه الصعوبة الى عدم وجود معايير مطورة لقياس الأداء الاجتماعي[1].
6. الالتزام بمهام المسؤولية الاجتماعية يحول المؤسسة الى شكل لا يختلف عما هو سائد في المؤسسات الحكومية[2].
7. تعقيد وصعوبة المسؤولية الاجتماعية مما يصعب استيعابها وخصوصا في المؤسسات صغيرة الحجم[3].
8. لو قامت المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية في مجال معين، فاننا نجد ان هنالك مجالات اخرى تحتاج الى ان تقوم المؤسسة بتنفيذها، وهكذا فمطالب المجتمع واحتياجاته مستمرة ولا تنتهي[4]، مما يجعل المؤسسة عاجزة عن الارتقاء بالإنتاجية والاستثمار في البحث والتطوير، وتقديم منتجات جديدة، وهذا الامر ينعكس مرة أخرى بضعف في الأداء الاقتصادي للمؤسسات.
9. لا توجد جهة عليا رسمية من الجمهور يمكن ان تتابع مدى الإنجاز الاجتماعي المتحقق، حيث ان عدم وجود مثل هذه الجهة يعقد من عملية التأكد، وقد يترك المجال للادعاء بدور أكبر مما هو واقع فعلا او يغطي حقوق مؤسسات أخرى رغم تبنيها دورا اجتماعيا أكبر[5].
10. إذا انفردت المؤسسة بإنفاق المبالغ على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية فان ذلك يعني تحملها كلفا إضافية[6]. وان المجتمع هو الذي يتحمل كافة التكاليف في نهاية الامر، والتي تنعكس اما على شكل تخفيض في التوزيعات النقدية للمساهمين، او على شكل زيادة في أسعار البيع مما قد يؤثر سلبا على موقفها وقوتها التنافسية في السوق[7].

---

[1] الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[2] البكري ثامر ياسر، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 53.

[3] عاطف محمد ياسين محمد، مرجع سبق ذكره، ص40.

[4] أبو تايه صباح محمد، التسويق المصرفي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 25.

[5] الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[6] البكري ثامر ياسر، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[7] أبو تايه صباح محمد، مرجع سبق ذكره، ص 25.

11. كما يعتقد المعارضون ان المسؤولية الاجتماعية تجعل المؤسسات تلعب دورا ليست هي مسؤولة عنه، وليست خبيرة فيه، وان تولي القضايا التي لا يملك المرء القدرة والمهارة والكفاءة على تنفيذها يعتبر تصرف غير مسؤول بل تصرف يتسم بالقسوة أيضا، فهو يزيد الآمال التي ستتعرض للإحباط فيما بعد[1].
12. اضعاف الأهداف الرئيسية الأخرى للمؤسسة لكونها تستنزف طاقات ليست بالقليلة من جهدها[2].
13. تلجأ بعض المؤسسات الى القيام بمبادرات اجتماعية لتحقيق اهداف غير أخلاقية، من خلال تشتيت انتباه الراي العام عن المخاطر البيئية التي تنتج عن مشروعاتها التجارية[3].
14. المؤسسات المسؤولة اجتماعيا من المحتمل ان تفقد جانبا من ميزتها التنافسية لان ذلك يجعلها تتحمل تكاليف إضافية، بينما المؤسسات المنافسة الأخرى التي لا تتبنى ممارسات اجتماعية تزيد من أرباحها وهذا بالتأكيد غير عادل[4].
15. فكرة المسؤولية الاجتماعية ليست إلا محاولة لتفريغ دور الدولة كرقيب على المؤسسات الاقتصادية[5].

على أساس ما سبق نجد ان حجج كلا الطرفين المؤيدة والمعارضة للمسؤولية الاجتماعية تبدو منطقية ومقنعة إذا ما أُخذت في إطار زيادة الدور الاجتماعي للمؤسسات بشكل كبير، او نقصان هذا الدور وضموره بشكل كبير أيضا. بحيث ان تحميل المؤسسة أدوارا اجتماعيا تفوق طاقتها قد يربك أداء دورها الاقتصادي، وفي المقابل فان الاهتمام بمصالح المساهمين بعيدا عن مصالح الفئات الأخرى ذات العلاقة يجعل المؤسسة نظاما اقتصاديا مغلقا لا تربطه علاقات طيبة مع المجتمع الذي تنتسب اليه[6]، كما ان أنانية الاعمال بدون شك هي انانية ضد الجميع، وهاجس تعظيم الأرباح على حساب الاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية والانسانية، قد يكلف أضعاف التكاليف المترتبة على تحمل هذه المسؤوليات. لذلك وجهة النظر الأصح هو الرأي الوسط بينهما، بحيث على المؤسسات ان تراعي التوازن بين دورها الاقتصادي ومسؤوليتها الاجتماعية، مع الاخذ بعين الاعتبار طموحات جميع أصحاب المصلحة، وخلق قيمة بالنسبة لهم، واستخدام النماذج الإبداعية للإدارة لتحقيق ذلك.

---

[1] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 51.
[2] البكري ثامر ياسر، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص54.
[3] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 54.
[4] نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 213.
[5] صقر أحمد محيي خلف، المسؤولية المجتمعية في العالم العربي والعالمي: دراسة تحليلية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص 145.
[6] الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 74.

المبحث الثاني: دمج المسؤولية الاجتماعية في النظام الإداري للمؤسسة

تنعكس الممارسات الإدارية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال ثلاث نماذج مختلفة، أولا النموذج الكلاسيكي المؤسس على التفريق بين مجال الاعمال وباقي المجالات الأخرى، والذي يتم فيه التركيز على الجانب الاقتصادي. اما النموذج الثاني فيعتمد على القيام ببعض النشاطات الخيرية والتي تعتبر نشاطات عرضية ليس لها أثر على الإدارة، فالمؤسسات التي تحصر تصميم المسؤولية الاجتماعية في هذه النشاطات ترغب في عدم تضمين نشاطاتها الاقتصادية في الحقل الاجتماعي. اما النموذج الثالث فينعكس من خلال دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في قلب النظام الإداري، ومن خلاله تعتبر برامج المسؤولية الاجتماعية جزء من السياسة العامة للمؤسسة، مما يستدعي وضع نمط اداري مبني على المسؤولية الاجتماعية[1].

أولا: مراحل التسيير الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية

إن المسؤولية الاجتماعية التي تأخذ شكلا منظما ببرامج مدروسة وأهداف مستدامة، لابد وأن تكون قائمة على عملية تخطيط استراتيجي. ويقصد بالتخطيط التفكير المنظم الذي يسبق تنفيذ أي عمل ويعتمد على اتخاذ قرارات تتعلق بالمستقبل، وهو يتضمن بشكل عام تحديد الأهداف بوضوح، ووضع السياسات والنظم والإجراءات والبرامج اللازمة لتحقيقها، سواء كان ذلك على مستوى المؤسسة كلها او بالنسبة لأي وحدة إدارية فيها[2].

ولقد تطورت فلسفات التخطيط واساليبه بشكل كبير في السنوات الأخيرة، بحيث كان التخطيط قائما على الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والفنية والتكنولوجية، ومع تزايد أهمية الابعاد الاجتماعية والإنسانية اخذت المؤسسات تضع خططا اجتماعية مثلت في البداية ملحقا لخطتها الاقتصادية، وتبين في هذه الخطط التزاماتها ومسؤوليتها التي تتحملها اتجاه بعض فئات المجتمع. بعد ذلك تطور الامر وأصبحت خطط العديد من المؤسسات خاصة الكبيرة منها، هي خطط شمولية الابعاد اقتصادية واجتماعية وسلوكية، وفي إطار هذه الخطة

[1] مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص 127.

[2] العتيبي ضرار وآخرون، العملية الإدارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 24.

فان الدور الاجتماعي يبدو مهما ويعطي للمؤسسة مشروعية عملها، واخلاقية تصرفاتها، بشكل يخدم جميع فئات أصحاب المصلحة[1].

وبالنسبة لمصطلح "استراتيجية" فتعني الخطة او الوسيلة لتحقيق الأهداف بعيدة المدى[2]. أما التسيير الاستراتيجي فهو مجموعة القرارات والاعمال التي تؤدي الى بناء وتطوير استراتيجيات فعالة، وذلك من اجل تحقيق اهداف المؤسسة[3].

وعليه، يعتبر التسيير الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية كمنظور فكري حديث يقوم على توجيه عمليات الإدارة نحو دمج المسؤولية الاجتماعية في النظام المتكامل للمؤسسة واعتبارها جزء لا يتجزأ من استراتيجيتها العامة وأهدافها الجوهرية. وفيما يلي نوضح ثلاث مراحل أساسية للتسيير الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والتي يمكن ترجمتها الى مجموعة من المهام الرئيسية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مراحل التسيير الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية

المرحلة	تحديد المهام
أولا– مرحلة الإعداد والصياغة	1-تقييم الوضع الحالي للمؤسسة.
	2-بناء استراتيجية المسؤولية الاجتماعية.
ثانيا– مرحلة التنفيذ	3- تنفيذ خطط المسؤولية الاجتماعية.
ثالثا– مرحلة الرقابة	4-قياس الدور الاجتماعي للمؤسسة.
	5-تحليل نتائج القياس.
	6-عرض تقرير المسؤولية الاجتماعية.

المصدر: إعداد الباحثة.

[1] الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال: الاعمال والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 308.

[2] عبد الباري إبراهيم درة، جرادات ناصر محمد سعود، الإدارة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 54.

[3] سليطين سوما علي، الإدارة الاستراتيجية وأثرها في رفع أداء منظمات الاعمال، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، دمشق، 2007، ص 17.

1/ مرحلة الإعداد والصياغة:

في البداية يتعين على الإدارة العليا تحديد الحاجات المراد تحقيقها من وراء تطبيق التسيير الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية، أي على المؤسسة ان تعلن عن رغبتها وتحدد أسباب واهداف هذه الرغبة، والتي توفر الوقود اللازمة للمضي قدما في عملية تحديد موقعها، وتحليل وضعها، وتهيئة ظروفها لبناء استراتيجية المسؤولية الاجتماعية.

1-1 تقييم الوضع الحالي للمؤسسة:

تتمثل الخطوة المنطقية الأولى في جمع وفحص المعلومات ذات العلاقة، والتي تخص المؤسسة، وبيان أهدافها وطبيعة عملياتها، وحجمها والمواقع التي تعمل بها. وتجميع اية معلومات عن مشاركاتها السابقة في قضايا اجتماعية او بيئية، وبيان منتجات المؤسسة وخدماتها، وعملية صنع القرار لديها، والنشاطات الأخرى، ليتم تحديد موقع المؤسسة بالنسبة الى نشاطات المسؤولية الاجتماعية، وللتمكن من تحديد نقاط القوة ومكامن الضعف لديها فيما يتعلق بالأفعال المخصصة للمسؤولية الاجتماعية[1].

- ويوجد أربع محطات لإجراء عملية التقييم لمستوى المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات:

- المحطة الأولى: خلق مصلحة إدارية تعنى بالمسؤولية الاجتماعية:

في المؤسسات التي تتبنى خطط المسؤولية الاجتماعية على نطاق ضيق، قد لا تبادر الى تخصيص وظيفة إدارية مستقلة لخطط وبرامج المسؤولية الاجتماعية، إذ يتم ذلك على مستوى الإدارة العليا ومجالس الإدارة. غير ان التسيير الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية يتطلب وجود قسم يكون على راسه مدير مسؤول عن المسؤولية الاجتماعية، ومن المهم ان تمنح درجة عالية من السلطة لهذا المسؤول، على ان يشاركه في هذه المسؤولية الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة. وتكون هذه الإدارة تحت سلطة مباشرة من الإدارة العليا. علما ان أفضل تنفيذ لبرامج المسؤولية الاجتماعية يتم من خلال الجهود الجماعية المبذولة من مختلف الوظائف في المؤسسة الواحدة[2]. وفي حال عدم وجود إدارة خاصة بالمسؤولية الاجتماعية يمكن تشكيل لجنة خاصة بإدارة المسؤولية الاجتماعية تضم فريق عمل قيادي، هذا الفريق يتم اختيار اعضاءه من جميع الإدارات إضافة الى ممثلين عن مجلس الإدارة والإدارة العليا.

[1] الحموري صالح، المعايطة رولا، مرجع سبق ذكره، ص 127.

[2] مقدم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 140.

– المحطة الثانية: تطوير ووضع تعريف عملي للمسؤولية الاجتماعية:

المهمة الأولى للفريق القيادي هو الاتفاق على تعريف عملي للمسؤولية الاجتماعية خاص بالمؤسسة، وينبغي ان يكون عموميا دون الخوض بالتفاصيل، ومن الممكن ان يشمل الأسلوب الأمثل الذي تعمل به المؤسسة على احداث التكامل ما بين أهدافها الاقتصادية، والبيئية، والمجتمعية، مع المحافظة في ذات الوقت على توقعات أصحاب المصلحة[1].

– المحطة الثالثة: استعراض وثائق المؤسسة، والعمليات والأنشطة:

مع وجود تعريف عملي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة، وفهم اولي للدوافع وراء رغبة المؤسسة في تفعيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، يجب ان يقوم الفريق القيادي بمراجعة ما يلي[2]:

- وثائق المؤسسة الرئيسية: ويشمل ذلك رسالة المؤسسة، والسياسات المتبعة والاستراتيجيات المرسومة، وخطة الاتصال مع الأطراف المعنية، وسلسلة الموردين وسلسلة القيمة، ومدونة السلوك الأخلاقي.
- العمليات: كافة العمليات المنفذة في المؤسسة، ابتداء من تامين المواد الأولية، وانتهاء بوصول المنتج او الخدمة للمتلقي او للزبون.
- نشاطات المؤسسة وخاصة المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية.

– المحطة الرابعة: تحديد واشراك أصحاب المصلحة:

أي اشراك جميع الأشخاص الذين يتأثرون، او يمكن ان يتأثروا بعمل المؤسسة، بالإضافة الى كل من له اهتمام بأعمال المؤسسة كالمساهمين، العمال، الموردين، الزبائن والحكومة،... بحيث لكل مؤسسة مجموعة مختلفة من أصحاب المصلحة. وعليه يجب على الفريق القيادي ان يقوم بتحديد وتحليل أصحاب المصلحة والذي قد يكشف الجهات التي تتجاهلها المؤسسة رغم أهميتها وتأثيرها الكبير، ومتابعة اهتماماتهم واعلامهم بكل جديد على مستوى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، واشراكهم من خلال المناقشات لتوضيح ورسم حدود القضايا المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية[3]. كل ذلك يمكن ان يتم في إطار وضع نموذج للتواصل التنظيمي داخل المؤسسة.

---

[1] الحموري صالح، المعايطة رولا، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[2] نفس المرجع السابق، ص 130.

[3] نفس المرجع السابق، ص 130.

➢ وعليه، أهم ما سوف تبرزه عملية التقييم الاولي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة هو:

– المحفزات الداخلية والخارجية لاتباع نهج نظامي في مجال المسؤولية الاجتماعية.

– الواقع الحالي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة، وتقدير حجم الهوة ما بين ممارسات المؤسسة وما تطمح فعليا في الوصول اليه.

– الهيكل الحالي المعتمد في صنع القرارات، ونقاط القوة واوجه القصور في هذا الهيكل لدى تطبيق النهج المتكامل للمسؤولية الاجتماعية.

– أصحاب المصلحة الرئيسيين بالنسبة للمؤسسة، وفيما تتمثل الممارسات الاجتماعية الموجهة الى كل عنصر.

– معالم القضايا الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

1–2 بناء استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

ان عملية تقييم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة، تؤدي الى بناء قاعدة للمعلومات التي تستخدمها المؤسسة لتطوير خطة استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة. ويساعد هذا التقييم على رسم خارطة الطريق، وتحديد اهم المبادئ وكذا المحاور المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية على المدى البعيد. فعند اعدادها لخطط المسؤولية الاجتماعية يجب ان تشمل الحد الأدنى المطلوب والمتمثل في احترام القوانين السائدة، وتحقيق الانسجام مع ثقافة البلد الذي تنتمي اليه. كما ان اهم تحدي يجب ان تأخذه المؤسسة بعين الاعتبار هو قدرتها على ترسيخ المسؤولية الاجتماعية كجزء من القيم الأساسية للمؤسسة وربطها برسالتها ورؤيتها، بالإضافة لمراعاة جوانب أخرى نتعرف عليها فيما يلي:

❋ مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

تستند المسؤولية الاجتماعية على مجموعة من المبادئ الأساسية، والتي ينبغي العمل بها في المؤسسة، حيث ان هناك تأثير سلبي كبير على المؤسسات التي تبدأ في تطبيق المسؤولية الاجتماعية دون الارتكاز على مجموعة من المبادئ، والتي أصبح متفق عليها على انها مبادئ المؤسسات الأخلاقية، وان مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الأساس هو مفهوم يعتمد على الاخلاق والقيم والمبادئ الإيجابية[1].

[1] الحموري صالح، المعايطة رولا، مرجع سبق ذكره، ص71.

وتتمثل أقدم مبادرة لصيغة قواعد سلوك المؤسسات التي قام بها القس "ليون سوليفان" عام (1977)، والتي كانت عاملا أساسيا في الكفاح من اجل انهاء نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا، وفي عام (1999) طور "**مبادئ سوليفان العالمية**" والتي من اهم اهدافها دعم العدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من قبل المؤسسات التي تقوم بأعمال تجارية، وتعزيز حقوق الانسان، وتشجيع تكافؤ الفرص في كل مستويات التوظيف، مع مراعاة التنوع العرقي والاختلافات الجنسية في تشكيل لجان التعيين بالوظائف. وتدعم أيضا هذه المبادئ تطوير العمال المحرومين للحصول على فرص أفضل والوصول الى مواقع الاشراف والإدارة، وتحسين نوعية الحياة وضمان المساواة والكرامة لهم[1].

كما تعددت محاولات الباحثين لوضع مبادئ للمسؤولية الاجتماعية، وساهمت جهود المنظمات الدولية في وضع إطار لهذه المبادئ، ومنها: منظمة الأمم المتحدة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، البنك الدولي، ومنظمة المعايير الدولية؛ وأصبحت هذه الجهود التطوعية بمنزلة قواعد للمؤسسات تحكم سلوكها الأخلاقي والاجتماعي[2].

❋ **توافق السياسة العامة للمسؤولية الاجتماعية مع الرؤية الاستراتيجية للمؤسسة:**

تعرف الرؤية بانها التصور الذي ترى إدارة المؤسسة انها ستحققه مستقبلا، ويمثل هذا التصور حلما او طموحا للمؤسسة[3]. ويجب ان تتوافق سياسة وبرامج وخطط المسؤولية الاجتماعية مع هذه الرؤية، بل أكثر من ذلك يجب ان تخدمها، وتسهم في تحقيقها. وبذلك نضمن ان الالتزام الاجتماعي لن يخلق أي مشكلات لاحقة للمؤسسة او يؤجل تحقيق رؤيتها[4].

❋ **رسالة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:**

رسالة المؤسسة هي عبارة عن بيان رسمي صريح يوضح سبب وجود المؤسسة وطبيعة النشاط الذي تمارسه، وتمثل الخصائص الفريدة في المؤسسة والتي تميزها عن غيرها من المؤسسات المماثلة لها.

وتعتبر عملية صياغة الرسالة عملية صعبة وتستغرق وقت طويل لكنها ضرورية حيث انها توفر للمؤسسة أساس جيد للتحفيز وتخصيص مواردها المختلفة بطريقة أكثر كفاءة، كما تساهم في بناء لغة واحدة ومناخ

[1] مقدم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[2] العصيمي عايد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3] عبد الباري إبراهيم درة، جرادات ناصر محمد سعود، مرج سبق ذكره، ص 85.

[4] مقدم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 139.

مناسب داخل المؤسسة، كما تضع أساس جيد لبلورة اهداف محددة بوقت وتكلفة ومستوى جودة محدد[1]. ولكي تتكامل استراتيجية المسؤولية الاجتماعية مع الاستراتيجية العامة للمؤسسة لابد ان تعبر عن الحالة المثالية التي من خلالها تحقق المؤسسة تطلعاتها الاجتماعية، ومن ابعاد هذه الرسالة[2]:

- النطاق الذي تستهدفه برامج المسؤولية الاجتماعية.
- مجالات عمل هذه البرامج.
- أبرز مقومات النجاح التي تقوم عليها برامج المسؤولية الاجتماعية.
- الفئات المستهدفة من كل برنامج.

❋ **الأهداف الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية:**

إن العمل الاجتماعي بلا أهداف كالسير في الصحراء بلا خريطة ولا بوصلة ولا دليل، فبعد تحديد المحاور الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية، ومن اجل تحويل هذه المحاور الى خطط تنفيذية، لابد من ان يتم صياغتها في شكل اهداف استراتيجية والتي يجب ان تتفق مع الهدف العام للمؤسسة، وكل هدف استراتيجي يعكس أحد برامج المسؤولية الاجتماعية المراد تحقيقها، ومقابل كل هدف يتم تحديد مجموعة من العناصر وهي[3]:

- القسم المسؤول عن البرنامج ومتابعته.
- المخصصات المالية والموارد، والكفاءات اللازمة لتحقيق البرنامج.
- خطة العمل الرئيسية الموافقة لكل برنامج.
- الخطط التنفيذية الموافقة لكل خطة رئيسية.
- تشكيل فريق العمل من مدراء وظيفيين وعمال تنفيذيين.
- توزيع المهام على العمال الوظيفيين والتنفيذيين.
- تحديد المعايير او المؤشرات التي تقيس الخطط الموافقة للبرنامج.

[1] الهاشم ليلى بنت سعد، واقع الإدارة الاستراتيجية في الأجهزة الحكومية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 20.

[2] مقدم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[3] نفس المرجع السابق، ص 145.

2/ مرحلة التنفيذ:

خلال هذه المرحلة يتم التنفيذ الفعلي للخطط التشغيلية المكونة من برامج ومبادرات المسؤولية الاجتماعية. وتشير عملية التنفيذ الى القرارات والعمليات، والممارسات والنشاطات اليومية، التي تؤكد ان المؤسسة تتحلى بالروح المطلوبة، وتسعى لتحقيق الرسالة المنشودة من التزامات المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي تحقيق الاستراتيجية الموضوعة في هذا الشأن[1].

3/ مرحلة الرقابة:

وتتضمن هذه المرحلة الخطوات الرئيسية التالية:

3-1 قياس الدور الاجتماعي للمؤسسة:

تقوم إدارة المسؤولية الاجتماعية بقياس مدى تحقيق البرامج المنفذة لأهدافها التشغيلية، وذلك من خلال قياس المؤشرات المتحققة، ومقارنتها مع القراءة المستهدفة الموضوعة لهذا الهدف في مرحلة التخطيط[2].

3-2 تحليل نتائج القياس:

بعد عملية القياس، تأتي مرحلة تحليل النتائج. حيث تقيم المؤسسة أدائها الاجتماعي، وتعرف مدى فعالية دمج التسيير الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة. والتقييم لا يجب ان يرتكز على النتائج الكمية من خلال المؤشرات فحسب، انما يتعداه ليشمل اجراء استبيان او مقابلات مع أصحاب المصلحة، ومعرفة ما إذا كانت البرامج الاجتماعية قد حققت مبتغاها أم لا، وكذا تحديد جوانب القصور من أجل محاولة تحسينها وتطويرها في التجارب القادمة[3].

3-3 عرض تقرير المسؤولية الاجتماعية:

يجب على المؤسسة تقييم أدائها الاجتماعي بصورة منتظمة، من خلال إعداد تقارير سنوية ويفضل ان يتحقق منها مراجعو حسابات خارجيون. وتقارير المسؤولية الاجتماعية تستعرض الموقف العام للمؤسسة في عدد من قضايا المسؤولية الاجتماعية، كما يمكن بموجبها مراقبة المسيرين ومتابعة أدائهم، والحصول منهم على المعلومات الدقيقة والصادقة التي يحتاجها أصحاب المصلحة.[4]

---

[1] الحموري صالح، المعايطة رولا، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3] مقدم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[4] نفس المرجع السابق، ص 148.

ثانيا: المسؤولية الاجتماعية في إطار وظائف المؤسسة

إن المؤسسة التي تتبنى دورا اجتماعيا باعتبارها مواطنا صالحا في المجتمع الذي تعمل فيه، يقتضي أولا ان تجسد ذلك السلوك في مختلف أنشطتها وعملياتها، ولا يكون حكرا على مستوى اداري محدد او وظيفة معينة، بل لابد ان تمتزج البيئة الداخلية للمؤسسة بكل اجزائها وتفاصيلها بقيم المسؤولية الاجتماعية ومبادئها، لكي تتجلى في علاقاتها مع بيئتها الخارجية بفاعلية ونجاح. لذلك، سنعرض فيما يلي أهم الوظائف والأنشطة التي تعكس من خلالها المؤسسة التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية، بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها.

1- المسؤولية الاجتماعية لوظيفة الإنتاج والعمليات:

عرفت إدارة الإنتاج والعمليات بانها عبارة عن الأنشطة المتعلقة بخلق السلع والخدمات وذلك من خلال تحويل المدخلات الى مخرجات، حيث تأخذ هذه الأنشطة مكانها في كل المؤسسات الصناعية منها والخدمية. ويلاحظ ان الأنشطة الإنتاجية في المؤسسات الصناعية واضحة تماما، وكذلك المنتج كإنتاج السيارات مثلا، حيث تسمى هذه العمليات بإدارة الإنتاج. اما المؤسسات الأخرى التي لا تقوم بصناعة سلع ملموسة فان العملية الإنتاجية اقل وضوحا كالعمليات التي تتم في المصارف والجامعات او أية مؤسسة خدمات، فالمنتج غير ملموس كالتعليم مثلا، وبالتالي فان أنظمة الإنتاج التي تتم في مثل هذه المؤسسات تسمى عادة بإدارة العمليات[1].

ولقد تطورت أساليب عمل إدارة الإنتاج بشكل كبير جدا، وأصبحت القرارات المتخذة في هذه الإدارة ذات تأثير شامل على مختلف فئات المجتمع وعلى مستقبل المؤسسة، لذلك حظيت إدارة الإنتاج والعمليات بعناية خاصة لتجسيد المرتكزات الاجتماعية في مختلف أوجه عملها وقراراتها، وتشمل ما يلي[2]:

- الاهتمام بتصميم المنتجات والخدمات من ناحية طبيعة المواد الأولية المستخدمة، وجودتها وصلاحيتها.
- التركيز على السلامة والأمان عند استخدام المنتج.
- الحد من التسبب في التلوث البيئي للماء والهواء والتربة.
- ترتيب موقع الإنتاج لا يثير إشكالات سلامة العاملين من ناحية النظافة، الإضاءة، الضوضاء وغيرها، إضافة الى تدقيق إجراءات السلامة في المخازن والمستودعات خاصة للمواد الخطرة.

[1] عبيدات سليمان خالد، مقدمة في إدارة الإنتاج والعمليات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 17.

[2] الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال: الاعمال والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 231-241.

- ❋ اختيار الموقع بما يتلاءم مع نشاط القوى العاملة من حيث الظروف المناخية، توفر طرق المواصلات والاتصالات، درجة الاستقرار وتوافر الخدمات الحكومية.
- ❋ الاهتمام بمخلفات الإنتاج والتخلص منها بأسلوب لا يضر بالبيئة، أو إعادة تدويرها.
- ❋ الاهتمام بتوفير بيئة عمل سليمة وآمنة من ناحية توفير المعدات الضرورية لحماية العاملين مثل الملابس الواقية، أحذية ونظارات وقبعات السلامة...وغيرها
- ❋ اجراء الفحص الطبي الدوري للعاملين.
- ❋ الترشيد والكفاءة في استخدام الطاقة الذي ينعكس إيجابيا على كلفة الإنتاج، وبالتالي تقديم المنتج بسعر معقول في السوق.
- ❋ التعامل الصحيح والنزاهة في العلاقة مع المجهزين.
- ❋ تطبيق إجراءات الصيانة بشكل مستمر، والعمل على تجنب الإخفاقات للأجهزة والمعدات ومنع كافة اشكال تسرب المواد الخطرة.
- ❋ السعي لترسيخ ثقافة الجودة والتزام العاملين أخلاقيا بإنتاج منتجات ذات جودة عالية وآمنة.

2- المسؤولية الاجتماعية لوظيفة التسويق:

يعتبر التسويق أحد الوظائف الرئيسية التي تمارسها المؤسسة، وتشمل كافة الإجراءات الهادفة لتصريف وبيع السلع والخدمات التي تشبع حاجات ورغبات محددة لدى الافراد والمؤسسات، وبالنوعيات والاسعار المناسبة[1]. وبداية الاهتمام بالجانب الاجتماعي في المؤسسات قد ظهر في إطار أنشطة التسويق المختلفة باعتباره حلقة الوصل بين الزبون والمؤسسة. ومع تطور المفاهيم التسويقية وظهور بوادر فكر تسويقي متكامل مثلت فيه جوانب التسويق الاجتماعي، والتسويق السياسي، والتسويق غير الهادف للربح، والتسويق للأفكار في القضايا ذات الاهتمام العام، فان المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال المرتبطة بها أصبحت من المواضيع المحورية والمهمة في هذا النوع من أنواع التسويق[2].

ولابد من الإشارة هنا الى ان المسؤولية الاجتماعية لوظيفة التسويق بدأت ملامحها في المقالة التي نشرها (Peter Drucker) عام (1956)، عندما قال" باننا إذا كنا نرغب في معرفة ماهية الاعمال، علينا ان نبدأ

[1] عبيدات سليمان خالد، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال: الاعمال والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 242.

من خلال غاياته، وهذه الغايات يجب ان تمتد الى خارج المؤسسة، أي انها تمتد الى عموم المجتمع، لتعبر بذلك عن مسؤوليتها الاجتماعية من خلال نشاطها التسويقي. وعلى هذا الأساس فان التسويق ليس بنظام او هيكل تنظيمي داخل المؤسسة فحسب، بل هو فلسفة تمتد أبعادها للقيم والمفاهيم السائدة في المجتمع لتحقيق الأهداف في الارتقاء بنوعية الحياة"[1].

أما عن العلاقة بين التسويق الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية للتسويق، فان مفهوم المسؤولية الاجتماعية يشكل في حقل التسويق المدخل الحديث للتسويق المعاصر، والمعبر عنه في الادبيات بالتسويق الاجتماعي[2]، والذي برز في السبعينات من القرن الماضي وذلك عندما تحدث "كوتلر" و"زالتمان" (Kotler and Zaltmen, 1971) بان نفس المبادئ التسويقية التي تستخدم لبيع السلع والخدمات للزبائن المستهدفين يمكن استخدامها لبيع الأفكار والمفاهيم، والمواقف والانماط السلوكية المرغوب بها بحياة الافراد والاسر[3].

فالتسويق الاجتماعي هو ببساطة محاولة جادة لتطبيق المفاهيم الأساسية للتسويق على قضايا اجتماعية، واقتصادية، وسياسية محددة، كما يمكن ان يتولى تنفيذ الخطط الخاصة بالتسويق الاجتماعي منظمات غير هادفة للربح مثل جمعيات حماية الزبون والبيئة. ولقد واصل حقل التسويق الاجتماعي تطوره ومن المتوقع ان تشمل حملات التسويق الاجتماعي في القرن الحادي والعشرين مجالات حياتية واجتماعية واقتصادية متنوعة، مثل مشاكل البطالة والفقر وكيفية معالجتهما[4]. وعليه بروز المفهوم الاجتماعي للتسويق كان كنتيجة منطقية لبروز المسؤولية الاجتماعية واتساع امتدادها الفكري والتطبيقي.

ولقد عرفت المسؤولية الاجتماعية للتسويق حديثا بانها الفلسفة التسويقية المعبر عنها بالسياسات، والإجراءات، والافعال التي تحقق بمجملها رفاهية المجتمع كهدف أساسي. كما عرفت على انها ميول المسوقين بالالتزامات التي يضعوها على أنفسهم آخذين بنظر الاعتبار تحقيق الأرباح، ورضا الزبون، ورفاهية المجتمع، وبها يقاس مستوى الأداء المتحقق للمؤسسة[5].

---

[1] البكري ثامر ياسر، قضايا معاصرة في التسويق، مرجع سبق ذكره، ص236.

[2] عبيدات محمد، دور التسويق الاجتماعي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر المسؤولية الاجتماعية، مركز دراسات وبحوث السوق والمستهلك، صنعاء، 29-30 أكتوبر 2008، ص 03.

[3] آل خطاب سليمان، الحاج عبد الله محمد، الدراوشة عبد الله، أبو شريعة إسلام، أثر التسويق الاجتماعي وتطبيق المسؤولية الاجتماعية في تعزيز جودة الخدمات التعليمية، دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد (42)، العدد (02)، 2015، ص 449.

[4] عبيدات سليمان خالد، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[5] البرواري نزار عبد المجيد، البرزنجي أحمد محمد فهمي، استراتيجيات التسويق: المفاهيم، الأسس والوظائف، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 59.

وعليه، فالمسؤولية الاجتماعية في الإطار التسويقي تتجسد وتظهر جلية في مختلف آليات التسويق والأنشطة الفرعية المكونة له، وبهذا فان الحديث عن مؤسسة تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية في المجال التسويقي انما يعني التزاما مسؤولا واخلاقيا شاملا لمختلف مفردات وقرارات عمل هذه الإدارة المهمة[1]. وتتمثل الإجراءات التسويقية التي تعطي انطباعا إيجابيا بالتزام المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية كالتالي[2]:

- تحمل المؤسسة مسؤولية تصحيح أخطائها بحق الزبائن عند بيع منتجات تحتوي عيوبا، وذلك بدفع تعويضات للمتضررين، أو سحب المنتجات من السوق، أو إصدار تحذيرات لجمهور الزبائن.
- الاستعداد لتزويد الزبائن بكافة المعلومات الصحيحة والصادقة والامينة، وكذا التأثيرات الجانبية للمنتجات.
- الاهتمام بحق الاختيار للزبون، وعدم اللجوء للاحتكار ومراعاة آليات المنافسة الشريفة.
- الاهتمام بتوفير آلية لسماع رأي الزبائن وشكاويهم، والعمل على معالجتها.
- القيام بحملات توعية الزبائن بكيفية اقتناء السلع، والاستفادة منها، والتعامل مع المخلفات بعد الاستهلاك.
- الالتزام بالمنافسة الشريفة من ناحية السياسة السعرية وعدم اللجوء لمبدأ الإغراق.
- مراعاة بعض الشرائح الاجتماعية عند التسعير، كالطلاب أو ذوي الاحتياجات الخاصة مثلا.
- تخصيص جزء من الأرباح لدعم مراكز معالجة الامراض المستعصية، أو دور الايتام، أو مراكز البحث مثلا.
- الاهتمام بالتعبئة والتغليف من ناحية التكلفة المعقولة، وسلامة المنتج، ومراعاة الذوق العام والقيم. ووضع علامة تجارية بشكل واضح وغير مخل بالأعراف، مع تضمين الملصق الاستعلامي بجميع المعلومات الضرورية.
- متابعة الوسطاء والتأكد من عدم قيامهم بممارسات تضر بالزبائن.
- الاهتمام بوسائط نقل المنتجات الى الأسواق حسب طبيعة كل منتج.
- توفير خدمات ما بعد البيع بطريقة ترضي الزبائن ويمكن الحصول عليها بسهولة.
- في حالة الامتياز وتسويق المؤسسة لسلع غيرها، عليها أن تحافظ على أسرار المؤسسة مقدمة الامتياز، وتتجنب أي تصرف يمكن أن يسيء لسمعة المؤسسة المانحة.

[1] الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال: الاعمال والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 244.

[2] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 129.

3- المسؤولية الاجتماعية في اطار إدارة الموارد البشرية:

لقد أصبح النظر للعامل على انه قدرات متجددة وميزة إبداعية فريدة يفترض بإدارة أي مؤسسة ان تعيره جل اهتمامها، وتتحمل مسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية كاملة اتجاه هذا المورد المهم. فالمؤسسات الناجحة في العالم المتقدم استوعبت هذه الحقيقة، وأكد الباحثان (Peter and Waterman, 1982) في كتابهما "*البحث عن التميز*"، ان بعض المؤسسات الرائدة تحولت الى مراكز اجتماعية وليس فقط أماكن للعمل، وبهذا فقد غيرت جذريا ممارساتها باتجاه تحسين نوعية الحياة الشاملة للعاملين[1].

ويمكن للمؤسسات ان تجسد مسؤوليتها الاجتماعية تجاه العاملين من خلال عدة ممارسات تغطي مجمل الأنشطة الفرعية لإدارة الموارد البشرية كالاتي:

1.3. ممارسات المسؤولية الاجتماعية قبل البدء بالعمل في المؤسسة:

بصفة عامة وقبل القيام بعملية التوظيف فان من مهام إدارة الموارد البشرية دراسة طبيعة المناصب الشاغرة، ومتطلباتها من حيث المؤهلات والخبرة والمهارات الخاصة، بعد ذلك تسعى الى إيجاد الشخص المناسب للمكان المناسب من خلال سلسلة من العمليات.

ويمكن للمؤسسة ان تمارس دورها الاجتماعي وتجسد سلوكيات أخلاقية وهي تجري عمليات الإعلان عن الأماكن الشاغرة، وخلال الاستقطاب، والاختيار، والتوظيف كما يلي[2]:

- صدق الإعلان عن الأماكن الشاغرة في المؤسسة، ويجب الا ينطوي على أي نوع من أنواع التمييز.
- تجنب استخدام الكلمات التي تتضمن دلالات غير أخلاقية في الإعلانات.
- عدم وضع معايير ليست لها صلة بالعمل وتؤدي الى الاقصاء.
- يجب أن تتسم الإجراءات والأساليب المعتمدة في عمليات التعبئة والاستقطاب، بالشفافية والنزاهة والعدالة، وان تقبل المؤسسة الاعتراض عليها من قبل المعنيين بالأمر في حالة حصول أي خروقات.
- ان تكون عملية الاستقطاب مستندة الى تحديد دقيق وموضوعي لاحتياجات المؤسسة، وفي ضوء عمليات تخطيط منهجية وعلمية.
- احترام المؤسسات المنافسة وعدم اتباع اساليب غير مشروعة لجذب العاملين.

---

[1] الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال: الاعمال والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 260.

[2] فلاق محمد، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الاعمال، مرجع سبق ذكره، ص 55-56.

– نزاهة التعامل مع المكاتب التي توفر اليد العاملة واعتماد الثقة كأساس لهذا التعامل.

– الاطلاع على جميع الطلبات المقدمة للحفاظ على مبدأ تكافؤ الفرص للجميع.

– موضوعية لجنة الاختيار وتكاملها من الناحية الفنية والتخصصات.

– الابتعاد عن التمييز بكافة اشكاله في مرحلة الاختيار، واعتماد طرق واضحة وعادلة، لان هذه المرحلة تساهم بدرجة كبيرة في بناء الصورة الذهنية عن أخلاقيات وقيم المؤسسة، سواء لدى من تم اختيارهم وتوظيفهم أو لدى من لم يقع عليهم الاختيار.

– تحقيق التوازن بين مزايا الشفافية والعلانية في إعلان تفصيلات نتائج المقابلات، وبين مزايا الحفاظ على سرية البيانات والمعلومات الشخصية للمترشحين، والالتزام بالرد وفق اعتبارات قانونية واخلاقية.

– الالتزام بتعيين الأفضل والأكثر كفاءة، تجسيدا لمبدأ "وضع الشخص المناسب في المكان المناسب".

2.3. ممارسات المسؤولية الاجتماعية أثناء العمل في المؤسسة:

ليس بالصعب على اية مؤسسة الاهتمام بعامليها وتلبية رغباتهم بما يعزز قدرتهم الوظيفية، وهذه الرغبات لا تتعدى المعقول مما تتطلبه سبل الاحترام والتقدير في العمل، إضافة الى متطلبات الحياة المعيشية او حتى مستوى الكفاية المعقولة لعائلة العامل، إضافة الى افساح المجال للعاملين لتطوير قابليتهم ومكاسبهم الثقافية من خلال الدعم التكويني والتعليم المستمر[1].

- **التدريب والتطوير**: تمثل هذه الأنشطة أحد الحقوق المهمة للعاملين في المؤسسة، لذلك سنوضح فيما يلي اهم ما يفترض ان يؤخذ بنظر الاعتبار في إطارها من جوانب اجتماعية واخلاقية[2]:

– عدم استبعاد بعض العاملين لأي سبب كان كالعرق، والدين، والقومية، أو إقصاء بعض العاملين من أصحاب الرأي الاخر.

– تعزز هذه الأنشطة تنمية المهارات وبناء القيادات المستقبلية التي تحتاجها المؤسسة، ويحتاجها المجتمع أيضا، وبذلك ينظر المجتمع للمؤسسة كمركز معرفي يساهم في تطويره ورقيه.

– ينطلق التدريب والتطوير لتعزيز ثقافة المؤسسة وتوكيد الجوانب الاجتماعية والأخلاقية فيها، وبذلك تصبح المؤسسة ذات نسيج ثقافي متجانس تعزز في اطاره الممارسات الأخلاقية والسلوكيات المسؤولة.

[1] ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، العدد (05)، 2014، ص 07.

[2] الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال: الاعمال والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 264.

– عدم استغلال برامج التدريب والتطوير لتبذير الموارد، أو للاختلاس والفساد الإداري.

- **الأجور والمكافآت:** تتجسد في الأجور والمكافآت جوانب اجتماعية متعددة، ويمكن ان تكون المؤسسة ملتزمة بها إذا نظرت الى هذه التعويضات بمنظور شمولي، وبكونها مرتبطة برفاهية المجتمع وتطوير الأداء في المؤسسة، اما إذا كان الامر عكس ذلك واعتبرتها على انها كلفة يجب السيطرة عليها باستمرار، فإنها تقع في إشكالية المساءلة الأخلاقية والاجتماعية وربما القانونية[1]. وهكذا فان تجسيد الجوانب المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية يمكن ان تكون من خلال الاتي[2]:

– الالتزام بالعدالة والموضوعية والشفافية في تناول هياكل الأجور والمرتبات ونظم الحوافز والمكافآت، ووضوح العلاقة الارتباطية المنطقية بين مستوياتها وأسباب الفروق بينها.

– تهيئة فرص المشاركة الحقيقية للأطراف المستفيدة لإبداء الرأي والمقترحات لتطوير هياكل الأجور والحوافز والمكافآت.

– ان لا تقتصر أساليب التعويض والتحفيز على الجانب المالي النقدي، وانما تتضمن اشكال معنوية ومادية وعينية يتم تحديدها وفق طبيعة نشاط المؤسسة، والمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للعاملين.

– ان تكون هياكل الأجور والمكافآت متماشية مع التغيرات والمستجدات في البيئة العامة.

- **تقييم أداء العاملين:** ان تقييم أداء العاملين كأفراد وكمجاميع وكإدارات، هو من صميم عمل إدارة الموارد البشرية ويترتب عليه أمور مهمة جدا تتعلق بالأجور والترقية وغيرها، كما ان عملية التقييم يفترض ان تكون متكاملة بحيث تتضمن القياس والتقييم والتقويم[3]. وفي إطار آليات وإجراءات عملية تقييم الأداء يمكن للمؤسسة ان تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية وتتبنى سلوكيات أخلاقية ترضي مختلف الأطراف، وذلك من خلال الموضوعية والنزاهة في تقييم أداء العاملين، واستعمال معايير تقييم دقيقة وواضحة، وتشكيل لجنة للقيام بعملية التقييم يتصف أعضاؤها بالرأي الراجح والمصداقية.[4]

---

[1] الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال: الاعمال والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 266.

[2] فلاق محمد، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الاعمال، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[3] الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال: الاعمال والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 267.

[4] الحموري صالح، المعايطة رولا، مرجع سبق ذكره، 234.

- **جودة حياة العمل:** لابد من توفر بيئة عمل مادية ومعنوية تتمتع بجودة عالية في أي مؤسسة لما في ذلك من تأثير على معنويات العاملين ودافعيتهم للعمل، فكلما تميزت بيئة العمل بالقبول والرضا من قبل العاملين، كلما ساهم ذلك في جعلهم مندمجين بشكل كامل في وظائفهم، والذي ينعكس في النهاية على جودة أداءهم. ولقد استحدثت الكثير من البرامج في إطار استراتيجية تحسين نوعية حياة العمل، مثل برامج العمل الجماعي، وإدارة الجودة الشاملة، والإدارة بالمشاركة، والإدارة المفتوحة...وغيرها، والتي تطبقها المؤسسة بهدف تعزيز الثقة، والكرامة الإنسانية، والنمو والتقدم للعاملين، كما أنها تمثل مدخل مهم لدعم قدرة المؤسسة للإيفاء بمتطلبات مسؤوليتها الاجتماعية. إضافة لما سبق ذكره، تتجلى المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها المؤسسات في تحقيق جودة حياة العمل من خلال:

- إشباع الحاجات الإنسانية، والأمنية، والاجتماعية، وحاجات المكانة والتقدير وتحقيق الذات.
- تقليل صراعات العمل.
- إتاحة فرص التقدم الوظيفي من خلال عمليات التعليم والتدريب.
- تصميم وإثراء الوظائف بما يتماشى مع مهارات العاملين وطموحاتهم.
- مراعاة ساعات العمل وفترات الراحة للعاملين.

3.3. ممارسات المسؤولية الاجتماعية بعد إنهاء العمل في المؤسسة:

ثمة العديد من السبل التي يمكن من خلالها انهاء العمل، ومهما كانت الطريقة فان المؤسسة وكتجسيد لدورها الاجتماعي اتجاه مواردها البشرية الذين أنهو عملهم بها، عليها بـ [1]:

- منحهم مكافأة مقابل خدماتهم المقدمة أثناء عملهم بالمؤسسة.
- منحهم فرص للعودة والتوظف من جديد، او تسهيلات لإيجاد وظائف في مؤسسات أخرى.
- منحهم مستحقات في حالة الاستغناء عن خدماتهم.
- استمرار الخدمات الصحية والتأمينات.

4- المسؤولية الاجتماعية لوظيفة البحث والتطوير:

في ظل تزايد التحديات في مجال العلم والتكنولوجيا تجد المؤسسات نفسها تبحث عن الحلول الملائمة لمواكبة التغيرات الحتمية، وذلك للحفاظ على بقاءها، وتحقيق مكانة اقتصادية جيدة ضمن الأسواق المحلية

[1] ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مرجع سبق ذكره، ص 08.

والدولية. وتعتبر استراتيجية البحث والتطوير من اهم الاستراتيجيات التي تحتل مركز الصدارة في المؤسسات المتطورة باعتبارها القوة الدافعة نحو التجديد المستمر.

وضمن مفهوم البحث والتطوير يمكن التمييز بين مفهومين مختلفين ومتكاملين في نفس الوقت، المفهوم الأول هو البحث العلمي ويشمل البحث الأساسي والبحث التطبيقي، اما الثاني فيضم التطوير. فالبحث الأساسي او النظري يهدف الى اكتساب معرفة جديدة للتوصل الى حقائق ومبادئ ومفاهيم ولا يهدف بصورة مباشرة الى التطبيق العملي، اما البحث التطبيقي فهو يوجه الى تحقيق غرض محدد في صناعة او خدمة معينة، اما التطوير فهو نشاط منظم يستفيد من البحثين الأساسي والتطبيقي بهدف انتاج منتجات جديدة، او ابتكار طرق جديدة، او احداث تحسينات جوهرية على الموجود منها[1].

وإذا كان البحث والتطوير رافدا أساسيا للإبداع والتحسين المستمر، وذو فوائد مادية ومردودات مالية عالية، فان لهذا النشاط آثارا جانبية قد تكون سلبية توجب على المؤسسة تحملها ومعالجتها في إطار رؤية مسؤولة واخلاقية. لذلك، تتجسد المسؤولية الاجتماعية لهذا النشاط كما يلي[2]:

- يجب ان يوجه لخدمة البشرية بشكل عام، والمجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة على وجه الخصوص.
- ان لا تتنصل المؤسسة من مسؤوليتها عن معالجة الاثار الجانبية الناجمة عن هذا النشاط.
- ان تراعي القضايا الأخلاقية والسلوكية والمعايير المهنية، خاصة فيما يتعلق بالتجارب ذات الاثار الاجتماعية والنفسية، او تلك التي تؤثر على الثروة الحيوانية والنباتية.
- الامتناع عن اجراء اختبارات على البشر الا في حدود ما تسمح به الاخلاقيات والشرائع الدينية، مع معرفة الفئة المستهدفة بذلك.
- ان تراعي المؤسسات فتح قنوات تواصل مع الجامعات والمعاهد العلمية لغرض التعاون المشترك.
- ان يلتزم الباحثين بالنزاهة والأمانة والصدق، وإعلان النتائج الحقيقية مهما كانت.

[1] مصيطفى عبد اللطيف، مراد عبد القادر، أثر استراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد (04)، 2013، ص 28.

[2] الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال: الاعمال والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 293-295.

المبحث الثالث: التقييم المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

ان العلاقة المترابطة والمتزايدة بين المؤسسات وبين العاملين فيها والمتعاملين معها، والذين يشكلون الركائز الأساسية للمؤشرات والدلائل السلوكية المعاصرة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، أظهرت الحاجة الملحة لهيكلة متطورة من المعلومات تخدم وسائل القياس الجديدة وتساعد في معرفة حجم مساهمة تلك المؤسسات اتجاه البيئة وباقي الأطراف التي لها علاقة بها.

أولا: الإطار الفكري لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

تعتبر المحاسبة علم اجتماعي يتأثر بالبيئة التي يوجد بها، ونتيجة لذلك فان الأهداف والممارسات المحاسبية في الوقت الحالي تختلف عما كانت عليه في الماضي لان نظرية المحاسبة قد تطورت لتتلاءم مع متطلبات المجتمع، وبذلك أضافت لجملة أهدافها بعدا جديدا وهو البعد الاجتماعي، والذي أدى الى نشأة فرع جديد من فروع المحاسبة ألا وهو محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

1-نشأة محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتطورها:

ظهر مفهوم "محاسبة المسؤولية الاجتماعية" في الفكر المحاسبي في بداية العقد السادس من القرن العشرين كما يتحدث أغلب الباحثين في أوروبا، أما في الولايات المتحدة الامريكية فلم يتم الاهتمام بها الا بعد ان شكلت "الجمعية الامريكية للمحاسبين القانونيين" لجنة أوكلت اليها مهام معالجة مشكلة القياس والافصاح المحاسبي المتعلق بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وكان ذلك في العقد السابع من القرن العشرين[1].
كما أصدرت جمعية المحاسبين الامريكية تقريرا للمحاسبة عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات، طالبت فيه المؤسسات بضرورة اظهار معلومات محاسبية في تقاريرها المالية تتعلق بمساهمتها في التنمية الاجتماعية ومكافحة التلوث[2]. إضافة الى ظهور العديد من الدراسات المحاسبية التي تؤكد أهمية الإفصاح عن مدى وفاء المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية الذي ينبغي ان يكون على نفس درجة أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاقتصادية أساسا لتحقيق الرفاه الاجتماعي[3].

---

[1] Gray.Rob, Thirty Years Of Social Accounting «Reporting and Auditing » : What have we learn ? In Business Ethics, European Review, Vol. 10, january 2001, p 09.

[2] قريو أسماء، التفاعل بين الحوكمة ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية لتحقيق استدامة منظمات الاعمال، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016، ص 83.

[3] فلاق محمد، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الاعمال، مرجع سبق ذكره، ص 128.

ولقد شكل ظهور المؤسسات المساهمة على مختلف اشكالها نقطة تحول رئيسية في مسيرة النشاط الاقتصادي العالمي، حيث أصبحت هذه المؤسسات تمثل كيانات اقتصادية ضخمة تتحكم بحركة راس المال لا بل وتسيطر على مجتمعات بأكملها متجاوزة بذلك البعد الاقتصادي الذي هو محور وجودها الأساسي، الامر الذي أوصل تلك المؤسسات الى التحكم بالموارد البيئية والبشرية الى حد سواء، في الوقت ذاته أدى سوء استخدام تلك الموارد من قبل هذه المؤسسات الى احداث العديد من الاثار السلبية على البيئة والانسان معا؛ هنا كان لابد للمحاسبة من الخروج عن اطارها التقليدي المتعارف عليه الى اطار يتصف بالشمولية، ويعمل على رصد الاحداث والتقرير عنها، ويحقق النفع لكافة اطراف المجتمع، ويأخذ بعين الاعتبار قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات جراء الاثار الاجتماعية والبيئية التي تلحق بالمجتمع نتيجة أداء تلك المؤسسات لأنشطتها، في ظل عدم توفر نظم معلومات محاسبية تصمم لخدمة هذا الاطار[1].

ومن هنا فقد برزت عدة جهود هدفت في مجملها الى اعادة تعريف المحاسبة في إطار أوسع كان من أبرزها ما جاءت به "جمعية المحاسبة الامريكية" (AAA, 1970)، إذ أكدت على ان المهمة الأساسية للمحاسبة هي خدمة الأغراض الاجتماعية والاقتصادية[2]. كما قدمت العديد من الجمعيات المهنية المحاسبية تعريفا للوظيفة المحاسبية تدرجت في تطورها من اعتبار المحاسبة حرفة لا حقلا من حقول المعرفة، مرورا باعتبار المحاسبة نظام للمعلومات له دور كبير في عملية اتخاذ القرار، وصولا الى مفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث اعتبرت المحاسبة مسؤولة عن تحقيق الرفاه الاجتماعي.

2-مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

1.2. المحاسبة المالية والإدارية:

تهتم المحاسبة المالية بإتاحة المعلومات المحاسبية الى الأطراف الخارجية، كالمستثمرين والهيئات الحكومية والمصارف...وغير ذلك[3]. في حين تنطوي المحاسبة الإدارية على تحديد وتجميع وقياس وتصنيف والافصاح عن المعلومات التي تعتبر مفيدة للمستخدمين الداخليين للمؤسسة[4]. اما بالنسبة لعلاقة الإدارة المالية بالمحاسبة فلا

[1] حبيب خالد صبحي، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص 20.

[2] عودة اياد محمد، قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2008، ص 39.

[3] هيتجر، ليستراي و ماتولتش، سيرج، المحاسبة الإدارية، (ترجمة: أحمد حامد حجاج)، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004، ص 21.

[4] شحاتة السيد شحاتة، وآخرون، مدخل معاصر في مبادئ المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 15.

تزال مخرجات النظام المحاسبي المصدر الأساسي للبيانات والمعلومات التي تستعملها الإدارة المالية في التحليل وقياس الأداء، وفي الرقابة والتخطيط المالي واتخاذ القرار، اذ تهتم المحاسبة بعملية جمع البيانات واعداد الميزانيات وقوائم الدخل، بينما ينصب اهتمام الادارة المالية باستخدام هذه المخرجات وتحويل البيانات والعناصر المحاسبية الى معلومات تعد أساس لتقييم المشروع واتخاذ القرار[1].

2.2. محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

رغم التطور الذي مثلته محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجال المحاسبة الا ان الإطار المفاهيمي لها لا يزال يعاني من غموض، وقد جرت عدة محاولات لوضع تعريف لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، ولكن أولى المحاولات التي ابرزت هذا الحقل الجديد من حقول المحاسبة الى حيز الوجود كانت على يد (لينويز ,Linowess) عام (1968)، بعد ان قدم تعريفه الذي وسع الاطار الوظيفي للمحاسبة؛ حيث عرفها على انها "نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات او العمليات التي تحدث فيما بين المؤسسة والبيئة الاجتماعية من حولها، ومن ثم الإفصاح عن الاثار التي تترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة؛ وعليه فان الهدف الرئيسي لهذا النظام يتمثل في القياس والافصاح عن التكاليف والفوائد الاجتماعية للمؤسسات[2]".

وبعد هذا التعريف أخذ العلماء يشتقون منه عدة تعاريف مضيفين اليه ابعاد وجوانب أخرى، منها: التفرقة بين الاحداث الاجتماعية والاقتصادية لكل من القطاع الحكومي والخاص، الى ان وصلوا الى مفهوم القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها في القوائم المالية، وبالتالي الاهتمام بالمستفيدين من القوائم المالية الختامية والتركيز عليهم[3].

حيث عرفها "رامانثان" (Ramanthan ،1976) على انها "عملية اختيار تقوم بها المؤسسة للمتغيرات والمقاييس وأساليب القياس، والعمل على التطوير المنظم للمعلومات المفيدة في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة وتوصيل هذه المعلومات الى المجموعات ذات العلاقة سواء بداخل المؤسسة او خارجها"، لذلك فان التزام المؤسسة لا يبقى محصورا بالمحافظة على مصالح الملاك فقط، وانما المحافظة أيضا على مصالح الفئات

[1] آل شبيب دريد كامل، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 36.

[2] عودة اياد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[3] العليمات نوفان حامد محمد، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها في القوائم المالية الختامية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2010، ص 30.

الأخرى في المجتمع، كما ان نتيجة اعمال المؤسسة لا تحدد بالأسلوب التقليدي لمقابلة الإيرادات بالنفقات، بل يجب توسيع نطاق هذه المقابلة لتشمل أيضا التكاليف والمنافع الاجتماعية[1].

أما "جري وبيركز" (Gray & Perks, 1984) فيعرفان محاسبة المسؤولية الاجتماعية بانها "عملية قياس وتوصيل المعلومات ذات الصلة بأثار ونشاطات المؤسسة على رفاهية العاملين والمجتمع المحلي والبيئة[2]".

وعرفها آخرون بانها "فرع من فروع المحاسبة تهدف الى تحديد نتيجة اعمال المؤسسة ومركزها المالي من خلال مدخل اجتماعي، وباعتبار المؤسسة لها علاقة بفئات المجتمع المختلفة وليس فقط بمصالح المالكين"[3].

كما عرفت أيضا على انها "نظام اعلام يهدف الى التعبير عن المساهمة السلبية او الإيجابية للمؤسسة في بيئتها، وعلى العكس من ذلك التعرف على آثار المجتمع على المؤسسة[4]".

ويعتبر تعريف (الصبان، 1987) من أكثر التعاريف شمولا، حيث عرفها على انها " مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي للمؤسسات، وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة، وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الدور الاجتماعي لتلك المؤسسات[5]".

ومهما تعددت التعاريف حول مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأيّا كانت تسميتها، الاّ انها تتفق على نفس الجوهر والمتمثل في اهتمام المحاسبة الاجتماعية بوظيفتي قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة، والتقرير عن نتائج القياس بما يكفل اجراء تقييم لدورها الاجتماعي من قبل الأطراف المستفيدة.

3- صعوبات محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

❖ نطاق وأبعاد المسؤولية الاجتماعية:

إن مجالات المسؤولية الاجتماعية ذات طبيعة متحركة، تتغير من زمن لآخر تبعا لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ولتقدم المعرفة بآثار بعض الظواهر، وتبعا لتغيرات القيم والمواقف في المجتمع،

[1] فلاق محمد، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الاعمال، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[2] عودة اياد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[3] الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال: الاعمال والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[4] Trebucq. Stéphane, comptabilité sociétale et connaissance : quelle place en gouvernance ?, Congrès de l'association française de comptabilité, Lille, France, 11-13 mai 2005, p 03.

[5] جربوع يوسف محمود، مدى تطبيق القياس والافصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد(15)، العدد (01)، 2007، ص 247.

وما هو مستبعد حاليا من الرقابة والتقييم للأداء الاجتماعي في المؤسسات قد يصبح محورا للاهتمام في المستقبل؛ لذلك ليس هناك نطاق ثابت محدد للأنشطة الملائمة اجتماعيا، فمن الطبيعي وجود بعض التباين في تحديد هذه الأنشطة وتبويبها في مجموعات متجانسة. كما ان الاختلاف في طبيعة مفاهيم ومشكلات وتوقعات كل مجتمع بذاته، يولد اختلافا آخر مباشرا في المسؤوليات الاجتماعية للمؤسسات في كل مجتمع من تلك المجتمعات مما يحتم بالضرورة اختلاف مجالات تطبيق المحاسبة الاجتماعية فيها، وان الطبيعة الحركية للمشكلات الاجتماعية انما تعني عدم قدرة المؤسسات على التعامل معها الا عن طريق أنشطة اجتماعية لها صفة الحركة والتغيير المستمرين، وكلما كانت الأنشطة الاجتماعية متغيرة، كلما كانت أهمية التحاسب عليها أكثر صعوبة وتعقيد. وعليه يعد تحديد نطاق الأنشطة أمرا ضروريا كخطوة أولى للتعرف على نوعية المعلومات الاجتماعية الواجب الإفصاح عنها، بغية التوصل الى نموذج محاسبي يأخذ في اعتباره جميع مجالات المسؤولية الاجتماعية القابلة للقياس والتقرير عنها بطريقة عملية تفيد في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات[1].

❖ التمييز بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية:

هناك تحدي يواجه مصممو التقارير الاجتماعية، وهو صعوبة فصل التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية، نظرا لوجود تشابك بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية، وهذا نابع من طبيعة نشاط المؤسسة مما يؤدي الى مشاكل في كيفية القياس لكل نشاط بشكل مستقل.

فتكاليف البحوث والتطوير او تكاليف زيادة درجة الأمان للمنتج على سبيل المثال، يمكن النظر اليهما على اعتبار انهما تكاليف اجتماعية لازمة لخلق حالة من الرضا والاشباع لدى الزبائن عن منتجات المؤسسة، الا انه من جهة أخرى يمكن اعتبارهما تكاليف اقتصادية لازمة لإعطاء قوة دفع تنافسية للمنتج وزيادة نصيبه من السوق بهدف تعظيم الأرباح. وكذلك بالنسبة لتكاليف تدريب العاملين، فهي من ناحية تكاليف اجتماعية ضرورية لإتاحة الفرصة امام العاملين للترقية ولخلق حالة من الانتماء لديهم اتجاه المؤسسة، ومن ناحية أخرى يمكن النظر اليها على انها تكاليف اقتصادية لازمة لزيادة الإنتاجية والارتقاء بها كما ونوعا مما ينعكس على أرباح المؤسسة[2].

---

[1] أبو سمرة حامد أحمد صالح، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 31.

[2] العليمات نوفان حامد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 61.

ولقياس وتقييم الأداء الاجتماعي نحتاج للفصل بين مفهومي الأنشطة الاقتصادية والأنشطة الاجتماعية، فالأنشطة الاقتصادية هي تلك التي تأسست المؤسسة من اجل القيام بها، وهو ما يتضمنه عقد تأسيسها وسجلها التجاري والمستندات التي اخذت بها الموافقة من الجهات الحكومية على مزاولة نشاطها الاقتصادي، اما الأنشطة الاجتماعية فتنطوي تحت مفهوم المسؤولية الاجتماعية[1].

وهناك آراء متفاوتة حول هذا التمييز، حيث يرى فريق بان معيار التفرقة بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية للمؤسسة هو وجود أو عدم وجود إلزام قانوني للقيام بالنشاط، اما الفريق الاخر فانه يسعى الى ابعد من ذلك ويرى ان المسؤولية الاجتماعية لا تقتصر على القيام بالأنشطة الاجتماعية الاختيارية، وانما تشمل جميع الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي بغض النظر عن وجود إلزام قانوني من عدمه، اذ ان طبيعة الأنشطة الاجتماعية لن تتغير سواء تم القيام بها اختياريا او استجابة لضغوطات المجتمع او لإدراك المؤسسة وتجاوبها مع مختلف المشكلات الاجتماعية؛ ويرى هذا الفريق أيضا ان الأنشطة الاجتماعية تشمل تلك الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة نتيجة التزامها بالقوانين والأنظمة ولا تتوقع ان تحقق منها منفعة اقتصادية مباشرة. وعلى ذلك فان طبيعة النشاط هو الأساس في تحديد كون النشاط اقتصاديا أم اجتماعيا وليس وجود إلزام قانوني من عدمه للقيام بنشاطات اجتماعية[2].

❖ مشاكل القياس المحاسبي:

بالنسبة للتكاليف الاجتماعية تتمثل أهم مشكلة عند قياسها في كيفية خضوع الاضرار التي تلحقها المؤسسة بالمجتمع للقياس الكمي، ومدى إمكانية ترجمة هذا القياس الى قيم نقدية ممثلة في "التكاليف الاجتماعية"، فمثلا قيمة الاثار السلبية التي يتحملها المجتمع نتيجة الضوضاء الناشئة عن نشاط المؤسسة لا يمكن تحديدها بطريقة القياس المباشر، نظرا لاشتراك مجموعة من المؤسسات في احداث تلك الضوضاء. ولغرض معالجة المشكلة الجديدة التجأ الفكر المحاسبي الى طرق القياس غير المباشر فهي تساعد على الوصول الى رقم تكلفة يمكن وصفه في ظروف القياس الحالية بديلا للتكلفة الاجتماعية، فيمكن اتخاذ تكاليف منع

[1] مقدم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[2] عيسى فؤاد محمد، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر: دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات،2010، ص30، على الرابط:http://iefpedia.com/arab ، تاريخ الاطلاع: 2017/04/25.

حدوث الاضرار الاجتماعية كبديل عن قياس قيمة هذه الاضرار بطريقة مباشرة طالما ان القياس المباشر غير ممكن عمليا[1].

وتتعمق مشكلة قياس المنافع الاجتماعية وتأخذ أبعادا أكثر بكثير من مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية، نظرا لكونها تتحقق لأطراف قد تكون خارج المؤسسة أو من داخلها أو لكل الأطراف في آن واحد، وذلك حسب الأنشطة الاجتماعية التي تمارسها المؤسسة[2]. هذا فضلا على ان العديد من المنافع الاجتماعية يصعب قياسها نقديا بصورة مباشرة، وخاصة بالمقاييس المحاسبية التقليدية المتعارف عليها، كما انها بعيدة عن التقدير الشخصي الامر الذي يقلل من درجة الثقة في النتائج الى حد كبير، وكل ذلك في الأصل يرجع الى ان المنافع الاجتماعية قد تكون في صورة سلوكية تؤثر على النواحي النفسية او المعنوية فتؤدي الى حالة من الرضا لدى الافراد ينعكس أثره بالتالي على المؤسسة في صورة امداد المجتمع له بالموارد اللازمة، أو خلق أسواق جديدة لمنتجاتها، أو تتدفق الاستثمارات عليها بشكل أفضل من غيرها... وهكذا، ومما لاشك فيه أن الظواهر غير الكمية يصعب قياسها بالوحدات النقدية مباشرة، فمثلا كيف يمكن لنا قياس القيمة النقدية للمنفعة التي يحصل عليها افراد البيئة المحيطة نتيجة الحد من التلوث، او قيمة الانطباع الحسن المتولد لدى الزبائن تجاه المؤسسة؛ الامر الذي حذا بكثير من الكتاب والباحثين الى تجاهل المنافع الاجتماعية والاكتفاء بقياس التكاليف الاجتماعية فقط[3].

[1] فلاق محمد، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الاعمال، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[2] العليمات نوفان حامد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[3] خوليدات صالح، المسؤولية الاجتماعية لوظيفة التسويق، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011، ص 90.

ثانيا: القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية

القياس المحاسبي هو جوهر المحاسبة فكرا وعملا ولا يمكن أن نعد المحاسبة علما مالم تخضع ظواهرها للقياس، فالقياس المحاسبي ما هو الا تعبير كمي ونقدي للظواهر والاحداث والوقائع المالية والاقتصادية الخاصة بالمؤسسة، وعرضها في صورة نافعة ومفهومة. أما القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية فقد عرف على أنه تحليل الاحداث المتعلقة بأنشطة المؤسسة الاجتماعية، ثم تسجيلها في تاريخ حدوثها، ثم تتبع حركة تبادل هذه الاحداث لتحديد آثارها على مصالح أطراف التبادل على شكل وحدات نقدية تماشيا مع فرض وحدة القياس[1]. وبهذا فإن القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية يهتم بتحديد قيمة التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية للمؤسسة.

1/ قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية:

وفق المفاهيم المرتبطة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، فان التزام المؤسسة لا يبقى محصورا بالمحافظة على مصالح المالكين فقط، كما وأن نتيجة أعمال المؤسسة لا تتحدد بالأسلوب التقليدي لمقابلة الإيرادات بالنفقات بل يجب توسيع نطاق هذه المقابلة لتشمل أيضا التكاليف والمنافع الاجتماعية؛ وبذلك تتطلب محاسبة المسؤولية الاجتماعية نموذجا محاسبيا مبنيا على أسس من القيم الاجتماعية السائدة في الزمان والمكان، فهو اتجاه نفعي ولكن من وجهة نظر أشمل عن تلك التي سادت المحاسبة باعتبارها نظاما للمعلومات المحاسبية للمؤسسة، ويتطلب نموذج المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية توسعا في القياس المحاسبي بحيث يمتد ليشمل الاثار الخارجية لتصرفات المؤسسة، وتشمل هذه الاثار الخارجية فيما يعرف بالتكلفة، والمنفعة الاجتماعية[2].

إن فكرة تحليل التكاليف والمنافع الاجتماعية كانت قد استلهمت أساسا من دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع البنية التحتية في الولايات المتحدة الامريكية، وقد تم تطبيقه للمرة الأولى على مشروع الري والسيطرة على الفيضانات، حيث صدر القانون الخاص باعتماد مبادئ الكلفة والمنفعة الاجتماعية سنة (1936)، ثم وضعت مقاييس الاوزان للتكاليف والمنافع الاجتماعية عند أوائل الخمسينات، وفي السنوات المعاصرة احتل أهمية قصوى عند اتخاذ القرارات الإدارية لكافة القطاعات.[3]

---

[1] العليمات نوفان حامد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2] فلاق محمد، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الاعمال، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[3] العاني حارس كريم، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية، المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والابداع: استراتيجيات الاعمال في مواجه تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، 15-16 مارس 2005، ص 07.

➢ **المنافع الاجتماعية:**

إن التكاليف التي تتحملها المؤسسات في سبيل تحقيق الأهداف الاجتماعية، تعتبر من وجهة نظر المجتمع فوائد اجتماعية مكتسبة نتيجة وفاء تلك المؤسسات بالتزاماتها، وعموما تعرف المنافع الاجتماعية بانها مجموعة العوائد الاجتماعية التي يتحقق معظمها لأطراف خارج المؤسسة نتيجة التزامها بأنشطة المسؤولية الاجتماعية[1].

➢ **التكاليف الاجتماعية:**

تعرف التكاليف الاجتماعية بأنها التضحية التي يتكبدها المجتمع نتيجة الآثار السلبية المتولدة عن الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات، وبذلك فهي تعتبر أضرارا اجتماعية كان على المؤسسات اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب حدوثها، كالتلوث البيئي والضوضاء وغيرها من الاضرار التي يتولد عنها تكاليف إصلاح وعلاج يتحملها المجتمع[2]. وبالتالي، يعتمد هذا المفهوم تكلفة الفرصة البديلة أساسا في القياس، وهو يعكس وجهة النظر الاقتصادية في هذا النوع من التكلفة.

أما من وجهة النظر المحاسبية فإن التكلفة الاجتماعية هي المبالغ التي تنفقها المؤسسة نتيجة تحملها لمسؤولياتها الاجتماعية بصفة اختيارية أو إلزامية والتي لا يتطلبها نشاطها الاقتصادي، بالإضافة الى عدم حصولها على منفعة أو عائد اقتصادي مباشر مقابل هذه التكاليف[3].

إن الاخذ بهذا المفهوم والذي يعتمد التكلفة الفعلية أساسا في قياس التكاليف الاجتماعية، سيؤدي الى معالجتها بسهولة في دفاتر المؤسسة، على أساس ان قيام المؤسسة برصد مبلغ النفقة يعد مقياسا لقيمة العوائد التي ستحصل عليها من عملائها في نفس الفترة، ولكن في واقع الامر فان هذه التكلفة الفعلية لا تشتمل كل التكاليف الاجتماعية، حيث انها لا تتضمن قيمة الاضرار التي تلحق بالمجتمع نتيجة ممارسة المؤسسة لأنشطتها المختلفة، وهي قيمة الاثار الاقتصادية السلبية الخارجية، إذ انها لا تعد تكلفة اجتماعية طالما لم تدفع المؤسسة مقابلا عن هذه الاضرار[4].

---

[1] آل غزوي حسين عبد الجليل، الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، الاكاديمية العربية، الدنمارك، 2009، ص 11.

[2] العاني حارس كريم، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[3] اللولو محمد سالم، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 54.

[4] عيسى فؤاد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 33.

وعليه، وجهتي النظر المحاسبية والاقتصادية احداهما تكمل الأخرى، ولا يمكننا الاخذ بوجهة نظر دون الأخرى لتلافي القصور في كل منهما، لذلك فان الأساس الملائم للقياس يجب ان يتضمن كلا من التكلفة الفعلية وتكلفة الفرصة البديلة.

2/ أساليب القياس:

من الواضح أن هناك صعوبات في تحديد قيمة نقدية للأضرار التي تصيب المجتمع أي تحديد التكاليف الاجتماعية الناتجة عن ممارسة المؤسسة لنشاطها، إلا أن أهم الأساليب المقترحة لقياس التكاليف الاجتماعية هما الاسلوبان التاليان[1]:

أ. الأسلوب الأول (تكاليف المنع):

ويسمى هذا الأسلوب بأسلوب منع حدوث الاضرار الاجتماعية، حيث أن التكلفة الاجتماعية هي قيمة الاضرار التي تقع على المجتمع نتيجة قيام المؤسسة بأنشطتها الاقتصادية، وقد يكون من الصعب تحديد قيمة هذه الاضرار لذلك يجب اللجوء الى أسلوب بديل لتحديد رقم يقارب التكلفة الاجتماعية الصحيحة، وهذا الأسلوب هو حساب تكلفة تجنب الاضرار الاجتماعية (تكلفة المنع) ففي مجال التلوث البيئي على سبيل المثال تكون التكاليف الاجتماعية معادلة تقريبا لتكاليف منع التلوث، ويقوم هذا الأسلوب على افتراض انه كلما قامت المؤسسة بالإنفاق للحد من التلوث كلما انخفضت الاضرار التي تصيب المجتمع، وفي هذه الحالة تعد تكاليف المنع أقرب للتكاليف الاجتماعية المترتبة على الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة، ومع ذلك فان الافتراض بوجود علاقة عكسية بين قيمة الاضرار التي يتحملها المجتمع وتكاليف المنع ليس صحيحا في جميع الحالات، حيث ان انفاق مبلغ ضئيل قد يمنع اضرارا اجتماعية ذات قيمة كبيرة نسبيا، وكذلك فان التكاليف التي تنفقها المؤسسة لمنع حدوث الاضرار الاجتماعية لا تكون عادة مساوية لقيمة هذه الاضرار، ومع ذلك فان تكلفة المنع تمثل أفضل رقم تقريبي لقيمة الاضرار التي تصيب المجتمع.

ب. الأسلوب الثاني (تكاليف التصحيح):

ويعتمد هذا الأسلوب على تكاليف إعادة الوضع الى ما كان عليه، وتمثل تكاليف التصحيح تكاليف أخرى تقريبية بديلة للتكاليف الاجتماعية، والتي تشمل المبالغ التي تقوم المؤسسة بإنفاقها سواء لإعادة بعض

[1] حبيب خالد صبحي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

موارد المجتمع لحالتها الاصلية تقريبا، أو لإنشاء مورد جديد يحل محل المورد الاجتماعي الذي تأثر بالأنشطة الاقتصادية للمؤسسة.

وعليه، لابد أن يكون هناك دورا أساسيا وبارزا للمحاسبين في إعداد وتوصيل البيانات المحاسبية الاجتماعية للجمهور، الامر الذي يتطلب إيجاد أسلوب للقياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية يناسب طبيعة أنشطة وعمليات المؤسسة. ولما كانت العمليات الاجتماعية للمؤسسات تتصف بتعدد جوانبها وتباين أبعاد تأثيراتها، فإن مدخل القياس الملائم لهذه العمليات يجب أن يقدم دلالة تتجاوز الدلالة التي تقدمها المقاييس الكمية، حيث أن العديد من العمليات الاجتماعية لا يمكن قياسها كميا، لذا فان نطاق مدخل القياس المتعدد الابعاد "المدخل المتبع في قياس العمليات الاجتماعية" يتسع ليشمل أسلوب القياس الكمي بأنظمته المختلفة إلى جانب أسلوب القياس الوصفي، وهو يعتبر من أكثر المداخل ملائمة لقياس المعلومات ذات المضمون الاجتماعي[1].

3/ معايير ومؤشرات قياس حجم الاسهام الاجتماعي:

لقياس دور المؤسسات في تحمل مسؤولياتها الاجتماعية تجاه مختلف الأطراف، يتم مقارنة معايير عدد من المؤشرات تاريخيا عبر فترة من الزمن للوقوف على تطور الأداء الاجتماعي، او تتم المقارنة مع مؤشرات أداء لمؤسسات مماثلة في المجتمع، او يتم قياس تلك المؤشرات مع معيار يتم الاتفاق عليه في مجالات العمل الاجتماعي يطلق عليه "معيار الصناعة"، ويمكن عرض أهم مؤشرات القياس فيما يلي:

❖ مؤشر قياس حجم الاسهام الاجتماعي للمؤسسة تجاه العاملين:

ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الاجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين لديها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية او طبيعة أعمالهم. حيث تقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق ولاء وانتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية، وتدريبهم، وتحسين مستواهم الثقافي والعلمي، والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدمتهم وما الى ذلك[2]. وكأمثلة لمعايير هذا المؤشر[3]:

[1] بدوي محمد عباس، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 143.

[2] بن حسان حكيم، قهواجي أمينة، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14-15 نوفمبر 2016، ص 08.

[3] الساقي سعدون مهدي، عبد الناصر نور، محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال، ندوة علمية، جامعة الاسراء، عمان، ص 201.

- معيار قياس مساهمة المؤسسة في حل بعض المشكلات الاجتماعية للعاملين لديها: وتتمثل في تحمل المؤسسة لأعباء توفير السكن، وسائل المواصلات، التأمينات الاجتماعية، ...
- معيار قياس مساهمة المؤسسة في توفير الامن الصناعي للعاملين بها: ويشير الى احصائيات الاخطار الصناعية التي يتعرض لها العاملون خلال ممارسة أعمالهم.
- معيار قياس استقرار حالة العمل بالمؤسسة: ويقيس معدل دوران العمل، بحيث تتمكن المؤسسة من الوقوف على أسباب هذه الظاهرة لتشخيصها.
- معيار حصة العامل في توزيعات الأرباح السنوية للمؤسسة: ويقيس هذا المعيار نسبة الاستفادة من مردودية الأرباح السنوية، ويندرج هذا النشاط ضمن الحوافز المادية للعمال.

بالإضافة الى المعلومات السابقة التي تعبر عن نتائج القياس الكمي لمساهمات المؤسسة في مجال العاملين، فانه يمكن توفير معلومات وصفية كتوضيح الامراض المهنية التي يتعرض لها العاملون بالمؤسسة ومسبباتها.

❖ **مؤشر قياس حجم الاسهام الاجتماعي للمؤسسة تجاه الزبائن:**

وتشمل كافة تكاليف الأداء التي تصب في خدمة الزبائن حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج، تكاليف البحث والتطوير، تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وغيرها من الخدمات[1]. كما ان القياس غير النقدي لتأثيرات عمليات المنتج يؤدي الى توفير معلومات تعطي دلالة اجتماعية لمساهمات المؤسسة في هذا المجال أفضل مما يوفره القياس النقدي خصوصا بالنسبة للمساهمات السالبة، ومن هذه المعلومات على سبيل المثال عدد الحوادث التي نشأت عن استخدام المنتج، وتعتبر طريقة "تكلفة التصحيح" أفضل الطرق المتاحة لتوفير معلومات تعكس نتائج قياس قيمة المساهمات السالبة في مجال المنتج، كعدد الساعات التي استغرقتها عمليات اصلاح المنتج ليتماشى مع اشتراطات الأمان ومستويات الجودة المطلوبة[2].

❖ **مؤشر قياس حجم الاسهام الاجتماعي للمؤسسة تجاه المجتمع:**

ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف الى اسهام المؤسسة في خدمة المجتمع، ويضم مجموعة من المعايير، من بينها[3]:

[1] بن حسان حكيم، قهواجي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 09.
[2] بدوي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 196.
[3] عيسى فؤاد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 37.

- معيار قياس مساهمة المؤسسة في تحقيق الرفاه الاجتماعي، والمشاركة في المجالات التعليمية والصحية وفي كل ما يحتاجه افراد المجتمع المحلي بشكل عام.
- معيار قياس مساهمة المؤسسة في توفير فرص عمل جديدة: ويفسر هذا المعيار نسبة ما تساهم به المؤسسة في مجال التشغيل للقضاء على البطالة في البلد الذي تنشط فيه.
- معيار قياس نسبة مساهمة المؤسسة في تطوير وتحسين البنية التحتية في المنطقة المحيطة.

❖ مؤشر قياس حجم الاسهام الاجتماعي للمؤسسة تجاه البيئة:

ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى بها لحماية البيئة وتجنب الاضرار المتولدة عن أنشطتها، ولإجراء قياس تكاليف التلوث ومعالجتها في البيانات المحاسبية، على المحاسب التمييز بين نوعين من التكاليف هما[1]:

- تكاليف الحد من التلوث: ويندرج تحت هذا البند التكاليف التي تنفق من أجل الحصول على الأجهزة والمعدات التي تستخدم لتقليل الاضرار بالبيئة، والحد من التلوث الذي تسببه الآلات المستخدمة في الإنتاج. وبما ان معدات الحد من التلوث تمتاز بذات الخصائص التي تمتاز بها الآلات، الا انهما مختلفان من حيث الغايات، لذلك يلزم الفصل بين هذه التكاليف ومعالجتهما بشكل مستقل من حيث القياس والمعالجة المحاسبية.
- تكاليف إزالة التلوث: وهي التي تحدث لإزالة التلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية الجارية اثناء عمليات الإنتاج، كالتكاليف التي تنفق على التعقيم وإزالة نفايات الإنتاج ومعالجتها لاحقا.
- وقد يتخذ هذا القياس شكل قياس كمي وغير نقدي، كتحديد مدى التزام المؤسسة بالنسب القانونية للمخلفات التي تصدر عن أنشطتها، كما يأخذ هذا القياس شكل غير كمي كأن يتم الإفصاح عن مدى خطورة الامراض التي تسببها المخلفات الناتجة عن أنشطة المؤسسة.

[1] حبيب خالد صبحي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

ثالثا: الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية

يمثل الإفصاح أحد الأركان المهمة في الفكر المحاسبي، وتتجلى أهميته في كونه أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية والتي تدعو الى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المهمة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين من هذه المعلومات.

أ- مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

يعرف الإفصاح المحاسبي بانه إظهار للمعلومات المالية سواء الكمية أو الوصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية عن المؤسسة وذلك لتمكينهم من اتخاذ قرارات رشيدة، على ان يتم الإفصاح في الوقت المناسب حتى لا تصبح المعلومات عديمة القيمة. كما عرف على انه تقديم للمعلومات والبيانات الى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات؛ لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين بآن واحد. وعليه يركز التعريفين السابقين على موضوع توصيل المعلومات الى المستفيدين منها بصيغة توضح حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون تضليل، بالشكل الذي يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات[1].

ويلاحظ ان المدخل التقليدي للإفصاح المحاسبي يختص بالمعلومات المالية والاقتصادية، أي انه افصاح مالي او افصاح عن أنشطة اقتصادية في صورة نقدية، على فرض ان نموذج القياس المحاسبي يعكس وجهة نظر أصحاب المصلحة الاقتصادية، وبهذا يتجاهل نموذج القياس في ظل المنهج التقليدي للإفصاح المحاسبي المعاملات التي قد تكون لها تأثيرات مهمة على رفاهية المجتمع، الا انه يمكن التطرق لها كملاحظات هامشية[2].

ولكي تواكب المحاسبة التطور في كافة فروع المعرفة، يجب ان لا يقتصر دورها على الإفصاح التقليدي للنشاط الاقتصادي للمؤسسة، بل يمتد ليشمل الاثار المترتبة عن نشاط المؤسسة على المجتمع وإعطاء صورة واضحة عنها بحيث يمكن معه تقييم تلك الاثار اتجاه المجتمع الى جانب تقييم الأداء الاقتصادي لها[3].

---

[1] حبيب خالد صبحي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] نفس المرجع السابق، ص 44.

[3] الفحماء فهد راعي، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص 30.

وكنتيجة للضغوط المفروضة على المؤسسة، أصبح يلاحظ إلزام معظم أسواق المال العالمية المؤسسات بعرض نتائج أنشطتها الاجتماعية ضمن التقارير المنشورة، وكذلك دورها وانشطتها المستقبلية في هذا المضمار، ويتضح أيضا زيادة الإفصاح الاجتماعي في التقارير المالية للمؤسسات في الفترات الأخيرة على الرغم من كونه اختياريا في معظم الحالات[1].

وعليه، يتمثل "الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية" في الأسلوب أو الطريقة التي بموجبها تستطيع المؤسسة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها ذات المضامين الاجتماعية، وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحقة بها أداة لتحقيق ذلك[2]، كما يعرف على أنه عرض البيانات أو المعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة[3].

- وهناك العديد من الأسباب التي تدعو للاهتمام بالإفصاح الاجتماعي نورد أهمها فيما يلي:

- أوضحت جمعية المحاسبين الأمريكيين أن البيانات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية ذات الطبيعة الكمية والمالية تؤثر على أصول المؤسسات ونفقاتها والتزاماتها وهي من صميم عمل المحاسب[4].
- إن مهنة المحاسبة عليها أن تغير من اتجاهاتها التقليدية، وأن تهتم بمساعدة المجتمع في التعرف على الأداء الاجتماعي لمؤسساته. وان عملية قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات والتقرير عن نتائجه بالإضافة الى كونها جزءا أساسيا من مسؤوليات المحاسبة، فإنها أيضا واجب عليها اتجاه الرأي العام لمجتمع المؤسسة، حيث ان وفاء المؤسسات بأداء مسؤوليتها الاجتماعية والتقرير عن نتائج ذلك الأداء، إنما يعني في النهاية خلق نوع من التناغم بين الإيقاع الاقتصادي للمؤسسة وبين توقعات المجتمع منها[5].

وأشار "Buchhloz" إلى أن بقاء أي مؤسسة واستمرارها يتوقف في النهاية على مدى قدرة المؤسسة على إعلام أفراد المجتمع المحيط بما أوفت به من مسؤوليات اجتماعية، فإذا ما فشلت في ذلك فإن المجتمع سوف يبذل حتما جهدا معاكسا ضدها وما تسعى إليه من أهداف، كما أن التقرير عن نتائج الأداء الاجتماعي

[1] فلاق محمد، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الاعمال، مرجع سبق ذكره، ص 153.
[2] جربوع يوسف محمود، مرجع سبق ذكره، ص 250.
[3] حبيب خالد صبحي، مرجع سبق ذكره، ص 48.
[4] قريو أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 96.
[5] أبو سمرة حامد أحمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص 45.

لم يعد اختيارا مطروحا أمام المؤسسات وإنما أصبح الأمر واجبا حتى بدون وجود نص قانوني ملزم بذلك، فأي مؤسسة يلزم عليها إذا ما أرادت الاستمرار أن تخدم رغبات أفراد المجتمع وتلاقي توقعاتهم[1].

وعليه يتمثل دور المحاسب في ضرورة المساهمة في مجال تحديد المقاييس العملية التي تعبر عن أهداف وغايات المجتمع والإفصاح عن هذه المقاييس بصورة دورية، لتكون المعلومات المقدمة سواء كمية أو وصفية أساسا لتقييم وترشيد الأداء الاجتماعي للمؤسسة.

ب- نماذج الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

أفرز التراث المحاسبي العديد من النماذج للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، لذلك سنعرض فيما يلي اهم هذه النماذج على سبيل المثال لا الحصر لإبراز الاختلاف بينها سواء من ناحية المعلومات التي تعكس الجوانب المختلفة للأداء الاجتماعي للمؤسسة، أو أسلوب القياس، أو كيفية توصيل هذه المعلومات:

1) تقارير اجتماعية منفصلة:

وتأخذ تقارير المسؤولية الاجتماعية حسب هذا الاتجاه أحد الاشكال التالية:

1.1. تقارير القياس غير النقدي:

تعد النماذج الوصفية من أكثر نماذج الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات شيوعا في الاستخدام، فهي تتضمن وصفا للأنشطة التي قامت بها المؤسسة وفاء بالتزاماتها الاجتماعية، دون ان يكون هذا الوصف مقترنا بتحليل عناصر التكاليف الخاصة بهذه الأنشطة، او بقيم المنافع المتحققة منها، ويمثل التقرير الذي أعدته مؤسسة (Eastern Gas and Fuel Associates) واحدا من النماذج التطبيقية لهذا النوع من التقارير، فقد شمل أربع صفحات تحت عنوان (*نحو المحاسبة الاجتماعية*)، تضمنت معلومات عن الامن الصناعي، وتوظيف الأقلية، والاعانات والرواتب الخاصة بالعجزة، وقد تم التعبير عن هذه المواضيع في صورة نسب كمية غير نقدية، مقارنة بين بيانات سنة (1973) وهو العام المعد عنه التقرير، وبيانات عامي (1971) و (1972)[2].

[1] حبيب خالد صبحي، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2] أبو سمرة حامد أحمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص 50.

2.1. تقارير القياس النقدي لعناصر التكاليف الاجتماعية:

ويمكن عرض نوعين من القوائم لهذا النوع من التقارير كالتالي:

- **قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية:**

تتضمن هذه القائمة كل المبالغ التي قامت المؤسسة بانفاقها على رقابة تلوث وحماية البيئة، والتبرعات الخيرية، والفوائد الإضافية الأخرى للعاملين، حيث ينظر الى كل المبالغ التي انفقت من هذا القبيل على انها منافع وفي نهاية القائمة يتم اظهار اجمالي التكاليف الخاصة بالانشطة الاجتماعية كنسبة من قيمة المبيعات او من نفقات الإعلان مثلا لمعرفة الى أي مدى اتجهت المؤسسة في المساهمة في الأنشطة الاجتماعية[1].

- **قائمة النشاط الاجتماعي _ الاقتصادي:**

قدم (Linowes) نموذج للتقرير عن العمليات الاجتماعية الاقتصادية للمؤسسة من خلال قائمة أطلق عليها "قائمة العمليات الاقتصادية_الاجتماعية"، وتوضح نتيجة هذه القائمة المقابلة الفترية للعمليات ذات التأثيرات الموجبة (التحسينات)، والسالبة (الاضرار)، بالنسبة لثلاث مجموعات كل مجموعة تمثل مجالا رئيسيا من مجالات المسؤولية الاجتماعية وهي: الأنشطة الخاصة بالأفراد، الأنشطة الخاصة بالبيئة، والأنشطة الخاصة بالمنتج[2].

3.1. تقارير القياس النقدي لعناصر التكاليف والمنافع:

تعد هذه التقارير أكثر شمولا حيث تتضمن كلا من التكاليف الخاصة بالأنشطة الاجتماعية والمنافع الناتجة عن هذه الأنشطة، بحيث يمكن للمطلع على هذه التقارير ان يحصل على صورة كافية الى حد ما عن الدور الاجتماعي للمؤسسة. وفي هذه التقارير نميز بين قائمتي الدخل الاجتماعي، والتأثير الاجتماعي[3].

- **قائمة الدخل الاجتماعي:**

تبين هذه القائمة صافي الربح او الخسارة الاجتماعية الامر الذي يعكس صافي مساهمة المؤسسة للمجتمع، ويتم التوصل الى صافي الربح او الخسارة الاجتماعية بإضافة مبلغ على القيمة المضافة التي

[1] اللولو محمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص 70.
[2] أبو سمرة حامد أحمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص 50.
[3] حبيب خالد صبحي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

حققتها المؤسسة، ويمثل هذا المبلغ ما يعرف بالوفورات الاقتصادية الخارجية او المنافع الاجتماعية، وتخصم من الناتج التكاليف التي تفرضها المؤسسة على المجتمع، وهي قيمة الاضرار التي تصيب المجتمع نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الاقتصادي[1].

- **قائمة التأثير الاجتماعي:**

لا يختلف النموذج الذي اقترحه (Estes) وأطلق عليه تسمية "*تقرير التأثير الاجتماعي*"، بشكل كبير عن النموذج المقترح من (Linowes)، فالاثنين يتخذان من وجهة نظر المجتمع أساسا في الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة، كما يتفقان في تعريف التكاليف الاجتماعية على انها "أي تضحية او اضرار يقع عبئها على المجتمع، او على أحد عناصره، سواء كانت اقتصادية او غير اقتصادية، وسواء كانت داخلية او خارجية، وسواء دفعت المؤسسة مقابلا لها او لم تدفع". الا ان هذا النموذج يختلف عن النموذج السابق له في الاهتمام بالمنافع الاجتماعية الى جانب التكاليف الاجتماعية، ومحاولته قياس صافي الاسهام الاجتماعي للمؤسسة عن طريق مقابلة المنافع بالتكاليف الاجتماعية، أي عن طريق مقابلة الإيرادات بالنفقات؛ كما أوضح (Estes) في نموذجه ان المنافع الاجتماعية لا تقاس بالتكاليف التي تتحملها المؤسسة من اجل تحقيق أهدافها الاجتماعية، وانما تقاس باي عائد للمجتمع او لاحد عناصره، سواء كان هذا العائد اقتصاديا او غير اقتصادي، وسواء حصلت المؤسسة مقابلا لهذه المنافع او لم تحصل[2].

2) تقارير مالية واجتماعية مدمجة:

يقوم هذا الاتجاه على أساس انه ليتم إعطاء صورة شاملة عن الأداء الكلي للمؤسسة، يجب ادماج كل من المعلومات الاجتماعية والمالية في تقرير واحد وان يكون هذا الادماج ضمن إطار التقارير المالية التقليدية، بحيث تصبح المعلومات الاجتماعية جزءا من المعلومات المالية. ويعتمد مؤيدو هذا الاتجاه على مبررين أساسيين[3]:

– **الأول:** ان الأنشطة الاجتماعية تؤثر بالفعل في نتائج النشاط الاقتصادي ومن ثم يجب ان ينعكس ذلك في التقارير المالية والا أصبحت نتائجها مضللة.

[1] حبيب خالد صبحي، مرجع سبق ذكره، ص 54.
[2] أبو سمرة حامد أحمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.
[3] حبيب خالد صبحي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

– **الثاني**: ان المؤسسة وحدة واحدة لا تتجزأ، ومن ثم فان كلا من أهدافها الاقتصادية والاجتماعية تعد متكاملة وتمثل معا الأهداف الكلية للمؤسسة.

ومن نماذج هذا الاتجاه: نموذج مؤسسة (Abt) المقترح سنة (1973)، والذي يقوم على اعداد ميزانية عمومية مالية اجتماعية، وقائمة دخل مالية اجتماعية. وبذلك يتم الربط بين الأنشطة المالية والأنشطة الاجتماعية، ويتم التعبير عن كافة الأنشطة في صورة نقدية[1].

وقد توصلت المؤسسة الى نموذجها، بعد القيام بدراسات استمرت خمس سنوات، وانعكست نتائج هذه الدراسات على نجاح النموذج في توفير معلومات يسهل فهمها، حيث يبرز الدور الاجتماعي للمؤسسة من ناحية توضيح الميزانية المالية الاجتماعية ما أضافته المؤسسة لمخزون الثروة في المجتمع بمقارنة مجموع الأصول الاجتماعية بمجموع الالتزامات الاجتماعية. ومن ناحية أخرى توضح قائمة الدخل المالية الاجتماعية صافي الربح الاجتماعي موزعا على الأطراف الاجتماعية التي تسببت في تحقيقه[2].

[1] بدوي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[2] نفس المرجع السابق، ص 109.

المبحث الرابع: تجارب لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في عالم الأعمال

من خلال هذا المبحث سنركز على أبرز المنظمات العربية والدولية الداعمة لنشر المعرفة حول تبني وتطبيق المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة الى عرض تجارب دولية ونماذج عملية واقعية لمؤسسات رائدة في هذا مجال تعكس بداية تغير حقيقي لنظرة المؤسسات لسر تميزها ونجاحها.

أولا: المسؤولية الاجتماعية في ظل المنظمات الدولية

تلعب المنظمات الدولية من خلال ما تصدره من مبادئ توجيهية واتفاقيات دولية، دورا مهما في تنامي الادراك العام لقضايا المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الدول الاعضاء وغير الأعضاء فيها، بهدف تحقيق الأداء العالي لها والوصول الى بناء عالم بمستقبل أفضل.

1-منظمة الأمم المتحدة:

❖ **الاتفاق العالمي للأمم المتحدة:**

في استجابة منها للأهمية المتعاظمة للمسؤولية الاجتماعية، بادرت الأمم المتحدة الى إطلاق مشروعها الذي يحمل اسم " الاتفاق العالمي "، حيث في عام (1999) تم تقديم الاقتراح الاولي للاتفاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية من قبل الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد "**كوفي عنان**"، في خطابه امام المنتدى الاقتصادي العالمي (منتدى دافوس)، في حين أطلق بمرحلته التنفيذية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك سنة (2000)[1]. وقد حدث تطور آخر على الاتفاق العالمي سنة (2004)، وذلك خلال قمة القادة الأخيرة، عندما تعهد عدد من رؤساء العمل حول العالم بالتزامهم لمحاربة الفساد، ونتيجة لذلك الالتزام تم إضافة مبدأ عاشر الى مبادئ الاتفاق العالمي[2].

والاتفاقية العالمية، هي شبكة عالمية تضم المكتب المركزي وست من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وتضم هذه الشبكة حوالي (2000) مؤسسة من جميع انحاء العالم، بما في ذلك بعض المؤسسات المرموقة، فضلا عن المؤسسات البحثية والأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية التي تتعامل مع الجوانب الأخلاقية والبيئية من الاعمال. والمؤسسات المشاركة في المبادرة ملزمة بالإبلاغ عن إنجازاتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، ولكن

[1] السحيباني صالح، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، المعهد العربي للتخطيط، بيروت، 23-25 مارس 2009، ص 06.

[2] مقدم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

هناك أيضا العديد من المزايا، مثل القدرة على المشاركة في تطوير ونشر هذه الفكرة، فضلا عن بناء علاقات تنظيمية مع وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات الأخرى[1].

- وللاتفاق العالمي هدفان هما[2]:

– نشر المبادئ العشرة في أنشطة المؤسسات الاقتصادية في انحاء العالم كافة.

– التحفيز على العمل من أجل دعم أهداف الأمم المتحدة الإنمائية الاوسع نطاقا "الأهداف الإنمائية للألفية".

- ولا يعد هذا الميثاق وثيقة رقابية، بل هو عبارة عن مبادرة مواطنة متعلقة بالمؤسسات يستند على مجموعة من المبادئ (مبادئ الاتفاق العالمي)، وهذه الاخيرة موزعة على أربعة مجالات رئيسية كالتالي[3]:

- **أولا: حقوق الانسان:** (المبدأ الأول: على المؤسسات ان تدعم وتحترم حقوق الانسان المعلنة عالميا / المبدأ الثاني: التأكد من انها ليست متواطئة في أي انتهاك لحقوق الانسان).
- **ثانيا: معايير العمل:** (المبدأ الثالث: يتعين على المؤسسات الاقتصادية احترام حرية تكوين الجمعيات، والاعتراف الفعلي بالحق في المساومة الجماعية / المبدأ الرابع: الإلغاء الفعلي لعمالة الأطفال / المبدأ الخامس: إزالة التمييز فيما يتعلق بالتوظيف والعاملين / المبدأ السادس: إزالة كل اشكال العنف والعمل الاجباري).
- **ثالثا: البيئة:** (المبدأ السابع: تشجيع تطوير وانتشار التقنيات الملائمة / المبدأ الثامن: تولي المبادرات من أجل ترويج أكبر للمسؤولية البيئية / المبدأ التاسع: على المؤسسات ان تدعم الطريقة الوقائية للتحديات البيئية).
- **رابعا: محاربة الفساد:** (المبدأ العاشر: على المؤسسات ان تعمل ضد كل اشكال الفساد بما فيها الابتزاز وتقديم الرشاوي).

❖ الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة:

قامت الأمم المتحدة في سبتمبر من سنة (2000) بعقد "**مؤتمر الالفية**"، حيث التزمت (189) دولة عضوا في الأمم المتحدة بالعمل من أجل خلق عالم يكون فيه التخلص من الفقر وتحسين التنمية المستدامة على قمة الأولويات، وقد وقع على إعلان الالفية (147) رئيس دولة، وتم تمرير هذا الإعلان بإجماع أعضاء الجمعية

[1] الطائي محمد عبد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 216.

[2] الحموري صالح، المعايطة رولا، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[3] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 117.

العمومية للأمم المتحدة، وتمخضت عنه "الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة" والتي كانت أيضا نتيجة للمؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة في التسعينات من القرن العشرين[1].

وقد تم قبول "**الأهداف الانمائية الثمانية للألفية**" الجديدة المدرجة أدناه كإطار لقياس معدل التقدم في عملية التنمية على مستوى العالم، وتعتبر بمثابة دليل استرشادي للجهود التي تبذلها جميع المؤسسات[2]:

- **الهدف الأول**: القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- **الهدف الثاني**: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.
- **الهدف الثالث**: تشجيع المساواة بين الجنسين.
- **الهدف الرابع**: تخفيض معدل وفيات الأطفال.
- **الهدف الخامس**: تحسين صحة الأمهات.
- **الهدف السادس**: مكافحة فيروس ومرض الايدز والملاريا وغيرهما من الامراض.
- **الهدف السابع**: ضمان الاستدامة البيئية.
- **الهدف الثامن**: إقامة شراكة عالمية من اجل التنمية.

2-الاتحاد الأوروبي:

ان النقاش حول قضايا المسؤولية الاجتماعية في الاتحاد الأوروبي يعود الى منتصف التسعينات، بحيث دعا البرلمان الأوروبي في مناسبات عديدة الى اعتماد مدونات سلوك للشركات الأوروبية المتعددة الجنسيات العاملة في البلدان النامية. وفي إطار متابعة مؤتمر قمة المجلس الأوروبي المنعقد في (لشبونة) عام (2000)، أصدرت المفوضية الأوروبية "**الورقة الخضراء**" التي نشرت في عام (2001)، هذه الوثيقة حددت نطاق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والمبادئ الأساسية لها[3]. وأسفرت المناقشات التي أعقبت نشر هذه الوثيقة، عن نشر ورقة أخرى هي "الورقة البيضاء: الاتصالات على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"، والتي أصدرت بعد ذلك بسنة. وكانت "الورقة البيضاء" أكثر عملية في طبيعتها، لأنها حددت وناقشت المجالات الأساسية لنشر المسؤولية الاجتماعية في أوروبا، والمتمثلة في[4]: التعليم، تبادل الخبرات والممارسات الجيدة، تطوير المسؤولية

[1] ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010، ص 35.

[2] الحموري صالح، المعايطة رولا، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[3] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[4] الطائي محمد عبد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 218.

الاجتماعية للمؤسسات، إنشاء منتدى أصحاب المصلحة الأوروبية، ودمج المسؤولية الاجتماعية في سياسات الاتحاد الأوروبي.

وفي 16 أكتوبر من سنة (2002)، أنشئ منتدى أوروبي لأصحاب المصلحة المتعددين يعنى بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، والذي أصبح بمثابة المنصة الرئيسية للمفوضية الأوروبية، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والاتحادات التجارية، والنقابات العمالية، للنقاش حول المشاكل المتعلقة بنشر وتطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وعقد اجتماعات دورية بهدف تطوير النموذج الأوروبي للمؤسسات المسؤولة[1].

ففي عام (2005)، وتماشيا مع استراتيجية لشبونة والتي جسدت أهم سياسات دول الاتحاد في التنمية الاقتصادية، فقد تم تنظيم حملة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وتركزت جهود هذه الحملة على إلقاء المحاضرات على نطاق واسع في العديد من الدول الأوروبية، والتي ساهمت بشكل كبير في تعميم المسؤولية الاجتماعية في هذه البلدان.

وفي سنة (2006)، أصدرت المفوضية الأوروبية رسالة رسمية بعنوان " *تطبيق الشراكة من أجل النمو والوظائف* Implementing the Partnership for Growth and Jobs"، مما جعل أوروبا قطبا للتفوق في مجال المسؤولية الاجتماعية، فالوثيقة لم تشكل حافزا لأصحاب المشاريع للإفصاح عن إنجازاتهم في تطبيق المسؤولية الاجتماعية فحسب، ولكن تشير أيضا الى مجالات الحياة العامة والاقتصاد التي يمكن ان تعزز تجسيد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات[2].

3-منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:

تضطلع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بدور بارز في تعزيز إدارة المؤسسات على نحو سليم. ففي عام (1999) أصدرت المنظمة مجموعة منقحة من المبادئ المتفق عليها دوليا لإدارة المؤسسات، تعرض من خلالها مفهوم مسؤوليات المؤسسات نحو أصحاب المصلحة فضلا عن حاملي أسهمها[3]. كما وافقت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أيضا، في عام (1976)، على مجموعة من المبادئ التوجيهية للشركات المتعددة الجنسيات، نقحت أخيرا في عام (2000). ومجموعة المبادئ هذه هي أشمل

[1] الطائي محمد عبد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 218.
[2] نفس المرجع السابق، ص 219.
[3] مقدم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 90.

مجموعة مبادئ توجيهية تعتمد اعتمادا متعدد الأطراف، إذ تغطي المبادئ الطوعية معايير للسلوك التجاري المسؤول في مجالات مثل حقوق الانسان، وإدارة سلسلة التوريد، والافصاح عن المعلومات، ومكافحة الفساد، وعلاقات العمل، والبيئة، ومصلحة الزبون، والمنافسة، والضرائب[1]. والتي تهدف الى تعزيز المساهمات الإيجابية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات في تحقيق التطور الاقتصادي والبيئي والاجتماعي.

هذه المبادئ التوجيهية هي في جوهرها تعبير عن القيم المشتركة لـ(39) دولة، وبالنسبة للدول الملتزمة بها هي مصدر ما يقرب من (90%) من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وتعد موطنا لمعظم الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى. وبينما تعتبر مراعاة المبادئ التوجيهية طوعية للمؤسسات، إلا أن انضمام الحكومات الى العضوية يجعل الالتزام بها رسميا لتعزيز التقيد بها بين المؤسسات. والتعبير الأكثر وضوحا على هذا الالتزام هو وجود ما يصطلح عليها "نقطة الاتصال الوطنية" (NCP)، التي تأخذ في الغالب شكل المكتب الحكومي، وهي المسؤولة عن تشجيع مراعاة المبادئ التوجيهية وضمان انها معروفة ومفهومة من قبل مجتمع الاعمال الوطني والجهات الأخرى ذات العلاقة[2].

4-منظمة العمل الدولية:

منظمة العمل الدولية هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، وهي تقوم بوضع معايير دولية خاصة بالعمل على هيئة اتفاقيات وتوصيات، وهي تضم (187) دولة عضوا حتى الان. ولابد من التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه معايير العمل الدولية في حفز تنمية اقتصادية مسؤولة اجتماعيا، بحيث يعتبر كشرط أساسي لهذه التنمية اعتراف الحكومات وأصحاب العمل بان على المؤسسات ان تتصرف بطريقة مسؤولة في كل ماله علاقة بالعمل. ولدى منظمة العمل الدولية إطار جاهز للاستعمال من اجل ارشاد اعمال المؤسسات الراغبة في ان تحترم، إضافة الى الالتزامات المفروضة عليها قانونا، المبادئ التي كرستها معايير العمل الدولية. ويعني ذلك "**اعلان المبادئ الثلاثي بشأن الشركات متعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية**"، الذي اعتمد من قبل مجلس إدارة مكتب العمل الدولي سنة (1977)، وتم تعديله سنة (2000) و(2006)[3].

ويهدف "إعلان المبادئ الثلاثي بشأن الشركات متعددة الجنسيات"، الى وضع قواعد عمالة للمؤسسات وتشجيعها على المساهمة بصورة إيجابية في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتقليل من الاثار السلبية

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] الطائي محمد عبد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 263.

[3] منظمة العمل الدولية، إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسيات، منشورات مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 2011، ص 1-3.

لأنشطتها. وهو موجه الى العمال والنقابات والحكومات والمؤسسات، وتطبيقه لا يقتصر على أنشطة الشركات متعددة الجنسيات فقط، فالتوجيهات والمبادئ الواردة في الإعلان تترجم ممارسات سليمة لكل المؤسسات.

ويغطي الإعلان قضايا العمالة كعدم التمييز، القضاء على عمل الأطفال، الامن الوظيفي، التدريب، الأجور، المزايا وظروف العمل، الصحة والسلامة، الحرية النقابية وحق التنظيم، المفاوضات الجماعية، المشاورات وبحث الشكاوى وتسوية النزاعات[1]...كما يدعو الإعلان أصحاب العمل الى احترام اتفاقيات حقوق الانسان الدولية المحددة، علما ان فوائد الإعلان تتجاوز احترام حقوق الانسان الأساسية لتشمل سلسلة واسعة من المسؤوليات.

ولقد تزامن اعتماد "إعلان منظمة العمل الدولية" مع التصديق على "المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية" بشأن الشركات متعددة الجنسيات، حيث كانا ثمرة عمل هدف الى وضع مدونة سلوك للأمم المتحدة لأجل الشركات متعددة الجنسيات[2].

5-المنظمة الدولية للمواصفات القياسية:

تعتبر منظمة التقييس الدولية اهم هيئة عالمية، مهمتها إصدار المواصفات القياسية الدولية وتوحيد المواصفات في المجالات المتعددة على المستوى العالمي، حتى تساعد على سهولة التبادل التجاري للسلع والخدمات، وكذا تطوير التعاون بين دول العالم[3]. وتتكون المنظمة حاليا من (162) عضوا وطنيا، أعضاءها مفوضين من قبل هيئات حكومية كما هو الحال في نظام الأمم المتحدة، لهذا فالمنظمة الدولية للتقييس تشغل موقع هام وفريد من نوعه بين القطاعات العامة والخاصة في العالم.

ان ظروف العولمة والتحديات العالمية المتزايدة ليست فقط في مجال التجارة بل في مجالات أخرى مثل حماية البيئة والتغيرات المناخية، الصحة والامن، التخفيف من حدة الفقر، ... أدت الى زيادة الحاجة لإعداد المزيد من المواصفات القياسية الدولية، حيث أدركت منظمة الايزو أن دورها لا يجب ان يقتصر على الدور التقليدي في تطوير مواصفات قياسية للمنتجات والخدمات، والمواد والأنظمة، بل أيضا في الارتقاء أكثر لوضع وتطوير مواصفات قياسية تخاطب الجوانب الإنسانية والاجتماعية للمؤسسات[4].

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] منظمة العمل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[3] راشي طارق، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[4] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 92.

ثانيا: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الدول الأجنبية

تشير التجارب الدولية الى الاختلاف الكبير بين الدول من ناحية إجراءات تبنيها للمسؤولية الاجتماعية، كما تتفاوت المؤسسات هي الأخرى من حيث اقتناعها ونظرتها لهذا المفهوم، ودرجة اهتمامها بدمجه في ثقافتها ومن ثم تجسيدها له. لذلك، سنحاول في هذا الإطار تقديم نماذج واقعية لبعض الدول الاجنبية وسياساتها المتبعة لاعتماد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

1- تجربة بريطانيا:

تعتبر الحكومة البريطانية من أولى الحكومات التي اعتمدت سياسات عامة بشأن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات[1]. فمنذ الربع الأخير من القرن العشرين اتبعت الحكومة البريطانية بكافة اتجاهاتها السياسية استراتيجية تضييق نطاق مساهمة الدولة في تقديم الخدمات العامة قدر الإمكان، ودعم ذلك بإصدار التشريعات اللازمة والدعم المالي، وذلك لحفز القطاع الخاص للقيام بأعمال ونشاطات خارج نطاق السوق، الامر الذي عمل مع تقدم الزمن على تخفيض توقعات الافراد من الحكومة تقديم خدمات عامة او حلولا لمشاكل اجتماعية. وبعد تفعيل دور القطاع الخاص لتقديم خدمات عامة بخصخصة معظم هذه الخدمات، تضمنت الاستراتيجية التي رسمتها الحكومة البريطانية لإشراك القطاع الخاص في النشاطات الاجتماعية تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية ودفع مؤسسات القطاع الخاص لجعله من ضمن عملياتها الداخلية والخارجية، وهذا يمكن لمسه في خطاب وزير شؤون البيئة سابقا في الحكومة البريطانية الذي قال فيه: "ربما يعود الفضل الى بقاء مؤسساتنا في هذه الدولة الى يومنا هذا بدون ثورات الى الحس المسؤول لدى أولئك الذين يملكون رؤوس الأموال"[2]. ودعما لهذا التوجه قامت بعض الأجهزة الحكومية البريطانية بتشجيع الاتحادات والنقابات لدفع مؤسسات القطاع الخاص للقيام بواجبات مسؤوليتها الاجتماعية، فمثلا وجهت "مفوضية خدمة قوة العمل"، "الاتحاد الصناعي البريطاني" لإنشاء وحدة للبرامج الخاصة لتضم لاحقا عضوية خمسين مؤسسة للمشاركة في تدريب الشباب واعدادهم لسوق العمل كنشاط من أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وأيضا شجعت الحكومة "الاتحاد الصناعي البريطاني" لتنظيم واعداد برنامج التدخل الاجتماعي والذي يهدف الى[3]:

---

[1]Brown. Dana, Knudsen. Jette. Steen, Visible Hands: Government Policies on Corporate Social Responsibility in Denmark and the UK, Paper presented to the CES Conference, 23 March 2012, p 14.

[2] العصيمي عايد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[3] نفس المرجع السابق، ص 35.

– اقتراح مشاريع التوظيف التي قد يتبناها القطاع الخاص.

– تقديم الدراسات حول المدن الصغيرة ومجالات المسؤولية الاجتماعية فيها.

فضلا عن ذلك ساهمت الحكومة في انشاء مجموعة لتكون بمنزلة مظلة للمسؤولية الاجتماعية، وهي "الاعمال في المجتمع **BITC**"، والتي أصبحت بمثابة أكبر تنظيم للتواصل مع المجتمع والترويج للأعمال المسؤولة وبعضوية (750) مؤسسة، وأيضا عملت الحكومة البريطانية على تقديم اعانات مادية لدعم ابراز مفهوم وممارسات المسؤولية الاجتماعية، وتحفيز أكبر عدد ممكن من المؤسسات لتبني وتنفيذ هذه الممارسات[1].

➢ وتتمثل أهم سياسات المملكة المتحدة في مجال المسؤولية الاجتماعية فيما يلي:

❖ سنة 1996: أجرت تعديلات على نظام المنح للتوظيف، حيث ربطت هذه المنح بضرورة كشف المؤسسات عن نشاطاتها في المسؤولية الاجتماعية والتزامها بالمعايير الأخلاقية في قراراتها.

❖ سنة 1999: نشرت لجنه التحقيق التي عينها رئيس الوزراء "رؤية جديده للأعمال التجارية" حددت أهدافا واسعه لدور الحكومة في تعزيز الممارسات التجارية المسؤولة. وكانت دوافع القطاعين الخاص والعام لهذه الإجراءات واسعه النطاق من حيث تحسين القدرة التنافسية للأعمال التجارية في انجلترا، محليا وعالميا[2].

❖ سنة 2000: إطلاق مشروع الكشف عن الكربون، والتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية في إطلاق المبادئ الطوعية لحماية أمن العمال، وهي تحدد قواعد السلوك للمؤسسات العاملة في بيئة غير آمنة[3].

❖ مارس 2000: عينت الحكومة البريطانية وزيرا مسؤولا عن "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"، وتعتبر الحكومة البريطانية أول حكومة في العالم تعين وزيرا لهذه المسؤولية، وفي الفترة من (2000-2010) تعاقب سبعة وزراء على منصب وزير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات[4].

❖ سنة 2001: نشرت الحكومة ثلاثة تقارير حول المسؤولية الاجتماعية، حددت من خلالها السياسة التي تنتهجها مستدلة على ذلك بأمثلة من المبادرات لدعم ممارسات الاعمال المسؤولة[5].

---

[1] العصيمي عايد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2] Brown. Dana, Knudsen. Jette. Steen, Op.cit, p 14.

[3] Doucin. Michel, Etude des politiques volontaristes menées par les Etats en matière de Responsabilité sociale des entreprises dans 17 pays européens, un rapport publié par Ministère des affaires étrangères et européennes, Paris, 3 mai 2010, p 33.

[4] Brown. Dana, Knudsen. Jette. Steen, Op.cit, p 14.

[5] Doucin. Michel, Op.cit, p 33.

- سنة 2002: سنت الحكومة قانون "ضريبة المناخ" والذي هدف الى تشجيع مؤسسات صناعة الطاقة الى ابتكار حلول للتخلص من أو إعادة استخدام مخلفات الإنتاج[1].
- سنة 2003: إطلاق مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، في إطار اتفاقية "مجموعة الثمانية"[2].
- سنة 2004: اتبعت الحكومة البريطانية سياسة إقرار المسؤولية الاجتماعية من خلال إلزام المؤسسات بتقديم تقارير استدامة تفصح عن ممارساتها اتجاه المجتمع والبيئة وحقوق الانسان[3].
- سنة 2004: أطلقت الحكومة أكاديمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لتطوير المهارات والخبرات[4].
- سنة 2009: في هذه السنة شددت الحكومة على سياساتها العامة التي سنتها سابقا وتوسعت في تشجيع الاستثمار في الأداء الاجتماعي، واستمرت في انخراطها في المسؤولية الاجتماعية بأطرها العالمية من خلال "إدارة التنمية الدولية" والتي تستهدف تقليص نسبة الفقر وحماية حقوق الانسان[5].

وعليه، فالجهود المبذولة من قبل حكومة المملكة المتحدة أنتجت في مجملها تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، ونشأت بفعلها مؤسسات أخذت على عاتقها تنمية وتطوير ممارساتها مثل "مجموعة لندن للمرجعية"، "منظمة المساءلة الأخلاقية والاجتماعية"، "منظمة الاستدامة"، كذلك تزايد عدد المؤسسات البريطانية التي تقدم تقارير سنوية عن المسؤولية الاجتماعية من (54) مؤسسة الى (132) مؤسسة، بزيادة بلغت (10%) بين الأعوام (2001-2003)[6].

2- تجربة فرنسا:

اتبعت فرنسا في سياساتها نحو المسؤولية الاجتماعية منهجا اختلف عن المنهج البريطاني، فقد بدأت بسياسة الالزام وفرضت على المؤسسات التقيد بسلوكيات وممارسات ذات مسؤولية اتجاه المجتمع والبيئة. وبدأ اتجاه الحكومة الفرنسية نحو سن تشريعات لتنظيم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات منذ عام (2000)، وتحديدا كانت نقطة التحول هي طرح قانون "تنظيمات الاقتصاد الجديد" والذي طال أثره ما يقارب (700) مؤسسة مسجلة. ويتضمن هذا القانون إلزام المؤسسات بتقديم تقرير سنوي يشمل ما يقارب (134) مؤشرا

[1] العصيمي عايد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] Doucin. Michel, Op.cit, p 33.

[3] Brown. Dana, Knudsen. Jette. Steen, Op.cit, p 16.

[4] Doucin. Michel, Op.cit, p 33.

[5] UK. Government, Corporate Responsiblity Report, Department for Business, Enterprise and Regulatory Reform, 2009, p 14.

[6] العصيمي عايد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 38.

ومقياسا، توضح جهود وسياسات المؤسسات نحو عمالها، والمجتمع، والبيئة، ويمثل هذا التقرير وثيقة ترمز للشفافية وتكشف لأصحاب المصالح عن أعمالها ومدى أدائها لمسؤوليتها نحوهم، ومن بين المجالات التي يشملها التقرير: الاقتصاد في الطاقة، معالجة النفايات، أثر النشاط على السكان المحليين، مستويات الأجور، سياسات التدريب، توظيف ذوي الإعاقة، العناية بالسلامة والصحة، خدمة المجتمع، ... وغيرها[1]. إن إقرار قانون "تنظيمات الاقتصاد الجديد" ساهم في تنامي الوعي لدى المؤسسات الفرنسية، وشرعت في سباق نحو الاستثمار الاجتماعي، والذي حقق حسب التقرير السنوي لمنظمة (VIGEO,2006) نموا بلغ (65%) من سنة (2003) الى سنة (2006).

كما قامت الحكومة الفرنسية بإقرار قانون إدارة المخاطر في المؤسسات سنة (2003)، وقانون "الأمن المالي" في نفس السنة، والذي يلزم المؤسسات بتقديم تقرير توضح فيه تحضيراتها ووسائل سيطرتها على أعمالها في حالة الازمات والكوارث، وفي سنة (2006) تم إصلاح قانون الأسواق العامة، بجعله يأخذ بعين الاعتبار سياسات التنمية المستدامة[2].

لذلك من بين دول الاتحاد الأوروبي، كانت فرنسا توسع دائرة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، وأصبح الجدل عن الاستدامة يتطور يوما بعد آخر آخذا في الاعتبار القضايا الاجتماعية والبيئية، وهذا كله انعكس نتيجة بعض التغييرات الجوهرية لدفع عجلة تطوير المسؤولية الاجتماعية في إطار الاستدامة، ومن بين هذه التغييرات نذكر[3]:

- في عام 2002: إعادة تسمية "وزارة البيئة" لتصبح "وزارة البيئة والتنمية المستدامة".
- في عام 2003: إنشاء المجلس الوطني للتنمية المستدامة.
- وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة والتي كان هدفها الرئيسي تحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية كجزء من مسؤولية المؤسسات.
- وفي عام 2003 أيضا، أعلنت الحكومة الفرنسية في مؤتمر "قمة الثمانية"، ان المسؤولية الاجتماعية هي من أهم أولوياتها، ومن القضايا التي يجب ان تولى اهتماما عالميا. هذا التأكيد من الحكومة الفرنسية تم تضمينه

[1] العصيمي عايد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2] Doucin. Michel, Lemestre. Caroline, La Resposability Sociale des entreprises : L'engagement de la France, un rapport publié par Ministère des affaires Etrangères et Européennes, Paris, 6 avril 2009, p 15.

[3] العصيمي عايد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 42-44.

في الإعلان الختامي للقمة بالتوصية التي كان مضمونها "تشجيع نمو وتطوير أسواق اقتصادية ذات مسؤولية".

- في عام 2004: أنشأت الحكومة الفرنسية شبكة الكترونية وطنية تضم المؤسسات التي تعد أعضاء في "الاتفاق العالمي" الذي حظي برعاية منظمة الأمم المتحدة. حيث بلغ عدد الأعضاء في هذه الشبكة الالكترونية (400) مؤسسة، مما جعلها أكبر تجمع عالمي لتوسيع نطاق الاهتمام والوعي بالمسؤولية الاجتماعية.
- أنشأت الحكومة الفرنسية لجنة التنمية المستدامة، وهي لجنة يرأسها رئيس الوزراء وتضم أعضاء من الحكومة الفرنسية لتنسيق وتنفيذ مبادرات التنمية المستدامة (وعلى رأسها المبادرات الاجتماعية).
- في عام 2009: صدرت الخطة الوطنية الثانية للتنمية المستدامة والتي تضمنت سياسات محددة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في فرنسا.

3- تجربة الولايات المتحدة الامريكية:

ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الولايات المتحدة الامريكية في محيط اقتصادي يتسم بالرأسمالية، بحيث لا تتدخل الدولة الا في حدود ضيقة لتنظيم بعض الجوانب الاجتماعية، ولقد بدأ اهتمام الولايات المتحدة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال المطالبة المتزايدة من قبل السلطات العمومية، والهيئات والجمعيات المحاسبية، للمؤسسات بالإفصاح عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي خصوصا بعد التطور الكبير في المجال الصناعي وزيادة التلوث[1].

ومن بين المبادرات التي اتخذتها الحكومة كإجراء ضد الاحتباس الحراري، مبادرة عرفت باسم "**قادة المناخ**"، حيث طالبت وسط ضجيج من محدثي التلوث الصناعي الالتزام بان يقللوا من انبعاثات غاز الصوبات الزراعي بما لا يقل عن (10%)، وبحلول شهر جانفي من سنة (2004) لم توافق سوى (50) مؤسسة من بين الاف المؤسسات الكبرى في ان تصبح من بين قادة المناخ وتقلل من انبعاثاتها الغازية[2].

ويتفاوت تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية بين المؤسسات في الولايات المتحدة الامريكية بدرجة كبيرة، فهناك التي تطبق برامج المسؤولية الاجتماعية منذ سنوات طويلة لدرجة الوصول الى مرحلة ابتكار برامج جديدة، بينما لا تزال بعض المؤسسات في المراحل الأولى من تبني هذا المفهوم، كما نجد البرامج المجتمعية للمؤسسات تغطي

[1] مقدم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 200.

[2] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 211.

مجالات متنوعة كالتعليم، والصحة، والتدريب، والبيئة[1]، وتمتد أحيانا لتصل الى دول خارج الولايات المتحدة الامريكية.

4- تجربة دولة جنوب إفريقيا:

تعود بداية ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية في دولة جنوب افريقيا الى عام (1970) وذلك عندما دعا البروفيسور (Meyer) بجامعة "كيب تاون" (Cape Town)، قادة الاعمال الى الانخراط في أنشطة اجتماعية لصالح المجتمع الذي تعمل فيه مؤسساتهم وتبيع له منتجاتها وتستمد منه مواردها، لان ذلك أمر يعود بالنفع على المجتمع والمؤسسة ويحقق لها النمو على المدى الطويل. بعد ذلك عرفت سياسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في دولة جنوب افريقيا عدة تطورات نورد أهمها فيما يلي[2]:

- سنة 1977: إقرار مبادئ سوليفان (Sullivan Principles)، والتي تفرض على المؤسسات الامريكية التي تعمل في جنوب افريقيا أن تدفع جزءا من أرباحها لصالح المنظمات الخيرية في المجتمع المحلي. هذا الامر قاد المؤسسات الكبرى الى تأسيس ما أسمته "تمويلات الثقة" (Trust Funds)، وهي مجموعات تابعة للمؤسسات وتعمل على تمويل الأنشطة الاجتماعية.
- سنة 1990: تأسيس منظمة (The joins Education Trust)، والتي تهتم بتمويل التعليم من طرف المؤسسات.
- سنة 1992: حدث تحول هام في كيفية إدارة المؤسسات لأنشطتها وذلك من خلال صدور ما يسمى "تقرير الملك لحوكمة الشركات" (The King Report on Corporate Governance)، والذي تضمن توجيهات وإجراءات للمؤسسات للأخذ في الاعتبار أصحاب المصالح عند اتخاذ القرارات.
- سنة 1994: هذه سنة تمثل منعطفا مهما للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وذلك عند انتخاب (مانديلا) رئيسا للبلاد وتبنى النظام الديمقراطي، مما أنشأ بيئة باتت مناسبة لتفاعل المؤسسات مع الحكومة لتلبية متطلبات المجتمع، وقد عزز هذا الامر التشريعات التي أصدرتها الحكومة ومن أهمها نذكر: نظام دعم البناء والتنمية (1994م)/ نظام تسهيل التنمية (1995م)/ نظام السلامة والصحة في المناجم (1996م)/ نظام العدالة في التوظيف (1998م)/ نظام إدارة البيئة الوطنية (1998م)/ نظام الوصول الى

[1] المغربل نهال، وفؤاد ياسمين، المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية، ورقة عمل رقم (138)، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر، سبتمبر 2008، ص 18.

[2] العصيمي عايد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 45-47.

المعلومات (2000م)/ نظام العدالة والحماية من التمييز (2000م)/ نظام ضريبة جودة الهواء (2003م)/ نظام تمكين الاقتصادات السوداء (2003م)/ نظام مكافحة الفساد (2004م).

- سنة 2003: إصدار الحكومة نسخة ثانية من قانون الملك لحوكمة الشركات أخذت اسم (The King Report Π)، وقد تضمنت هذه النسخة إلزام المؤسسات بإصدار تقارير الاستدامة والتي توضح من خلالها نتائج اعمالها لصالح المجتمع والبيئة إضافة الى اعمالها الاقتصادية، بمعنى ان تكشف المؤسسات عن سياساتها وممارساتها نحو العمل المجتمعي، واخلاقيات الاعمال، والصحة والسلامة، وحماية البيئة.
- سنة 2010: إصدار النسخة الثالثة من تقرير الملك (The King **III** Report)، والذي يفرض على المؤسسات استثمار ما مقداره (1%) من أرباحها بعد خصم الضريبة في المسؤولية الاجتماعية.

وعليه نجد آليات مختلفة لتعزيز تنمية المسؤولية الاجتماعية في جنوب أفريقيا، وتتراوح هذه الآليات بين مدونات قواعد السلوك الطوعية واللوائح الدولية والأنظمة الملزمة، هذه الأنظمة وغيرها جعلت المؤسسات في جنوب افريقيا تدرك ان المسؤولية الاجتماعية ليست مجرد أمر ثانوي ترغب في المساهمة فيه، وإنما أمر رئيسي لا محالة من جعله أولوية لها طالما أرادت البقاء والنمو[1].

ونتيجة لما بذلته حكومة جنوب افريقيا في فترة قصيرة من جهود حثيثة لتعزيز ودعم المسؤولية الاجتماعية من خلال التشجيع وإقرار التشريعات والسياسات العامة المناسبة، فقد شهدت مساهمة المؤسسات هناك توسعا في تطبيق المفهوم ونموا في الاستثمار الاجتماعي بلغ (2.4 مليار) في عام (2004) مقارنة بـ (1.63 مليار) في عام (2003)[2].

– أمثلة لمؤسسات عالمية مسؤولة اجتماعيا:

توجد العديد من النماذج لمؤسسات عالمية نجحت في الارتقاء بمكانتها الى منزلة المؤسسات المسؤولة اجتماعيا والمواطنة، من خلال الابداع في ممارساتها واستدامة المنفعة من برامجها تجاه البيئة والمجتمع بشكل عام، ومن أمثلة ذلك نذكر:

[1] Aletter. Frank, Boddenberg, The Development of Corporate Social Resposibility in South Africa, Article from the publication «Corporate Social Responsibility In South Africa As Practiced by South African and German Copanies », Published by: Southern African-German Chamber of Commerce and Industry, Johannesburg, p 12.

[2] العصيمي عايد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 48.

- المؤسسات الكبرى مثل "مؤسسة فورد" (**Ford**) و"جنرال موتورز" (**General Motors**)، أصبحت تضع معايير خاصة بها لقياس مدى نجاحها في تطبيق المسؤولية الاجتماعية، كما نجحت هذه المؤسسات في تبني برامج مجتمعية على المستوى المحلي والعالمي من خلال فروعها في كثير من دول العالم[1].
- مؤسسة "مايكروسوفت" (**Microsoft**): ففي إطار مسؤوليتها الاجتماعية أقامت شراكة مع الرابطة الامريكية لكليات المجتمع، حيث كانت (Microsoft) قلقة من نقص العمالة المؤهلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، فأطلقت مبادرة كلفتها مالا يقل عن (50) مليون دولار، حيث خصص العمال جزءا من وقتهم لمساعدة الكليات في التدريب وتطوير المناهج وتوحيدها، كما تعمل المؤسسة على تشجيع العاملين لديها على العمل التطوعي، من خلال منح الراغبين في الاشتراك وقتا مدفوع الأجر. ومن الجانب البيئي وضعت المؤسسة هدف للحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الصادر من المؤسسة، وقد احتلت المؤسسة المرتبة (22) في قائمة أفضل (100) مؤسسة تمارس أنشطة المسؤولية الاجتماعية في العالم لعام 2011[2]. كما قام مدير المؤسسة ورجل الاعمال الامريكي (Bill Gates) سنة (2000) بإنشاء مؤسسة (بيل وميلندا غيتس)، وتفرغ لمتابعة أعمالها تاركا وراءه منصبه من امبراطورية "مايكروسوفت" ليستمر بتخصيص وقته، وجهده، وثروته لتوسيع نشاط وخدمات هذه المؤسسة في أمريكا وخارجها، في مجالات تطوير التعليم، الرعاية الصحية، والحد من الفقر...
- مؤسسة "جنرال إلكتريك" (**General Electric**): والتي لها برامج واسعة في مجالي الإسكان والتعليم، كذلك عملت على تقليل انبعاث الغازات بما لا يقل عن (18.000 طن متري) سنويا، فضلا عن التزام المؤسسة بتقديم منتجات صديقة للبيئة[3].
- مؤسسة "انتل" (**INTEL**): هي من أكبر المؤسسات المتخصصة في رقاقات ومعالجات الكمبيوتر في الولايات المتحدة الامريكية، وقد احتلت المركز(12) في قائمة أفضل (100) مؤسسة تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية لعام (2011)[4]، والمركز (08) في قائمة أفضل (10) مؤسسات رائدة في مجال المسؤولية

[1] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 197.

[2] عرابة رابح، بن داودية وهيبة، المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية عرض تجارب بعض الشركات العالمية، ص 18، على الرابط: www.csrsa.net/post/450، تاريخ الاطلاع: 2017/05/23.

[3] مقدم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 201.

[4] عرابة رابح، بن داودية وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

الاجتماعية على المستوى الدولي سنة (2015)[1]، وحصلت المؤسسة على أكثر من (80) جائزة دولية في هذا المجال، ومن أمثلة ما قامت به إصدارها منتجات أقل استخداما للطاقة الكهربائية، كما قامت المؤسسة باستثمار أكثر من مليار دولار خلال الفترة (2010/2000) لتحسين العملية التعليمية في العالم بالتعاون مع حكومات الدول، بالإضافة إلى إطلاق مبادرة " التعليم من أجل الابتكار" عام (2010) بإجمالي تكلفة تبلغ (200) مليون دولار، لتحسين مقررات الرياضيات والعلوم في النظام التعليمي في أمريكا.

- مؤسسة "بي أم دابليو جنوب افريقيا" (**BMW**): تصنف مؤسسة بي أم دابليو من بين أفضل المؤسسات التي تطبق المسؤولية الاجتماعية في دولة جنوب افريقيا، وذلك لتنوع وتميز مساهماتها في هذا المجال، ومن بين البرامج التي قامت بها في جنوب افريقيا: برنامج التنمية البيئية في المدارس الابتدائية، ومشروع التميز في التكنولوجيا والرياضيات في المدارس الثانوية بدعم من وزارة العلوم والتكنولوجيا، بحيث تقوم بتزويد المدارس بمخابر متنقلة،كما تقيم حفل توزيع الجوائز كل عام أين يتم الاعتراف بمجهودات الممتازين في تخصصات الرياضيات والتكنولوجيا، إضافة الى ذلك تقدم المؤسسة حوالي (30 الى 35) منحة دراسية سنويا للطلاب الذين يتابعون دراساتهم في مجالات الهندسة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجارة في مختلف مؤسسات التعليم العالي[2].
- انتهجت مؤسسة "وول مارت" (**WalMart**) سياسة استخدام "الاغلفة الخضراء" لمنتجاتها الطازجة، وهي عبارة عن بلاستيك شفاف مصنوع من أقماع السكر[3]؛ وتبنت في عام (2010) برنامج لمكافحة الجوع في أمريكا بهدف القضاء على الجوع خلال الفترة (2015/2010). كما أعلنت المؤسسة في عام (2009) عن تقديم منحة للجمعية الامريكية (AARP) بحوالي (1.5) مليون دولار لمساعدة (450) سيدة يزيد عمرها عن (40) سنة للحصول على برامج تدريبية مختلفة لمساعدتهم على إعالة أنفسهم وأسرهم، كما انها أطلقت مبادرة تهدف الى خلق فرص عمل، حيث بادرت في عام (2011) بأكثر من (6.5) ملايين دولار في شكل منح لبرامج مصممة لمساعدة العاطلين عن العمل وتدريبهم، وإعدادهم للمرحلة المقبلة في حياتهم المهنية[4].

---

[1] طهرات عمار، مولاي خليل، الابعاد العملية للمنظمات في مجال المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة " نماذج لتجارب دولية رائدة"، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة "الواقع والرهانات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14-15 نوفمبر 2016، ص 12.

[2] Aletter. Frank, Boddenberg, Op.cit, p 25.

[3] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 201.

[4] عرابة رابح، بن داودية وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

ثالثا: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عربيا

مما لا شك فيه ان ثقافة المسؤولية الاجتماعية في الدول العربية لم تصل بعد الى ما وصلت اليه في الدول المتقدمة، الا اننا لا ننكر جهود العديد من المنظمات العربية المتخصصة في هذا المجال لتعميمها، والتي سنعرض البعض منها فيما يلي، إضافة الى أمثلة تطبيقية لممارسات اجتماعية لمؤسسات رائدة في عالم الاعمال.

1. تجربة مصر:

يعد الميثاق العالمي الذي أطلقه الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد "كوفي عنان" سنة (1999)، أكبر مبادرة عالمية ومواطنة مؤسساتية للإنسان، والعمل، والبيئة، وتكوين الشرعية الاجتماعية للمؤسسات في أسواقها. وفي فيفري من سنة (2004) تبنى اتحاد الصناعات المصرية مبادرة "الميثاق العالمي"، لتصبح مصر أول دولة عربية تستجيب لهذه المبادرة. وتسعى عدد من المؤسسات المحلية الى الالتزام بمبادئ هذا الميثاق للمحافظة على سمعتها وعلى صورتها امام أصحاب المصلحة. وأشار التقرير السنوي للميثاق الى زيادة عدد المؤسسات في مصر التي انضمت الى الميثاق العالمي من (55) مؤسسة سنة (2004) الى (63) مؤسسة عام (2006)[1].

1.1. الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة:

أنشأت الهيئة بالقرار الجمهوري رقم (29) لسنة (1957) تحت اسم "الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي"، وفي نفس السنة انضمت لعضوية "منظمة الايزو العالمية". وتم تعديل اسم الهيئة الى "الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة" بالقرار الجمهوري رقم (83) لسنة (2005). وبالنسبة لدور الهيئة في مجال المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية الاجتماعية، يتمثل في المشاركة في صياغة المواصفة مع منظمة الايزو، والتأكيد على عدم وجود أي محور او متطلب في المواصفة يتعارض مع تعاليم الدين الإسلامي وأعراف المجتمع العربي، وترأس فريق عمل الترجمة العربية للمواصفة، وكذا تنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل حول المواصفة بهدف نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الفهم السليم لها، إضافة الى تبادل الخبرات والممارسات الجيدة مع الدول العربية فيما يتعلق بهذه المواصفة، واجراء البحوث والدراسات العلمية عن موضوع المسؤولية الاجتماعية...[2]

[1] المغربل نهال، فؤاد ياسمين، مرجع سبق ذكره، ص 24.
[2] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 169.

2.1. المنظمة العربية للتنمية الإدارية:

أنشأت "المنظمة العربية للتنمية الإدارية" سنة (1961) كإحدى المنظمات المتخصصة المنبثقة عن جامعة الدول العربية، للمساهمة في تحقيق التنمية الإدارية في الأقطار العربية بما يخدم قضايا التنمية الشاملة. وفي سعيها لتحقيق هذه الرسالة، توجه المنظمة جهودها وتقدم خدماتها وبرامجها لحكومات الدول العربية الأعضاء في المنظمة وعددها (22) دولة[1].

وتحاول "المنظمة العربية للتنمية الإدارية" إنشاء جهة عربية لتنظيم المسؤولية الاجتماعية وتحقيق التعاون والتكامل بين مختلف الجهات، وكذلك تدرس المنظمة إمكانية انشاء جائزة سنوية تمنح للمؤسسات المتميزة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية على مستوى الوطن العربي[2]. كما تهتم المنظمة بموضوع المسؤولية الاجتماعية على مستوى الدول العربية، إذ أنها تقوم بتنظيم ملتقى عربي سنويا عن المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص، بحيث عقدت في أفريل من سنة (2009) بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة إمارة الشارقة، الملتقى العربي الأول للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، والذي كان فرصة لتبادل الخبرات والتجارب العربية في مجال تطبيق استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية، والاطلاع على نتائجها ومدى نجاحها وتأثيرها في كافة المجالات.

اما في سنة (2018) فآخر ما قامت به: عقد ملتقى في مصر لتكريم المؤسسات الناشطة في مجال المسؤولية الاجتماعية وتقليدهم ميدالية التميّز الذهبية على مستوى المنطقة العربية، كما قامت بإطلاق مجلة "Social Responsibility Review" في "دبي"، وكذا وضعت برنامج تدريبي في شهر ديسمبر من نفس السنة بمصر، يهدف الى تطوير مهارات المشاركين في مجال تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية لبناء قدرات مؤسساتهم في تبني هذه المبادئ ضمن خططها الاستراتيجية بالشكل الذي يعزز ثقافة التميز المؤسسي.

3.1. مركز العقد الاجتماعي:

تأسس مركز العقد الاجتماعي في ماي (2007) كمشروع مشترك بين كل من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات التابع لرئاسة مجلس الوزراء المصري، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP).

---

[1] على الرابط: https://www.arado.org/Content.aspx?s2=1048، تاريخ الاطلاع: 2017/05/29.

[2] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 148.

ويعمل مركز العقد الاجتماعي على ضمان وجود بيئة مواتية تساعد على إقامة شراكات قوية بين القطاع الخاص والحكومة ومنظمات المجتمع المدني، كما يعمل على ضمان مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية من خلال توفير خريطة للمسؤولية الاجتماعية والتي تتضمن مجموعة متنوعة من المشروعات المقترحة في قطاعات مختلفة. ويضطلع المركز بتوفير الدعم الفني لجهود التنمية البشرية في مصر، كما يتولى تنسيق جهود أصحاب المصلحة بهدف تحقيق التنمية المتكاملة التي تتسم بالاستدامة والعدالة في الوقت ذاته، وتهيئة عملية الحوار الوطني من اجل الوصول الى اجماع بشأن عقد اجتماعي جديد في مصر يضمن حياة كريمة لكل مواطن مصري[1]، وتتمثل أشهر المبادرات التي تبناها المركز، مبادرة "**الالف قرية الأكثر فقرا في مصر**"[(*)].

4.1. الشبكة المصرية للمسؤولية الاجتماعية:

أعلن رئيس الوزراء في مارس سنة (2008) إطلاق المبادرة القومية للمسؤولية الاجتماعية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والتي من شانها انشاء الشبكة المصرية للمسؤولية الاجتماعية والتي تستهدف تشجيع المؤسسات الوطنية على المساهمة في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى الالتزام بمبادئ الميثاق العالمي[2].

5.1. المركز المصري لمسؤولية الشركات:

قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وبالتعاون مع مكتب الميثاق العالمي ومركز المديرين المصري بتأسيس "المركز المصري لمسؤولية الشركات" سنة (2009)، لكي يصبح هذا الكيان الجديد دعامة وطنية رئيسية لوضع استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في إطار النماذج الفعالة والناجحة[3].

---

[1] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 173.

[(*)] أعلنت الحكومة المصرية في سنة (2007) عن عزمها لاستهداف الالف قرية الأكثر فقرا، وقد شرعت في تنفيذ المرحلة الأولى من المبادرة في عدد (151) قرية بإجمالي استثمارات قدرها (3.4 مليار) جنيه، وبمتوسط قدره (29 مليون) جنيه لكل قرية منها. تتضمن هذه المرحلة الاستثمار في مجموعة متكاملة من الخدمات الأساسية التي تشمل (12) برنامجا رئيسيا من بينها: البنية الأساسية للتعليم الرسمي وفصول محو الامية والمرافق الصحية، وكذلك وحدات إسكان جديدة ومنظمات الشباب والرياضة، وتوفير قروض متناهية الصغر، والخدمات البريدية،... (أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 175).

[2] المغربل نهال، فؤاد ياسمين، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[3] الاسرج حسين عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 15.

6.1. مؤشر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (2010):

تم إطلاق المؤشر المصري خلال المؤتمر السنوي الثالث للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المنعقد في "القاهرة"، وهو المؤشر الأول المعد لقياس أداء المؤسسات المقيدة بالبورصة المصرية، والذي يوضح مستوى أدائها فيما يتعلق بقضايا حماية البيئة والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية.

وتعد مصر اول دولة عربية وافريقية تقوم بتطبيق مؤشر المسؤولية الاجتماعية في البورصة لتقييم أداء المؤسسات، والثانية على المستوى العالمي بعد الهند[1].

❋ نماذج واقعية للدور المجتمعي لبعض المؤسسات المصرية:

يشير التقرير الأول الصادر عن الأمم المتحدة حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العاملة في مصر في مجال التنمية، الى انه بالرغم من ان عددا محدودا من المؤسسات في مصر تهتم بالمشاركة في التنمية الا ان مشاركتها كان لها تأثير إيجابي في الواقع. وتشير الأرقام الى ان مساهمة القطاع الخاص في التنمية رغم انها اقتصرت على (39%) فقط من اجمالي (574) مؤسسة شملها التقرير، فقد استطاعت ان تسهم بحوالي (505 مليار جنيه) في مجالات مكافحة الجوع والفقر المدقع، والتعليم، والبيئة والتنمية، وهو رقم ضخم ومؤثر ويبرز أهمية مشاركة القطاع الخاص في التنمية من باب المسؤولية الاجتماعية[2]، وفيما يلي نعرض بعض الأمثلة لهذه المؤسسات:

– مؤسسة سيراميكا كليوباترا:

حرصت مجموعة "كليوباترا" على القيام بدورها الاجتماعي منذ اليوم الأول لنشأتها عام (1983)، وتتويجا لجهود المؤسسة ودورها الاجتماعي البارز وعطاءها المتواصل عبر تاريخها الطويل، اختير رئيس ومؤسس هذه المؤسسة كأول شخصية عربية تفوز بجائزة "نجمة العطاء الاجتماعي" لسنة (2018) من منظمة الثقافة والتضامن الإيطالية، كما تحصل على جائزة "التميز العربي للمبادرات الاقتصادية والاجتماعية" لعام (2019)، لكونه من ضمن أفضل رجال الاعمال المساهمين في خدمة المجتمع بجمهورية مصر العربية.

ومن أبرز المشاريع والإنجازات التي تركت بصمتها في مصر، نذكر:

- إنشاء مدرسة صناعية للعاملين بمجموعة كليوباترا، لتأهيلهم وتدريبهم.

[1] مقدم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 212.

[2] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 155.

- دعم مستشفى (57357) لعلاج سرطان الأطفال بمصر، منذ ان كانت فكرة حتى صارت صرحا طبيا عالميا.
- تنظيم القوافل الطبية للكشف على جميع الامراض بالمجان.
- المساهمة في اجراء جراحات القرنية لمحدودي الدخل.
- المساهمة في علاج أكثر من (100) حالة تعاني من فيروس (سي).
- تطوير شامل لعدد كبير من مدارس (الجيزة)، وتوفير مدرسة إعادة تأهيل للشباب.
- تقديم مشاريع صغيرة للنساء ذات الدخل المحدود، مما يسمح بتنمية مهارتهن وتأمين مصادر للدخل المستدام.
- المساهمة في أعمال تطوير (200) مسجدا، ومساجد آل البيت في القاهرة، بأحدث النظم والتجهيزات العصرية.

– مؤسسة فودافون مصر للهاتف المحمول:

تعتبر "فودافون" من أوائل المؤسسات التي تبنت المسؤولية الاجتماعية في مصر، وقامت بإنشاء قسم لأنشطة المسؤولية الاجتماعية وذلك في سنة (2004)، ومنذ ذلك الحين وهي تقدم الدعم للمجتمع المصري من خلال العديد من مشاريع التنمية المجتمعية خصوصا في مجال الصحة والتعليم، ومن أبرز برامج المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة "فودافون مصر"[1]:

– توقيعها عام (2006) على بروتوكول تعاون مع "الجمعية المصرية الطبية للأشخاص الذين يعانون من ضعف البصر أو أي من أمراض العيون" للوقاية من كف البصر، بتنظيم (67) قافلة طبية سنويًا من أجل تغطية المناطق الريفية بكافة محافظات مصر، وركزت القوافل المتنقلة نشاطها على تقديم الفحص والرعاية، وذلك لان القرى المصرية النائية تعاني غالبًا من الحرمان من الخدمات الصحية المناسبة والرعاية الطبية المتخصصة. وفي الأعوام ما بين (2010-2012)، دعمت ڤودافون (158) عيادًة كانت تخدم (42) قريًة في (16) محافظًة وفحصت ما يزيد على (35,000) شخصًا، وشارك في هذه القوافل ما يزيد على (500) متطوعًا من ڤودافون، وقضى المتطوعون (5000) ساعًة في خدمة المجتمع.

كما قامت بـ[2]:

[1] على الرابط: https://www.vodafone.com.eg/vodafoneportalWeb/ar، تاريخ الاطلاع: 2017/05/30.

[2] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 158.

– إطلاق حملة لبناء (2000) عيادة في مدارس موجودة بجميع انحاء مصر.

– تجديد (300) مدرسة في (29) محافظة، وتجديد أكثر من (4000) فصل، وحمام، ومكتبة، وملعب.

– توصيل مياه نظيفة لمنازل العائلات المحتاجة في المناطق الفقيرة بمحافظة الجيزة.

– مساعدة الاسر التي تأثرت بالفيضانات اثناء أزمة أسوان سنة (2010)، وتقديم اعانات مالية للجمعيات الاهلية المحلية التي تعمل على دعم الاسر المشردة، وتقديم الطعام وخطوط فودافون وهواتف للأسر المتضررة.

– مؤسسة اتصالات مصر:

تعتبر المسئولية الاجتماعية التزاما متواصلا لمؤسسة اتصالات مصر، فالمؤسسة التي تفخر بكونها عضوا مشاركا في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة قامت بتقديم مفهوم للمسئولية الاجتماعية يقوم على الاهتمام بقضية أو عدد قليل من القضايا المحددة، وتسخير كافة إمكانيات المؤسسة لخدمة هذه القضايا. وتقدم المؤسسة مبادراتها في مجالات البيئة، وخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، والتنمية المستدامة، وتتعاون المؤسسة مع العديد من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المصرية.

وتمثل مبادرة اتصالات "**الماء أصل الحياة**" الجزء الأكبر من اهتمام وعمل إدارة المسئولية الاجتماعية بالمؤسسة باعتبار ان قضية المياه من أهم القضايا المؤثرة على حياة المصريين، حيث قامت مؤسسة اتصالات حتى سنة (2011) بمد أكثر من (3000 وصلة) لربط المنازل بشبكة المياه العمومية لإنقاذ الأهالي من التلوث في عدة محافظات، كما تم إنشاء ثماني محطات تنقية مياه الآبار والمياه الجوفية ليستفيد الآلاف من مياه شرب نقية يوميا، كما تم إنشاء أكثر من (6500) متر طولي من المساقي، وذلك لحل مشاكل المزارعين في محافظات كثيرة. فمؤسسة اتصالات مصر تتبع المنهج الشامل لتوفير مياه الشرب النقية لجميع المناطق المحرومة منها في مصر، وفى نفس الوقت معالجة المشكلات الناجمة عن عدم توافر المياه النقية على مدى السنوات الماضية وأهمها مشكلة أمراض الكلى، ولذلك فان المؤسسة تعمل على مساعدة المستشفيات لمعالجة أمراض الكلى للمناطق التي كانت محرومة من المياه النقية، حيث وفرت المؤسسة وحدات للغسيل الكلوي تخدم أكثر من (1800) مريض شهريا. ولم تقتصر معالجة المؤسسة لهذه القضية على جانب توفير المياه ووحدات الغسيل الكلوي بل اهتمت في نفس الوقت بنشر حملات توعية بأهمية المياه في المدارس، وتستعد المؤسسة لتنفيذ خطة طموحة على المدى القصير وذلك لإنجاز العديد من المشاريع التنموية والصحية. وهي مستمرة في تنفيذ هذه

المبادرة باعتبارها القضية الأساسية التي تبنتها المؤسسة لخدمة المجتمع المصري، وذلك لما تمثله هذه القضية من أهمية استراتيجية، ومحور أساسي للتنمية الزراعية والصحية والاقتصادية[1].

كما تعمل اتصالات في عدد من المبادرات الأخرى، منها على سبيل المثال توظيف التكنولوجيا المتطورة لتقديم خدمات المحمول والانترنيت لفئات كانت محرومة منها، حيث طرحت المؤسسة خط "**رؤية**" للصم والبكم، كما طرحت خدمة "**اتصالات مسموع**" كأول خدمة مجانية في الشرق الأوسط تتيح للمكفوفين وضعاف البصر استخدام المحمول والتمتع بجميع تطبيقاته بسهولة ويسر، ومنها إجراء وتلقي المكالمات، وقراءة وكتابة الرسائل القصيرة، ومعرفة المتصل وتصفح الانترنيت، وذلك في تأكيد جديد على الرسالة الاجتماعية لهذه المؤسسة.

2. تجربة الامارات العربية المتحدة:

تعتبر دولة الامارات العربية المتحدة من أوائل الدول العربية التي اهتمت بموضوع المسؤولية الاجتماعية، وشهدت في السنوات الخمس الأخيرة حراكا غير مسبوق لتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية لترسخ مكانتها كمحطة إنسانية رئيسية على الساحة العربية، إضافة الى كونها مركزا ماليا واقتصاديا عالميا. وسنبرز فيما يلي تجربتها في الخدمة والتنمية المجتمعية المستوحاة من قيم وثقافة وهوية المجتمع الاماراتي.

❖ الموسوعة العربية للمسؤولية الاجتماعية:

لقد تأسست هذه الموسوعة في الملتقى العربي الأول للمسؤولية الاجتماعية الذي عقدته "المنظمة العربية للتنمية الإدارية" التابعة لجامعة الدول العربية في مدينة "الشارقة" عام (2009).

وهي تمثل مشروع ثقافي متكامل على شبكة الانترنيت، يتولى مهمة تسليط الضوء على التقدم المحرز عربيا في مجال المسؤولية الاجتماعية، وتعريف الرأي العام العربي والدولي بالجهود العربية المتعلقة بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية والاسهام في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وتوجه الموسوعة جهودها وبرامجها لقادة وشعوب الدول العربية، ويتسع نطاق خدماتها ليشمل المؤسسات الحكومية والخاصة.

ولقد أعلنت الموسوعة العربية للمسؤولية الاجتماعية في سنة (2011) عن إصدارها تقرير المسؤولية الاجتماعية العربي، والذي أعدته بالتشارك مع وباستخدام موارد عربية ودولية. وترصد الموسوعة من خلال تقريرها الاستراتيجيات الوطنية للمسؤولية الاجتماعية بالدول العربية في إطار المبادئ العشرة للميثاق العالمي

[1] على الرابط: https://www.mobilk.net/save-5-6217.html ، تاريخ الاطلاع: 2017/06/01.

للأمم المتحدة، وتأتي أهميته باعتباره أداة لترسيخ مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المنطقة العربية، بما يسهم في دعم التوجهات الوطنية للبلدان العربية الرامية لتحقيق تقدم ملموس صوب الأهداف المتفق عليها عالميا بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية[1].

❖ **مركز أخلاقيات الاعمال:**

أسست غرفة تجارة وصناعة دبي "مركز أخلاقيات الأعمال" في عام (2004)، لدعم مفاهيم وممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والاستدامة والترويج لها. ويهدف المركز إلى حث مجتمع الأعمال في دبي على تحمل المسؤولية ولعب دورٍ أكبر في الالتزام بالاحتياجات الاجتماعية والبيئية.[2]

❖ **المنصة الذكية للمسؤولية الاجتماعية:**

انتهت وزارة الاقتصاد بالإمارات من تطوير منصة ذكية للمسؤولية الاجتماعية، والتي تقدم المعلومات كافة حول الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي تتبناها الحكومة وما ينبثق عنها من برامج ومبادرات ومشروعات، يستوجب تنفيذها تحقيق التفاعل والتنسيق بين كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

❖ **الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:**

تم انشاء هذه الجائزة سنة (2008) بدعم من قبل الميثاق العالمي للأمم المتحدة، وهي تعد أول جائزة للمسؤولية الاجتماعية في المنطقة العربية، وتستند على أكثر المعايير صرامة وشمولية بما في ذلك الأطر والمبادئ العالمية والإقليمية في مجال الاستدامة، بهدف تعزيز المسؤولية الاجتماعية كعنصر أساسي لنموذج الأعمال الناجحة في المنطقة العربية. ولقد أعلنت الشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عن افتتاح الدورة الثانية عشر للجائزة "بدبي"، والانطلاق باستقبال الطلبات من المؤسسات للمشاركة في هذه الدورة بتاريخ 29 جانفي 2019، أما حفل توزيع الجوائز للمؤسسات الفائزة فقد حدد في الثاني أكتوبر من نفس السنة.

وفي إطار مواكبة تقليد الجائزة المتمثل في الاشراك الدائم للمؤسسات في المنطقة من أجل احتضان مبادئ و ممارسات المسؤولية الاجتماعية و الاستدامة، ستطلق الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ما يسمي بـ "**سفراء الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لعام (2019)**"، والذى يشمل

[1] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 149.

[2] على الرابط: http://www.dubaichamber.com/ar/، تاريخ الاطلاع: 2017/05/30.

المؤسسات الفائزة في العام الماضي والتي يمكنها التأثير على خمس مؤسسات جديدة على الأقل من خلال شركائها الاستراتيجيين و سلسلة التوريد الخاصة بها، للتقديم والتسجيل في الدورة الـ (12) للجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. الهدف من هذا شقين، الاول: تضمين الفائزين من العام الماضي في عملية نشر أفضل ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والاستدامة ضمن دائرة نفوذهم، وفي الوقت نفسه، تشكيل روابط جديدة مع المؤسسات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل توسيع رقعة المشاركة في الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وتعزيزها[1].

❖ صندوق المسؤولية الاجتماعية:

جاء قرار مجلس الوزراء بتأسيس صندوق المسؤولية الاجتماعية، بهدف توفير تمويل دائم ومتنام للمشاريع الاجتماعية بإنشاء الوقف الخيري الاجتماعي، إضافة الى تشجيع ودعم القطاعات الحكومية والخاصة والأهلية على القيام بدورها المتكامل في إنشاء مشاريع مشتركة في مجال الرعاية والتنمية الاجتماعية. وبدأ العمل الفعلي في هذا الصندوق في منتصف سنة (2008)، وأخذت ادواره تتحدد كأداة فاعلة في تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية وربط جهود المؤسسات في هذا المجال بالعملية التنموية[2].

❖ أكاديمية الامارات للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

تم إنشاء أكاديمية الامارات للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في العاصمة "أبو ظبي" سنة (2009) في بادرة هي الأولى من نوعها في الوطن العربي بهدف تفعيل مشاركة القطاع الخاص في البرامج التنموية والاجتماعية والاقتصادية. حيث تركز الاكاديمية على عقد دورات وبرامج تعليمية وتدريبية متخصصة تتناول أساسيات ومعايير ومبادرات المسؤولية الاجتماعية، واستراتيجيات المؤسسات المختلفة في هذا الجانب[3].

❖ وزارة الشؤون الاجتماعية:

بالإضافة الى مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية في الاشراف على صندوق المسؤولية الاجتماعية وتحقيق أهدافه، فإنها أيضا تلعب دورا رئيسيا في تعزيز مبدأ الشراكة وتشجيع القطاع الخاص في دعم وتقديم الخدمات الاجتماعية، بحيث رصدت الوزارة لأجل هذا الهدف الاستراتيجي العديد من الفعاليات

---

[1] سعد عماد، إطلاق الدورة الثانية عشر من الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، على الرابط: https://www.abudhabienv.ae/news-45705.html، تاريخ الاطلاع: 25/ 07 / 2019.

[2] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 184.

[3] على الرابط: http://www.abudhabienv.ae/news-6989.html، تاريخ الاطلاع: 30/05/ 2017.

والأنشطة، وأطلقت مبادرة "**مجتمعي مسؤوليتي**" والتي تعنى بتطبيق ونشر فكر المسؤولية الاجتماعية في المجتمع الاماراتي[1].

❋ إضافة لما سبق ذكره من نماذج عربية ودورها في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، نجد أيضا:

- بناء المنتدى الأردني لمسؤولية الشركات الاجتماعية في (2008).
- إشهار الجمعية العربية للمسؤولية الاجتماعية في المنامة سنة (2012)، وهي منظمة غير ربحية أنشأها مجموعة من المختصين والخبراء في مجال المسئولية الاجتماعية في المنطقة العربية، وتعتبر هذه الجمعية نموذجا للجمعيات الوسيطة بحيث تسعى من خلال برامجها الى تحويل المبادرات الى استراتيجيات تخدم مجال المسئولية الاجتماعية، من خلال تطوير الشراكات الفاعلة بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
- إنشاء مجلس المسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية.
- تأسيس المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية في لبنان سنة (2013)، والتي أعلنت في سنة (2018) عن إصدار الشهادة العربية الأولى من نوعها وهي "شهادة الاعتماد والمطابقة للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية"، وتشمل معايير الشهادة الالتزام بالتأمينات الاجتماعية والقوانين النافذة في الدولة واللوائح التنفيذية، الشفافية والافصاح، التدريب المستمر، الى جانب الالتزام بحقوق العمال والسلامة العامة والصحة المهنية، السعي لتحقيق اعلى معدلات رضا المتعاملين، تطبيق المعايير البيئية، الالتزام بحقوق الموردين، وجودة الخدمات والبرامج المجتمعية.
- إطلاق أول دبلوم مهني في العالم متخصص في المسؤولية الاجتماعية بالكويت (2017).

هذا وتوجد غيرها العديد من الجهود العربية والتي تهدف الى نشر ثقافة المواطنة والممارسات المستدامة للمسؤولية الاجتماعية باعتبارها النهج الأمثل والأنسب نحو غد آمن للوطن العربي.

[1] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 186.

خلاصة:

من خلال ما عرض في الفصل الأول، يمكن القول بان المسؤولية الاجتماعية هي نطاق بلا حدود تختلط فيه الاهداف الاقتصادية، الاجتماعية، الانسانية والاخلاقية، لتبلور مجموعة من المبادئ السليمة والممارسات السويّة، تهدف في جوهرها الى تحسين رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه والمساهمة في تنميته.

ولكن تحديد المؤسسة مضمون "المسؤولية الاجتماعية" التي ستدمجها في نظامها الإداري، ومبادئها التي سترتكز عليها، يعد امرا ضروريا وكخطوة أولى للتعرف على منهج عملها الجديد الذي ستتبعه، ومن ثم نوعية المعلومات الاجتماعية الواجب الإفصاح عنها، بغية التوصل الى نموذج محاسبي يأخذ في اعتباره جميع أبعاد المسؤولية الاجتماعية القابلة للقياس والتقرير عنها بطريقة تفيد في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة، وفي هذا الإطار أشرنا لاهم إسهامات الفكر المحاسبي، وخلصنا في هذا الشأن الى عدم وجود اتفاق حول نموذج محاسبي عملي يأخذ في اعتباره جميع الجوانب المختلفة لقياس أنشطة المسؤولية الاجتماعية والتقرير عنها.

كما تم من خلال هذا الفصل الإشارة الى الدور الكبير الذي لعبته المنظمات الدولية في تنامي الادراك العام لقضايا المسؤولية الاجتماعية في عالم الاعمال، وفي ذات السياق عرضنا جملة من التجارب الدولية والسياسات التي طبقتها لاعتماد المسؤولية الاجتماعية فيها، وذكرنا في إطار ذلك العديد من الأمثلة لمؤسسات عربية وأجنبية وأهم ما قامت به من برامج ومبادرات تعكس المفهوم الحقيقي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

الفصل الثاني

ممارسات المسؤولية الاجتماعية ووضعها في القطاع الخاص بالجزائر

تمهيد:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات عميقة عرف من خلالها عدة إصلاحات ساهمت في التوجه الى اقتصاد يسيره القطاع الخاص. وفي ظل تغير موقف السلطات الجزائرية من أهمية القطاع الخاص وضرورة تفعيله باعتباره محور عملية التنمية، فان هذا يتطلب من المؤسسات الخاصة ان تغير هي الأخرى في غاياتها وفلسفتها وتوجهاتها للتأقلم مع التطورات الحديثة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، ويقتضي التفكير في مدى إمكانية تبني استراتيجية تراعي شروط الحفاظ على البيئة وحل المشكلات الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في إطار متوازن من خلال تضافر جهود القطاع الخاص مع كل من المجتمع المدني والجهات الحكومية.

لذلك، سنتطرق من خلال هذا الفصل الى نشأة الخوصصة وتطورها في الدولة الجزائرية، ثم سنوضح آخر مستجدات المسؤولية الاجتماعية في الجزائر، وكذا عرض أمثلة لممارسات مجموعة من المؤسسات الخاصة التي تبنت المسؤولية الاجتماعية طبقا للمعيار الدولي الايزو 26000، وهذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مسار القطاع الخاص في الجزائر.

المبحث الثاني: تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر.

المبحث الثالث: تبني معيار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر.

المبحث الرابع: ممارسات المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص بالجزائر.

المبحث الأول: مسار القطاع الخاص في الجزائر

تمثل الجزائر إحدى النماذج التي عصفت بها رياح التغيير لمسايرة النظام العالمي الجديد، بحيث عرفت تحولات عميقة في سياستها الاقتصادية منذ الاستقلال الى يومنا هذا، وكان آخرها الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق، حيث تعتبر عملية خوصصة القطاع العام وإطلاق المبادرة للقطاع الخاص هي مفتاح الدخول الى هذا النظام الجديد.

أولا: البداية الأولى لظهور الخوصصة

أخذت الخوصصة حيزا كبيرا من اهتمامات الاقتصاديين الذين ينادون بإصلاح اقتصاديات الدول التي انتهجت سياسات مشجعة للقطاع العام في السابق وأثبتت فشلها، باعتبار سياسة الخوصصة الوسيلة الأكفأ للتخلص من أعباء هذا القطاع والتحول نحو القطاع الخاص.

1. الخوصصة، النشــأة والمفهـوم:

تؤكد الدراسات ان جوهر فكرة الخوصصة ترتبط بالعلامة "ابن خلدون" عندما أشار الى نمط الإنتاج الخاص، حين تحدث في مقدمته عن أهمية اشراك القطاع الخاص بالإنتاج، وذلك منذ أكثر من ستمائة عام[1]؛ وفيه ينصح ابن خلدون بعدم تدخل السلطان (أي الدولة) في النشاط التجاري الواسع، وترك هذا النشاط للتاجر والمزارع ليفي السلطان أمواله من الجباية[2].

بعد ذلك برزت أفكار ومبادئ العالم الاقتصادي "آدم سميث"، من خلال كتابه الشهير "ثروة الأمم" الذي نشره عام (1776)، والذي اهتم باقتصاد السوق، والمبادرات الفردية من أجل زيادة الثروة، والتخصص وتقسيم العمل، وبالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية؛ وهذه الأفكار تعتبر الجانب الهام في تحديد ما يسمى بأسلوب أو سياسة الخوصصة[3].

أما في العصر الحديث، أخذت فكرة الخوصصة في الانتشار بداية من كتابات عالم الإدارة "بيتر دراكر" في عام (1968)، وكانت البداية الحقيقية في تطبيق أول عملية نقل للملكية العامة الى القطاع الخاص سنة

[1] عبوي زيد منير، الخصخصة في الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، 2007، ص 12.
[2] سعداوي موسى، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص 61.
[3] نفس المرجع السابق، ص 62.

(1969)، وذلك في الولايات المتحدة الامريكية عندما اتجهت الى بيع المؤسسات العامة[1]. ثم طبقت في بريطانيا في عهد "مارجريت تاتشر" في الفترة ما بين (1979-1982)، وبالرغم من المعارضة العمالية لـ "تاتشر" الا أنها وبإرادة حديدية استطاعت ان تمضي في تطبيق سياستها الاقتصادية وكانت الخوصصة أحد الادوات الهامة التي اتخذتها، وذلك بانها تمت في إطار توجه فكري فلسفي يتبنى أفكار الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد الداعين الى اقتصاد السوق، وافساح المجال امام القطاع الخاص للقيام بالدور الأساسي في الانفتاح الاقتصادي[2].

ومنذ بداية الثمانينات بدأت عمليات الخوصصة تشق طريقها بشكل متسارع في بعض الدول الصناعية المتقدمة قبل ان تنتقل الى الدول النامية عبر وصفات منظمات التمويل الدولية. وهذا التوسع في انتشارها أدى الى اتساع نطاق تطبيقها بأشكال مختلفة، حتى أصبحت هذه الفكرة موضوع الساعة بالنسبة لأغلب الباحثين والدول على اختلاف مستوياتها التنموية ومذاهبها السياسية.

وبالنسبة لدولة الجزائر فقد صادقت على أول قانون للخوصصة سنة (1995)، أما البداية الفعلية للخوصصة في الجزائر كانت في أفريل (1996) وذلك بمساندة البنك الدولي، حيث استهدفت في المرحلة الأولى خوصصة (200 مؤسسة) من المؤسسات العامة المحلية الصغيرة والتي ينشط معظمها في قطاع الخدمات، وكان ذلك في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث أولت الحكومة اهتماما كبيرا لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص، وتبنت الخوصصة كإحدى الوسائل لتحقيق هذه الأغراض.

وفيما يتعلق بمصطلح الخوصصة، فقد ظهرت كلمة «Privatisation» في المعاجم الغربية ولأول مرة في الطبعة التاسعة لـ « Webster's New Collegiate Dictionnary » وذلك في عام (1983)[3]، وكان من أكثر المصطلحات ثورية في التاريخ الحديث للسياسة الاقتصادية. وقد استخدمت هذه الكلمة في الإنجليزية لتشير الى تقليص دور الدولة في الاقتصاد وبالتالي زيادة دور القطاع الخاص، وعربت الى "خصخصة وتخصيص" في المشرق، في حين استخدم مصطلح "خوصصة "كمرادف لها في المغرب العربي[4].

---

[1] سعداوي موسى، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[2] طرى سميحة، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، 2016، ص 20.

[3] جدو سامية، طرق وأساليب خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-05 أكتوبر 2004، ص 181.

[4] خوني رابح، حساني رقية، الخوصصة كآلية تحول الى اقتصاد السوق، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-05 أكتوبر 2004، ص 141.

ويضم مفهوم "الخوصصة" عدة تعاريف، فهناك من عرفها على انها "تحجيم دور الحكومة مقابل توسيع وتفعيل دور القطاع الخاص، سواء في الأنشطة او في ملكية الأصول"[1]. ونجد تعريف آخر للخوصصة بانها "سياسة اقتصادية تهدف الى زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق تحويل مشاريع القطاع العام بيعا، وإدارة وتهيئة البيئة الاقتصادية وتشجيعه، ليتمكن القطاع الخاص من اتخاذ قراراته الإنتاجية والتسويقية بعيدا عن البيروقراطية، من أجل انتاج أكثر، وجودة أحسن، في ظل منافسة تؤدي الى المزيد من التحسن وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية"[2].

والبعض عرفها على انها "العملية التي يتم بمقتضاها التنازل، أو بيع أصول المؤسسة العمومية الى مؤسسات، أو اشخاص طبيعيين خواص"، وهناك من عرفها على أساس انها "العملية التي يتم بمقتضاها إسناد الاشراف أو إدارة المؤسسة العمومية الى أشخاص طبيعيين، أو معنويين خواص."، وعرفها آخرون بانها "الطريقة التي يتم من خلالها إدخال طرق التسيير، ورأس المال الخاص على المؤسسات العمومية"[3].

كما ذهب الكثير من المؤيدين للخوصصة الى إعطاء المفهوم حدودا أشمل ليتضمن "مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادءات القطاع الخاص، والمنافسة من أجل تحقيق اهداف التنمية والعدالة الاجتماعية"[4].

وعرفها البنك الدولي بأنها "عملية تقوم بها الحكومات من أجل تقليص دورها في تملك أو إدارة المؤسسات العامة، بهدف إشراك أو إيجاد دور أكبر للأفراد، والمشروعات الخاصة في تنمية الاقتصاد القومي."[5]

ومن ناحية أخرى وضعت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مفهوم شامل للخوصصة يتمثل في "اعتبارها جزء من عملية الإصلاحات الهيكلية للقطاع العام في النشاط الاقتصادي، وتتضمن إعادة تحديد دور الدولة والتخلي عن الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها، بهدف رفع الكفاءة الاقتصادية بصفة عامة"[6].

---

[1] جدو سامية، مرجع سبق ذكره، ص 183.

[2] الربيعي عبده محمد فاضل، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، 2004، ص 124.

[3] بوطالب قويدر، إشكالية الخوصصة: المفهوم، طرق التنفيذ وشروط النجاح، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-05 أكتوبر 2004، ص 20.

[4] الربيعي عبده محمد فاضل، مرجع سبق ذكره، ص 122.

[5] سعداوي موسى، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[6] ساحل محمد، اتجاهات الخوصصة في البلاد العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2014، ص 04.

تتفق التعاريف التي ذكرت حول مفهوم الخوصصة مع ما جاء لدى المشرع الجزائري، ووفقا لهذا الأخير نجد التعريف الذي نص عليه الامر (95-22) المؤرخ في (26 أوت 1995)، والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية[1]، والذي يعتبر القانون الأول الذي تمت بموجبه العمليات الأولى للخوصصة، فحسب هذا الامر فان الخوصصة تتجسد في شكلين، أولهما أن تتحول ملكية كل الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو جزء منها، أو كل رأس مالها أو جزء منه، لصالح اشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص؛ والثاني يتمثل في تحويل عملية تسيير مؤسسات عمومية الى أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين بدورهم للقانون الخاص، ويكون هذا التحويل بصيغ تعاقدية محددة.

أما الامر (01-04) المؤرخ في (20 أوت 2001)، والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها[2]، فيقدم المفهوم الذي يحمله التشريع الجديد الساري المفعول والذي يحل محل التشريع السابق، حيث عرف الخوصصة على أنها "كل صفقة تتجسد في نقل الملكية الى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص من غير المؤسسات العمومية".

ويمكن القول إجمالا أن المفاهيم السالفة لا تتناقض فيما بينها لكنها تصب جميعا في مصب واحد يركز المفهوم العام فيه عن الانتقال التام أو الجزئي للملكية العامة لصالح الخواص، أو تمكينهم بموجب عقد من إدارة المؤسسات مع بقاءها مملوكة للدولة، وتعتبر إحدى الدعائم المستعملة للانتقال الى اقتصاد السوق سعيا لتقليص حجم دور الدولة، وعملا على ترشيد الانفاق العام ورفع كفاءة المؤسسات"[3].

2. أهداف الخوصصة:

لابد من التأكيد على ان الخوصصة بمفردها لا تضمن تحسين أداء المؤسسات التي سيتم تخصيصها، بل لابد من أن يتم تخصيص المؤسسات المستهدفة ضمن تصور محدد وهدف واضح، فالهدف الذي ينشده برنامج الخوصصة يعتبر حجر الأساس لنجاحه، ووضوح الهدف يجعل من السهل تحديد المشروعات الأولى بالخوصصة من غيرها، وأي غموض في تحديد الهدف هو حكم مسبق على فشل البرنامج[4]. كما أن تحديد الأهداف

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزارية، العدد 48، الصادرة بتاريخ 3 سبتمبر 1995، ص 03.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 62، الصادرة بتاريخ 24 أكتوبر 2001، ص 04.

[3] قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، 237.

[4] بن عيشي بشير، مشكلات عملية الخوصصة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-05 أكتوبر 2004، مرجع سبق ذكره، ص 72.

المرجوة من تطبيق الخوصصة يؤثر في أساليبها وفي السياسات المتصلة بالتطبيق، فاذا كانت الدولة تهدف مثلا الى تقليص عجز الموازنة وجب عليها ان تبدأ ببيع المؤسسات الخاسرة التي تحملت الموازنة أعباءها، أما إذا كان هدفها هو توسيع قاعدة الملكية، يتعين عليها اللجوء الى الطرح العام من خلال بيع أسهم بأعداد كبيرة[1].

وتختلف الأهداف من تطبيق الخوصصة باختلاف طبيعة الاقتصاديات التي تطبق فيها، لكن عموما يمكن ان تتفق جميعها في أهم النقاط التالية:

- **الهدف الاقتصادي:**

إن التحاليل الاقتصادية التي تمت في العديد من الدول، خاصة حديثة النمو، بينت من خلال أهم المؤشرات (مثل مؤشرات النمو، البطالة، التضخم،...) عجز القطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولكي تتحقق هذه الأخيرة لابد من الحصول على معدلات نمو مرتفعة ومستمرة، كما يجب أن تكون التنمية الاقتصادية شاملة لكل القطاعات الاقتصادية بحيث تصبح تنمية متوازنة. وتحقيق الأهداف التنموية لا يتم الا من خلال تحسين الكفاءة الاقتصادية خاصة من خلال الاستغلال الأنجع للموارد الاقتصادية. وان توسيع قاعدة الملكية عن طريق الخوصصة يمثل حافزا للمدخرين لاستثمار أموالهم في المشاريع التي يتم خوصصتها والتي سيتحسن تسييرها وتصبح أكثر كفاءة ويزداد مردودها بالنسبة للمستثمرين بصفة خاصة، وبالنسبة للمجتمع بصفة عامة. كما أن الخوصصة من ناحية اقتصادية تسعى الى تحسين المناخ التنافسي باعتبار المنافسة المحرك الأساسي للأنظمة الاقتصادية الحرة[2].

- **الهدف المالي:**

إن سياسة الخوصصة تعد من أهدافها الرئيسية تخفيف أعباء الموازنة العامة للدولة، والتقليص من العجز المالي عن طريق التخلص من كل أشكال الدعم المختلفة، وكذا الإعانات الاقتصادية التي تقدمها الدولة للمشاريع التي تفتقر الى الكفاءة[3].

---

[1] أوقاسين نعيمة، المؤسسة العمومية الجزائرية والخوصصة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص 28.

[2] عثمان حسن عثمان، الخصخصة: الأهداف المتوقعة ودور الدولة في تحقيقها، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-05 أكتوبر 2004، ص 536.

[3] حملاوي ربيعة، أساليب الخوصصة وتجارب بعض الدول العربية في مجال الإصلاحات الاقتصادية والأسواق العالمية، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-05 أكتوبر 2004، 392.

- **الهدف القانوني والإداري:**

إن أهم ما ترمي اليه الخوصصة هو القضاء على كل المظاهر السلبية لبيروقراطية الأجهزة والمصالح الحكومية. وعليه لابد من ان تؤدي الخوصصة الى تحرير القرار الإداري من هيمنة الأجهزة الحكومية، هذا التحرير سيسمح بإضفاء المرونة والشفافية وتسهيل الإجراءات الإدارية، مما يؤدي الى إيجاد مناخ في مجال الاعمال يشجع المبادرات ويحفز على التطور والعمل المبدع[1].

- **الهدف الاجتماعي:**

الخوصصة يمكن ان تكون وسيلة لتحقيق مزيدا من الحرية الشخصية، وإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج والقضاء على عدم الالتزام بالقواعد وتحقيق الانضباط في السلوك داخل مجالات العمل، إذا فالخوصصة يمكن أن تكون أداة الدولة للقضاء على المشاكل الاجتماعية مثل التواكل، المحسوبية، التغاضي عن المحاسبة، الرشوة وغيرها من مظاهر الفساد[2].

3. أسباب تبني الخوصصة في الجزائر:

تختلف الدوافع من وراء تطبيق الخوصصة من بلد لآخر، فمثلا في الدول الاشتراكية (سابقا) كان اللجوء الى الخوصصة بالدرجة الأولى تعبيرا عن الرغبة في التخلص من أحد أهم أسس النظام الاشتراكي "الملكية العامة لوسائل الإنتاج"، والانتقال من هيمنة الدولة الكاملة على العملية الاقتصادية الى اقتصاد يعتمد على آليات السوق والمنافسة، مما يعني تفكيك القطاع العام من أجل بناء قطاع كان غائبا في ظل النظام الاشتراكي. وفيما يخص الدول النامية الرأسمالية، كان الدافع لاعتماد الخوصصة بنية القضاء والتخلص من الفساد المستشري في القطاع العام، ومن خسائر المؤسسات العامة وأعباءها. أما الدول المتقدمة، فكان السبب الأساسي منطلقا من مقولة "الدولة ليست أفضل رب عمل"، وأنها غير مؤهلة لتملك وإدارة المشروعات الإنتاجية، وأن دورها ينبغي أن يقتصر على سن التشريعات، والرقابة، والاشراف على تطبيق القوانين، ومنع الاحتكار[3]...

[1] عثمان حسن عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 537.

[2] خوني رابح، حساني رقية، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[3] مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد (07)، 2009، ص 174.

وبالنسبة للجزائر، فقد جاء تبنيها لسياسة الخوصصة كمحصلة لجملة من الأسباب الداخلية والخارجية، كان لها الأثر الواضح على المسار التاريخي لهذه العملية[1]:

– الصعوبات الاقتصادية:

ان معظم السياسات الاقتصادية الجزائرية تركزت على تسيير أزمة المديونية الخارجية، وهذا الوضع أدى الى الفقدان التدريجي في التحكم في الحياة الاقتصادية ومن ثمة التأثير في القرارات الاقتصادية المتعددة.

ولقد برزت أزمة المديونية في الجزائر منذ بداية السبعينات وأخذت في الارتفاع المتزايد لعدة أسباب من بينها توجيه الديون لتمويل العجز في الميزانية العامة للدولة، النمو الديمغرافي الحاد الذي عرفته الجزائر والذي دفع السلطات الى توجيه نسبة من الديون لتمويل برامج الاستيراد، اتباع البنوك الأوروبية والأمريكية بعد انفجار أزمة المديونية لسنة (1982) سياسة انكماشية شديدة في عملية إقراض البلدان التي تعيش تحت عبء الديون الثقيلة، وهذا ما لم يترك خيار أمام البلدان المدينة كالجزائر الا القبول بالوصفة التي تفرضها المؤسسات المالية العالمية كأن تخضع لشروط قاسية تميزت بشكل عام بنسب معدلات الفائدة المتغيرة،...[2] وغيرها من الأسباب التي تؤكد على ان الاقتصاد الجزائري كان يعاني من أزمة مديونية خانقة، ولا شك أن هذه الأخيرة تشكل قيدا يؤثر تأثيرا سلبيا على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلاد.

– الصعوبات المالية:

إن تزايد اعتماد السوق الوطني على الواردات لإشباع حاجات المواطنين والاقتصاد، وفي المقابل انخفاض إيرادات الدولة، كانت نتيجته العجز عن التحرر من التبعية التجارية المالية سواء من جهة الصادرات أو الواردات، كما أن زيادة الانفاق العسكري، وارتفاع خدمة الدين العمومي، وارتفاع الكتلة النقدية خاصة ان هذا الارتفاع لم يواكبه تطور في مستوى الإنتاجية، كانت من الأسباب التي أدت الى عجز محقق في ميزانية الدولة، والذي أجبرها على تغيير سياسة القروض البنكية، فالدولة لم تستطع منح قروض للمؤسسات العمومية

[1] بورغدة حسين، قصاص الطيب، الخوصصة مفتاح الدخول الى اقتصاد السوق في الجزائر، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-05 أكتوبر 2004، ص 118-119.

[2] محمدي نورة، دراسة تحليلية لاثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006، ص 82.

كما في السابق، باعتبار أن مستقبل البنوك وبقاءها يفرض عليها تمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية الناجحة والفعالة. [1]

– ضعف الأداء الاقتصادي للمؤسسات العمومية:

لقد كان ينظر للمؤسسات العمومية على أنها الحل في تنمية الاقتصاد، والوسيلة الوحيدة لخلق مناصب الشغل، وتوفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين، لكن هذا لم يتحقق كما كان يراد منه بالرغم من الامتيازات الممنوحة من طرف السلطات المركزية للمؤسسات العمومية[2]. ان مثل هذا الضعف والعجز لا يرجع فقط الى أخطاء في التخطيط والتسيير بل هو أيضا مرتبط بطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي المتبع في الجزائر (النظام الاشتراكي)، وهذا ما يؤكد فشل التجربة التنموية الجزائرية القائمة على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والذي كان من بين أسباب الاتجاه نحو الخوصصة.

– التعديل الهيكلي (دور الهيئات المالية الدولية):

إن سياسة التعديل الهيكلي التي تتبناها المنظمات المالية الدولية وتكاد تفرضها على الدول النامية ومن بينها الجزائر بغية تصحيح أوضاعها الاقتصادية، تقوم على أساس انسحاب القطاع العام من جميع الأنشطة وإطلاق قوى السوق. حيث رأى "صندوق النقد الدولي" في تقييمه لأوضاع الاقتصاد الجزائري ضرورة إحداث إصلاحات هيكلية فعلية وعميقة لهذا الاقتصاد، ومن بين الشروط المقترحة إعادة إنعاش المؤسسات العمومية لضمان نمو فعلي، وترسيخ مبادئ تسيير أكثر شفافية وفعالية عن طريق المواصلة في عملية خوصصة المؤسسات العمومية وتشجيع القطاع الخاص.

– العولمة الاقتصادية:

تشير العولمة الاقتصادية الى التكامل، والتفاعل، والترابط الاقتصادي المتزايد بين دول العالم، من خلال زيادة التدفقات التجارية ورؤوس الأموال والمعلومات، ...

وفي ظل تنامي التحديات التي خلقها هذا التيّار، كان لابد من انتهاج استراتيجيات جديدة تتناسب مع هذه التطورات، من خلال اتباع سياسات اقتصادية ترتكز على إعادة النظر في دور القطاع العام، وتسريع تنفيذ توجهات الخوصصة والإصلاح الاقتصادي.

[1] سعداوي موسى، مرجع سبق ذكره، ص 266.

[2] محمدي نورة، مرجع سبق ذكره، ص 79.

➢ إضافة لما سبق ذكره، نلخص فيما يلي ثلاث أسباب أساسية أدت الى تبني عملية الخوصصة في الجزائر، وتتمثل في[1]:

- **فشل الإصلاحات المتعاقبة للمؤسسة الاقتصادية:** بحيث ان النتيجة الملازمة تمثلت في غياب المردودية الاقتصادية والمالية، وكذا التراكمات المعتبرة للعجز الذي لم تفلح معه المبالغ الضخمة التي تم ضخها في إطار عمليات التطهير وإعادة الهيكلة، والتي فاقت (600 مليار دينار جزائري) قبل سنة (1996).
- **انخفاض أسعار النفط وتفاقم المديونية:** عرفت فترة الثمانينات انخفاضا كبيرا لأسعار النفط تزامنا مع تفاقم أزمة المديونية واختلال الميزان التجاري، مما ألجأ الجزائر الى المنظمات الدولية وما صاحب ذلك من دفع باتجاه الخوصصة، وأمام انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الذي تراجع الى (2.4%) سنة (1992) فقد أصبح من الصعب مواصلة دعم وإنعاش المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- **ضغوط المنظمات الدولية:** ونعني بها على وجه الخصوص ضغوط وتوجيهات كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، الهادفة الى توسيع النظام الدولي الجديد التي تطرح فيها الخوصصة كإحدى الوصفات والركائز الأساسية للإصلاح في البلدان المحررة لاقتصاداتها، والخاضعة لمراقبة هاتين الهيئتين الدوليتين.

[1] بلالي أحمد، خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر (الأسباب، الميكانيزمات والتحديات)، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-05 أكتوبر 2004، ص 88.

ثانيا: الانتقال من التهميش الى الاعتراف بالقطاع الخاص

من خلال المراحل التي سنتطرق اليها فيما يلي سنبرز القفزة النوعية التي حققها القطاع الخاص في الجزائر، وذلك بالاعتماد على النصوص القانونية والمواثيق الرسمية، باعتبارها مرجعا أساسيا لكل مبادرة تقوم بها السلطة في تنظيم الشؤون الاقتصادية للقطاع الخاص.

أ. مرحلة تهميش القطاع الخاص (سنوات الستينات والسبعينات):

إن تبني الجزائر بعد الاستقلال الاختيار الاشتراكي كأسلوب للتنمية كان لزاما فيه أن يستحوذ القطاع العام على أغلبية وسائل الإنتاج والتبادل داخل الاقتصاد الوطني، وتم ذلك عن طريق عدة قنوات نذكر منها: ميراث القطاع الاقتصادي الذي كان بحوزة المعمرين، إشراف الدولة على القطاعين الزراعي والصناعي من خلال اللجوء الى ما يعرف بالتسيير الذاتي والتسيير الاشتراكي للمؤسسات؛ ضف الى ذلك، توسيع القاعدة الاقتصادية العمومية عن طريق الرفع من وتيرة الاستثمارات، كما احتكرت الدولة كل من النظام المالي، والنقدي، والتجارة الخارجية[1]. وهذا ليس معناه عدم وجود القطاع الخاص في تلك الفترة، إلا أن سيطرة الدولة على الجهاز الإنتاجي جعل رأس المال الخاص يتجه نحو قطاعات غير إنتاجية، وبهذا لم يكن القطاع الخاص متجانس وموحد، بل على شكل نشاطات متنوعة تتراوح بين زراعة معاشية، تجارة تجزئة، وصناعات تقليدية الى مؤسسات صغيرة، ومتوسطة، وكبيرة، مرورا بمكاتب الدراسات ومصانع الخدمات بمختلف أنواعها والمهن الحرة[2].ومن خلال ما يلي سنوضح مختلف الأسس والقوانين المسيرة للقطاع الخاص في هذه الفترة وفقا لتسلسلها الزمني:

1/ قانون الاستثمار الخاص (63-277):

قامت الدولة الجزائرية سنة (1963) بإصدار أول قانون خاص بالاستثمارات، وقد كان موجها أساسا للمستثمرين الأجانب، حيث نجده قد أقر حرية الاستثمار بالنسبة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب وأصبح الرأسمال الأجنبي بإمكانه الاستفادة من ضمانات وامتيازات جبائية في حالة خلق مشاريع جديدة أو توسيع تلك الموجودة، لكن تبقى هذه الامتيازات رهينة موافقة اللجنة الوطنية للاستثمار

[1] بن زروق رمزي مراد، مساهمة اقتصاد السوق في تطور القطاع الخاص، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص 41.
[2] محمدي نورة، مرجع سبق ذكره، ص 42.

(CNI) وذلك طبقا لمعايير صارمة[1]. أما بالنسبة للقطاع الخاص الوطني فانه لم يستفد من أي ضمانات أو تحفيزات جبائية للقيام باستثماراته، فبالإضافة الى إلزامية تلقيه لموافقة اللجنة الوطنية للاستثمار، لم يستطع الاستفادة من بعض الامتيازات إلا ضمن إطار المؤسسات المختلطة[2].

وفيما يخص تدخل الدولة، فقد كان أساسا عن طريق خلق استثمارات عمومية بالاشتراك مع بعض المؤسسات الأجنبية والرأس المال الوطني، والهدف منها تكوين الشروط الضرورية لقيام الاقتصاد الاشتراكي، كما أكد عليه هذا القانون في المادة (23) بذكره أن "الدولة تتدخل بواسطة الاستثمارات العمومية في إنشاء مؤسسات وطنية أو مؤسسات مختلطة بمساهمة رأس المال الأجنبي أو الوطني، بغرض تحقيق الشروط الضرورية لبناء الاقتصاد الاشتراكي، خاصة في النشاطات التي تمثل أهمية حيوية للاقتصاد الوطني"[3].

2/ ميثاق الجزائر (1964):

أكد ميثاق الجزائر على العديد من القرارات الأساسية المحددة للخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية للجزائر المستقلة. وقد جاء هذا الميثاق ليطور الأفكار الأساسية لبرنامج طرابلس، والتي تتمثل في تدعيم تدخل الدولة بمؤسساتها الاقتصادية باعتماد سياسة التأميم والتسيير الذاتي للمؤسسات الصناعية. وقد تم ذلك على حساب المؤسسات الخاصة التي تم تهميشها، ورفض أي دور لها في مجال التنمية بسبب أنها تؤدي الى نشوء طبقات اجتماعية وتشجع بروز ظاهرة الاستغلال، كما تؤدي أيضا الى ظهور أزمات فيض الإنتاج والبطالة في صفوف العمال. حيث نقرأ في إحدى فقراته: "هناك اختلال كبير بين القطاع الاشتراكي والقطاع الرأسمالي...فمن الضروري في هذه المرحلة الأولى الحد من هذا الاختلال بين القطاعين بتقليص دور وتأثير القطاع الخاص".

3/ قانون الاستثمار (66-284):

في سنة (1966)، تبنت الجزائر قانونا جديدا للاستثمارات، والذي يهدف الى تحديد نظام يتكفل بالاستثمار الوطني الخاص في إطار عملية التنمية الاقتصادية، والى سد الثغرات التي شابت قانون (1963)، وذلك بالتعريف بالمبادئ التي يقوم عليها تدخل رأسمال الخاص، وبتحديد الضمانات

[1] بن زروق رمزي مراد، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[2] لعتر كريمة، دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ومعوقات دخوله الى البورصة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2016، ص 08.

[3] بن زروق رمزي مراد، مرجع سبق ذكره، ص 49.

والامتيازات الممنوحة له سواء كان أجنبيا أو وطنيا[1]. حيث حدد هذا القانون في المادة (04)[2] منه، تدخل القطاع الخاص في القطاعين الصناعي والسياحي، في حين أن المبادرة الخاصة بتحقيق مشاريع إستثمارية في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني تعود للدولة والهيئات التابعة لها.

وقد جاء هذا القانون مقيدا لعملية إنشاء المؤسسات الخاصة، حيث يشترط على المستثمر الحصول على رخصة مسبقة حسب مقاييس تصنيفية حددتها المادة رقم (21)، وميزت فيها بين التراخيص المقدمة الى المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي. حيث يراعى في حالة المستثمر الوطني كل من موقع وقطاع نشاط المؤسسة، ومدى مساهمتها في تنمية اقتصاد البلد وفقا للمخططات والبرامج المسطرة، في حين تؤخذ اعتبارات أخرى إ ذا تعلق الامر بالمستثمر الأجنبي (مساهمته في فتح الأسواق الخارجية للتصدير، أهمية قيمة الأرباح التي تحصل عليها المؤسسة في الجزائر، درجة الانتفاع من المواد الأولية المحلية، ...).[3]

وبالرغم من الأفكار الجديدة التي جاء بها قانون الاستثمار (66-284)، إلا انه احتوى على ثغرات كانت مشابهة لقانون (63-277)، حيث ألزم المستثمرين الخواص الحصول على موافقة "اللجنة الوطنية للاستثمار" التي تتقيد بشروط توصف بالتعسفية من قبل المستثمرين الخواص. بالإضافة الى أن القطاعات أو النشاطات الاقتصادية التي يمكن ان تستثمر فيها مدخرات القطاع الخاص لم تحدد بوضوح، وعلى أية حال فان القطاعات الاقتصادية الحيوية والاستراتيجية بقيت دائما بحوزة القطاع العام فقط، وقد ترتب عن هذه الوضعية تحقيق أغلب الاستثمارات الخاصة خارج نطاق اللجنة الوطنية للاستثمار، وبالتالي ظهور التهرب من أداء الضرائب ونشأة ما يسمى بالنشاط الموازي[4].

4/ الميثاق الوطني (1976):

في سنة (1976) تمت المصادقة على الميثاق الوطني الذي عمل على تحديد المبادئ والمحاور الكبرى لبناء الاشتراكية، ومن المبادئ الأساسية التي وضعها الميثاق مبدأ يدعو الى عدم استغلال الانسان لأخيه الانسان، وتم التطرق الى كيفية تطبيق ذلك عن طريق تحقيق اشتراكية وسائل الإنتاج. وتطرق هذا المبدأ الى قضية الملكية الخاصة ووظيفتها الاجتماعية، وأكد الميثاق على أن الملكية الخاصة في الجزائر لا يجوز ان

[1] محمدي نورة، مرجع سبق ذكره، ص 47.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، الصادرة بتاريخ 1966/09/17.
[3] بن زروق رمزي مراد، مرجع سبق ذكره، ص 50.
[4] نفس المرجع السابق، ص 51.

تكون مصدر لأية سيطرة إجتماعية، كما لا يجوز أن تتخذ كذريعة لجعل العلاقة بين المالك والعامل قائمة على أساس الاستغلال، وفي هذا الاطار سمح الميثاق بممارستها في الحدود التي تجعلها لا تلحق أي ضرر بمصالح العمال، ولا تكون عائقا أمام التطور الحتمي للمجتمع نحو الاشتراكية، وأن لا تتعدى المصلحة الخاصة على المصلحة العامة[1]، وأن تساهم الملكية الخاصة، لاسيما في الميدان الاقتصادي، في تنمية البلاد وأن تكون ذات منفعة اجتماعية[2].

ان هذه المحاولة التي يتضمنها الميثاق الوطني في سبيل إيجاد مكانة للقطاع الخاص ضمن المجال الاقتصادي تعود أساسا الى اختلاف الأوضاع الاقتصادية عما كانت عليه في سنة (1962). فقد أصبح القطاع الخاص واقعا لا يمكن ان تتجاهله الدولة، وبالتالي فهي في بحث عن أمثل الطرق لتأطيره، رغم هذا تذكر نصوص الميثاق الوطني أن الحفاظ على التوجه الاشتراكي يستدعي تحديد نشاطات القطاع الخاص بصفة لا تسمح له أن يكتسب قوة اقتصادية تمكنه من التأثير على مراكز قرار الدولة، ويحذر بأن النظام الجبائي سيمنع القطاع الخاص من تكوين رصيد رأسمالي...حيث أنه من الواضح أن الإبقاء على نشاطات القطاع الخاص في ميادين مثل الصناعة، البناء، والسياحة، تمثل حتما خطرا من شأنه السماح بعودة وتطور الرأسمالية[3]. بالإضافة الى هذا فقد تعرض الميثاق الى ضرورة التفرقة بين القطاع الخاص الذي يلعب دورا مفيدا بالنسبة للاقتصاد ولا ينال من البناء الاشتراكي، وبين القطاع الخاص الطفيلي أو الذي يرتبط بمصالح رأسمالية أجنبية لا يحتل من خلالها أي مكانة معتبرة[4].

وعليه، يتضح خلال مرحلة الستينات والسبعينات، أنه لم تكن هناك سياسة واضحة اتجاه القطاع الخاص طيلة هذه الفترة، حيث بقي تطوره محدود على هامش المخططات الوطنية، وبقي مقيدا أمام الخطاب السياسي للجزائر الاشتراكية[5].

[1] محمدي نورة، مرجع سبق ذكره، ص 50.
[2] المادة 16، دستور 1976.
[3] بن زروق رمزي مراد، مرجع سبق ذكره، ص 45.
[4] طرى سميحة، مرجع سبق ذكره، ص 59.
[5] نفس المرجع السابق، ص 60.

ب. مرحلة رد الاعتبار (فترة الثمانينات):

مع بداية فترة الثمانينات شرعت الجزائر للقيام بإصلاحات اقتصادية هادفة الى إعادة النظر في مكانة القطاع الخاص ونشاطاته، حيث كان ضمن المحاور التي تم إدراجها للمناقشة في المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقد في (15-19 جوان 1980). وقد جاء في إحدى فقرات نتائج هذه الدورة الاستثنائية ما يلي: "...طبقا لتوجيهات الميثاق الوطني، يوصي المؤتمر بتنظيم وتأطير تطور نشاطات القطاع الخاص ضمن إطار التخطيط العام للاقتصاد الوطني"[1].

وفي نفس السياق فقد أكد المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، على ضرورة إدماج القطاع الخاص في التنمية الوطنية وفقا للأهداف المرسومة والاولوية الموضوعة من طرف نظام التخطيط، الذي سيقوم بتوجيه الاستثمارات الخاصة نحو قطاعات محددة، ومن ثم وجب تكييف الإطار التشريعي والقانوني مع المكانة الجديدة التي أوكلت للقطاع الخاص[2].

وعليه كل هذه الإجراءات توضح بأنه لم يصبح الامر متعلقا بكيفية البحث عن تهميش القطاع، بل أصبح متعلقا بضرورة رد اعتباره وإشراكه في التنمية، ولقد شهدت هذه الفترة إصدار قانونين أساسيين هما:

1/ قانون الاستثمار (82-11):

يعتبر عام (1982) بمثابة تحول نوعي في التشريع المنظم للقطاع الخاص، إذ شهد إصدار قانون الاستثمار رقم (82-11) المؤرخ في (1982/08/21)، بحيث جاء هذا القانون لتأطير القطاع الخاص من خلال توضيح وتنظيم تدخل القطاع الخاص الوطني، وهذا بإزالة الغموض المتعلق بحق الحصول على الرخصة، الحد الأقصى للاستثمار، وتحديد المهام المخصصة للقطاع الخاص الوطني مستثنيا في حقل تطبيقه الرأس المال الأجنبي[3].

وفي إطار هذا القانون منحت مجموعة من الامتيازات الجبائية، والتسهيلات، والضمانات للاستثمار الخاص، وبالمقابل استمر في مضاعفة بعض العقبات التي تحول دون توسيع القطاع الخاص، وكمثال على

[1] محمدي نورة، مرجع سبق ذكره، ص 53.
[2] لعتر كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 11.
[3] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

ذلك إلزام المستثمرين الوطنيين الإقامة على التراب الوطني، وعدم السماح في أي حال من الأحوال الجمع الافقي والعمودي لنشاطات مماثلة أو مرتبطة في أيدي مالك واحد لرأس المال.[1]

وتضمنت المادة (08) من هذا القانون ما هو منتظر من وراء مشاركة القطاع الخاص، والتي من بينها المشاركة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية المتوازنة في المناطق المحرومة والمعزولة، واستعمال اليد العاملة والموارد المحلية. أما المادة (11) فقد حددت القطاعات التي يمكن للمستثمرين الخواص أن يقيموا فيها استثماراتهم[2]، بحيث يلاحظ أن هذا القانون أحدث توسيعا في مجال النشاطات المسموح للخواص الاستثمار فيها بعد ان تم حصرها في قانون (1966) في مجال الصناعة والسياحة.

ولقد تدعم قانون (82-11) بإصدار الامر رقم (83-98) المؤرخ في (1983/01/29)، والذي تم بموجبه إنشاء الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص الوطني ومتابعته وتنسيقه (OSCIP)، ووضع تحت وصاية وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، حيث أوكلت له مهمة توجيه الاستثمارات نحو النشاطات والمناطق التي ترغب الدولة في تنميتها، وكذا ضمان أفضل تكامل للاستثمارات الخاصة مع مسار التخطيط الى جانب ضمان التكامل مع القطاع العمومي[3].

وبالتالي إذا كان القانون قد طمأن القطاع الخاص من ناحية زوال عهد التأميم، فان تنفيذ الاستثمارات الجديدة بقيت تعاني من نفس العقبات. وهذا النجاح المحدود جعل السلطات العمومية تقوم بتعديل نص قانون (1982)، عن طريق إدخال جملة من الإجراءات القانونية والتنظيمية تضمنها قانون الاستثمار لسنة (1988)[4].

2/ قانون الاستثمار (88-25):

شمل القانون (25-88) المؤرخ في (1988/07/12)، جملة من التعديلات لتصحيح النقائص التي ظهرت عن تطبيق القوانين السابقة بهدف تشجيع القطاع الخاص، ونذكر من بينها[5]:

- استفادة الاستثمارات المقدمة ضمن النشاطات ذات الأولوية بالنسبة للمخطط الوطني أو المخططة على المدى المتوسط من امتيازات جبائية.

[1] طرى سميحة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 1982/08/24.

[3] لعتر كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[4] بن زروق رمزي مراد، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[5] نفس المرجع السابق، ص 70.

– السماح للقطاع الخاص بالمبادرة في أي مجال يريده، شريطة أن يتماشى مع الخطة الوطنية المسطرة، وألاّ يمس قطاعات السيادة الوطنية والاستراتيجية.

– إلغاء القيد المتعلق بالحد الأقصى لمبلغ الاستثمار.

– فتح الاستثمار للوطنيين المقيمين بالخارج، وإلغاء شرط الإقامة في الجزائر.

– رفع إجراء المنع فيما يخص القيام بتعدد الاستثمارات من طرف مستثمر واحد.

– إلغاء مكتب المتابعة ومراقبة الاستثمارات الخاصة (OSCIP)، الذي أنشأ من أجل جعل الاستثمارات الخاصة تستجيب للاحتياجات المحددة في البرامج التنموية.

وبالتالي، نلاحظ أن القانون قد جاء مقيدا في مجال تدخل القطاع الخاص في بعض القطاعات الاستراتيجية، إضافة الى أنه لم يشر للامتيازات الممنوحة للاستثمار الخاص، بل ترك مهمة تحديد هذه الامتيازات (الجبائية والتخفيضات المالية) الى ما تقره قوانين المالية وذلك على عكس ما ورد في القوانين السابقة.

وعليه، خلال مرحلة رد الاعتبار تغيرت النظرة اتجاه القطاع الخاص، فلم يعد ينظر له على أنه ذلك القطاع المستغل بل ظهرت النية بجدية في توجيه وتأطير نشاطاته، كما أن الجزائر خلال هذه الفترة فضلت الاستثمار الوطني الخاص ورفضت تدخل الرأسمال الأجنبي إلا عن طريق مؤسسات الاقتصاد المختلط[1].

[1] محمدي نورة، مرجع سبق ذكره، ص 62.

ثالثا: مرحلة الانطلاق الفعلي للقطاع الخاص في الجزائر

شهدت هذه المرحلة ترسانة كبيرة من القوانين والإجراءات لتجسيد إرادة السلطة في تجاوز النظام الاشتراكي المعادي للقطاع الخاص، وأدت في الأخير الى انطلاقة فعلية للقطاع الخاص وتربعه على عرش النسيج الاقتصادي الجزائري سواء من ناحية تطور حصته مقارنة بالقطاع العام، أو من ناحية مشاركته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

أ. فترة الانفتاح:

1/ قانون النقد والقرض (90-10):

في سنة (1990) تم إصدار قانون (90-10) المؤرخ في (1990/04/14)، والذي كان بمثابة القطيعة شبه التامة مع السياسة الاقتصادية السابقة وبداية لانفتاح الاقتصاد الوطني أمام المبادرة الخاصة. ولقد خص هذا القانون القطاع الخاص بجملة من الامتيازات، ونص على إلغاء التمييز الذي كان قائما بينه وبين مؤسسات القطاع العام، كما ألغى احتكار الدولة للقطاع المصرفي (النشاط في قطاع البنوك والمالية)، وكرس حرية إنشاء المؤسسات المصرفية الأجنبية وفتح المجال للشراكة المالية[1].

2/ قانون الاستثمار (93-12):

جاء المرسوم التشريعي (93-12) المؤرخ في (1993/10/05)، كنتيجة لسياسة اقتصادية لمرحلة دامت أكثر من ثلاثين سنة، أراد المشرع من خلاله مسايرة الإصلاحات الاقتصادية. فقد صدر هذا المرسوم لتدعيم وتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والسياسة الجديدة لترقية الاستثمارات، ولتوفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي[2].

- كما خصت الاستثمارات وفقا لهذا القانون بعدة امتيازات تختلف تبعا للنظام الذي تنتمي إليه، حيث تم التمييز بين[3]:

[1] لعتر كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] طرى سميحة، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[3] منصوري زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد (02)، 2005، ص 131.

- **النظام العام:** وقد كانت الامتيازات الممنوحة للمستثمرين تتوزع بموجبه على كامل فترة انجاز المشروع الاستثماري وكذا فترة استغلاله، وتخص إعفاءات ضريبية وجمركية، وبعض الامتيازات المتعلقة بالضمان الاجتماعي[1].
- **النظام الخاص:** وقد كانت الامتيازات الممنوحة بموجبه تخص الاستثمارات في المناطق الواجب ترقيتها أو بعض المناطق الخاصة، وأقر المشرع مجموعة من الامتيازات الإضافية للمستثمرين في هذه المناطق كتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي، وإمكانية تنازلها عن الأرض التابعة للأملاك العمومية لصالح المستثمر[2].
- **نظام المناطق الحرة:** ويشمل الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة (وهي مناطق تتم فيها عملية الاستيراد، أو التصدير، أو التخزين، أو التحويل، أو إعادة التصدير وفق إجراءات جمركية مبسطة[3])، وتكون هذه الاستثمارات موجهة أساسا الى التصدير، حيث تعد العمليات التجارية بين المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة في التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية[4]، وبالتالي تعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه جبائي والجمركي.

➢ كما اشتمل هذا القانون على[5]:

- الحرية في الاستثمار: فهذا الامر شكل تحولا مهما في السياسة الاستثمارية في الجزائر، بحيث ألغيت القيود الإدارية التي تكبح تطور الاستثمارات الخاصة في الجزائر.
- تقليص درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الى أدنى حد.
- إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI)، بهدف مساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز استثماراتهم.
- المساواة بين الأشخاص الطبعيين والمعنويين، الأجانب والجزائريين، من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمار، مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر والدول التي يكون هؤلاء الأشخاص من رعاياها.

---

[1] المواد 17، 18، 19 من القانون 93-12، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 1993/10/10.

[2] المادة 23 من القانون 93-12.

[3] لعتر كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[4] المادة 26 من القانون 93-12.

[5] لعتر كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

- الحرص على تجنب الإجراءات البطيئة والمعقدة لإنجاز عقد الاستثمار في الجزائر، وكذا التحفيزات المقدمة من طرف الدولة في الجانبين الجبائي والجمركي.

وبالتالي، يتضح ان قانون (93-12) مثّل اول انجاز مهم نحو الليبرالية واقتصاد السوق الذي يمثل القطاع الخاص فيه المحرك الأساسي، ورغم الجديد الذي تضمنه إلا أن حصيلة الاستثمارات كانت متواضعة، كما ظهر عدد من النقائص والمشاكل في الميدان الاقتصادي، كالمشاكل المرتبطة بتسيير العقار الصناعي والمشاكل البيروقراطية وغيرها المعرقلة للاستثمار[1].

3/ قانون الخوصصة (95-22):

سمح المرسوم المتعلق بالخوصصة لسنة (1995)، بتوفير الإطار القانوني الضروري للقيام بخطوات إضافية نحو إقامة سياسة اقتصادية جديدة يكون فيها للسوق دور الحكم الأساسي بين مختلف المتدخلين الخواص والعموميين، حيث يتعلق الامر بمبدأ تخلي الدولة عن المجال الاقتصادي لصالح الاعوان الاقتصاديين المحليين والأجانب[2].

ويحدد المرسوم المتعلق بالخوصصة كيفيات تقويم الاملاك العمومية الواجب تحويلها تقويما موضوعيا، مع كيفية المحافظة على مصالح الخزينة. وفي نفس السياق، فان كل المؤسسات العمومية الاقتصادية معنية بالخوصصة خاصة في ظل فتح السوق المالية، أو على الأقل معنية بنظام الشراكة والاختلاط في حدود النسبة المسموح بها قانونا وهي (49%)، ولا يستثنى من عملية الخوصصة إلا المؤسسات الاستراتيجية في نظر الحكومة، وهي المؤسسات التي تحتاج الى استمرارية في عرض المنافع والخدمات، كما أنها تخص أيضا الاحتكارات التقليدية للدولة وكذا في الميدان الذي لا تنظمه جيدا السوق[3].

كما نصت المادة الثانية من هذا القانون[4]، على أن المؤسسات المراد خوصصتها هي المؤسسات التابعة للقطاعات التنافسية التي تمارس نشاطاتها في القطاعات التالية: الدراسة والانجاز في مجالات البناء والاشغال العمومية، وأشغال الري / الفندقة والسياحة / التجارة والتوزيع / الصناعات النسيجية، والصناعات الزراعية

[1] لعتر كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] بن زروق رمزي مراد، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[3] أوقاسين نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزارية، العدد 48، الصادرة بتاريخ 3 سبتمبر 1995.

الغذائية / الصناعات التحويلية / النقل البري للمسافرين، والبضائع / أعمال الخدمات المينائية، والمطارية / التأمينات / الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة.

ب. فترة الألفية الثالثة:

قامت الدولة الجزائرية في هذه الفترة باتخاذ العديد من الإجراءات لتدارك النقائص والمشاكل التي تضمنتها القوانين السابقة، حيث أصدرت:

– الامر رقم (01–03) المؤرخ في (2001/08/20) والمتعلق بتطوير الاستثمار، والذي هدف الى[1]:

- مرافقة وتسهيل عملية الاستثمار، من خلال وضع شباك موحد فعلي بخلق فروع له على المستوى المحلي، بالإضافة الى توجيه عقلاني لشروط منح الفوائد الضريبية والشبه ضريبية.
- تسهيل المسار الإداري لعملية الاستثمار.
- المساواة في التصرف بين الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، وبين الاستثمارات الخاصة والعمومية.

ولمنح هذه الأهداف الطابع التنفيذي شمل النص على قرار حل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI)، وتعويضها بشباك وحيد يأخذ شكل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، تخضع لسلطة رئيس الحكومة وتشرف على تسيير صندوق لدعم الاستثمارات، كما يحتوي الشباك الوحيد على مكتب يهتم بتقديم عروض العقار الموجه الى الاستثمار الصناعي، السياحي والخدمي.

كما يوسع النص الجديد مبدأ الاستثمار المنجز في إطار الامتياز أو الرخص الى إمكانية أخذ حصص ضمن المشروع، والاستحواذ على النشاط في إطار عمليات الخوصصة.

– الامر رقم (01–04) المؤرخ في (2001/08/20)، والمتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية وخصخصتها:

حيث هدف الى توضيح وتسهيل مسار اتخاذ القرار فيما يتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية، ويعتبر القطاع الخاص الوطني المستفيد الأكبر من هذه التعديلات، وذلك من خلال انسحاب الدولة عن المجال الاقتصادي باعتماد أسلوب الخصخصة والشراكة حسب ما جاءت به مواد هذ الأمرية[2].

[1] بن زروق رمزي مراد، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[2] لعتر كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

– القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم (01-18):

وتظهر أهمية هذا النص القانوني لكونه الأول الذي ينظم نشاط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يستحوذ عليها القطاع الخاص الوطني، حيث كانت تعمل في إطار يغيب فيه أي نص قانوني يحمي حقوقها ويؤكد على واجبتها. وينص هذا القانون على اعتماد جملة من الإجراءات تهدف الى تشجيع وترقية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نذكر من بينها[1]:

- وضع مراكز للإرشاد تهتم بتسهيل إجراءات تأسيس المؤسسات.
- إنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة لتسهيل الحصول على التمويل البنكي للاستثمارات التي تدخل في هذا الإطار.
- تحسين الخدمات البنكية فيما يخص معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي ذات السياق، ورغبة في تنمية القطاع الخاص (بالخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، قامت الجزائر بعدة برامج لمساعدة المؤسسات على مواجهة التحديات، وذلك من أجل ضمان تطورها وبقاءها، ومن بين هذه البرامج:

– برنامج إقامة صندوق ترقية المنافسة الصناعية «FPCI» الذي أقره قانون المالية لسنة (2000): ويهدف الى تقديم مساعدات مالية للمؤسسات الصناعية والمؤسسات الخدماتية المرتبطة بالصناعة والتي تباشر في تطبيق نشاطات التأهيل.

– برنامج "ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية" في إطار اتفاقيات الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، خلال الفترتين (2002-2005) / (2010/2014): وهو برنامج يرتكز على تحسين تنافسية المؤسسات الوطنية، وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات وجعله فعالا.

– برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): اقترحت السلطات هذا البرنامج بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني لفترة أربع سنوات، حيث خصص لهذا المخطط (525 مليار دينار جزائري) موزعة على كامل الفترة، وذلك نظرا للمشاكل التي عان منها الاقتصاد الوطني خاصة بعد تجربة التعديل الهيكلي (1994-1998) وما خلفه من آثار على المجال الاقتصادي عموما.

[1] بن زروق رمزي مراد، مرجع سبق ذكره، ص 66.

ولقد تضمن هذا البرنامج جملة من السياسات والإجراءات الهامة المتعلقة بالإصلاحات المصرفية والجبائية، وتحسين الخدمات الضريبية، وإجراءات خاصة بالاهتمام بالجانب الإعلامي والاحصائي، والإجراءات الضرورية التي من شأنها تقليص مدة تنفيذ المشاريع خاصة ما يتعلق بمشكل العقار الصناعي وتهيئة المناطق الصناعية، وتعجيل تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة،...وغيرها، والتي تهدف الى تهيئة المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة الخاصة، وتوفير بيئة لجلب الاستثمارات بشكل عام، والخاصة (محلية كانت أو أجنبية) بشكل خاص[1].

واستكمالا لهذا البرنامج تم وضع برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي الممتد من (2005-2009)، والذي هدف الى[2]:

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني والاجنبي.
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية، سواء تعلق الامر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصخصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل والتنافسية.

[1] محمدي نورة، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[2] لعتر كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

المبحث الثاني: تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر

يعد القطاع الخاص اللبنة الأولى والركيزة الأساسية لاقتصاد المجتمعات العالمية نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات تؤهله للقيام بالدور القيادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك نجد العديد من بلدان العالم خاصة المتقدمة منها سارعت لتكثيف الجهود الرامية لنموه، ومن جهة أخرى لتعزيز مساهمته في التنمية، مراعاة حقوق الانسان، محاربة الفساد، الحفاظ على البيئة...من خلال ترسيخ المسؤولية الاجتماعية كجزء من استراتيجيات مؤسساتها.

أولا: مسؤولية القطاع الخاص بالجزائر في تحقيق التنمية

في ظل تغير موقف السلطات الجزائرية حول أهمية القطاع الخاص وضرورة تفعيله باعتباره محور عملية التنمية، فان هذا يحتم تغيير نظرة القطاع الخاص في حد ذاته لمسؤولياته وعدم حصرها في البعد الاقتصادي فقط، لتشمل مجموعة من الابعاد والممارسات تشكل في مجملها منهج المسؤولية الاجتماعية، والتي تتجاوز حدود المبادرات الفردية غير المستدامة، والاعمال الخيرية غير المنتظمة، ويتعداه الى معان أشمل وأكثر عمقا من ذلك.

1. مزايا القطاع الخاص في الجزائر:

يطلق القطاع الخاص على الاقتصاد الحر، الذي يرتكز على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد الأسعار والكميات المنتجة والمستهلكة، ويفترض وجود الاقتصاد الحر عدم تدخل أي فئة في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة[1]. ويمكن تقسيم القطاع الخاص الى قطاعين جزئيين وهما[2]:

- **قطاع خاص منظم**: هذا القطاع يعمل في إطار منظم، حيث يمسك حسابات نظامية.
- **قطاع خاص غير منظم**: وهو الذي لا يمسك في عمله وتعاملاته حسابات نظامية، ويتكون من مؤسسات عديدة منها الصناعات والاعمال الحرفية والمهن المتوارثة في حدود عائلية أو محلية ضعيفة، وعادة ما تختلط الملكية بالإدارة.

[1] مجيد ضياء، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 18.
[2] لعتر كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 03.

كما يمكن التمييز بين **القطاع الخاص الوطني** (المحلي)، و**القطاع الخاص الأجنبي**، تبعا لكون المستثمر من المقيمين أو من غير المقيمين في البلد المستثمر فيه. وهناك تقسيم آخر ويتمثل في[1]:

- **القطاع الخاص المنتج**: وهو ذلك القطاع الاقتصادي الذي يقوم على عملية توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة في الاقتصاد الوطني، سواء ما تعلق منها بإنتاج سلع أو خدمات.
- **القطاع الخاص غير المنتج**: وهو ذلك القطاع الاقتصادي الذي يقوم على عملية توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في نشاطات طفيلية، أساسها استيراد مواد استهلاكية لإعادة بيعها على حالها.

وتؤكد العديد من الدراسات على أن تطوير القطاع الخاص يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع ويستمر على المدى الطويل، وهذا ما انعكس بالخصوص في تزايد الاتجاه في العديد من الدول بداية الثمانينات من القرن الماضي نحو عملية خوصصة المؤسسات العمومية وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. إذ أن عملية الخوصصة تحول الاهتمام من الأهداف السياسية التي يعكسها نشاط القطاع العام، الى الأهداف الاقتصادية التي يعكسها نشاط القطاع الخاص، وقد جاء هذا التحول انطلاقا مما يتميز به من خصائص عديدة مقارنة بالقطاع العام وذلك كما يلي[2]:

- ارتكاز نشاطه الاقتصادي على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام الذي يغيب عن نشاطه مفهوم الربح لطغيان الهدف الاجتماعي ذو الخلفية السياسية على الهدف الاقتصادي.
- الكفاءة في إدارة الموارد نظرا لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها، في حين أن القطاع العام يتميز في الغالب بالتبذير وعدم الرشادة في استخدام الموارد.
- قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء.
- الإدارة الكفؤة للنشاط الاقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص انطلاقا من استهدافه للعاملين المؤهلين ذوي الخبرة والمهارة والكفاءة العالية.
- التميز بروح المبادرة وديناميكية الابداع والابتكار والتجديد للقدرة على المنافسة والبقاء في السوق بخلاف القطاع العام.

[1] نوري ياسمين، مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015، ص 23.

[2] صلاح محمد، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015، ص 29.

- في دراسة أجراها البنك الدولي والتي شملت خمسون بلدا ناميا للمقارنة بين الاستثمار العام والخاص ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، توصلت الى وجود علاقة موجبة ومباشرة بين حجم الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالمقابل تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي رغم الارتفاع النسبي في الاستثمار العام واستقراره.

➢ ويبقى لكل قطاع خاص مميزاته في كل بلد، وتتمثل أهم مميزات القطاع الخاص في الجزائر بما يلي:

- أظهرت إحصائيات التعداد الاقتصادي لسنة (2011)، المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء الى ان عدد المؤسسات في الجزائر وصل الى (990496 مؤسسة)، منها (934250) مؤسسة اقتصادية، وشكلت مؤسسات القطاع الخاص نسبة (98%) من مجموع المؤسسات الاقتصادية، بمجموع قدر بـ (915316) مؤسسة خاصة، في حين ان حصة القطاع العام لم تتجاوز (1.8%) بمجموع (16718) مؤسسة عمومية، أما فيما يتعلق بالمؤسسات المختلطة والأجنبية فهي لا تمثل سوى (0.2%) من المجموع[1]. كما كشف الخبير الاقتصادي "بشير مصيطفى" في المؤتمر الدولي حول "عصرنة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية" المنعقد في مارس (2018)، أن مؤسسات القطاع العام في الجزائر لا تتجاوز 20 ألف مؤسسة، وهو ما يعادل (2.6%) من إجمالي المؤسسات. وبالتالي من خلال الاحصائيات التي ذكرت نلاحظ ان النسيج الاقتصادي في الجزائر يهيمن عليه بالدرجة الأولى القطاع الخاص.

- يغلب على المؤسسات الخاصة الجزائرية الطابع العائلي، وغالبا ما يكون المحاسب هو الشخص الوحيد الأجنبي عن العائلة، وهذا الطابع يؤثر على نمط تسيير المؤسسات الخاصة، حيث أن نظام اتخاذ القرار يرتكز على استشارة العائلة حتى خارج المؤسسة، ضف الى ذلك مصدر تمويل المؤسسات يبقى عائليا بالنسبة لعدد كبير منها، ويعود السبب في ذلك الى محاولة الحفاظ على أسرار العمل التي لا تزال ركيزة أساسية في نمط تسيير المؤسسات الخاصة الوطنية[2].

- إن ما يميز القطاع الخاص الجزائري هو هيمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تشكيلة المؤسسات المكونة له. ولقد أحصت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في 31 ديسمبر من سنة

[1] لعتر كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] نفس المرجع السابق، ص 05.

(2016) إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي بلغ (1.022.621) مؤسسة، منها (1.022.231) مؤسسة خاصة، بنسبة (99.96%)[1].

- حسب تقرير المركز الوطني للسجل التجاري (CNRC)، الصيغة القانونية المهيمنة على النشاط هي المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة (SARL) بنسبة تقارب (50%) من العدد الإجمالي للمتعاملين المشكلين للنسيج الاقتصادي الوطني، تليه المؤسسات الشخصية ذات المسؤولية المحدودة (EURL) بنسبة تعادل (33.5%) من المؤسسات، في حين أن النسبة المتبقية فهي موزعة على الصيغ القانونية الأخرى من ضمنها المؤسسات ذات الأسهم. ويفسر لجوء المستثمرين الى المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة الى سهولة انشاءها وإمكانية اشراك رؤوس أموال من مصادر مختلفة وحتى عائلية، كما ان هذه الصيغة تلائم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في حين أن المؤسسات ذات الأسهم تشترط كحد أدني سبعة مساهمين لتأسيسها وهو ما لا تسمح به المؤسسات الخاصة ذات الطابع العائلي من إشراك لأجانب في رؤوس أموال مؤسساتها[2].

2. المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر:

تدعم الدولة الجزائرية التوجه المباشر نحو ترقية القطاع الخاص وفسح المجال أمامه للمشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تمثل واحدة من القضايا الرئيسية السبع المحددة في أهم بند من بنود المواصفة القياسية لتطبيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (ISO26000). ويتجلى الدور التنموي للقطاع الخاص في الجزائر من خلال ما يلي:

– مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة:

تعرف القيمة المضافة على أنها اجمالي الانتاج المحلي الخام مطروحا منه الاستهلاك الوسيط المستخدم في هذا الإنتاج خلال فترة زمنية معينة. ويعتبر الناتج المحلي الخام المقياس الأساسي للنمو الاقتصادي، وتحسنت مساهمة القطاع الخاص في عملية تكوين الناتج المحلي كانعكاس واضح لتحول الدولة نحو اقتصاد وآليات

[1] وزارة الصناعة والمناجم، نشرة المعلومات الإحصائية، العدد رقم 30، 2017، ص 08.

[2] لعتر كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 06.

السوق[1]. ولقد توصلت إحصائيات الديوان الوطني حول مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة للفترة (2009-2013)، الى تزايد حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة من سنة الى أخرى بنسب متفاوتة كانت تقارب او تفوق (50%)، حيث تجاوزت 7200 مليار دينار سنة (2013) بنسبة (56.29%) من اجمالي الناتج المحلي الخام[2].

- مساهمة القطاع الخاص في تطوير القطاعات الاقتصادية:

لقد أصبح للقطاع الخاص دورا أساسيا في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك بالنظر لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة أهلته للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مع تطبيق برامج دعم النمو في السنوات الأخيرة[3].

وانطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة (2013) حول مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية، تبيّن هيمنة القطاع الخاص على المجالات التالية[4]:

- الفلاحة بنسبة (99،08%) من إجمال القيمة المضافة لهذا القطاع.
- التجارة بنسبة (94،06%).
- البناء والاشغال العمومية بنسبة (86،06%).
- والخدمات بنسبة (85،67%).

ويعود ذلك الى البرامج الكبيرة المسطرة لتطوير هذه القطاعات، إضافة الى نوع النشاطات المرتبطة بها والتي تقترب بشكل كبير الى القطاعات الاجتماعية واتصالها المباشر بالمجتمع.

من جهة أخرى، ظلت مساهمة القطاع الخاص في المجال الصناعي متواضعة، حيث وصلت نسبة مساهمة المؤسسات الخاصة في تكوين القيمة المضافة في هذا القطاع سنة (2013) الى (60،72%)، بهيمنة فرع الصناعات الغذائية وبعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

[1] شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد (06)، العدد (10)، 2016/01/31، ص 244.

[2] لعتر كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[3] شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 245.

[4] لعتر كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

– مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار:

إن دراسة تطور حجم الاستثمارات المحققة من طرف المؤسسات الخاصة، يعتبر من أهم العوامل التي تظهر لنا الوزن الاقتصادي لها ومدى مساهمتها في الاقتصاد.

ومن خلال النتائج المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، يتبين أن المشاريع الاستثمارية لسنة (2013) وصل عددها الاجمالي الى (53207 مشروع)، تعود ملكيتها بالدرجة الأولى للقطاع الخاص بنسبة (98،45%)، أي بعدد يقدر بـ (52381 مشروع)، بقيمة مالية تجاوزت 4663 مليار دينار جزائري، مع استحداث (728035) منصب شغل.

في المقابل لم يساهم القطاع العام سوى بـ (757 مشروع) أي بنسبة (1،42%)، في حين ان القطاع المختلط ساهم بحوالي (69 مشروع) بنسبة (0،13%) فقط[1].

وتعكس هذه الاحصائيات التحفيزات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية (ANDI) للمستثمرين الخواص، من أجل تشجيعهم لإقامة مشاريعهم التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني ككل.

– مساهمة القطاع الخاص في تشغيل العمالة:

لقد أصبح القطاع الخاص في الجزائر أهم منشأ لمناصب العمل، حيث بينت معطيات الديوان الوطني للإحصائيات حول التشغيل والبطالة لسنة (2015)، أن القطاع الخاص يشغل نسبة (58%) من إجمالي اليد العاملة، وهو يوافق حجم (6139000 مشتغلا)، مسجلا بذلك نفس المستوى الذي بلغه خلال سبتمبر (2014)[2].

[1] لعتر كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2] Office National des Statistiques, la direction technique chargée des statistiques de la population et de l'emploi, Alger, Décembre 2015, p 17.

ثانيا: دور الحكومة الجزائرية والمجتمع المدني في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

إن المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لا يمكن تصورها مالم تحظى مؤسساته بالثقة من طرف المجتمع وباقي الأطراف ذات العلاقة بها، والذي يستلزم إسقاط أصابع الاتهام التي تعتبر أن جميع المؤسسات الخاصة شعارها الوحيد هو تعظيم الربح بتجاوز كل الاعتبارات الاجتماعية، والأخلاقية، والبيئية، كما لا يمكن التوقع ان يتمكن القطاع الخاص لوحده من تطبيق المسؤولية الاجتماعية دون أن يعاضده كل من القطاع الحكومي والمجتمع المدني.

1. جهود الدولة لدعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر:

بادرت الحكومة الجزائرية بالعديد من الاجراءات والتي تساهم في مضمونها توجيه المؤسسات في الجزائر لتكون نشاطاتها مشتملة لمبادئ ومظاهر السلوك الاجتماعي المسؤول، وذلك من خلال:

1.1. القوانين والتشريعات التي تعبّر عن الجانب الالزامي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وتتمثل في:

- **حماية العاملين:**

في إطار دعم احترام حقوق العاملين في المؤسسات وحمايتهم، أصدر المشرع الجزائري العديد من القوانين والمراسيم التشريعية والتي تصب في مجال العمل والشؤون الاجتماعية، ولضمان تطبيقها أوكل المشرع مهمة الرقابة إلى لجان وهيئات تسعى إلى التحقق بصفة مستمرة من عدم وجود أي إخلال أو تقصير أو خرق قاعدة من قواعد القانون المتعلق بالعمل وظروفه، ومن أهمها نذكر:

- القانون رقم (83-14) المؤرخ في (02 جويلية 1983)، والمتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي.
- القانون رقم (88-07) المؤرخ في (26 جانفي 1988)، والمتعلق بالوقاية الصحية والامن وطب العمل.
- القانون رقم (90-20) المؤرخ في (6 فيفري 1990)، والمتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل وتسويتها وممارسة حق الاضراب.
- القانون رقم (90-11) المؤرخ في (21 افريل 1990)، والمتعلق بعلاقات العمل.
- القانون رقم (90-14) المؤرخ في (2 جوان 1990)، والمتعلق بممارسة الحق النقابي.

- القانون رقم (02-09) المؤرخ في (8 ماي 2002)، والمتعلق بحماية الأشخاص المعاقين وترقيتهم؛ إذ جاء بموجب (المادة 27) من هذا القانون على أنه يجب على كل مستخدم أن يخصص نسبة واحد بالمائة (1%) على الأقل من مناصب العمل للأشخاص المعاقين والمعترف لهم بصفة العامل، كما نصت (المادة 24) من نفس القانون بأنه لا يجوز إقصاء أي مترشح بسبب إعاقته من مسابقة او اختبار أو امتحان مهني.

بحيث أن كافة التشريعات المتعلقة بالعمل والنصوص التطبيقية لها تأخذ مرجعيتها من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وقد تمت المصادقة على (59) إتفاقية دولية من قبل الجزائر، من بينها الاتفاقيات الدولية الثمانية الأساسية والتي تعتبرها منظمة العمل الدولية من الآليات الجوهرية التي يستلزم التصديق عليها وتكييف التشريع الوطني معها ووضعها حيز التنفيذ الفعلي، وهي تخص المجالات التالية[1]: حظر العمل الجبري / الحرية النقابية / حماية الحق النقابي / التفاوض الجماعي / المساواة في الأجور / عدم التمييز / سن العمل / وحظر تشغيل الأطفال.

- **حماية المستهلك:**

يسعى المشرع بموجب القانون الجزائري لتوفير الحماية الكاملة للمستهلك من أي استغلال أو تظليل أو غش وغيرها من التجاوزات والممارسات غير النزيهة، ولقد نظم هذه الحماية في عدة نصوص قانونية كما هو محدد في القانون رقم (09-03) المؤرخ في (25 فيفري 2009) والمتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، وقد **صدر يوم (09 جويلية 2018) بالجريدة الرسمية رقم (35) تعديل وتتميم بعض أحكام هذا القانون.**

ولقد رتب المشرع عقوبات شديدة إذا ما تم مخالفة أحكامه القانونية من خلال المواد: (من المادة 68 إلى المادة 85) من القانون (09-03)، والتي قد تصل إلى عقوبة الحبس لمدة خمس سنوات لكل من يخدع أو يحاول أن يخدع المستهلك بأية وسيلة، كالغش في تركيب أو وزن أو حجم المنتوج مثلا.

إضافة لما سبق نجد بعض الأعوان الاقتصاديين يسعون إلى اتخاذ أساليب منافية لبسط نفوذهم وكذا تحقيق الربح السريع على حساب المستهلك، مما دفع بالمشرع إلى اتخاذ التدابير اللازمة لوقف هذه الأعمال غير

[1] مقدم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 234.

الشرعية التي تضر بمصلحة المستهلك وتضر أيضا بالمنافسين الآخرين، وقد أصدر بموجب القانون رقم (03-03) المتعلق بالمنافسة العديد من القواعد التي تحظر اللجوء إلى استعمال مثل هذه الأساليب.

- **حماية البيئة:**

لقد تأثر المشرع الجزائري بموضوع البيئة والإشكالات المختلفة التي تطرحها مما تطلب الأمر وضع قواعد قانونية تنظم نشاط الإنسان في علاقته مع البيئة، وتضمن حمايتها من كل أشكال التلوث والاضرار الملحقة بها، وترقية الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، وكذا استخدام التكنولوجيات الأكثر نقاء وغيرها من الأهداف؛ ولقد أقر المشرع رسوما بيئية على النشاطات الملوثة، وعقوبات كجزاء إيقاف النشاط، غرامات مالية، وقد تصل الى عقوبة السجن، وذلك لجعل المؤسسات خصوصا ذات الطابع الصناعي تنتهج تصرفات أكثر حفاظا على البيئة وثرواتها. وتتمثل أهم قوانين حماية البيئة في:

- ✓ قانون رقم (01-19) المؤرخ في (12 ديسمبر 2001)، ويتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.
- ✓ قانون رقم (03-10) المؤرخ في (19 جويلية 2003)، ويتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- ✓ القانون رقم (04-20) المؤرخ في (25 ديسمبر 2004)، والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبيرة وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.
- ✓ قانون رقم (07-06) المؤرخ في (13 ماي 2007)، ويتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها.
- ✓ قانون رقم (11-02) المؤرخ في (17 فبراير 2011)، والمتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة.

إن هذه القوانين التي ذكرت في التشريع الجزائري، تتسم بالطابع الإلزامي كأسلوب من أساليب الضبط، ولا يجوز للأفراد مخالفتها لكونها تتضمن نصوصا قمعية وجزاءات ضد كل مخالف لأحكامها.

2.1. ومن الجانب التحفيزي فقد تم تقديم مزايا للمشاركة المجتمعية للمؤسسات، كما جاء في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، والذي تضمنت المادة (169) منه تشجيع المؤسسات على المشاركة الفعّالة في خدمة

المجتمع، من خلال استبعاد المساهمات في الأنشطة الاجتماعية من الوعاء الخاضع للضريبة، شريطة اثباتها في حدود نسبة (10%) من رقم أعمال السنة المالية بالنسبة للأشخاص المعنويين و/او الطبيعيين[1].

3.1. تعد الجزائر من بين الدول العربية السبعة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي تبنت المعيار الدولي للمسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال وضع برنامج وطني للمرافقة في إطار مبادرة إقليمية أطلق عليها إسم (SR MENA) امتدت من (2011) الى غاية (2014).

4.1. تم إنشاء المعهد الجزائري للتقييس (IANOR) كمؤسسة صناعية وتجارية عمومية (EPIC) بموجب المرسوم التنفيذي رقم (98-69) الصادر في (21 فبراير 1998) المعدل والمكمل بموجب المرسوم التنفيذي رقم (11-20) المؤرخ في (25 يناير 2011)، ومن بين مسؤولياته:

- ✓ تحديد الاحتياجات المعيارية الوطنية.
- ✓ ضمان نشر معلومات التقييس والأنشطة ذات الصلة.
- ✓ تطبيق المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجالات التقييس التي تكون الجزائر طرفاً فيها.
- ✓ تطوير ونشر وتعميم المعايير الجزائرية.

➢ وتتمثل أهم مساهمات المعهد الجزائري للتقييس في إطار تعزيز تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر فيما يلي[2]:

- قام المعهد الجزائري للتقييس في سنة (2011) بتنظيم (14) يوم توعوي على مستوى العديد من الولايات (الجزائر، وهران، عنابة، ورقلة، سطيف...)، بخصوص تطبيق مبادئ وممارسات معيار "الايزو 26000".
- استفاد المعهد الجزائري للتقييس سنة (2015) من مشروع (mena star) المدار من قبل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، والذي استهدف في بدايته عشر دول عربية ومن بينها الجزائر. ويغطي المشروع هدفين رئيسيين هما[3]:

❖ تعزيز المشاركة في التجارة الدولية عن طريق زيادة أداء الصادرات والقدرة التنافسية.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، قوانين جبائية، مطبوعات المديرية العامة للضرائب، 2012، ص 66.

[2] Djamel. Hales, La Responsabilité Sociale des Entreprises, Séminaire internationale organisé par l'ambassade de la république de Corée en Algérie, Hotel Saint-Georges, Alger, 03/09/2018.

[3] على الرابط: http://www.ianor.dz/Site_IANOR/mena_star، تاريخ الاطلاع : 2017/08/10.

- ❖ تشجيع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الاخرين على استخدام المعايير الدولية لجعلها جزءا من نهج التنمية المستدامة وبناء المجتمعات التي تنتمي اليها، لاسيما تلك المتعلقة بمجالات الاقتصاد الاخضر (البيئة، المياه، الطاقة).

– في سنة (2017)، لعب المعهد الجزائري للتقييس دورا في دعم وتشجيع المؤسسات العمومية والخاصة في الجزائر لمراعات المسؤولية الاجتماعية في إطار مشروع (SPRING)، وتم من خلاله تحقيق العديد من الإنجازات المهمة ولعل أبرزها المساهمة في صياغة دليل جزائري لتقييم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وفقًا لمعيار «NA / ISO 26000».

5.1. لقد تزايد الاهتمام بمفهوم الحوكمة وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، باعتبارها نظام لتوجيه المؤسسات والرقابة عليها، باستخدام مجموعة من الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من سلطة وتأثير قرارات المسيرين، وبما يحقق أهداف المؤسسة ومصالح الأطراف التي لها علاقة بها. ولتحقيق حوكمة سليمة لابد من اتباع السلوك الأخلاقي الصحيح وانضباط جميع الأطراف في المؤسسة، ومن ثم العمل بشفافية واتخاذ القرارات بشكل مستقل، مع ضرورة الخضوع للمساءلة بشكل عادل، واحترام حقوق كل الأطراف بما يسمح بتحقيق الأهداف الاجتماعية للمؤسسة والتي هي جزء من الأهداف الكلية للحوكمة، وعليه تعتبر الحوكمة أحد الآليات التي تعمل على تفعيل قيم وسلوكيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات[1]. وتتمثل أهم المبادرات التي قامت بها الجزائر لدعم الحوكمة:

- ✓ إصدار ميثاق للحكم الراشد سنة (2009)، والذي يهدف الى ضمان التسيير الجيد للمؤسسات الجزائرية والرقابة عليها.
- ✓ افتتاح المعهد الوطني لحوكمة الشركات في سنة (2009)، بهدف مساعدة المؤسسات الجزائرية في عملية تطبيق قواعد وأسس الحوكمة.
- ✓ إصدار مشروع النظام المالي المحاسبي الجديد والذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي (IAS/IFRS)، ويهدف هذا النظام الى تحسين نوعية المعلومات المحاسبية وتلبية معايير الوضوح والدقة والأمان. وقد تم البدء في تطبيقه ابتداء من الفاتح جانفي (2010)، حيث صدرت في الجريدة

[1] حمادي نبيل، أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012، ص 23.

الرسمية قواعد التقييم والمحاسبة، ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد تسييرها، وهذا كدعامة لتطبيق حوكمة الشركات[1].

- ✓ إطلاق برنامج تعزيز وترسيخ الحوكمة الاقتصادية والسياسية في الجزائر رسميا في ديسمبر سنة (2013)، والذي استمر الى غاية ديسمبر (2018)، وكجزء من هذا البرنامج أطلق مشروع دعم وتشجيع المعهد الجزائري (IANOR) للمؤسسات العمومية والخاصة في الجزائر لمراعات المسؤولية الاجتماعية، والذي انطلق في جانفي (2017) الى غاية (2018).

2. منظمات المجتمع المدني وعلاقتها بتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

يعتبر المجتمع المدني بمثابة القطاع الثالث الذي لابد وأن يتدخل بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص لسد الفجوة بينهما ورفع سقف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لتحقيق الاستدامة، وذلك يتم من خلال ممارسة الضغوطات، تقديم الآراء والمقترحات، المشاركة بالمعلومات نظرا لقربها الاستراتيجي من حاجات المجتمع وهمومه ومشاكله، والرقابة بشكل مزدوج مع القطاعين الخاص والحكومي. حيث أن نجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية قائم على تحقيق التعاون والثقة والتنسيق المبني على الالتزام بين القطاع الخاص، القطاع الحكومي، والمجتمع المدني.

ويقصد بالمجتمع المدني ذلك المجال او القطاع الذي تتعدد فيه التنظيمات الطوعية المختلفة، كالأحزاب، والنقابات، والاتحادات، والأندية، وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية التي تعمل في مجملها على إيجاد منظمات موازية للهيئات العامة في المجتمع[2].

- ➢ وبالنسبة لبنية المجتمع المدني في الجزائر فهو يتكون من المنظمات التالية[3]:

1.2. الجمعيات المدنية:

شهدت الجزائر منذ التسعينات ميلاد عدد كبير من جمعيات المجتمع المدني في مختلف المجالات، ولقد أحصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية (93654) جمعية معتمدة من طرف الدولة ناشطة على

[1] مقدم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 230.

[2] بركات كريم، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2014، ص 43.

[3] قرن خيرة، واقع وآفاق تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الإنتاجية لولايات المدية، الجلفة، والاغواط، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم التجارية، جامعة المدية، الجزائر، 2016، ص 169.

المستويين الوطني والمحلي، حسب عملية الجرد المعلن نتائجها في (12 جانفي 2012). وبالرغم من احتلال الجزائر الصدارة في قائمة الدول العربية من حيث عدد منظمات المجتمع المدني، إلا أن ذلك لم يعكس مستوى الأداء الفعلي لهذه المنظمات في الواقع الاجتماعي، بحيث أن معظم الجمعيات لا تنشط إلا ظرفيا خصوصا في المناسبات، ويرجع ذلك الى العراقيل التي تتخبط فيها من ضعف في التمويل، وغياب الثقافة الجمعوية لدى إطاراتها، ونقص الكفاءة والتخطيط، وضعف ثقة افراد المجتمع الجزائري فيها.

2.2. النقابات العمالية:

لقد ظل العمل النقابي في الجزائر محتكرا من قبل النقابة التاريخية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) حتى نهاية الثمانينات، غير أن الوضع تغير بسرعة بعد صدور القانون (40-14) المؤرخ في (2 جويلية 1990) والخاص بممارسة الحق النقابي، والذي أنتج تعددية نقابية تضم حوالي سبعين نقابة على المستوى الوطني، وما يلفت الانتباه في هذه النقابات المستقلة التي برزت، أن أغلبها نقابات عمال اقتصرت على قطاع الخدمات بعيدة عن العمل الصناعي الذي لم يلجأ عماله الى تكوين نقابات إلا في حالات قليلة ولم تتمكن من الصمود مع الوقت كما هو الحال بالنسبة للكنفيدرالية النقابية للقوى المنتجة (COSYFOP) على سبيل المثال، وعلى الجانب الاخر ما يزال القطاع الخاص الوطني منه والاجنبي يعرف ضعفا في مجال التأطير النقابي. وعلى الرغم من التعددية النقابية الا ان الاتحاد العام للعمال الجزائريين لا يزال يعتبر أقوى تنظيم نقابي في الجزائر كونه نشأ في أحضان الدولة، وهذا ما جعله يحتوي تلك التنظيمات النقابية أثناء اتخاذ القرارات التي تخص الطبقة العاملة.

- وتتمثل أنشطة وأدوار منظمات المجتمع المدني وتأثيراتها لتحقيق الصالح العام في[1]:

أ. دور منظمات المجتمع المدني في التحسيس والتوعية:

إن وجود منظمات مدنية تكرس جهودا جادة وهادفة لتوعية أفراد مجتمعها، كلا حسب طبيعتها والقضايا التي تعالجها، يسمح بتكوين مواطنين واعين ومدركين بالقضايا الاجتماعية والبيئية الموجودة في محيطهم، وهذا الامر في حد ذاته يشكل مصدر ضغط للمؤسسات الاقتصادية للتفكير والتخطيط لأنشطتها بما لا يضر المجتمع ويساهم في حل مشاكله. وتتنوع آليات ووسائل عمل منظمات المجتمع المدني في مجال التوعية والتحسيس بتنوع القضايا والمسائل المراد معالجتها وطبيعة الجهات والفئات المستهدفة،

[1] قرن خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 165.

وتتمثل وسائل العمل التحسيسي لتنظيمات المجتمع المدني في: الندوات والمحاضرات العامة، التحسيس عن طريق وسائل الاعلام والاتصال.

ب. الضغط وتعبئة الرأي العام:

ويتجلى دورها هنا في اعتماد طرق الضغط او الاحتجاج المشروعة والمكفولة قانونيا دون أن يكون لذلك تأثيرا معاكسا للأهداف والقيم التي تنادي بها هذه المنظمات، وتتمثل أهم طرق الضغط في الاشكال التالية:

– تقصي الحقائق وكشفها للرأي العام: وذلك من خلال فضح وبيان حقيقة ما تنطوي عليه أنشطة المؤسسات من تجاوزات وانتهاكات لقضايا اجتماعية أو بيئية، مما يجعل هذه المؤسسات في مواجهة مباشرة مع المجتمع والذي يدفعها نحو مراجعة سياساتها وتصحيح ممارساتها السلبية.

– إعداد العرائض والرسائل الاحتجاجية التي توجه الى الجهات المعنية كتعبير رمزي عن موقف منظمات المجتمع المدني من الانشطة أو التجاوزات المرتكبة من طرف هذه الجهات.

– الاعتصامات والمظاهرات الاحتجاجية: تتزايد أهمية التجمعات والمظاهرات الاحتجاجية على المستوى الميداني في مواجهة بعض الأطراف والهيئات التي لا تبدي تجاوبا كبيرا للنقاش والحوار الشفاف والموضوعي حول تداعيات سياساتها وأنشطتها على المجتمع.

– المقاطعة المادية: وتضطر منظمات المجتمع المدني غالبا للجوء الى هذا الخيار كآخر حل بعد استنفادها لمسار كامل من وسائل إبداء الرأي والحوار والمعارضة.

ت. تعاون وشراكة منظمات المجتمع المدني مع المؤسسات الاقتصادية:

هناك مجموعة من النقاط التي يجب توافرها لقيام شراكة ناجحة بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الاقتصادية، وتتمثل أهمها في:

– إعداد برامج ومشاريع ذات فائدة اقتصادية واجتماعية تتجه نحو البعد التنموي، وتقدمها للمؤسسات الاقتصادية لتوفير التمويل والدعم لها في إطار التعاون والتكامل عبر الشراكات.

– لابد أن تكون منظمات المجتمع المدني مسؤولة اجتماعيا وتعتمد سياسة الشفافية والمساءلة.

– إشراك المؤسسات الاقتصادية في إبداء الرأي والحوار والأخذ بمقترحاتها في اختيار المشاريع، الامر الذي يساعد في تبنيها للأفكار المطروحة.

– إعلان المؤسسات الاقتصادية المتبنية لنهج المسؤولية الاجتماعية عن القضايا التي تهتم بها أو الممارسات التي تقوم بها في هذا الإطار، مما يساعد منظمات المجتمع المدني للوصول اليها والتنسيق معها لإحراز أفضل النتائج في سياق جهود المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

وبالنظر الى الواقع في الجزائر، نستطيع القول بأن منظمات المجتمع المدني لازالت بعيدة كل البعد عن دورها الحقيقي في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، والمتمثل خصوصا في إجراء الدراسات الدقيقة والمفصلة، والبحوث المستمرة لأهم القضايا الملحة التي تؤثر على نوعية الحياة في عمق المجتمع الجزائري، مع إلزامية أن تكون هذه العمليات بالتنسيق والتواصل والتحاور الجدّي مع المؤسسات الجزائرية الخاصة المسؤولة اجتماعيا، لتتجسد من خلال ذلك برامج ومشاريع تنموية نابعة فعلا من حاجات ومتطلبات المجتمع.

المبحث الثالث: تبني معيار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر (ISO 26000)

إن جهود منظمة التقييس الدولية أسهمت بشكل كبير في التوصل الى فهم مشترك لمفهوم وممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على المستوى الدولي، كما كان لها دورا محوريا في تنامي الوعي بأهمية تبني المسؤولية الاجتماعية في الوقت الراهن، وجذب العديد من المؤسسات في الدول المتقدمة والنامية لتفعيل دورها في خدمة وتنمية المجتمعات، والاشتراك مع الجهات المعنية في هذا الموضوع. حيث ان توجه المنظمة الدولية للتقييس نحو إعداد المواصفة تم بشكل مخطط له وبمشاركة دولية مدروسة، الامر الذي أكسبها أهمية زائدة وإجماعا دوليا يستدعي المؤسسات الاطلاع عليها والعمل بمضمونها والتحلي بمبادئها.

أولا: مضمون المواصفة الارشادية للمسؤولية الاجتماعية

إن المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO)، مضت قدما في عملها بشأن المسؤولية الاجتماعية منذ عام (2003)، من خلال تأسيس مجموعة الايزو الاستشارية للمسؤولية الاجتماعية، وإضافة قيمة على البرامج والمقترحات القائمة بالفعل منذ عام (1992) عند انعقاد "قمة الأرض" الخاصة بالبيئة في "ريو دي جانيرو"، والتي تم التأكيد عليها في عام (2002) عند انعقاد "القمة العالمية الخاصة بالتنمية المستدامة" في "جنوب افريقيا"[1].

وفي جانفي من سنة (2005)، صوت (37) عضوا في الايزو على اقتراح لإعداد مواصفة قياسية حول المسؤولية الاجتماعية، وقد حصل هذا الاقتراح على موافقة (32) دولة، وأبدت استعدادها للمشاركة في إعداد المواصفة، وسارت على خطة عمل تمثلت في[2]:

- مسودة عمل أولية، تم الانتهاء منها في مارس عام (2006).
- مسودة المواصفة القياسية الدولية (ISO26000)، في نوفمبر/ ديسمبر، سنة (2007).
- مسودة نهائية للمواصفة القياسية الدولية، في سبتمبر 2008.
- إعداد المواصفة القياسية الدولية بشكل نهائي في ديسمبر 2008.

[1] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[2] بن جمعة نبيل، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2013، ص 11.

وعقب خمس سنوات من العمل مع (450) خبير من (99) بلد و(40) منظمة دولية، تم نشر المواصفة الارشادية للمسؤولية الاجتماعية " الايزو 26000 " في سنة (2010)، بحيث أكثر من (80) بلد تبناها واعتمدها كمعيار وطني وأتاحها في السوق الوطنية، و(20) بلد في طور التبني.

وللإشارة فقد اعتمدت "مواصفة الايزو 26000" من قبل (07) دول عربية وهي: الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، عمان، تونس. و(04) دول عربية لازالت في طور التبني وهي: الامارات العربية المتحدة، البحرين، العراق، السودان[1].

و"الايزو 26000"، هي مواصفة عالمية لا تحمل صفة الالزام بمعنى أنها اختيارية التطبيق، كما أنها لا تقدم متطلبات وإنما تتضمن إرشادات بخصوص المبادئ التوجيهية للمسؤولية الاجتماعية، إضافة الى مجموعة من القضايا ذات الصلة بها، فهي تساعد المؤسسات على ترجمة تلك المبادئ الى إجراءات ملموسة، وتحدد لها الطريقة التي تسترشد بها لإدماج المسؤولية الاجتماعية وتطبيقها، وما هي المواضيع التي يقتضي على المؤسسة الاهتمام بها من أجل العمل بأسلوب مسؤول مجتمعيا.

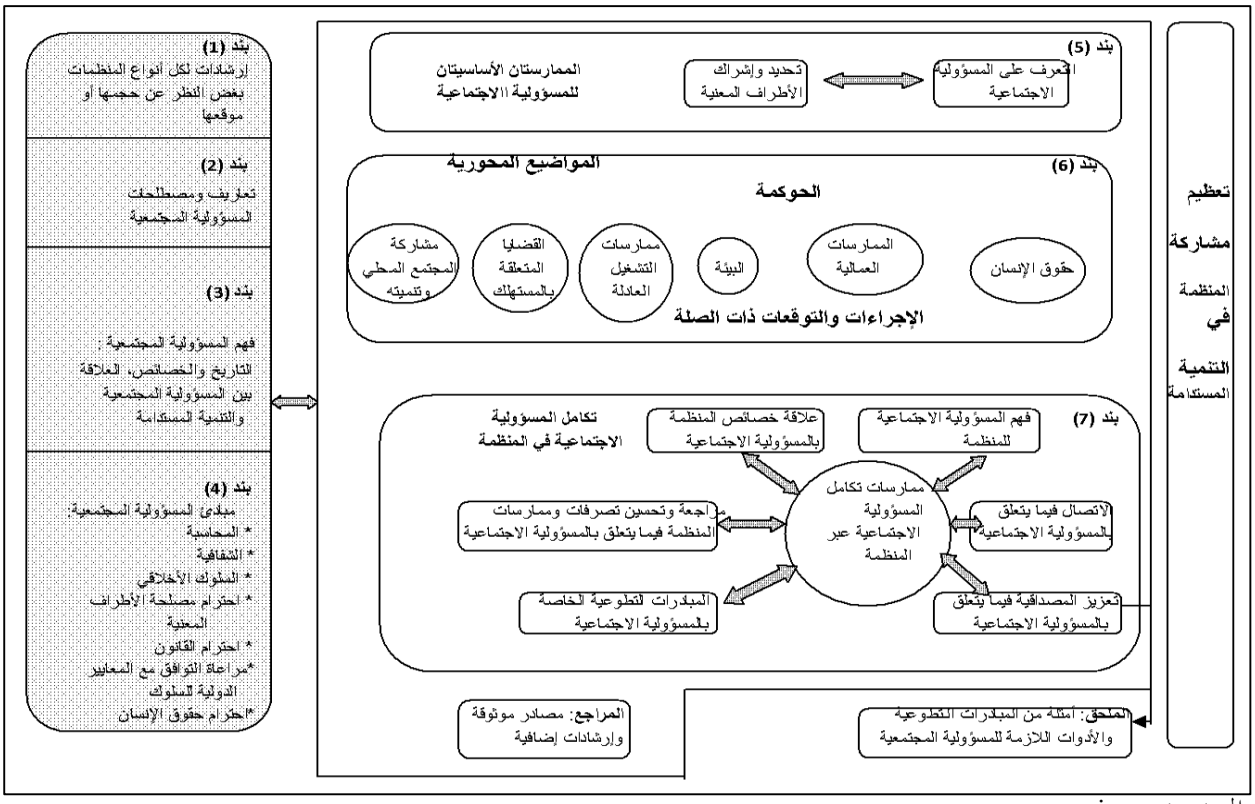
كما أنها مواصفة لا يعمل بها لأغراض الترخيص والمطابقة أو التشريع أو لإبرام أي عقود لأي صفقات، كما أنها لا تقصد أن تكون من العوائق غير الجمركية للتجارة أو أن تغير من الوضع القانوني للشركات، ولذلك فإنها لا تكون مستندا قانونيا لأي إجراءات قضائية دفاعا أو اتهاما على أي مستوى محلى أو عالمي أو غيرها[2].

والشكل التالي يعرض لنا نظرة عامة عن نموذج مواصفة المسؤولية الاجتماعية "الإيزو 26000"، ومحتوى كل بند من بنودها.

[1] على الرابط: iso26000.info، تاريخ الاطلاع : 2017/09/25.

[2] مخلوفي عبد السلام، بن عبد العزيز سفيان، تأثير معايير المسؤولية الاجتماعية على نشاط الشركات متعددة الجنسيات، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، 14-15 فيفري 2012، ص 14.

الشكل رقم (01): النموذج الشامل لمواصفة الايزو 26000



المصدر: www.iso.org

وعليه، تتضمن "المواصفة الارشادية للمسؤولية الاجتماعية" مقدمة، وسبعة بنود، وعدة ملاحق، وفيما يلي نلخص اهم ما ذكر فيها:

– المقدمة.

– البند الأول (النطاق):

هذا البند يقوم بتعريف وتحديد المحتوى الذي تغطيه هذه المواصفة.

– البند الثاني (المصطلحات والتعاريف):

هذا البند يحدد ويقدم معاني المصطلحات الرئيسية المستخدمة في هذه المواصفة باعتبار أنها أساسية ومهمة لفهم المسؤولية الاجتماعية، وبلغ عدد التعريفات (22) مصطلحا، أهمها مصطلحان مهمان ارتكزت عليهما المواصفة وهما: التعريف بالمسؤولية الاجتماعية، والتعريف بأصحاب المصلحة.

– البند الثالث (فهم المسؤولية الاجتماعية):

يصف هذا البند السياق التاريخي والمعاصر للمسؤولية الاجتماعية وكذا العوامل والظروف المهمة التي تؤثر في تطورها.

– البند الرابع (مبادئ المسؤولية الاجتماعية):

يعطي هذا البند دليلا إرشاديا حول مبادئ المسؤولية الاجتماعية والمستمدة من مصادر متنوعة والتي حددتها المواصفة بسبعة مبادئ، وتطبيقها يساعد أي مؤسسة على ممارسة مسؤوليتها الاجتماعية استنادا لأسس ثابتة وسليمة، وتتمثل في[1]:

❋ **مبدأ المحاسبية / القابلية للمساءلة:**

يشير هذا المبدأ الى ان المؤسسة ينبغي ان تستعد وتستجيب للمساءلة بخصوص:

- نتائج قراراتها وأنشطتها وما يترتب عليها حتى لو كانت غير مقصودة أو متوقعة.
- الإجراءات التي اتخذت لمنع تكرار الآثار السلبية على المجتمع والبيئة.

بحيث تكون هذه المساءلة ذات تأثير إيجابي على كل من المؤسسة والمجتمع، وينبغي أن يتوافق مستوى هذه القابلية مع حجم أو مدى السلطة، فالمؤسسات ذات السلطة المطلقة لابد عليها ان تولي عناية أكبر فيما يتعلق بجودة قراراتها ورؤيتها.

❋ **مبدأ الشفافية:**

يقصد من هذا المبدأ ان المؤسسة ينبغي أن تتحلى بالشفافية في قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على البيئة والمجتمع. هذا وينبغي على المؤسسة ان تفصح على نحو واضح ودقيق وأمين وتام عن سياساتها وقراراتها وأنشطتها التي تكون مسؤولة عنها بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة. ويجب أن تقدم هذه المعلومات في الوقت المناسب، وأن تكون معلومات فعلية ومتاحة على نحو واضح وموضوعي وذلك لتمكين الأطراف المعنية من تقدير تأثير قرارات وتصرفات المؤسسة بدقة على مصالحهم. ولا تتطلب الشفافية إتاحة المعلومات المحمية قانونيا أو تلك التي تعد إتاحتها خرقا للالتزامات التجارية والأمنية والشخصية. لذلك، ينبغي على المؤسسة ان تتحلى بالشفافية فيما يلي:

- السلوك الذي تتخذ وتطبق وتراجع من خلاله المؤسسة قراراتها، بما في ذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات والسلطات فيما يتعلق بالوظائف المختلفة داخل المؤسسة.
- أداءها بشأن القضايا ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية.
- المواصفات والمعايير التي تقيم المؤسسة على أساسها اداءها المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

[1] أبو النصر مدحت، مرجع سبق ذكره، ص 106-111.

- التأثيرات الفعلية والمحتملة لقراراتها وأنشطتها على أطرافها المعنية.
- تحديد الأطراف المعنية والمعايير والإجراءات المستخدمة لتحديدهم واختيارهم وإشراكهم.

❋ **مبدأ السلوك الأخلاقي:**

ويعني أن تتصرف المؤسسة في جميع الأوقات بشكل أخلاقي في معاملاتها، وينبغي أن يبنى سلوك المؤسسة على أخلاقيات الأمانة والعدل والتكامل، كذلك ينبغي على المؤسسة تفعيلا لهذا المبدأ، الالتزام بما يلي:

- وضع هيكل حوكمي يساعد على تعزيز السلوك الأخلاقي داخل المؤسسة وفي تفاعلاتها مع الاخرين.
- تحديد وتبني وتطبيق معايير السلوك الأخلاقية التي تتلاءم مع غرضها وأنشطتها.
- تشجيع وتعزيز مراعاة معايير السلوك الأخلاقي الخاصة بها.
- منع حدوث أي تضارب في المصالح عبر المؤسسة من شأنه إحداث سلوكا غير أخلاقي، والعمل على مواجهة ذلك وحله في حالة حدوثه.
- إنشاء آليات لمراقبة وتطبيق السلوك الأخلاقي.
- إنشاء آليات لتسهيل عملية تقديم التقارير حول المخالفات الخاصة بالسلوك الأخلاقي.
- إدراك وتناول المواقف التي تغيب فيها القوانين واللوائح المحلية أو التي تتعارض مع السلوك الأخلاقي.

❋ **مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية:**

أي أن تتجاوب المؤسسة مع مختلف مصالح أطرافها المعنية، وعلى الرغم من أن أهداف المؤسسة قد تكون محدودة على مصالح مالكيها أو أعضاءها او عناصرها الأساسية، إلا ان الافراد والجماعات الأخرى لهم حقوق ومطالب أو مصالح معينة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار، هذا وينبغي ان تقوم المؤسسة في إطار هذا المبدأ بما يلي:

- أن تحدد أطرافها المعنية (أصحاب المصلحة)، بالإضافة الى طبيعة علاقة هذه الأطراف بالمؤسسة.
- أن تكون على دراية بمصالح وحاجات أطرافها المعنية، وأن تحترم هذه الاحتياجات وأن تتجاوب مع اهتماماتهم.
- أن تعترف بالحقوق القانونية والمصالح الشرعية لأطرافها المعنية.

- أن تضع في الاعتبار العلاقة بين مصالح الأطراف المعنية والتوقعات الأكبر للمجتمع والمتعلقة بالتنمية المستدامة.
- أن تضع في اعتبارها الرؤى الخاصة بالأطراف المعنية التي قد تتأثر بقرار ما.

❋ **مبدأ احترام سيادة القانون:**

ويعنى هذا المبدأ بسلطة القانون، حيث أنه لا يحق لأي فرد أو مؤسسة ان يكون فوق القانون الذي تخضع له الحكومة. وهناك تباين كبير بين سلطة القانون والممارسة الاستبدادية للسلطة، حيث أنه من المعروف عامة أن سلطة القانون هي تلك المتعلقة بالقوانين المكتوبة والمعلنة والمنفذة طبقا لإجراءات راسخة ومحددة. وفي سياق المسؤولية الاجتماعية، فان احترام سيادة القانون يعني أن تنصاع المؤسسة لكافة القوانين واللوائح المتعلقة بدورها الاجتماعي. هذا وينبغي ان تقوم المؤسسة بما يلي:

- التأكد من أن علاقاتها وأنشطتها تقع ضمن الإطار القانوني الصحيح.
- الإذعان للوائحها الداخلية وسياساتها وقواعدها وإجراءاتها وتطبيقها بشكل عادل ومنصف.
- أن تبقى على دراية بكافة الالتزامات القانونية.
- أن تراجع مدى تطبيقها للقوانين بشكل دوري.

❋ **مبدأ احترام الأعراف الدولية للسلوك:**

يقصد من هذا المبدأ أن المؤسسة ينبغي ان تحترم الأعراف الدولية للسلوك مع الالتزام بمبدأ احترام سلطة القانون، وذلك كما يلي:

- فيما يتعلق بالبلدان التي يكون قانونها الداخلي او تطبيقه لا يوفر الحد الأدنى من حماية المجتمع والبيئة، ينبغي على المؤسسة أن تسعى جاهدة الى احترام الأعراف الدولية للسلوك.
- وإذا كان القانون الداخلي أو تطبيقه يمنع المؤسسة من احترام الأعراف الدولية للسلوك، لابد على المؤسسة ان تبذل جهدها لاحترام هذه الأعراف على اقصى نحو ممكن.
- وفي حالة تضارب الأعراف الدولية للسلوك أو في حالة ما إذا كان عدم اتباع هذه الأعراف غير مؤثر بشكل جوهري، ينبغي على المؤسسة مراجعة طبيعة أنشطتها وعلاقاتها داخل هذا النطاق القانوني.

- يجب على المؤسسة ان تبتعد عن التورط غير القانوني مع أنشطة مؤسسات أخرى لم تلتزم بأعراف السلوك الدولية.

❋ **مبدأ احترام حقوق الانسان:**

ويتعلق بتنفيذ المؤسسة السياسات والممارسات التي من شأنها احترام الحقوق الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان، وان تعترف بأهمية هذه الحقوق وعموميتها. ومن خلال هذا المبدأ ينبغي على المؤسسة:

- القبول بان هذه الحقوق تعد عالمية وجزء لا يتجزأ من الحقوق المطبقة في كافة الدول والثقافات والمواقف.
- أن تحذو خطوات نحو العمل على احترام حقوق الانسان في البلاد التي لا تحمى فيها، وان تعمل أيضا على الابتعاد عن الاستفادة من مثل هذه المواقف.
- ان تلتزم بمبدأ احترام الأعراف الدولية للسلوك إذا كان القانون الوطني أو تطبيقه لا يوفر حماية كافية لحقوق الانسان.

– البند الخامس (التعرف على المسؤولية الاجتماعية وإشراك الأطراف المعنية):

يتناول هذا البند ممارستين أساسيتين في المسؤولية الاجتماعية، تتمثل الأولى بتعريف المؤسسة على مسؤوليتها الاجتماعية من خلال الإفصاح عن التقارير بتحديدها لتأثيراتها على المجتمع، والثانية تتمثل في تحديد الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة وإشراكهم في ممارساتها الاجتماعية.

– البند السادس (دليل الموضوعات الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية):

هذا هو أكبر وأهم البنود في المواصفة، حيث أخذ تقريبا نحو نصف حجم المواصفة، وتناول الموضوعات والمجالات الأساسية السبع للمسؤولية الاجتماعية والتي ينبغي على المؤسسات التعرف عليها لتبنيها وتطبيقها ولو بصورة مرحلية، وتتمثل في[1]:

[1] بتصرف الباحثة، نقلا عن المرجعين: الحموري صالح، المعايطة رولا، مرجع سبق ذكره، ص 65-67. فلاق محمد، مرجع سبق ذكره، ص 113-122.

- ✓ **الحوكمة المؤسسية:** هو النظام الذي تتخذه المؤسسات لضمان الشفافية في اتخاذ قراراتها وتنفيذ الإجراءات لتحقيق أهدافها. ويستوجب أن تقوم الحوكمة الفعالة على دمج مبادئ المسؤولية الاجتماعية السبعة المذكورة سابقا في صنع القرارات وتنفيذها.
- ✓ **حقوق الانسان:** وهي الحقوق الأساسية التي يستحقها جميع البشر بما في ذلك الحقوق السياسية والمدنية مثل الحق في الحياة والحرية والمساواة، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل الحق في العمل والصحة والتعليم والضمان الاجتماعي.
- ✓ **الممارسات العمالية:** وتشمل القضايا التالية: التوظيف والعلاقات العمالية، ظروف العمل والحماية الاجتماعية، والحوار الاجتماعي، الصحة والسلامة في العمل، والتنمية البشرية والتدريب.
- ✓ **البيئة:** يجب على المؤسسات طول فترة عملها أن تبذل جهدا للحد أو التقليص من تأثيراتها السلبية على البيئة وثرواتها، وعليها أن تتحمل مسؤولية الأعباء الناجمة عن ذلك. كما عليها التأكيد على استخدام التقنيات والممارسات السليمة بيئيا في مختلف عملياتها ونشاطاتها.
- ✓ **ممارسات التشغيل العادلة:** ممارسات التشغيل العادلة تعود الى السلوك الأخلاقي للمؤسسات ومعاملاتها مع المؤسسات الأخرى. وتشير في إطار مفهوم المسؤولية الاجتماعية الى الطريقة التي تستخدمها المؤسسة بعلاقاتها لتحقيق نتائج إيجابية، وتشمل القضايا المتعلقة بـ: مكافحة الفساد، المشاركة السياسية المسؤولة، المنافسة الشريفة، تعزيز المسؤولية الاجتماعية خلال سلسلة تقديم السلع والخدمات، واحترام حقوق الملكية.
- ✓ **قضايا الزبون:** وتشمل مسؤوليات التثقيف والتوعية حول المنتج، تقديم معلومات دقيقة وحقيقة، سهولة الوصول الى السلع والخدمات، حماية صحة وسلامة الزبون، الاستهلاك المستدام، حماية بيانات وخصوصيات الزبون... وغيرها
- ✓ **اشراك وتنمية المجتمع:** وتشمل المساهمة في أنشطة المجتمع المحلي والاهتمام بقضاياه، والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

– البند السابع (دليل إرشادي حول تكامل ودمج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة):

يقدم هذا البند توجيها عمليا بشأن تطبيق وإدماج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة، ويشمل على سبيل المثال: السياسات والممارسات والمناهج وتحديد الموضوعات الأساسية، وكيفية التواصل الفاعل بكل الأطراف المعنية المتعلقة بنتائج المؤسسة فيما يخص المسؤولية الاجتماعية، من خلال توفير كل المعلومات المرتبطة بها بفاعلية وشمولية وشفافية وتقديم التقارير على فترات مناسبة، بالإضافة إلى تقييم ومراجعة أداء المؤسسة وممارساتها الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والاستمرار في عملية تحسينها.

– ملاحق ارشادية:

تحتوي المواصفة القياسية على ملحقين: الملحق الأول خاص بقائمة لأمثلة من المبادرات التطوعية والأدوات اللازمة للمسؤولية الاجتماعية. والملحق الثاني يقدم اختصارات للمصطلحات المستعملة في الايزو 26000.

– بيان بالمراجع المتصلة بالموضوع.

إن المنظمة الدولية للتقييس عند إعدادها للمواصفة ترجو منها تصور واقع وأداء المؤسسات عند أخذها بمفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي يمكن أن يحقق إدامة ميزتها التنافسية، والقدرة على جذب وإبقاء الكفاءات بها، الاهتمام بالجانب المعنوي للعمال والتزامهم وإنتاجيتهم، التأثير على نظرة المالكين والمستثمرين فيها وكذلك الجهات الراعية لنشاطاتها والمجتمع المالي، علاقة المؤسسة بالمؤسسات الأخرى، الحكومات، الاعلام والصحافة، مورديها وزبائنها والمجتمع الذي تعمل فيه. وهي موجهة في الأساس لمساعدة المؤسسات على تبني مفاهيم التنمية المستدامة، وتشجيعهم على تجاوز الواجبات القانونية التي تطالب بها المؤسسات[1].

[1] فلاق محمد، مرجع سبق ذكره، ص 108.

ثانيا: اعتماد الجزائر للمعيار الدولي (الايزو 26000)

لقد أصبحت العديد من المؤسسات في مختلف دول العالم عندما تتجه الى تطبيق المسؤولية الاجتماعية تلجأ الى تبني المعيار (ISO26000: 2010) لما يوفره لها من توجيهات تساعدها على ترجمة مبادئ المسؤولية الاجتماعية الى إجراءات ملموسة، وتحدد لها المسار الذي تسترشد به لدمج المسؤولية الاجتماعية، والقضايا التي ينبغي عليها الاهتمام بها من أجل تجسيدها. لذلك سنعرض فيما يلي البرامج الدولية التي سمحت للجزائر باعتماد المعيار الدولي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، والنتائج التي حققتها من خلالها.

1. مشروع المسؤولية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (Social Responsibility (in the Middle East and North Africa

في سنة (2011) انطلق أول مشروع لتشجيع اعتماد معيار (ISO 26000) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمتمثل في (SR.MENA)، ولقد استمر هذا المشروع لمدة أربع سنوات (2011-2014)، وكان تركيزه على تعزيز المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في ثمان دول عربية بالمنطقة من خلال اتخاذ خطوات عملية من شأنها أن تسهم في مساعدة الجهات الفاعلة الرئيسية (الحكومة، وقطاع الأعمال، ومجموعات المجتمع المدني وغيرها) لتبني الخطوط التوجيهية لمواصفة "الايزو 26000"، وتمثلت هذه الدول في[1]: الجزائر، مصر، العراق، الأردن، لبنان، المغرب وتونس، أما سوريا فقد قاطعت عملية التطبيق عندما تم تعليق عضوية المنظمة الوطنية للتقييس لهذا البلد من منظمة (ISO).

وبالنسبة لتمويل هذا المشروع فقد كان من قبل الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي (Sida) بمبلغ (247 مليون) فرنك سويسري؛ وأدارته وحدة التطوير والتدريب (DEVT) التابعة لمنظمة الإيزو (ISO)، بالتعاون الوثيق مع أعضاء المنظمة الدولية للتوحيد القياسي[2].

- وقد تم تنفيذ المشروع من خلال المنظمة الدولية للتقييس على المستوى الوطني على النحو التالي[3]:

– تم تحديد المؤسسات الرائدة المشاركة مع المعاهد الوطنية للتقييس، بالاستناد على العديد من المعايير كالشهرة الوطنية والإقليمية في قطاع الاعمال، العلاقات مع العاملين والبيئة وغيرها من المعايير للأهلية لهذا البرنامج.

[1] ISO (2016), SR. MENA Project, Article publiée le 26/03/2016.
[2] ISO, Impact study of the SR MENA Project, Genève, Suisse, février 2016, p 01.
[3] ISO, Benefits in applying ISO26000, Selected case studies as a result of the SR MENA Project, Genève, Suisse, juin 2015, p 08.

– أعربت الإدارة العليا للمؤسسات المختارة عن التزامها بتطبيق «ISO 26000».

– عينت المنظمة الدولية للتقييس خبراء دوليين لبناء قدرات الخبراء الوطنيين من خلال التدريب ودورات تحديد المعلومات.

– ساعد خبراء المشروع الوطنيين، بدعم من خبرائهم الدوليين، المؤسسات المشاركة من خلال المشورة الفنية بشأن كيفية تطبيق "الايزو 26000"، وعمليات التشخيص ووضع الخطط والتقارير المرحلية، وتوفير التدريب وفعاليات التوعية للعاملين...وغيرها.

➢ وتمثلت أهم نتائج المشروع بالنسبة للدول الشريكة بصفة عامة وبالنسبة للجزائر على وجه الخصوص في[1]:

– إنشاء آلية إقليمية لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين الدول الشريكة في تطبيق (الايزو 26000): حيث طوال سير المشروع، تم القيام بمبادرات مختلفة للسماح بتبادل الخبرات وتقاسمها داخل المنطقة، فعلى مستوى المعاهد الوطنية للتقييس، تم تنظيم اجتماعات سنوية للجنة التنسيق المشتركة للمشروع (JCC) لاستعراض مدى التقدم في الإنجاز والدروس المستفادة، والاتفاق على الاجراءات اللازمة لمواصلة وتحسين تنفيذ المشروع. أما بالنسبة لخبراء المشروع الوطنيين والمؤسسات المشاركة، فقد تم تنظيم ورش عمل إقليمية كمكان للمناقشات ولتبادل الخبرات والنتائج المستفادة من تطبيق معيار "ISO 26000 ".

– تدريب (109) خبير وطني في قضايا المسؤولية الاجتماعية من قبل خبراء دوليين اختارتهم منظمة الأيزو لهذا الغرض، وكان من بينهم (16) خبير جزائري؛ كما طور معظم الخبراء الوطنيون مهاراتهم وخبراتهم على مدار المشروع من خلال الانخراط في مبادرات أخرى لاستيعاب أوسع للمسؤولية الاجتماعية.

– أكثر من (4600) مشارك في فعاليات التوعية الوطنية حول المسؤولية الاجتماعية، من بينهم (476) مشارك جزائري؛ ولقد نجحت (49) فعالية وعي وطنية في المنطقة في لفت الانتباه إلى قضايا المسؤولية الاجتماعية بشكل عام، وبشكل أكثر تحديدًا إلى المواصفة القياسية "ISO 26000". وتم تعزيز الوعي بعد ذلك من خلال مختلف الفعاليات الإعلامية، والحملات الدعائية ذات الصلة، حيث أن مؤشر زيادة الوعي العام هو زيادة عدد طلبات الحصول على المعلومات المتعلقة بالمعيار "ISO 26000" التي تتلقاها العديد من المعاهد الوطنية للتقييس المشاركة.

[1] ISO, Impact study of the SR MENA Project, Op.cit, p 06. ISO, Benefits in applying ISO26000, Op.cit, p 05-06.

كما تمت فعاليات التوعية العامة، والدورات التدريبية، والحوار مع المسؤولين السياسيين والحكوميين لزيادة المعرفة والخبرة في المسؤولية الاجتماعية في مختلف البلدان. ولقد كان للمشروع تأثير كبير على السياسات الوطنية الهامة وعلى وجه الخصوص في "مصر" و"تونس"، ويتجلى ذلك في الإشارة الى مبادئ وقضايا المسؤولية الاجتماعية من المواصفة القياسية "ISO 26000 " في الدستور الجديد وإطار الحوكمة في "تونس"، بالإضافة إلى استراتيجية التنمية المستدامة في "مصر" لعام (2030).

– (91) مؤسسة رائدة طبقت (الايزو 26000)، وأشارت معظم المؤسسات في جميع البلدان التي يغطيها المشروع تقريبًا إلى أنها حققت تقدمًا مفيدًا في دمج قضايا المسؤولية الاجتماعية داخل مؤسساتها، كما أن مستوى أداءها قد ارتفع عبر جميع المعايير تقريباً مثل مشاركة أصحاب المصلحة، الحوكمة،...، إضافة لذلك فقد تلقى أكثر من (8000) عامل من هذه المؤسسات، التدريب والاستشارات لزيادة فهمهم وتأهيلهم لتطبيق نهج المسؤولية الاجتماعية، من بينهم أكثر من (250) عامل جزائري مدرّب.

وكان هناك (16) مؤسسة جزائرية شاركت في هذا المشروع من أجل تبني المعيار الذي تمليه المنظمة الدولية للتقييس (إيزو26000)، مثل مؤسسة كوسيدار (Cosider)، مؤسسة كوندور (Condor)، مؤسسة نفطال (Naftal branche carburant)، وغيرها... ولم تتحصل من بين المجموعة المشاركة إلا ثلاث مؤسسات على اعتراف المنظمة الدولية للتقييس (ISO) بتجسيدها للمسؤولية الاجتماعية وفقا للمواصفة الارشادية (الايزو 26000)، والمتمثلة في كل من: مؤسسة "ساساس" (SASACE)، مؤسسة "رويبة" (NCA. Rouiba)، والهيئة الوطنية للرقابة التقنية للأشغال العمومية (CTTP)، وذلك لتنفيذها بدرجات متفاوتة المجالات الرئيسية الثلاثة المحددة في تطبيق المشروع[1]:

1. تطوير أو تحديث استراتيجياتها، سياساتها وعملياتها القائمة (من خلال دمج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات).
2. الأداء البيئي.
3. القضايا الاجتماعية والاقتصادية، والتي أظهرت أقل تقدم في التطبيق مقارنة بالمجالات السابقة.

[1] ISO, Impact study of the SR MENA Project, Op.cit, p 08.

2. برنامج دعم الشراكة والإصلاحات والنمو الشامل (Support for Partnership, Reforms (and Inclusive Growth

أطلق برنامج (SPRING) الممول من طرف الاتحاد الأوروبي والمسير من طرف وزارة التجارة في إطار برنامج دعم تنفيذ اتفاقية الشراكة (P3A)(*)، رسميا في (19 ديسمبر 2013) واستمر لمدة خمس سنوات أي الى غاية (18 ديسمبر 2018)، ولقد تم ذلك من خلال توقيع اتفاقية تمويل تحدد شروط تنفيذها بين وزارتي الخارجية والتجارة الجزائرية والمفوضية الأوروبية، بمبلغ اجمالي قدر بـ (12.450.000 يورو).

وهدف هذا المشروع إلى دعم بلدان الجوار المتوسطي (بما في ذلك الجزائر) لتحسين الحوكمة الاقتصادية والسياسية ودعم عالم الإعلام والمجتمع المدني؛ وتتمحور الأنشطة المرتبطة بتنفيذ هذا البرنامج في ثلاثة أجزاء ولكل جزء منها نلخص أهم المشاريع الخاصة بها والمنفذة في إطار البرنامج (SPRING)، كما يلي[1]:

1. **الحوكمة السياسية:** وتتضمن محاربة الفساد، تعزيز الديمقراطية، تحقيق العدالة، من خلال دعم الجهات التالية:

1.1 المكتب المركزي لقمع الفساد في الجزائر (OCRC).

2.1 الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر (ONPLC).

3.1 وزارة الداخلية والجماعات المحلية لتنفيذ الديمقراطية المحلية القائمة على المشاركة.

2. **الحوكمة الاقتصادية:**

1.2 دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني (CNES) في مسائل تقييم السياسات العامة.

2.2 دعم المعهد الوطني للتقييس (IANOR) لنشر وترسيخ معيار الايزو 26000.

3.2 دعم جمعيات حماية المستهلك في الجزائر.

(*) يشكل اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الإطار القانوني الذي يحكم العلاقات بين الطرفين في الأمور الاقتصادية، التجارية، السياسية، الاجتماعية والثقافية. هذه الاتفاقية الموقعة في فالنسيا (إسبانيا) في 22 أبريل 2002، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005، هي جزء من عملية برشلونة التي بدأها الاتحاد الأوروبي لتطوير علاقات التعاون مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط في سنة 1995. ويمثل (P3A) برنامج دعم تنفيذ اتفاق الشراكة هدفه العام هو تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، وهو موجه إلى الإدارات الجزائرية وجميع المؤسسات المساهمة في تنفيذ اتفاقية الشراكة من خلال اقتراح تزويدهم بالخبرات، والمساعدة الفنية وأدوات العمل اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة في الاتفاقية. وقد تم إطلاق المرحلة الأولى من البرنامج، بتمويل 10 ملايين يورو من طرف الاتحاد الاوروبي، رسميًا في مايو 2009 وتم الانتهاء منها في ديسمبر 2011، وتبعتها مرحلتان أخريان (P3A2 و P3A3)، كما تم توقيع اتفاقية التمويل للمرحلة الرابعة (P3A4) في 13 مارس 2017 في بروكسل، والتي ستستمر حتى عام 2021.

[1] Ministère du Commerce, Programme d'appui à la Gouvernance Politique et Economique en Algérie, Séminaire National de Restitution Du Projet SPRING sur Implémentation de la norme algérienne NA ISO26000, Hôtel Holiday Inn, Alger, 08/05/2018.

3. الاتصالات–وسائل الإعلام–الشفافية:

1.3 دعم الإذاعة الجزائرية بتدريب الصحفيين الإذاعيين في مجال الإعلام.

2.3 دعم المدرسة العليا للصحافة بالجزائر.

3.3 تعزيز قدرات الاتصال المؤسسي للمؤسسات المستفيدة من برنامج (SPRING).

وعليه، كجزء من برنامج (SPRING) أطلق مشروع يهدف إلى دعم المعهد الجزائري للتقييس (IANOR) ليساعد المؤسسات العمومية والخاصة في الجزائر على مراعاة المسؤولية الاجتماعية في أعمالها، والذي انطلق في جانفي (2017)، واستمر الى غاية (2018). وكان يسعى إلى تعزيز قدرات (15) مؤسسة جزائرية، من خلال إنشاء "مجموعة من الخبرات الوطنية" والتي تقوم بمرافقة هذه المؤسسات التجريبية لضمان تبنيها وتطبيقها الصحيح للمواصفة القياسية "ISO 26000"، كما تهدف إلى إصدار دليل وطني لتقييم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر، وفقًا لمعيار "NA / ISO 26000".

- وفي نهاية هذا المشروع الذي استمر لمدة (18) شهرا، تحققت النتائج التالية وهي مرتبة وفقا لتسلسل المراحل الكبرى للمشروع[1]:

- تم تدريب (10) خبراء جزائريين والذين أظهروا مهاراتهم في مجالات "ISO 26000"، بحيث كانوا مسؤولين عن تدريب المؤسسات الجزائرية، ووضع دليل تقييم وطني لـ "NA/ISO 26000".
- تم إجراء (14) تشخيصًا على: ثلاث مجالس بلدية (APC)، و(2) مؤسسات عمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري (EPIC)، و(09) مؤسسات صغيرة ومتوسطة (PME)، بتحقيق (93%) من الهدف المبدئي.
- (09) خطط عمل وضعتها المؤسسات وفقًا لـ "NA / ISO 26000"، تم التحقق من صحتها.
- تمكنت (13) من بين (15) مؤسسة مخطط لها في بداية المشروع من بناء قدراتها في اعتماد واستخدام معيار "ISO 26000".
- صياغة الدليل الجزائري لتقييم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وفقًا لمعيار "NA / ISO 26000"، وتم اختباره في (05) مؤسسات: أربع مؤسسات صغيرة ومتوسطة (PME) وواحدة (APC).

[1] Garenne Yves, Implantation De la NA/ISO26000, Séminaire National de Restitution Du Projet SPRING sur Implémentation de la norme algérienne NA ISO26000, Hôtel Holiday Inn, Cheraga, Alger, 08/05/2018.

المبحث الرابع: ممارسات المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص بالجزائر

إن تبني المسؤولية الاجتماعية هي الطريقة التي تعمل من خلالها المؤسسات بدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية في سياساتها واستراتيجياتها، وترسيخها ضمن ثقافتها ليتم في المقابل تجسيد ممارسات اجتماعية بصفة طوعية ودائمة وأكثر عمقا اتجاه العاملين، الزبائن، البيئة والمجتمع ككل. لذلك سنتطرق من خلال هذا المبحث لمجالات المسؤولية الاجتماعية الخاصة بالدراسة، بالإضافة الى ذكر أمثلة لممارسات مؤسسات في القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي بالجزائر.

أولا: ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تستمد المؤسسات قوتها وفاعليتها من خلال انتماءها الحقيقي للمجتمع وتفاعلها معه، بما يعزز من قدرتها في ان تكون القرارات المتخذة لا تنحى المنهج الاقتصادي البحت، بل تسعى لان تكون ذات بعد أخلاقي وانساني واجتماعي؛ هذه وغيرها من الابعاد المتشعبة والمتعددة بتعدد الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة.

فقد حاول العديد من الكتاب والباحثين تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وتناول كل منهم تلك الابعاد من وجهات نظر مختلفة، ووضعوا لها مسميات متباينة، لذلك ارتأينا سرد أهم وجهات النظر هذه كما جاء في الادبيات والدراسات قبل عرض مجالات المسؤولية الاجتماعية وممارساتها الخاصة بدراستنا.

- قام الباحث "كارول" (Archie. B. Carroll : 1991) ضمن بحوثه الرائدة حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بتطوير ما أطلق عليه "هرم المسؤولية الاجتماعية"، والذي يعتبر من أوائل النماذج الذي أحدث نقلة نوعية في توسيع وإغناء هذا المجال. ويشير "كارول" من خلال نموذجه لأربعة أبعاد رئيسية في شكل مستويات تبدأ من قاعدة الهرم الى قمته على النحو التالي:

1- **البعد الاقتصادي**: يمثل هذا البعد مجموعة من المسؤوليات التي يجب ان تتحملها المؤسسة، كإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة للمجتمع بنوعية جيدة وبأسعار معقولة، من خلال تبني طرق انتاج حديثة تقلل الضائع من المواد الأولية وتخفض التكاليف، وتمكن المؤسسة من تحقيق العائد الكافي لاستمرارها وتلبية حاجات المساهمين. إضافة الى مكافحة الممارسات التي قد تضر بالزبائن مثل احتكار السلع والرفع من أسعارها، وعدم احترام قواعد المنافسة الشريفة والاضرار بالمنافسين بطريقة غير شرعية. ويندرج ضمن هذا البعد كذلك توفير البيئة الملائمة للعمل، والعدالة الوظيفية وإتاحة فرص التقدم للعمال، والحفاظ على

أمنهم وسلامتهم، وكذلك العمل على المحافظة على البيئة والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية[1]. فهدف المؤسسة الأول هو العمل بكفاءة وفاعلية لتحقيق مردود اقتصادي وبالتالي أرباح مجزية من ممارسة النشاط، وهذه تعتبر المسؤولية الأولى للإدارة والتي تستند عليها باقي المسؤوليات[2].

2- **البعد القانوني**: تتعامل المؤسسات مع جهات عديدة، ويحكم هذه التعاملات والعلاقات أطر قانونية وتشريعات يجب احترامها والالتزام بها. ومن أهم القوانين الحاكمة لنشاط الاعمال، قانون حماية الزبون، حماية المنافسة والتجارة، حماية البيئة، حماية العاملين، وغيرها[3]. وفي ظل هذا البعد تعتبر المسؤولية الاجتماعية الزامية للتمييز بين ما هو صائب وما هو خاطئ وبالتالي تفادي الاصطدام بالقانون من خلال التركيز على الالتزام بالحد الأدنى من المسؤولية اتجاه المجتمع. ولعل الأهم أن المؤسسات باتت تدرك وفق هذا البعد أن المصلحة الذاتية ضيقة ولا تخدم إلا المصالح الذاتيةكما أنها مكلفة، مما يفرض عليها تبني المسؤولية القانونية والتي لا تتعارض مع القوانين من جهة وتخدم أهداف المؤسسات من جهة ثانية[4].

3- **البعد الأخلاقي**: يفترض في إدارة المؤسسات أن تستوعب الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية في المجتمعات التي تعمل فيها. وفي حقيقة الامر، فان هذه الجوانب لم تؤطر بعد بقوانين ملزمة، ولكن احترامها يعتبر أمرا ضروريا لسمعة المؤسسة في المجتمع وقبولها. فعلى المؤسسة أن تكون ملتزمة بعمل ما هو صحيح وعادل ونزيه[5].

4- **البعد الخيري**: ويمثل أعلى مستوى في هرم المسؤولية الاجتماعية لكارول، فهو التوجه الذي بموجبه تتحول المؤسسات الى كيانات اجتماعية صالحة من خلال مساهمتها في إثراء قيم المجتمع ومشروعاته وبرامجه الخيرية وكل ما يحسن من نوعية حياة الافراد، كما أن المؤسسة وفق هذا البعد تتمسك بالأنشطة الإضافية والمبادرات الطوعية بما يتجاوز أنشطتها العادية لتمتد الى البحث عن مشاكل المجتمع وحاجاته[6].

---

[1] مقرري زكية، مانع شوقي، أهمية المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد (15)، 2015، ص 45.

[2] جديدي روضة، مزيو ألفة، المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك، الأردن، 17-18 أفريل 2013، ص184.

[3] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[4] خوليدات صالح، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[5] العايب، عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص59.

[6] خوليدات صالح، مرجع سبق ذكره، ص 77.

وما يمكن استخلاصه من نموذج كارول، أن المسؤولية الاجتماعية الكلية تشتمل على أربعة مستويات، أولها يتمثل في كفاءة الأداء الاقتصادي، فيجب ان تعمل المؤسسة على إنتاج السلع والخدمات بفعالية ونجاح وأن تسعى لتحقيق مستويات الأرباح المطلوبة والذي يمثل قاعدة أساسية للوفاء بالمتطلبات الأخرى فلا يمكن ان نتوقع من المؤسسة مبادرات خيرية اذا لم تكن قد تحملت مسؤولياتها الاقتصادية لكي تستمر في بيئة الصناعة التنافسية التي تعمل بها، كما يجب ان يتم ذلك في إطار القوانين والتشريعات التي تعمل في ظلها، وينطلق من الفلسفة الاخلاقية التي يتوقعها أصحاب المصلحة منها، أما المسؤوليات الخيرية فترجع الى مدى شعور وتقدير المؤسسة لمتطلبات بيئتها ومجتمعها والمبادرة المستمرة للمشاركة في تحقيقها.

- وفي نفس اتجاه كارول، أكد الباحثان (Pride & Ferrell : 1997) على أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية تتمثل في: المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الإنسانية[1].
- أما البروفيسور (Donna Wood)، فقد حدد أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على شكل ثلاث مستويات، تمثلت في[2]:

1- مبادئ المسؤولية الاجتماعية: وهذا المستوى يصف مبادئ المؤسسة ومدى التزام هذه الأخيرة بها، ويحدد القيم التي تخص نوع العلاقة بين الإدارة والمجتمع. وهنا تبين المؤسسة نوع عملياتها ومخرجاتها في إطار مبادئها الخاصة وتحدد بدقة ما الذي ستقوم به لخدمة المجتمع.

2- عمليات المسؤولية الاجتماعية: وتشير الى مقدرة المؤسسة على سرعة الاستجابة للضغوط الاجتماعية، وهذا يعتمد في الأساس على إمكانات المؤسسة وقدرتها على البقاء من خلال التكيف مع البيئة المحيطة بها، وبالتالي يجب عليها ان تكون قادرة على تحليل بياناتها، والتكيف مع نتائج ذلك التحليل.

3- المخرجات: وفي هذا المستوى يتم تقييم الفئات الأساسية التالية:

- التأثير على أصحاب المصلحة الداخليين.
- التأثير على أصحاب المصلحة الخارجيين.

من الملاحظ أن (Wood) قد اعتبر نموذج المسؤولية الاجتماعية كنظام له مدخلات، ويمر بعمليات وينتج عنه مخرجات تعبر عن تأثير برنامج المسؤولية الاجتماعية على كافة أصحاب المصالح داخل وخارج المؤسسة.

[1] آل خطاب سليمان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 451.

[2] الحمدي فؤاد محمد حسين، مرجع سبق ذكره، ص48.

❖ كما أشار الباحث (Wolfgang : 2000) في البحث الذي نشره في جامعة كاليفورنيا الى أنه يمكن تقييم مسؤولية المؤسسة من خلال الابعاد التالية[1]:

1- المسؤولية تجاه المجتمع والثقافة: ويتضمن هذا البعد مدى مساهمة المؤسسة في الحياة الثقافية للمجتمع.

2- المسؤولية تجاه الافراد المتأثرين بأنشطة المؤسسة: وتشمل علاقة إدارة المؤسسة مع العاملين، ومع جماعات المجتمع المحلي كالأجانب والأقليات العرقية.

3- المسؤولية اتجاه البيئة الطبيعية: من خلال الالتزام بالأنظمة البيئية الصادرة من الجهات ذات العلاقة.

❖ أما الباحثان (Plazzi & Starcher : 2001) فقد حددا ستة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية، تمثلت في[2]:

- الزبائن: تضع المؤسسات الزبون في المقدمة دائما، وتركز على توفير ما يحتاجه وبالنوعية الجيدة.

- العاملين: حيث تزايدت الدعوات التي تنادي بضرورة توفير ظروف عمل مناسبة، وتبين لأغلب المؤسسات الناجحة أن النتائج العالية تتحقق من خلال رضا العاملين.

- شركاء العمل: أوضحت الكثير من الدراسات أن الاعتماد على مجهزين تعتمد عليهم المؤسسة في مختلف الظروف من خلال إقامة علاقات طويلة الأمد معهم يحقق للمؤسسة النجاح عن بقية المؤسسات.

- البيئة: وفي هذا الصدد يوجه (Paul Hawken) رئيس قمة "مؤتمر الأرض" الذي عقد في مدينة "ريودي جانيرو" بالبرازيل سنة (1992)، نصائحه للمصنعين بقوله: "اترك العالم أفضل مما وجدته".

- المجتمعات المحلية: يجب أن تهتم المؤسسات بالمجتمعات المحلية من خلال توفير فرص العمل، الرواتب المجزية، عوائد الضرائب، دعم مختلف المشاريع، ... وغيرها

- المستثمرين: أثبتت عدة دراسات ومنها دراسة (Willard Marriott) وهو المدير التنفيذي لمؤسسة (Marriott)، أن المسؤولية الاجتماعية ترتبط إيجابا مع الأداء المالي، وأن اغلب المستثمرين في المؤسسات الكبرى يعلمون أن الإعلان عن مؤسساتهم بأنها مسؤولة اجتماعيا وبيئيا يحقق لها ميزة تنافسية تميزها عن باقي المؤسسات في السوق.

[1] شكة عبد الله، تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، رسالة ماجستير، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر، 2015، ص15.

[2] الحمدي فؤاد محمد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 50.

❖ وهناك وجهات نظر تشير الى ان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تنحصر في بعدين أساسيين هما: البعد الداخلي والبعد الخارجي. ففي البعد الأول ينصب تطبيق ممارسات المسؤولية الاجتماعية على العاملين ومن هم داخل المؤسسة، أما البعد الثاني فتمتد من خلاله المسؤولية الاجتماعية أبعد من المؤسسة نفسها، إذ يركز على الدور الاجتماعي والمبادرات التي تتبناها المؤسسة اتجاه المجتمع والبيئة الخارجية ككل[1].

بعد استعراض مختلف وجهات النظر فيما يخص تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية، نجد أن هناك تعدد وتنوع بين الآراء المطروحة، ولا يوجد أي تعارض بينها، بل نلاحظ تقارب كبير بين نماذج الباحثين، والاختلاف بينها إنما يرجع الى ثراء موضوع المسؤولية الاجتماعية وزيادة اهتمام الباحثين بالتعمق في دراستها، فضلا عن التغيرات والتطورات الحاصلة في بيئة الاعمال ومالها من تأثير على الاسهامات التي بذلت في شأن تحديد اتجاهات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

وعليه قمنا في دراستنا، بتحديد أربعة مجالات رئيسية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، تتمثل في: مجال العاملين، مجال المنتج، المجال البيئي، ومجال المساهمات تجاه المجتمع؛ بحيث كل منها يتضمن في جوهره مزيجا من المسؤوليات الاقتصادية، القانونية، الأخلاقية، والانسانية، وتجدر الإشارة الى أن هذه المسؤوليات يتباين أصحاب المصلحة من ناحية ترتيبها وفق الأهمية، فمثلا يركز المالكون بالدرجة الأولى على الجانب الاقتصادي بشكل عام، في حين يركز الزبائن على المسؤولية الأخلاقية أولا، أما العاملون فما يهمهم هو تطبيق المؤسسة للقوانين والتشريعات، ولكن المجتمع المحلي يعطي أهمية كبرى للبعد الخيري والإنساني لممارسات المؤسسات، وفيما يلي سنتطرق الى مضمون كل مجال بنوع من التفصيل:

1. مجال العاملين:

يمثل العمال مجالا داخليا مهما من مجالات المسؤولية الاجتماعية، تلتزم المؤسسة فيه بالعمليات التي تهدف من خلالها الى تحقيق التوازن والاستقرار لدى العاملين، والولاء والانتماء لصالح المؤسسة.

ولقد أشرنا في الفصل الاول الى أغلب ممارسات المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين في إطار الأنشطة الفرعية لتسيير الموارد البشرية، وعليه إضافة لما سبق سنوجز فيما يلي ممارسات أخرى تعكس هذا المجال:

[1] راشي طارق، بن خديجة منصف، دور المسؤولية الاجتماعية في تدعيم تنافسية المؤسسة الاقتصادية، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك، الأردن، 17-18 أفريل 2013، ص138.

– إعداد برامج تدريبية وتطويرية بشكل مستمر لكل العاملين بدون تمييز لتنمية معارفهم ومهاراتهم وسلوكياتهم، خصوصا فيما يرتبط بمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

– دعم استكمال دراسة بعض العاملين للارتقاء بمستوياتهم العلمية.

– القيادة، وبواسطتها يتم التأثير في أفكار وسلوك الاخرين، وهي ترتكز على طبيعة العلاقات ما بين الرئيس والمرؤوسين، وأقصى التزام أخلاقي واجتماعي لهذه العملية، هو ذلك الذي يؤدي الى الوصول بالرضا الوظيفي الى ذروته.

– الاهتمام بقياس الرضا الوظيفي، ووضع برامج لمعالجة ضغوطات العمل.

– تكريم وتحفيز العاملين المتفوقين والمبدعين في العمل، وربط نظام الحوافز بمؤشرات موضوعية قائمة على أساس تقييم أداء عادل ودقيق وواضح لجميع العاملين.

– تقديم برامج الرعاية الصحية للعاملين وأسرهم.

– دعم العمل التطوعي للعاملين في مختلف القضايا الاجتماعية، وتشجيعهم على ذلك من خلال المزايا الممنوحة لهم.

– الانتهاج بصفة طوعية سياسة تحسين جودة حياة العمل بعيدا عن تلك التي تفرضها تشريعات وقوانين العمل.

– إيجاد بيئة عمل مادية تضمن السلامة المهنية للعاملين، وبيئة عمل نفسية تساهم في رفع الروح المعنوية للعمال خاصة من ناحية طبيعة العلاقات بين الرؤساء والمرؤوسين.

– الاعتماد على نظام لإدارة الصحة والسلامة المهنية مطابقا للمواصفة (ISO 18000).

– توفير خدمات للترفيه كالنشاطات الرياضية والرحلات، للعاملين وأسرهم.

– تقديم ضمانات مناسبة عند المرض، او التقاعد، او الوفاة، وما شابه ذلك.

– تمكين العاملين من المشاركة في القرارات الإدارية التي تتعلق بالمؤسسة، والمساهمة في حل مشكلاتها.

– مراعاة الحوار الاجتماعي المبني على الثقة والاحترام.

– صياغة ميثاق خاص يلزم كافة العاملين على تطبيق ممارسات مكتبية خضراء داخل المؤسسة.

– إشراك العاملين سواء في تخطيط أو في تنفيذ البرامج والنشاطات المجتمعية، ومشاركتهم بالإنجازات التي حققتها المؤسسة في ذلك.

– عدم سحب العاملين بشكل عمدي من مؤسسات أخرى بطرق غير أخلاقية أو غير قانونية.

– الالتزام بكافة القوانين المتعلقة بالعمل، وكذا المبادئ المنصوص عليها في عقود العمل والايفاء بمقتضياتها حفاظا على الحقوق الكاملة للعامل.

– تخصيص المؤسسات فرص عمل لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير التكوين والتطوير بما يؤدي الى تأهيلهم للعمل.

– توفير تجهيزات وأدوات ملائمة لذوي الاحتياجات الخاصة تساعدهم على تأدية مهامهم في العمل بشكل طبيعي.

2. مجال المنتج:

يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة المرتبطة بعلاقة المؤسسة مع الزبائن من حيث جذب ثقتهم والحفاظ على رضاهم وخاصة الاهتمام بحمايتهم، فلقد برزت متطلبات حماية الزبون كقضية هامة ضمن قضايا المسؤولية الاجتماعية الواجب على كل المؤسسات بدون استثناء أخذها في الحسبان عند وضع الخطط واتخاذ القرارات.

وضمن هذا الإطار، من خلال استطلاع للرأي قامت به إحدى المؤسسات الكندية لعينة من الزبائن قوامها (23000) مفردة، موزعة على (23) دولة، ويدور حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، أوضحت نتائجه على النحو التالي[1]:

- جاءت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والأثر البيئي كعنصر أول مؤثر على انطباعات الجمهور عن أداء المؤسسة، يليها جودة المنتجات والصورة الذهنية والسمعة، وفي المرتبة الثالثة أصول المؤسسة المالية والحجم والاستراتيجية والإدارة.
- إن التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية يمكنها من خلق أسواق جديدة لمنتجاتها الصديقة للبيئة، وان تلك المؤسسات تستطيع أن تحقق عائدا مناسبا من الاستثمار في المسؤولية الاجتماعية. كما أن هناك اتجاها متزايدا من الزبائن لتقييم المؤسسات على أساس درجة التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية، ومن هنا يجب عليها ان تحرص على الاهتمام بالزبائن ودراسة احتياجاتهم، ومحاولة إشباعها من خلال ما تقدمه من سلع وخدمات.
- إن مسؤولية الإدارة الحقيقية اتجاه زبائنها هي ضمان تحقيق المنفعة التي يريدها الزبون من وراء اقتناءه للسلعة، وذلك من خلال تزويده بسلع ذات جودة معينة في الزمان والمكان المناسبين، وبالسعر الذي

[1] عبد الله قويدر الواحد، دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن (**BSC**) لتحقيق المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015، ص 38.

يستطيع دفعه، ويمكن مواجهة هذه المسؤولية من خلال التعرف على رغبات الزبون وميوله واتجاهاته. كما على الإدارة ان تفهم أن فرص الربح وقدرتها على الوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه أصحاب رؤوس الأموال والعاملين، مرهون بقدرتها على كسب ثقة الزبائن.

➢ وعليه، على أساس ما سبق ذكره نلخص فيما يلي أهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في هذا المجال:

- ميسورية الحصول على المنتجات بأسعار مناسبة وبنوعية جيدة.
- تقديم منتجات بخصائص تتوافق مع قيم وثقافة المجتمع.
- تقديم تسهيلات وتخفيضات على منتجات المؤسسة لفئات خاصة من المجتمع.
- تطوير مستمر للمنتجات بطريقة تعكس اهتماما واضحا بالزبون واحتياجاته.
- نشر مفاهيم أو الترويج لقضية مجتمعية معينة من خلال المنتج.
- تطوير منتجات إضافية تتلاءم مع شريحة معينة في المجتمع (مثلا أصحاب الامراض المزمنة).
- الالتزام الاخلاقي بعدم خرق قواعد العمل في السوق بالاحتكار، أو الغش والتدليس، أو الاحتيال، ...
- ضمان أن السلع والخدمات التي توفرها المؤسسة تلبي جميع المعايير القانونية المطلوبة لصحة وسلامة الزبون.
- توفير البيانات اللازمة بشأن محتويات وخصائص المنتجات، طريقة استخدامها والتخلص منها بعد الاستعمال، حدود مخاطرها، مدة صلاحيتها.... بشكل واضح ونزيه.
- ويشمل أيضا هذا المجال تصميم منتجات بطريقة تكفل تقليل المخلفات، كما ينطوي على تقديم منتجات نافعة انطلاقا من رؤية بيئية، من خلال تجنب استعمال المواد السامة والخطرة، والتقليل من هدر الموارد الطبيعية، مع الحفاظ على الخصائص الاصلية للمنتج وهذا ما يسمى بـ "**المنتج الأخضر**" والذي يعرف باختصار على انه المنتج الذي يستجيب لحاجات البيئة ومطالبها.

3. المجال البيئي:

لقد أصبح العالم اليوم على وعي بشكل كبير ومتزايد بالآثار السلبية المتباينة التي تتسبب فيها جميع أنواع المؤسسات على البيئة ومكوناتها، والذي يعود بالدرجة الأولى الى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي جعل الانسان أكثر انسلاخا عن الأرض وأكثر أنانية في استغلالها. لذلك أصبحت البيئة من أهم المواضيع التي تسعى العديد من الهيئات والمنظمات الدولية جاهدة لجعلها ليس فقط في نطاق اهتمام الاعمال وسياساتها وعملياتها ووظائفها، بل في صلب استراتيجياتها ومن الأولويات في جميع قراراتها، فضلا عن الممارسات التي

تتجاوز القوانين واللوائح التشريعية المتعلقة بالبيئة وحماية مصادرها. وتتلخص العمليات التي يتضمنها المجال البيئي فيما يلي:

– اتخاذ التدابير الكفيلة بالحد أو التقليل من تلوث الهواء والمياه والتربة، والنفايات الناتجة عن نشاطات المؤسسة.

– اتخاذ الإجراءات التي تسمح بالتخفيف أكثر من الغازات المؤثرة على التغير المناخي، بما يتجاوز المستويات القياسية المحددة في القوانين المتعلقة بنسب الانبعاثات الغازية.

– التحفظ عند استخدام الموارد النادرة والاسهام في البحث عن مصادر جديدة لها.

– استخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة.

– المشاركة في برامج لحماية البيئة والحفاظ على ثرواتها.

– توفير الوسائل التقنية والبشرية المتعلقة بتسيير النفايات بأنواعها (الصلبة، السائلة والغازية).

– التقييم والمراقبة المنتظمة لتأثيرات المؤسسة على البيئة.

– الالتزام بتطبيق المراسيم والقوانين المتعلقة بتنظيم علاقة المؤسسات مع البيئة.

– إعداد التقارير البيئية السنوية.

– وجود نظام للإدارة والتدقيق البيئي (EMAS)، والذي يضمن الوفاء بالأحكام الخاصة بسياساتها البيئية وأهدافها وتطلعاتها اتجاه الحفاظ على البيئة وتحقيق استدامتها.

– إشراك ممثل بيئي في مجلس الإدارة.

– التحسيس والتوعية على كل المستويات حول نظام التسيير البيئي، قصد الاشراك والمساهمة الفعلية لجميع العاملين.

4. مجال المساهمات اتجاه المجتمع:

ينطلق هذا البعد من فكرة أنه لا يمكن أن توجد مؤسسات جيدة وتستمر في مجتمع مريض أو يعاني من الفقر، الامية، التلوث، الفساد...ومن هنا كان من الأهمية على المؤسسة أن تكون على معرفة ووعي تام بمجتمعها الذي تعمل فيه، بحيث يتم توجيه جهودها بشكل مباشر الى أولوياته واحتياجاته ومشاكله، لتبلور مجموعة من الممارسات تعكس من خلالها الاهتمام بقضايا المجتمع المحلي وتنميته. وتتمثل هذه الممارسات في:

– الدعم المالي، البشري أو المعرفي للجمعيات الخيرية ومختلف منظمات المجتمع المدني، ومن الأفضل أن يكون هناك تكامل استراتيجي بينها بحيث تختص جهة بتقديم المعلومات واقتراح المشاريع، وتقوم الأخرى بعملية التنفيذ.

– دعم المؤسسات العلمية كمراكز البحوث والجامعات، والمساهمة في إقامة معاهد تعليمية لرفع كفاءة الخريجين وتأهيلهم للدخول في سوق العمل، وكذا تقديم المساعدات للطلبة المتفوقين لتشجيعهم على مواصلة دراساتهم من خلال برامج المنح الدراسية.

– الاهتمام ببرامج التوعية حول الامراض المنتشرة في المجتمع والفحص المبكر لها، والمشاركة في بناء وتجهيز المراكز الصحية، أوالمساهمة في إنشاء مستشفيات للعلاج المجاني لبعض الامراض الخطيرة.

– احترام ثقافة وديانة المجتمع، والمحافظة على قيمه وعاداته الإيجابية السائدة.

– مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة على أن يكون لهم دور فاعل في المجتمع.

– الاهتمام ببث الوعي التعليمي والديني والصحي، خصوصا في المناطق النائية.

– المساهمة في المجالات الثقافية كإقامة المكتبات، وتمويل المعارض، ورعاية الفعاليات والمسابقات الثقافية، وكذا دعم البرامج الاعلامية الهادفة، وإصدار المجلات العلمية، وحماية التراث الثقافي...

– مساعدة أفراد المجتمع في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية.

– إلتزام المؤسسة بدفع الضرائب، وهذا يعد إسهاما اجتماعيا لمساعدة الدولة في الانفاق العمومي.

– المساهمة في برامج ومشاريع تخدم الطبقة الفقيرة من المجتمع، كتبني مفهوم الأسر المنتجة، لخلق أفراد منتجين وليس محتاجين منتظرين للمناسبات الدينية للحصول على المساعدات الخيرية.

– رعاية وتنظيم الدورات التدريبية في المجالات الفنية والإدارية التي تلبي الاحتياجات الواقعية لسوق العمل.

– تقديم استشارات مجانية في قضايا تفيد فئات المجتمع المختلفة بناء على تخصص المؤسسة وكفاءاتها.

– توفير فرص عمل لأفراد المجتمع للتخفيف من مشكلة البطالة وقبول توظيف الأقليات.

ويمكن تقسيم المجتمع الى فئات والتي تتعدد بتعدد الاحتياجات والرغبات الموجودة في المجتمع، وكذا بتعدد الخدمات والمنتجات والأنشطة التي تمارسها مؤسسات القطاع الخاص، ومن ثم اختيار الفئات المستهدفة التي يمكن خدمتها بشكل أفضل من طرف القطاع الخاص. وهكذا لا يمكن أن تجد أي جهة خاصة عذرا أو صعوبة في تقديم برنامج على الأقل لفئة واحدة من فئات المجتمع.

ثانيا: الممارسات الاجتماعية للمؤسسات الوطنية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000

سنعرض فيما يلي تجربة كل من مؤسسة (ساساس) لإنتاج الاكياس المغلفة، ومؤسسة (أن. سي. أ. رويبة) لإنتاج المشروبات، من حيث أهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية التي قامت بها، باعتبارهما المؤسستين الوحيدتين في القطاع الخاص الوطني الحاصلة على اعتراف المنظمة الدولية للتقييس بتبني المعيار الدولي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (الايزو 26000).

1. ممارسات المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة ساساس (SASACE):

تعتبر مؤسسة "ساساس" من أوائل المؤسسات التي كانت حريصة على تطبيق مبادئ وأبعاد مواصفة "الايزو 26000"، لذلك تم اختيارها كمؤسسة وحيدة في شمال أفريقيا سنة (2015)، للمشاركة في "العمل الختامي" لمشروع (RS.MENA)، الذي نظمه مقر (ISO International) في جنيف (سويسرا).
وسنوضح فيما يلي أهم ما قامت به المؤسسة في إطار تجسيدها للمسؤولية الاجتماعية[1] [2]:

❖ استبدال الحبر المذيب بالحبر المائي:

منذ إنشاء مؤسسة "SASACE"، كانت الأحبار المذيبة هي منتجات الطباعة الوحيدة المتوفرة محليًا. إلا ان استخدام هذه الأحبار وتخزينها أصبح يشكل لها خطرًا على صحة وسلامة العمال وحتى على البيئة. ومن سنة (2008) إلى (2011)، واجهت مؤسسة "ساساس" التحدي المتمثل في دعم أحد موردیها المحليين في تطوير أحبار المياه القابلة للطباعة على القماش البلاستيكي؛ وتعد هذه العملية كبديل صناعي موثوق به يسمح بحماية البيئة وخاصة صحة العمال.

– المنافع المحققة:

أجرى فريق الإدارة الصناعية في مؤسسة "ساساس" دراسة فنية واقتصادية وبيئية حول استبدال الحبر المذيب بأحبار مائية، كما تم إجراء أبحاث واختبارات في ورشات الإنتاج بحيث أبرزت النتائج فعالية المنتج الفنية. ومن أهم المنافع المحققة من خلال مبادرة المؤسسة في استبدال المادة المستعملة في طباعة الأكياس هي:

[1] ISO, sr mena case study, project on the uptake and use of iso26000 on social responsibility within the mena region, SASACE, Algeria, p 30-36.

[2] على الرابط: http://www.rsealgerie.org، تاريخ الاطلاع : 2017/10/5.

- تحسين ظروف العمل والحفاظ على صحة العمال (الحد من تبخر المواد الضارة).
- تقليل التأثيرات البيئية من خلال تقليل كمية الحبر المستهلك (مقارنة بالأحبار المذيبة لنفس كمية الأكياس المطبوعة).
- تحسين جودة المنتج.
- تحسين صيانة الآلات (عمر أطول، تنظيف أسهل وفي وقت أقصر).
- المساهمة في التنمية المحلية من خلال دعم المورّد، والمشاركة في الترويج لأحبار المياه المصنوعة في الجزائر.

❖ **إنشاء نظام التكييف الحيوي:**

إن تحقيق الصحة والسلامة في العمل تعتبر من الاهتمامات الرئيسية لمؤسسة "SASACE". ومن أجل تحسين ظروف العمل في ورش الإنتاج (حيث كانت درجة الحرارة تصل إلى 45 درجة مئوية في الصيف) قامت "SASACE" بإنشاء نظام تبريد طبيعي يعمل بدون ضاغط أو غاز التبريد (CFC) بقيمة مالية بلغت (10.000.000 دج). وتخطط "SASACE" لتحسين كتل التبريد المثبتة عن طريق تركيب كتل أخرى من أجل الوصول إلى درجة الحرارة المثلى (22 درجة مئوية)؛ بالإضافة إلى ذلك، ترغب المؤسسة في المساهمة في تعميم هذه التكنولوجيا بدعم وتشجيع المورد لتصنيعها في الجزائر والخارج.
كما أثبتت هذه المبادرة أنها مفيدة لكل من العاملين، البيئة والأداء الاقتصادي للمؤسسة، بحيث ان تنفيذ هذا الحل أدى الى:

– تحسين مناخ العمل بشكل كبير في ورش الانتاج مع درجة حرارة (28) درجة مئوية في الصيف (بدلاً من 45 درجة مئوية) والذي أدى الى انخفاض بنسبة (30%) في الحوادث المتعلقة بظروف العمل القاسية بسبب الحرارة.

– علاج تعطل الآلات المتعلق بالارتفاعات المتكررة للحرارة مما أدى إلى انقطاعات في الإنتاج كانت ضارة بالأداء، والذي انعكس على استرداد (17%) من وقت التشغيل (مما أدى إلى زيادة الإنتاجية بنسبة 13.6%، بما يعادل 360 ساعة خلال 90 يومًا من فترة الصيف).

– توفير تكييف هواء بديل دون التأثير السلبي على البيئة لأنه (100%) طبيعي، وتقليل استهلاك الطاقة من خلال استخدام هذه التكنولوجيا.

❖ **تصميم وتصنيع الاكياس القابلة للتحلل الحيوي:**

أصبحت مؤسسة ساساس (الرائدة في الجزائر في تصنيع الأكياس الصديقة للبيئة) تدرك خطر التلوث الناجم عن النفايات البلاستيكية، ولذلك شرعت في اتباع نهج مبتكر للبحث والتطوير بالشراكة مع مختبرات ذات شهرة عالمية. ولقد نتج عن هذا العمل تطوير أكياس غير سامة بيئيا فهي منسوجة من "البولي بروبيلين" القابل للتحلل بيولوجياً في ظرف أقصاه ستة أشهر، عوض الكيس العادي الذي يستغرق (500) سنة للتحلل في الطبيعة. وقد كلفت هذه المبادرة مؤسسة "ساساس" حوالي (5.000.000 دج) في عملية التصميم، و(2.000.000 دج) في عملية الاختبارات والتجريب، و (6.5 مليون دينار جزائري) لحدث إطلاق الأكياس المنسوجة القابلة للتحلل بيولوجيا (oxo-biodégradable).

❖ **المشاركة في وضع المعايير الجزائرية في القضايا الاقتصادية والمجتمعية:**

اكتشفت مؤسسة "ساساس" أنه لا يوجد معيار وطني يتناسب وقطاع نشاطها (الاكياس الصديقة للبيئة)، لذلك أعربت عن رغبتها في إنشاء معيار مع المعهد الجزائري للتقييس، وبعد ثلاث سنوات من البحث وعلى الرغم من العديد من الصعوبات في التنفيذ، وُلد المعيار (NA 13613) في عام (2009). ونتيجة لهذه المبادرة، قامت وزارة البيئة الجزائرية في عام (2010)، بمشروع وضع القانون المتعلق بالأغلفة البلاستيكية القابلة للتحلل الحيوي (oxobiodégradable).

وفي سنة (2013) ساهمت المؤسسة بنشاط في مراجعة وتحسين المعيار الحالي (NA 13613) لتضمين العناصر المتعلقة بتغليف المواد الغذائية، ومنذ ذلك الحين، لدى المؤسسات نظام مرجعي وطني يهدف إلى تنظيم الممارسات الصناعية وتأمين الزبون.

بالإضافة إلى ذلك، تضع مؤسسة "ساساس" خبراءها في خدمة المعهد الجزائري للتقييس باعتباره أحد أهم أصحاب المصلحة الخارجيين بالنسبة للمؤسسة، بحيث ساهمت في اعتماد وتطوير ومراجعة أكثر من (250) معيار، بهدف تشجيع الإنتاج الوطني استنادا على مقاييس محددة كأداة لتنظيم السوق الجزائرية.

❖ **مبادرة محو الامية، التكوين ودعم مراكز التدريب:**

1. إنشاء جهاز "الارتقاء" بالتعاون الوثيق مع جمعية "إقرأ" لضمان دعم وتحسين مستوى تعليم العاملين.
2. إنشاء جهاز لقياس مدى الرضا ومتابعة ما بعد التدريب.

3. توسيع نطاق الممارسات الجيدة لتشمل فئات جديدة من أصحاب المصلحة (مثل السماح لأسر العمال بالوصول إلى أنشطة محو الأمية).

4. دعم التطوير الذاتي للعمال، بحيث تشجع مؤسسة "ساساس" هذه الممارسة وتقوم بترتيب جداول العمل للمتقدمين، لتمكينهم من تقرير وتحقيق مشروع التكوين الذاتي الخاص بهم.

5. المبادرة بالوقت والخبرة لدعم مهارات الخريجين الشباب وتوظيفهم.

❖ **تعزيز نهج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:**

- أبريل 2018: قامت "SASACE" برعاية حدث "Start up weekend Green Tipaza" لتشجيع الشباب على الاستجابة للمشاكل البيئية مع تقديم حلول مبتكرة.
- 2018/2017: تدريب مسؤول بمؤسسة "ساساس"، كـ"خبير NA ISO 26000".
- من 2014 إلى 2018: استقبال الطلاب المهتمين بالبحث في القضايا المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.
- المشاركة في ندوة "الصناعة والاقتصاد الأخضر في شمال أفريقيا: التحديات والتجارب والآفاق"، في المغرب، والتي نظمها مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (BSR-AN) سنة (2015).
- المشاركة في "الاجتماعات الدولية للمسؤولية الاجتماعية: السياسات العامة للتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في أفريقيا"، التي نظمتها جمعية تنمية المسؤولية الاجتماعية في المغرب سنة (2014).
- المشاركة في ورشة مراكش الإقليمية حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات سنة (2013).
- مشاركة طلاب من مدرسة البوليتكنك في بيروت للترويج لأكياس (oxo-bio) لمؤسسة "SASACE"، سنة (2012).
- المشاركة في الأكاديمية الصيفية حول " المشاريع المستدامة" في إيطاليا سنة (2011).
- الحوار مع أصحاب المصلحة الأكثر معنية بنهج المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة "ساساس"، من خلال تنظيم ورشات كل ثلاثة أشهر في المؤسسة لجمع التوقعات ودراستها.
- تنظيم حملات توعوية (لجميع العاملين)، بشأن الالتزامات الاجتماعية للمؤسسة، ومعيار "الايزو 26000".

2. ممارسات المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة أن.سي.أ رويبة (NCA. ROUIBA):

تعتبر مؤسسة "رويبة" من أبرز المؤسسات التي حققت تقدما كبيرا في تطبيقها للخطوط الارشادية لتبني المسؤولية الاجتماعية طبقا لمعيار (الايزو 26000) وذلك في ظل مشاركتها في مشروع (SR MENA). وسنعرض فيما يلي بعض الممارسات التي قامت بها المؤسسة في إطار ذلك[1]:

- **وضع إطار للحوار الاجتماعي ومكافحة التمييز:**

– الاجراءات المخطط لها:

وضع "مرصد الرفاهية والتحفيزات" لمراقبة المناخ العام السائد داخل المؤسسة، وإنشاء لجنة لمعالجة نتائج المرصد، بهدف ضمان بيئة مهنية محفزة للعاملين.

– متابعة حتى الآن: استثمرت المؤسسة 70 مليون دينار منها: نظام جديد للأجور–نظام شامل للإدارة–دعم جانب الرعاية والصحة للعاملين–حياة العاملين...

- **تخفيف الأثر البيئي للنشاط:**

– الإجراءات المحققة:

✓ **حماية الهواء: استثمرت المؤسسة:**

– (8.300.000 دج)، للقضاء على غازات (CFC)، وحماية طبقة الأوزون.

– (1.900.000 دج)، لاستعمال زيت الغاز الأقل تلويثًا: وبالتالي تقليل تلوث الهواء (وأيضًا مخاطر تلوث التربة والمياه).

✓ **حماية المياه:**

– امتلاك محطة (NEP) لاستعادة المياه المستعملة بـ (6.520.000 دج).

– تركيب خزان، لتصريف السوائل (200 متر مكعب)، بهدف تخفيف التصريف قبل التخلص منه في شبكة الصرف الصحي.

✓ **تسيير النفايات:**

– فرز النفايات وإعادة تدوير (100%) منها (أكثر من 6 ملايين دج سنويا).

[1] ISO, sr mena case study, project on the uptake and use of iso26000 on social responsibility within the mena region, NCA Rouiba, Algeria, p 25-27.

- **المشاركة في تنمية المجتمع المحلي**: 40 عمل خيري وتنموي، وتبرعات محددة للسنة، من بينها:

✓ سانتا كروز: تجديد كنيسة سانتا كروز في وهران (3 سنوات من العمل).

✓ FIKRA: تنظيم المبادرة الوطنية للشباب حول التفكير الإيجابي في تنمية المجتمع (في فبراير 2015).

✓ جمعية "Handicapé Motor": مساعدة كل سنة جمعية رياضية لكرة السلة (الخاصة بالمعاقين).

✓ دعم جمعيات مختلفة لمساعدة الفقراء: مثال على جمعية (Cœur sur la main) وجمعية (Emiral) التي تقدم وجبات للمشردين (كل سنة).

✓ FIBDA: رعاية المعرض الدولي للكاريكاتير؛ وهي مبادرة لدعم الفن وخاصة فن الرسوم الهزلية.

✓ Injaz El Arab: المشاركة الفعالة في تطوير مشاريع للشباب.

– **متابعة حتى الآن**: • الميزانية في السنة: 19 مليون دج • المؤشر: 25 ٪ من التقدم.

- **تعزيز نهج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات**:

دعماً للجهود المبذولة لتعزيز ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، شاركت مؤسسة "رويبة" في عدد من المبادرات على المستويين الوطني والدولي، من بينها نذكر:

✓ عضو مؤسس للمعهد الجزائري لحوكمة الشركات (HAWKAMA El DJAZAIR)، والذي من بين أهدافه تعزيز الممارسات المسؤولة اجتماعياً في الجزائر.

✓ المساهمة في تطوير مدونة الأخلاقيات لمنتجي المشروبات من خلال جمعية "منتجي المشروبات الجزائرية" (APAB).

✓ عقدت اجتماعات ومؤتمرات وأيام مفتوحة للتوعية بمبادرات المؤسسات وقضايا المسؤولية المجتمعية.

✓ تنظيم العديد من دورات التدريب على مواضيع تتعلق بدمج "ISO 26000" في المؤسسة.

✓ إطلاق الموقع (www.rse-algerie.org) بالشراكة بين "المعهد الجزائري لحوكمة الشركات"، ومرصد المسؤولية الاجتماعية (ORSE/فرنسا). حيث أن هذا الموقع يعزز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لكونه أداة للمشاركة بشأن أفضل الممارسات.

✓ مشروع العضوية في (UNGC).

ثالثا: الممارسات الاجتماعية للمؤسسات الاجنبية الخاصة في الجزائر

تقوم العديد من المؤسسات الأجنبية الخاصة العاملة في الجزائر بمبادرات وبرامج مهمة في إطار تجسيدها للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الام التابعة لها. وفيما يلي سنقدم بعض النماذج لمؤسسات عالمية مشهورة وأهم الممارسات الاجتماعية التي حققتها من خلال فروعها في الجزائر.

1. مؤسسة LG (Life's Good):

تأسست المؤسسة الكورية "أل جي" « LG Electronics» في عام (1958)، وهي تعد مؤسسة عالمية رائدة في مجال صناعة الإلكترونيات، وتضم (82000) عاملا في (81) فرعًا حول العالم. وفي سنة (1999) أقامت شراكة مع المؤسسة الوطنية "السلام إلكترونيكس" من أجل توسيع نشاطها وإدخال أحدث الأجهزة الالكترونية والكهرومنزلية الى السوق الجزائري، وبعد فتح المؤسسة أكثر من (48) نقطة بيع لها في الجزائر، قررت افتتاح أول مصنع لها في الجزائر لتركيب الهواتف الذكية بالشراكة مع المؤسسة الجزائرية "بومار كومباني" بنسبة الاندماج المحلية (40%)، والذي تم تدشينه في 20 نوفمبر 2017؛ وتعتزم "أل جي" إلكترونيكس مواصلة توسيع استثماراتها في الجزائر في مجال الهواتف النقالة من خلال المساهمة في نقل التكنولجيا مع ضمان جودة الإنتاج وفقا للمعايير الدولية. ومن بين أهم النشاطات المجتمعية التي قام بها الفرع بالجزائر في (2017/2018[1]):

- 2018/06/11: المشاركة في حفل خيري للتبرع بملابس للأطفال المحتاجة بالتعاون مع جمعية "المستقبل".
- 2018/05/25: تخصيص (24 ساعة) للعمل بالتناوب في تنظيف أحد شواطئ الجزائر.
- 2017/05/28: تخصيص (24 ساعة) للعمل بالتناوب في تنظيف أحد أهم مواقع التراث العالمي "القصبة".
- التبرع السنوي بالدم من طرف العاملين بالتعاون مع الوكالة الوطنية للدم، ومستشفى مصطفى باشا.
- التبرع باللوازم المدرسية لحوالي (200) دار أيتام في كل من الجزائر، سطيف، وهران، أدرار.
- دعم طلاب الهندسة بجامعة باب الزوار في الجزائر، لتعزيز قدراتهم المهنية في (HVAC).
- تقديم تبرعات بالتعاون مع المنظمات الدولية مثل (SOS VILLAGE)، و(SIDRA).

[1] Ambassade de la République de Corée en Algérie, Les Activités Sociales des Entreprises Coréennes en Algérie, Séminaire internationale sur « La Responsabilité Sociale des Entreprises », Hôtel Saint-Georges, Alger, 03/09/2018.

2. مؤسسة (Lafarge):

تعد "لافارج" من أكبر المؤسسات الفرنسية في مجال مواد البناء في العالم بخبرة تفوق (180) عاما في هذا القطاع. وفي سنة (2008)، استحوذت "لافارج" على مؤسسة "أوراسكوم للإسمنت" المجموعة الرائدة في الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط، مع المراكز الأولى في الاسواق الرئيسية بمصر، الإمارات العربية المتحدة، العراق، والجزائر. وقد وضعت مجموعة لافارج أهدافًا في الجزائر تتعلق بالتنمية المستدامة لعام (2020) من خلال مشاريع ملموسة والتي تهم الإنسان وبيئته.

بعد ذلك اندمجت "لافارج" مع المؤسسة السويسرية "هولسيم"، لتولد المجموعة الجديدة رسميا في (15 جويلية 2015)، تحت اسم (LafargeHolcim)، وهي تعمل الان في (61) بلد ومن بينها الجزائر، والتي تعتبر سوقا استراتيجية لها لوجود احتياجات كبيرة لمواد البناء. وتتمثل أهم الممارسات ذات الطابع الاجتماعي التي قامت بها في الجزائر[1]:

– إدراكا من أن أي نشاط صناعي يمكن أن يكون له تأثير على البيئة، تعهدت مؤسسة "لافارج" بأن تتولى الجوانب المتعلقة بإعادة إصلاح المواقع الصناعية وهذا وفقا لالتزاماتها الخاصة بالتنمية المستدامة؛ وتقوم بذلك من خلال التنسيق مع كل من السلطات المحلية، مديريات البيئة، الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية، مكاتب الدراسات البيئية المحلية. ولقد بدأت بإعادة تهيئة موقعين في ولاية المسيلة منذ سنة (2008)، بتكلفة (10.000.000دج) لكل موقع، كما قامت بتحديد موقع بالجزائر العاصمة للمرحلة القادمة.

– إنشاء دار حضانة لأطفال النساء العاملات في المؤسسة بولاية برج بوعريريج بتكلفة (2.5 مليون دج)، ودارين في طور الإنجاز أحدهما بولاية المسيلة. كما تقوم المؤسسة بدعم افتتاح دور حضانات قريبة من مواقعها.

– وضع برنامج كفاءات "P. Kafaât": وهو برنامج تدريبي مستمر لتطوير مستوى مهارات عمال مؤسسة "لافارج" وإيصالهم إلى المعايير الدولية للمجموعة، كما تركز المؤسسة من خلال البرنامج التدريبي على نشر القيم والممارسات الجيدة في مجال الصحة والسلامة للعاملين.

[1] على الرابط: http://www.rsealgerie.org ، تاريخ الاطلاع : 2017/10/13.

3. مؤسسة KEC (Korea Expressway Corporation):

تأسست "المؤسسة الكورية لإنشاء الطرقات" سنة (1969)، وغزت مؤخرا الأسواق الخارجية (منها السوق الجزائري)، بشكل سريع بسبب تعزيز خبراتها باستمرار والتكنولوجيا المتطورة التي تستخدمها في بناء الطرق وصيانتها، إضافة الى استنادها على إدارة شفافة وثقافة تنظيمية من أولوياتها النزاهة والتعاون، واهتمامها بتحقيق رضا الزبائن وطلباتهم في جميع مشاريعها. وللمؤسسة العديد من المبادرات الاجتماعية في الجزائر، ومن بين ما قامت به في (2018/2017)[1]:

- في مجال الدعم التربوي:

* تجهيز مدرسة بقاعة اعلام آلي في سنة (2017)، بتكلفة (2300.0000 دج).

* تقديم لوازم لمدرسة الأطفال المعاقين بصريا في بومرداس سنة (2018)، بتكلفة (500.000دج).

- في المجال الرياضي:

* دعم النادي الرياضي "Etoile Sportive Ouled Fayet" بألبسة ومعدات سنة (2017)، بتكلفة (850.000دج).

4. مؤسسة (DANONE):

"دانون"، العلامة المرتبطة بمنتجات الالبان الطازجة، وغذاء الأطفال، والمياه والأغذية الطبية، هي مؤسسة فرنسية تعتبر من أضخم مؤسسات الصناعات الغذائية عبر العالم، بحيث تتواجد فروعها في (90) دولة، ومن بينها الجزائر منذ سنة (2001)، من خلال عقد شراكة مع مؤسسة "الالبان جرجرة". وتمتلك مؤسسة "دانون" الان (11) علامة تجارية عالمية منها (Evian, Nutricia, Activia, Alpro, Danette...) وعلامات محلية وهي: (Trèfle، Djurdjura).

ومن خلال التزام مؤسسة "دانون" بالجانب الاجتماعي، فهي تهدف إلى بناء مستقبل أكثر صحة، ممارسات غذائية أحسن، وعالم أفضل لجميع أصحاب المصلحة. وقد قامت المؤسسة بإطلاق برنامج (Dan'Cares) في أواخر سنة (2009) والذي تم مناقشته مع الاتحاد النقابي الدولي (UITA)، ويتضمن هذا البرنامج توفير التغطية الطبية والاجتماعية لجميع العاملين في فروع المؤسسة على مستوى العالم، بهدف تحقيق الرفاهية في العمل وتعزيز التزام جميع العاملين ودعمهم.

[1] Ambassade de la République de Corée en Algérie, Les Activités Sociales des Entreprises Coréennes en Algérie, Op.cit.

وفي الجزائر، تلتزم مؤسسة دانون أيضا بالتغطية الصحية والاجتماعية للعمال ولعائلاتهم من خلال استكمال التأمين القانوني المعمول به، بحيث يتكون الغطاء الإضافي فضلا عن الغطاء القانوني الإجباري من[1]:

- تسديد جزء من النفقات الطبية التي لا يسددها الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي (CNAS).
- تسديد الاستحقاقات الطبية التي لا تغطيها (CNAS)، مثل العمليات الجراحية.
- تقديم علاوات في الأحداث الخاصة مثل الختان والزيجات والولادات ...
- التأمين على الحياة (دفع علاوة للمستفيدين في حالة الوفاة أو العجز عن العمل).

5. مؤسسة (DAEWOO E&C):

تعتبر مؤسسة "دايو للهندسة والانشاء" ثالث أكبر مجموعة للبناء في كوريا الجنوبية أين أنشأت أكبر محطة طاقة من نوعها في العالم (المتواجدة في بحيرة تايدال سيهوا)، وهي تعمل على مواصلة دورها في البناء بهدف تغيير العالم منذ إنشائها في عام (1973)؛ ومن بين أهدافها أيضا مساعدة القارة الأفريقية لتصبح محل اهتمام الاقتصاد العالمي. وتتمثل مشاريع هذه المؤسسة على مستوى الجزائر في:

- 2014-2017: مشروع بناء محطة حاويات في ميناء دجيندجن (ولاية جيجل).
- 2012-2019 : مشروع إنجاز محطة توليد الكهرباء براس جنات (ولاية بومرداس).
- 2012-2019: مشروع إعادة تأهيل وادي الحراش بالعاصمة (بهدف تطهير الوادي، الحماية من الفياضانات، وهدف ايكولوجي وترفيهي).
- 2012-2017: مشروع انجاز مجمع لصناعة الأسمدة بأرزيو (ولاية وهران).
- 2008-2012: مشروع المدينة الجديدة ببوغزول (ولاية المدية).

➢ وللمؤسسة العديد من الممارسات الاجتماعية في مختلف ولايات الوطن، نذكر أهمها فيما يلي[2]:

– تشغيل أكثر من (9500) عامل في مشاريع هذه المؤسسة بالجزائر.

– تقديم الدعم لمدرسة الهندسة لمدينة "بوغزول" بالمدية، من خلال توفير دورات حول تقنيات البناء الأساسية (20 دورة في المجموع).

– التبرع بمواد لبناء مسجد في مدينة "بوغزول" بولاية المدية.

[1] على الرابط: http://www.rsealgerie.org ، تاريخ الاطلاع : 2017/10/13.

[2] Ambassade de la République de Corée en Algérie, Les Activités Sociales des Entreprises Coréennes en Algérie, Op.cit.

– دعم أنشطة الوقاية من الأوبئة في ولاية جيجل.

– تصنيع وتركيب لافتات المرور للطرق المحلية بولاية جيجل.

– تقديم إعانات مالية للسكان المحليين بولاية جيجل لإجراء فحوصات طبية.

– تقديم تبرعات بشكل منتظم للمجتمعات المحلية، وخاصة للذين يعيشون في الأحياء الفقيرة بالقرب من مواقع البناء في العاصمة.

– فتح خدمة طبية طارئة في مدينة "راس جنات" بولاية بومرداس، ومساعدة المرضى في حالات الطوارئ.

– رعاية الصالون المحلي للتشغيل تم تنظيمه من طرف مديرية التشغيل لولاية بومرداس.

– إقامة دورات تدريبية لفائدة البطالين في ولاية بومرداس من سنة (2015) الى غاية (2017)، بحيث وصل عددهم في سنة (2017) الى (322) مكون.

– تقديم طعام مجاني للفقراء خلال فترة الأعياد الدينية في مدينة "ارزيو" بولاية وهران.

– المساهمة في أشغال تهيئة الطرقات القريبة من موقع المؤسسة بوهران.

– المبادرة بتنظيف المحيط شهريا، بالقرب من موقع المؤسسة بوهران.

6. مؤسسة (HENKEL):

تتواجد مؤسسة "هنكل" الألمانية في السوق العالمي بعلامات تجارية وتكنولوجيات مبتكرة في ثلاثة مجالات وهي: المنظفات، العناية بالجمال، وتقنيات المواد اللاصقة. وبالنظر الى مسيرة عملها الممتدة منذ سنة (1876) والحافلة بالعطاء والنجاح، تمكنت "هنكل" من تحقيق الريادة في أكثر من (75) دولة، وهي تمتلك الى جانب حضورها القوي على الساحة الدولية، تواجدا لافتا في الأسواق الناشئة. ولقد اقتحمت السوق الجزائري منذ سنة (2000) من خلال شراكة مع مؤسسة (إيناد الجزائر).

إن التزام "هنكل" بالحفاظ على تحقيق التوازن بين النجاح الاقتصادي وحماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية في ثقافتها على مدى عقود مكنها من وضع استراتيجية الاستدامة بعنوان "**تحقيق المزيد باستهلاك أقل**" لعام (2030)، والتي تتضمن زيادة القيمة التي تحققها "هنكل" في مجالات التنمية الاجتماعية والسلامة والصحة والأداء، بينما تقلل من آثارها البيئية في نفس الوقت، وفي هذا الإطار تقديرا لالتزامها تجاه ممارسات الاعمال المستدامة، فازت مؤسسة "هنكل" بالمركز الثاني في الدورة الخامسة للجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية بدبي.

فالمسؤولية الاجتماعية هي جزء راسخ من قيم مؤسسة "هنكل"، بحيث تقوم بدعم العديد من المشاريع الاجتماعية المستدامة حول العالم في مختلف المجالات كالتعليم، والصحة، والفنون، والثقافة، والبيئة، ...ومن أبرز ما قامت به هنكل الجزائر في هذا الإطار:

– تجهيز (33) دار للأيتام عبر كل التراب الوطني، بفضاءات اللعب وقاعات للإعلام الآلي.

– إطلاق حملة تضامنية عنوانها "المساهمة في تحسين يومية الأطفال المرضى في المستشفيات"، بالتعاون مع وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات التي تستلم الأموال المحصل عليها لتتكفل بإنجاز العملية.

– إطلاق حملة تضامنية لجمع مبالغ مالية لفائدة مرضى السرطان، وذلك بتحويل كل دينار عن كل منتوج مشترى لفائدة هذه الشريحة دون الزيادة في سعر البيع للزبون، أي ان المؤسسة هي من تتحمل كل تكاليف العملية، كما تم وضع شعار الحملة على المنتجات لتوصيل فكرة الحملة للجميع من جهة، ولنشر ثقافة المشاركة في الأنشطة التضامنية النبيلة والإنسانية في المجتمع الجزائري من جهة أخرى.

7. مؤسسة HEC (Hyundai Engineering & Construction):

تأسست "هيونداي للإنشاء والهندسة" سنة (1974)، وهي واحدة من المؤسسات الكورية الرائدة في العالم في مجال الهندسة الصديقة للبيئة، إذ تلتزم المؤسسة بتحقيق النمو المستدام وتحسين نوعية الحياة في المجتمعات التي تستثمر فيها من خلال توفير الحلول الهندسية في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك محطات المعالجة، محطات الكهرباء والطاقة، الطاقات المتجددة، البناء والبنى التحتية، ...

وقد دخلت للسوق الجزائري من خلال مشروع إعادة تأهيل مصفاة النفط لأرزيو (وهران)، بالشراكة مع مؤسسة نافتاك في أواخر سنة (2008)، ومشروع انشاء محطة توليد الكهرباء في عين أرنات (سطيف) سنة (2012). وتتمثل أهم نشاطات المؤسسة ذات الطابع الاجتماعي لسنة (2018) في[1]:

– 2018/07/12: التبرع بـ ثلاث ملايين دينار جزائري لتجهيز مسجد عين أرنات (سطيف).

– 2018/11: التبرع بـ (500.000دج) لفائدة مدرسة "أوماش" بولاية بسكرة.

– 2018/09: التبرع بتجهيزات لفائدة مؤسسة الطفولة المسعفة في مدينة "الميلية" بولاية جيجل.

[1] Ambassade de la République de Corée en Algérie, Les Activités Sociales des Entreprises Coréennes en Algérie, Op.cit.

هذه النماذج التي ذكرت على سبيل المثال وغيرها، توضح انتشار برامج ونشاطات مجتمعية ترجع للمؤسسات الأجنبية المستثمرة في الجزائر، فهي تخصص جزء من وقتها ومالها وخططها، وتحرص على خدمة المجتمعات التي تنشط فيها. والسبب في ذلك إنما يعود الى اتباعها لنفس الاستراتيجيات والسياسات التي تنتهجها المؤسسات الام لهذه الفروع، والتي تقوم غالبا على نهج المواطنة والمسؤولية اتجاه المجتمع باعتبار أن ذلك أصبح متجذرا في ثقافة بيئة الأعمال في الدول المتقدمة.

وأهم ما تتميز به ممارسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها هذه الفروع في الجزائر، أنها على قدر جيد من الاحتراف، والجدية، وتنوع القضايا التي تتضمنها، كما تحاط غالبا بنشاطات ترويجية بهدف تقوية سمعتها وكسب ثقة أفراد المجتمع لها، ويتم ذلك إما عن طريق شعاراتها، أو عن طريق الفعاليات والمؤتمرات التي تنظمها في الجزائر.

خلاصة:

لقد اكتسبت المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص أهمية متزايدة بعد تصدّع نظم التخطيط المركزي وتحولها الى اقتصاد السوق، ليصبح القطاع الخاص قائدا لاقتصاديات مختلف بلدان العالم وشريكا أساسيا في تحقيق التنمية.

وبالنسبة للحكومة الجزائرية، فقد وجدت نفسها أمام خيار وحيد من أجل الخروج من النفق والازمة التي كانت تتخبط فيها، وهو السماح للقطاع الخاص بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد فشل القطاع العام في ذلك، ومن أجل تفعيل دوره عمدت الدولة الجزائرية على اتخاذ جملة من التدابير ومنح العديد من الامتيازات والتسهيلات، وكان هذا من خلال الإصلاحات الاقتصادية وبالموازاة معها.

كما تطرقنا في هذا الفصل الى المجهودات التي بذلتها الحكومة الجزائرية لتوجيه المؤسسات الاقتصادية حتى تكون ممارستها تجسد مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ومن بين ما قامت به إصدار القوانين والتشريعات التي تصب في إطار حماية البيئة، مراعاة حقوق العامل، حماية المستهلك...، كما تم إطلاق برامج دولية في سبيل تشجيع ودعم المؤسسات الجزائرية لاعتماد إرشادات المواصفة القياسية "الايزو26000"، وذكرنا أمثلة لمؤسسات تنتمي للقطاع الخاص بالجزائر ومتبنية لمعيار "الايزو 26000"، وأبرز ما قامت به من ممارسات في هذا المجال.

إضافة لما سبق، تم في هذا الفصل تحديد المجالات الأساسية للمسؤولية الاجتماعية ومختلف الممارسات التي يتضمنها كل مجال، وتتمثل في (مجال العاملين، مجال المنتج، مجال البيئة، ومجال المجتمع).

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000

تمهيد:

بعد إلمامنا في الفصلين السابقين للجوانب الرئيسية لموضوع البحث، سنحاول في هذا الجزء من الدراسة الوقوف على واقع تبني وممارسة المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر إطارات المؤسسات الخاصة المتبنية للمواصفة الارشادية (ISO 26000). ولأجل ذلك اخترنا "الاستبيان" كأداة لجمع البيانات الأولية، وتحليلها بالاستناد على مجموعة من الأساليب والاختبارات الإحصائية، سعيا للوصول الى نتائج أكثر دقة وموضوعية.

بناء على ما سبق، ارتأينا تجزئة الفصل التطبيقي الى المباحث التالية:

المبحث الأول: لمحة عن المؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة واختبار الفروض.

المبحث الأول: لمحة عن المؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000

سنقوم من خلال هذا المبحث بتعريف كل من المؤسسات الخاصة التي أجرينا فيها دراستنا الميدانية باعتبارها تتوفر على كافة الشروط المتوافقة مع موضوع بحثنا والهدف المرجو بلوغه.

أولا: مؤسسة أن.سي.أ رويبة (N.C.A Rouiba)

❖ **التعريف بالمؤسسة:**

تأسست في سنة (1966) مؤسسة عائلية تحت اسم "المعمل الجديد للمصبرات"، وكانت ناشطة في تصبير الخضر والفواكه، إلا أنه في سنة (1984) وفي إطار خطة نمو وانتشار وتنويع النشاط، أطلقت المؤسسة إنتاج مشروبات الفواكه، وهذا تحت علامة "رويبة" في إشارة للمدينة التي يقع فيها مقر المؤسسة، وأيضا كاعتراف وتقدير للمجتمع المحلي الذي تنحدر منه العلامة؛ وفي سنة (1989) ولأول مرة في الجزائر، تم تسويق عصير فاكهة معقم ومعبئ في علب من الورق والذي يعرف بالحفظ عبر البسترة الوميضة (فلاش)، والمستمد من البسترة التي ابتكرها "لويس باستور"، والتي تحافظ بشكل أفضل على طعم الفواكه وفيتامين "س" التي تحتويه.

أما في سنوات الألفينات، فقد شهدت المؤسسة نموا استثنائيا، بحيث استطاعت عرض تشكيلة كبيرة ومتنوعة من المنتجات، وخصوصا سنة (2005)، إذ تميزت هذه السنة بتوسيع النشاط للسوق الدولية وفتح رأس المال صندوق الاستثمارات لمرافقة ودعم نمو المؤسسة. وخلال سنوات (2010-2012) أطلقت المؤسسة فئة جديدة من منتوجها وبقدرات كبيرة لضمان النجاح، وهو ما سمح في الأخير من تحطيم رقم قياسي جديد بإنتاج (200) مليون قارورة سنة (2012).

وظلت تعمل المؤسسة على تطوير خبراتها وتجاربها سنة بعد سنة في قطاع الصناعة الغذائية، وتكثيف جهود الابتكار والتنافسية للمحافظة على مرتبة الريادة، كما فازت مؤسسة "رويبة" بجائزة أحسن مؤسسة للتصدير خارج المحروقات لسنة (2015) من طرف المركز التجاري العالمي بالجزائر، وأصبحت اليوم من أشهر المؤسسات بالجزائر وخارجها في مجال مشروبات الفواكه، وبرقم أعمال يفوق (500 مليار) سنتيم، وهي تتطلع لان تكون ضمن أفضل عشر مؤسسات في هذه الصناعة على مستوى شمال افريقيا سنة (2030)، مع المشاركة بنشاط في التنمية المستدامة من خلال المساهمة في التنمية المحلية، اختيار

التكنولوجيا النظيفة، التدريب وتطوير العاملين، المساهمة في تحسين مناخ الاعمال، الالتزام بأعلى المعايير،...[1]

وتتمثل أهم الشهادات العالمية والمحلية، التي تحصلت عليها مؤسسة رويبة في: شهادة الايزو 9001 المتعلقة بإدارة الجودة، شهادة الايزو 14001 المتعلقة بالإدارة البيئية، شهادة الايزو 22000 المتعلقة بسلامة الغذاء، وشهادة (LBT) الممنوحة من طرف جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات (APAB) بالتعاون مع وزارتي التجارة والصحة، وممثلي الفدرالية الجزائرية لحماية المستهلك (FAC).

❖ خطوات تبني مؤسسة رويبة للمسؤولية الاجتماعية:

لقد ساعد انضمام مؤسسة رويبة لمشروع (SR. MENA) سنة (2011)، في تبنيها للمسؤولية الاجتماعية من خلال تنفيذها للمجالات المحددة في إطار المشروع، وتطبيقها لإرشادات مواصفة "الايزو 26000"، ولقد مرت لأجل ذلك بعدة خطوات نلخص أهمها فيما يلي:[2]

1. كخطوة أولى، أنشأت مؤسسة رويبة لجنة مكرسة لتنفيذ المواصفة الارشادية للمسؤولية الاجتماعية.
2. تطوير خطة العمل والإنجازات المتوسطة.
3. تقييم نتائج أول خطة عمل للمسؤولية الاجتماعية تم تطويرها خلال مرحلة 2012-2013.
4. إطلاق المرحلة الثانية في 2013-2014، للعمل مع الخبير الوطني حول:
   - مراجعة رؤية ورسالة وقيم المؤسسة.
   - تحديث المحاور الاستراتيجية وتحويل الأهداف إلى مؤشرات.
   - إشراك الشركاء الاجتماعيين في العملية.
   - تثمين الممارسات الجيدة القائمة بالفعل.
   - تحديث خطة العمل المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

❖ أهم فوائد تبني مؤسسة رويبة للمسؤولية الاجتماعية:

- وضع برنامج فعال لإدارة النفايات من خلال الفرز وإعادة التدوير والاسترداد.
- خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وانخفاض استهلاك المياه وتلويثها.

[1] ISO, sr mena case study, project on the uptake and use of iso26000 on social responsibility within the mena region, NCA Rouiba, Algeria, p16.
[2] ISO, sr mena case study, NCA Rouiba, op.cit, p11.

- تحسين المشاركة مع المجتمع المحلي من خلال التبرعات والرعاية والمساندة للجمعيات الخيرية.
- نشر تقرير التنمية المستدامة وفقا لنموذج مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI).

ثانيا: مؤسسة تيبوبلاست (Tuboplast)

تأسست "تيبوبلاست" سنة (1966)، وأخذت بعدها الصناعي منذ سنة (1976) بتخصصها في إنتاج الانابيب البلاستيكية، لتغطي الاحتياجات الوطنية في العديد من المجالات: البناء، الزراعة، الصناعة،... ولتطوير المؤسسة موقعها، أطلقت منتجات جديدة واعتمدت نهجا جديدا للجودة وفقا لمعيار الايزو 9001، وتحصلت المؤسسة في اطار ذلك على شهادة (الايزو9001: 2015)، إضافة الى (TEDJ eau potable) الممنوحة من طرف (IANOR)، و(Agrément Tube Gaz) الممنوحة من طرف (CREDEG)[1].

وفي ذات السياق، فضلا عن دورها الاقتصادي، انضمت المؤسسة للبرنامج الدولي (SPRING)، لتتبنى من خلال ذلك المسؤولية الاجتماعية رسميا في فيفري من سنة (2017)، وأنشأت خلية تتكون من مجموعة من الإطارات لمتابعة مسار تطبيق الارشادات التوجيهية لمعيار الايزو 26000، حيث أنها أنهت المرحلتين التاليتين:

1. ابتداء من مارس 2017: مرحلة تشخيص الأوضاع (Check List).
2. من جانفي 2018 الى غاية افريل 2018: مرحلة التخطيط (جدولة الاعمال).

أما مرحلة التنفيذ وتقييم الإنجازات، فهي لازالت طور الإنجاز، حيث أنها قامت بالعديد من الممارسات التي تندرج ضمن المجالات المحددة التالية: العاملين، البيئة، والمجتمع المحلي.

[1] على الرابط: https://www.sitep-tuboplast.com/presentation.html ، تاريخ الاطلاع: 2018/06/03.

ثالثا: المؤسسة الجزائرية للأكياس المغلفة (Société Algérienne de Sacs Enduits)

❖ نشأة المؤسسة:

أُنشأت المؤسسة الجزائرية الخاصة للاكياس المغلفة (SASACE) سنة (2003)، ولقد حققت الريادة في تصنيع الأكياس البلاستيكية الصديقة للبيئة، بطاقة إنتاجية تبلغ (45 مليون) كيس في السنة.[1] ولقد كانت سنة (2008) بداية تطبيق المؤسسة للمعايير العالمية للجودة وحصولها على شهادة (الايزو 9001)، تلتها شهادات علامة تاج (Marque Tedj sac à /Marque Tedj sac à valve fond cousu) سنوات (2016/2010) على التوالي.

وبالتزام مؤسسة ساساس بنهج التنمية المستدامة، فقد قامت سنة (2010) بانتاج أول أكياس في الجزائر مصنوعة من مادة "البولي بروبيلين" التي تسمح بالتحلل الحيوي والتدهور المتسارع للكيس البلاستيكي في ظرف قياسي من الزمن (ستة أشهر عوض 500 سنة بالنسبة للكيس العادي)، ولتشجيع تكنولوجيا التغليف المصنوعة من هذه المادة، ساهمت في وضع معيار وطني بالتعاون مع هيئة التقييس الوطني، وكذا في إنشاء أول مختبر وطني للتحليل مخصص لاختبار البوليمرات (polymères) القابلة للتحلل البيولوجي؛ وعليه فقد لعبت المؤسسة دورا محوريا في تحقيق تقدم كبير في مجال البحث والتطوير لهذه التكنولوجيا "الخضراء".

ونتيجة لتواصل جهود المؤسسة لتجسيد أهداف التنمية المستدامة فقد تحصلت في سنة (2012) على المواصفة العالمية للبيئة (ايزو 14001)، وفي نفس السنة، واستنادا لأدائها الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي فقد تم اقتراحها من قبل المعهد الجزائري للتقييس للانضمام الى مشروع (SR. MENA)، لتتبنى من خلاله المسؤولية الاجتماعية وتحصل لأجل ذلك على اعتراف المنظمة الدولية للتقييس، نظرا لتفوقها من ناحية نسبة تقدمها في تطبيق المسؤولية الاجتماعية والمساهمة في نشرها.

❖ إجراءات تبني مؤسسة "ساساس" للمسؤولية الاجتماعية:

تم في البداية إنشاء لجنة التوجيه الدائمة (CPP ISO 26000)، المسؤولة عن نشر ومراقبة واستدامة نهج المسؤولية الاجتماعية وتعزيزها في سلسلة القيمة ومجال تأثير "SASACE".

[1] ISO, Benefits in applying ISO26000, Op.cit, p 15.

وقامت هذه اللجنة ببناء خطة عمل أبرز ما ركزت عليه:[1]

1. اعتماد عملية التقييم الذاتي الدوري لممارسات "SASACE" من ناحية المسؤولية الاجتماعية.
2. مراجعة وتحديث رؤيتها وسياستها العامة في ضوء التزامها بالمسؤولية الاجتماعية.
3. التعبير عن أهداف المسؤولية الاجتماعية بمؤشرات قياس، ومتابعتها باستخدام لوحة القيادة المشتركة.
4. توسيع الحوار مع أصحاب المصلحة الأكثر معنية بنهج المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة "ساساس"، من خلال حلقات عمل (ورشات) محددة لجمع التوقعات ودراستها.
5. حملات التوعية والتدريب (لجميع العاملين) بشأن الالتزامات الاجتماعية لمؤسسة ساساس، ومعيار الايزو 26000.
6. مشاركة ممارساتها الجيدة عبر الموقع الخاص بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجزائرية.

❖ **أهم فوائد تبني مؤسسة "ساساس" للمسؤولية الاجتماعية:**

- تطوير تقرير الاستدامة الأول وفقا لنموذج مبادرة الإبلاغ العالمية (GRI).
- التقدم في تطوير منتجات التغليف القابلة للتحلل (البولي ايثيلين).
- تحسين العلاقات مع العاملين وباقي أصحاب المصلحة.
- تحسين سمعة المؤسسة.
- الاهتمام بالمبادرات المجتمعية.
- إشراك العمال، وإلقاء الضوء على دور كل عضو في المؤسسة لتجسيد وتعزيز القيم والسلوك الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية لـ "SASACE".

رابعا: مؤسسة سطيف للمشروبات Setifis Bottling Company (SBC)

تم انشاء مؤسسة "أس.بي.سي" سنة (2000)، ويتمثل نشاطها الرئيسي في تطوير، إنتاج، وتسويق عصير الفواكه، والمشروبات الغازية، ومن أهم علاماتها التجارية (بونجو) BONJOS، (جوفري) jufré، و(فرحة) FARHA. ولقد قامت باستثمارات ضخمة في عملية الإنتاج، وأيضًا في التدريب والإدارة، والتنمية المستدامة، مما سمح لها بأن تصبح اليوم واحدة من أفضل خمس مؤسسات إنتاج المشروبات في الجزائر.

[1] ISO, sr mena case study, project on the uptake and use of iso26000 on social responsibility within the mena region, SASACE, Algeria, op.cit, p11.

وكجزء من استراتيجية التطوير الخاصة بها، أنشأت نظام إدارة سلامة الأغذية "SMSDA" وفقًا لمعيار (ISO 22000: 2005) الذي تم اعتماده في عام (2012)، ثم تم تجديده لدورة أخرى في أبريل من سنة (2015). الهدف الرئيسي لنظام الإدارة هذا هو ضمان سلامة المنتجات المصنعة من قبل مؤسسة (SBC) من خلال إدخال تدابير وقائية لإجراءات العمل والممارسات الصحيحة ونظام مراقبة موثوق لتجنب أي مخاطر على سلسلة الإنتاج، ومن ثم على صحة الزبون.

بعد ذلك، أنشأت نظامًا لإدارة الجودة "SMQ" وفقًا لمعيار (ISO 9001: 2008) الذي تم اعتماده في يناير 2015، لضمان رضا الزبون واحترام متطلباته. وفي سنة (2017) تحصلت المؤسسة على شهادة (ISO 9001: 2015).

في الوقت نفسه، أنشأت أيضًا نظام الإدارة البيئية (EMS) وفقًا لمعيار (ISO 14001: 2004) المعتمدة في أبريل 2015، بهدف الحفاظ على البيئة من خلال الالتزام الصارم للمتطلبات التنظيمية المعمول بها، والاستخدام الأمثل للطاقة، والمياه وغيرها من الموارد، وإدخال سياسة إدارة النفايات، لتتحصل المؤسسة في سنة (2017)، على شهادة الايزو "ISO 14001" اصدار (2015).

إضافة لما سبق تحصلت مؤسسة (SBC)، سنة (2015) على علامة (AIB) في إطار اعتمادها على إدارة الجودة ومبادئ السلوك التصنيعي الجيد، وكذلك التزامها بنظام (HACCP)، وهو نظام وقائي يعنى بسلامة الأغذية.

وفي مارس 2016، تحصلت المؤسسة على شهادة (OHSAS 18001) إصدار (2007)، لاعتمادها نظام لإدارة الصحة والسلامة المهنية. وفي أوت من نفس السنة، كانت (SBC) أول مؤسسة للمشروبات تتحصل على العلامة (LBT) في الجزائر، لتطبيقها نظام لإدارة سلامة المنتج.

كما تجدر الإشارة الى أن المؤسسة تقوم في الآونة الاخيرة بالسير على إرشادات معيار الايزو 26000 بشكل رسمي، باعتبارها مؤسسة مسؤولة اجتماعيا اتجاه مختلف أصحاب المصلحة.

وللتكيف مع المتطلبات الجديدة لسوق المشروبات في الجزائر، تقوم المؤسسة بتحضير مواصفة "الايزو 7025"، والمتعلقة بتطبيق المتطلبات العامة لكفاءة مختبرات الفحص والمعايرة، ولهذا السبب تم اختيار مؤسسة (SBC) من بين حوالي (50) مؤسسة جزائرية، من قبل وزارة الصناعة والمناجم للاستفادة من برنامج الدعم الحكومي لاعتماد مختبرها لمراقبة الجودة.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

سنعرض في هذا المبحث منهجية الدراسة الميدانية وذلك من خلال تبيان عملية بناء الاستبيان، وكيفية توزيعه، مع إيضاح مجتمع وعينة الدراسة، والأدوات الإحصائية المعتمدة في اختبار الفرضيات وتحليل البيانات.

أولا: مراحل تطوير أداة الدراسة

اعتمدنا في جمع البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية على "الاستبيان" باعتباره أنسب أدوات البحث العلمي، وهو يعرف على انه "نموذج يضم مجموعة من الأسئلة الموجهة الى الافراد، من أجل الحصول على معلومات حول موضوع ما".[1] ولقد مرت عملية تطوير الاستبيان بمجموعة من المراحل الى أن وصل الى شكله النهائي، وفيما يلي نوضح ما قمنا به في كل مرحلة:

1. بناء أداة الدراسة:

انطلقنا في البداية من مراجعة لعدد من الكتب، والدراسات ذات الصلة بموضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، واعتمدنا عليها في بناء الشكل الاولي للاستبيان من خلال الالمام بجميع الجوانب والابعاد المرتبطة بهذا الموضوع، الا أنه كان لابد من التأكد من مدى قدرته على تحقيق الهدف الذي بني لأجله، وذلك عن طريق اختبار صدق محتواه، وثباته.

2. صدق أداة الدراسة:

يعرف صدق أداة الدراسة بأنه قدرة هذه الأداة على قياس الشيء الذي صممت من أجله بدقة، كما يعرف على أنه شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح عباراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل أفراد العينة المعنية بالدراسة.[2]

1.2 الصدق الظاهري:

لقياس صدق الاستبيان الظاهري، قمنا في البداية بعرضه على المشرف العلمي لتحكيمه بتاريخ (2018/04/09)، وبعد موافقته المبدئية عليه، قدمناه لمجموعة من الأساتذة المحكمين من داخل

[1] زرواتي رشيد، تدريبات على منهجية البحث العلمي، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص 182.

[2] طهراوي حياة، دور القيادة التحويلية في تفعيل منهج إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي: دراسة آراء عينة من أساتذة قطاع التعليم العالي، أطروحة دكتوراه، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2016، ص 335.

الوطن، ومن خارجه (**أنظر الملحق رقم 02**)، نظرا لما يتمتعون به من كفاءة علمية وخبرة ميدانية في هذا المجال، وقد طلبنا منهم إبداء رأيهم حول الاستبيان من حيث:

- مدى تأدية الاستبيان للغرض الذي صمم لأجله وشموله على مختلف عناصر الموضوع.
- سلامة ووضوح صياغة العبارات.
- التحقق من تمثيل كل عبارة للمحور أو المجال الذي أدرجت فيه.

وبعد اجراء التصحيحات والتعديلات اللازمة على الاستبيان طبقا لملاحظات الأساتذة المحكمين، واقتراحاتهم، جاء الاستبيان في صورته النهائية مكونا من جزئين كالتالي:

- **الجزء الأول**: يتضمن البيانات والمعلومات الخاصة بالمؤسسة وتتمثل في: اسم المؤسسة، حجم المؤسسة، عمر المؤسسة، الشهادات المحلية والدولية التي تحصلت عليها المؤسسة.
- **الجزء الثاني**: يشمل (45) عبارة (فقرة/ سؤال)، والتي تغطي المحاور الرئيسية للدراسة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): وصف محاور الاستبيان

عنوان المحور	المجالات	ترقيم العبارات
المحور الأول: تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	/	A1 ⟵ A11
المحور الثاني: مجالات المسؤولية الاجتماعية	- مجال العاملين - مجال المنتج - المجال البيئي - مجال المجتمع	T1 ⟵ T10 P1 ⟵ P10 E1 ⟵ E7 C1 ⟵ C7
المجموع		45 عبارة

المصدر: من اعداد الطالبة

2.2 الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:

هو قياس مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي اليه، وذلك بحساب "معامل الارتباط سبيرمان" بين كل عبارة من عبارات محوري الاستبيان والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي اليه العبارة. وفيما يأتي تتضح النتائج التي تحصلنا عليها ملخصة في الجدولين كما يلي:

1.2.2 الاتساق الداخلي لمحور تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: تتلخص النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): معاملات الارتباط بين درجات عبارات محور تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مع الدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الحقيقي
A1	0.372**	0.003
A2	0.435**	0.001
A3	0.249	0.055
A4	0.507**	0.000
A5	0.299*	0.020
A6	0.478**	0.000
A7	0.271*	0.036
A8	0.100	0.449
A9	0.384**	0.002
A10	0.598**	0.000
A11	0.594**	0.000

* دال عند مستوى معنوية (0.05). ** دال عند مستوى معنوية (0.01).

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الخاص بتبني المسؤولية الاجتماعية، موجبة وتتراوح بين (0.598) في حدها الأعلى، وبين (0.271) في حدها الأدنى، بحيث أن العبارات (A11, A10, A9, A6, A4, A2, A1) كانت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0.01)، ماعدا العبارتين (A5, A7) كانت دالة إحصائيا عند مستوى (0.05)، وهذا يشير الى وجود اتساق داخلي بين العبارات السابق ذكرها والمحور الذي تنتمي اليه، وبالتالي فهي تعتبر صادقة لما وضعت لقياسه. أما العبارتين (A3, A8) فهي تستبعد من عملية التحليل، لان مستوى الدلالة الحقيقي لكل منهما أكبر من مستوى الدلالة الاسمي.

2.2.2 الاتساق الداخلي لمحور مجالات المسؤولية الاجتماعية: وتتلخص نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): معاملات الارتباط بين درجات عبارات مجالات المسؤولية الاجتماعية مع الدرجة الكلية لكل مجال

المجال	رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الحقيقي	المجال	رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة الحقيقي
مجال العاملين	T1	0.520**	0.000	مجال المنتج	P1	0.297*	0.021
	T2	0.399**	0.002		P2	0.397**	0.002
	T3	0.328*	0.011		P3	0.648**	0.000
	T4	0.483**	0.000		P4	0.527**	0.000
	T5	0.349**	0.006		P5	0.354**	0.006
	T6	0.494**	0.000		P6	0.094	0.473
	T7	0.420**	0.001		P7	0.330**	0.010
	T8	0.464**	0.000		P8	0.311*	0.016
	T9	0.731**	0.000		P9	0.208	0.111
	T10	0.510**	0.000		P10	0.605**	0.000
المجال البيئي	E1	0.542**	0.000	مجال المجتمع	C1	0.343**	0.007
	E2	0.238	0.067		C2	0.594**	0.000
	E3	0.516**	0.000		C3	0.297*	0.021
	E4	0.581**	0.000		C4	0.343**	0.007
	E5	0.634**	0.000		C5	0.433**	0.001
	E6	0.578**	0.000		C6	0.604**	0.000
	E7	0.543**	0.000		C7	0.426**	0.001

* دال عند مستوى معنوية (0.05). ** دال عند مستوى معنوية (0.01).

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لكل مجال من مجالات المحور موجبة. وأن جميع عبارات مجال العاملين، ومجال المجتمع كانت دالة إحصائيا عند مستوى

معنوية (0.01)، ماعدا العبارتين (T3,C3) فقد كانت دالة احصائيا عند مستوى (0.05)، لذا لن نستبعد أي عبارة من عبارات هذين المجالين، لأنها تعتبر صادقة لما وضعت لقياسه.

كما أن العبارات (P2, P3, P4, P5, P7, P10, E1, E3, E4, E5, E6, E7) كانت دالة احصائيا عند مستوى معنوية (0.01)، أما بالنسبة للعبارتين (P1, P8)، فقد كانت دالة احصائيا عند مستوى (0.05)، وهذا يدل على وجود اتساق داخلي بين العبارات التي سبق الإشارة اليها وكل من مجال المنتج، والمجال البيئي التي تنتمي اليها. الا العبارات (E2, P9, P6) فهي مستبعدة من التحليل لان مستوى الدلالة الحقيقي لكل منها أكبر من مستوى الدلالة الاسمي (0.05).

3. ثبات أداة الدراسة:

لقياس ثبات أداة الدراسة استخدمنا "معامل ألفا كرونباخ"، وذلك بقصد تحديد مدى استقرار الاستبيان، وقدرته على إعطاء نتائج مماثلة إذا ما تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أي أن الاستبيان يعطي نفس النتائج باحتمال مساو لقيمة معامل ألفا كرونباخ إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، بحيث تكون نتيجة المقياس مقبولة إحصائيا إذا كانت قيمة المعامل أكبر من (0.6)، وكلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح، دل ذلك على درجة ثبات أعلى لأداة الدراسة.

ولقد تحققنا من ثبات الاستبيان من خلال حساب معامل ألفا، وتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): معاملات ثبات الاستبيان

المحاور	معامل (ألفا كرونباخ)
تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (A)	0.574
مجالات المسؤولية الاجتماعية (B)	0.818
الاستبانة ككل	0.821

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول أن قيمة معامل الثبات للدراسة ككل بلغ (82,1%) وهي نسبة تدل على ان أداة الدراسة تتمتع بثبات عالٍ.

وتأسيسا على النتائج الاحصائية، نكون قد تأكدنا من صدق وثبات الاستبيان، وصلاحيته لتحليل النتائج، والاجابة على أسئلة الدراسة، واختبار فرضياتها.

ثانيا: تطبيق أداة الدراسة

نعني بتطبيق أداة الدراسة، الإجراءات التي تم من خلالها توزيع الاستبيان على العينة المعنية بدراستنا.

– مجتمع وعينة الدراسة:

يعرف المجتمع الاحصائي بأنه مجموع الوحدات التي يتم اختيار العينة منها بالفعل[1]. وبناء على الإشكالية التي بنيت على أساسها دراستنا، فان المجتمع المستهدف يتشكل من المؤسسات الجزائرية التي تنتمي للقطاع الخاص، والمتبنية لمعيار "الايزو 26000"، ومن خلال تبحثنا العميق عن قائمة المؤسسات الخاصة التي تبنت رسميا معيار "الايزو 26000" في الجزائر لغاية سنة (2019)، لم نجد سوى عشر مؤسسات جزائرية خاصة على مستوى الوطن، طبقا لبيانات كل من المعهد الوطني للتقييس (**أنظر الملحق رقم 03**)، والمنظمة الدولية للتقييس[2].

وعليه، قمنا بتطبيق دراستنا على عينة بلغ حجمها (60) فردا، مقسمًا على (04) مؤسسات خاصة، والتي اعتمدنا في اختيارها على طريقة العينة الميسرة، وذلك لسهولة الوصول لها، وجمع البيانات المطلوبة منها. وقد تم استقصاء جميع الإطارات الذين يشتغلون على مستواها، باعتبارهم الأكثر تأثيرا على أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخاصة، ولكونهم الأقرب أو من ضمن متخذي القرارات المتعلقة بتبنيها وتطبيقها، ومن ثم قدرتهم على فهم واستيعاب مصطلحات وعبارات الاستبيان، والاجابة عليه.

بعد الضبط النهائي لأداة الدراسة باللغتين العربية والفرنسية، تم توزيع الاستبيانات على إطارات المؤسسات الأربعة في نهاية شهر جوان من سنة (2018)، وذلك حسب العدد الذي يُطلب منا تقديمه بالتحديد، علما أن كل مؤسسة من المؤسسات المبحوثة قامت بتكليف مسؤول عن عملية التوزيع والجمع للاستبيانات، وإعلامنا في حال انتهاءه من ذلك لتسليمنا إياها.

وقد تم الانتهاء من عملية الجمع الكلي للاستبيانات بتاريخ (14/جانفي/2019)، بنسبة استرجاع بلغت (100%)، وقمنا بإجراء الفحص التفصيلي لها من ناحية مدى صلاحيتها للتحليل، فوجدنا أنه تم الإجابة عليها جميعا بشكل كامل وصحيح.

[1] هزرشي طارق، دراسة لعوامل ضعف إنتاجية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وسبل تحسينها، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015، ص 295.

[2] ISO, Benefits in applying ISO26000, Op.cit, p 09.

وفي الجدول التالي نوضح أسماء المؤسسات الجزائرية الخاصة محل دراستنا، وعدد الاستبيانات الموزعة فيها كما يلي:

الجدول رقم (06): المؤسسات الجزائرية الخاصة عينة الدراسة، والاستبيانات الموزعة فيها

إسم المؤسسة	الولاية	القطاع	الحجم	العمر	عدد الاستبيانات الموزعة
أن.سي.أ رويبة (NCA Rouiba)	الجزائر العاصمة	الصناعة الغذائية	كبيرة	أكثر من 21 سنة	20
تيبوبلاست (Tuboplast)	الجزائر العاصمة	صناعة الانابيب	متوسطة	أكثر من 21 سنة	10
ساساس (SASACE)	تيبازة	صناعة الاكياس المغلفة	متوسطة	11-20 سنة	19
أس.بي.سي (S.B.C)	سطيف	الصناعة الغذائية	متوسطة	11-20 سنة	11
المجموع					60

المصدر: من اعداد الطالبة

ثالثا: أساليب المعالجة الإحصائية

لاختبار فرضيات الدراسة وتحليلها، واستقراء النتائج بشكل دقيق وموضوعي، والوصول الى تقديم المقترحات والحلول المناسبة، استعملنا مجموعة من الأساليب والاختبارات الإحصائية والتي سنوضحها فيمايلي.

1. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

قبل القيام بتحديد الاختبارات الملائمة للتحقق من فرضيات الدراسة الميدانية، لابد علينا أولا من معرفة هل البيانات المستخرجة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ولأجل ذلك استخدمنا اختبار « Kolmogorov-Smirnov Test »، ويعتمد هذا الأخير على فرضيتين:

- الفرض العدمي (**H0**): بيانات العينة تتبع التوزيع الطبيعي.
- الفرض البديل (**H1**): بيانات العينة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

فاذا كان مستوى الدلالة الحقيقي أكبر من مستوى الدلالة الاسمي (0.05)، نقبل الفرض العدمي، وعليه فالبيانات تتوزع توزيعا طبيعيا، أما ان كان العكس، أي مستوى الدلالة الحقيقي اقل من مستوى الدلالة الاسمي (0.05)، فإننا نقبل الفرض البديل، أي ان البيانات لا تتوزع توزيعا طبيعيا. والنتائج التي تحصلنا عليها بعد إجراء الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

المحور	اختبار كولمجروف–سميرنوف	
	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة الحقيقي
تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (**A**)	0.195	0.000
مجالات المسؤولية الاجتماعية (**B**)	0.201	0.000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج SPSS.

يوضح الجدول أن مستوى الدلالة الحقيقي أقل من مستوى الدلالة الاسمي، مما يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي يجب علينا استخدام الاختبارات اللامعلمية في دراستنا.

2. الاختبارات الإحصائية المستعملة في الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، الإصدار رقم (24)، والذي ساعدنا على إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية المناسبة للدراسة، والمتمثلة في:

- **اختبار (Kolmogorov-Smirnov Test)**: والذي استعمل لتحديد طبيعة توزيع البيانات المتحصل عليها.
- **معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)**: وقد استخدم من أجل تقدير ثبات أداة الدراسة.
- **معامل الارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient)**: واعتمدنا عليه في تحديد الاتساق الداخلي للعبارات، ومعرفة مدى صدق أداة الدراسة.
- **الاختبارات اللامعلمية**: وهي الاختبارات المناسبة لمقياس ليكرت المستخدم في الدراسة، وأيضا لتوزيع البيانات غير الطبيعي، وتتمثل في:
  - **اختبار الإشارة (Sign Test)**: لاختبار الفرضيات حول وسيط مجتمع واحد
  - **اختبار مان وتني (Mann-Whitney U)**: لاختبار الفرضيات حول الفرق بين وسيطي مجتمعين في حالة العينات المستقلة.
  - **اختبار كروسكال والاس (Kruskal–Wallis H)**: لاختبار فرضيات مقارنة الوسيط لعدة مجتمعات مستقلة.

3. قياس الاتجاهات والمستويات:

إن الهدف الأساسي من دراستنا هو التعرف على حقيقة تجسيد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من وجهة نظر إطارات المؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000، لذلك لابد من قياس اتجاهاتهم نحو عبارات الاستبيان، ولهذا استخدمنا مقياس ليكرت الثلاثي، باعتباره الأنسب لدراسة الواقع الفعلي لتبني وممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. وقد كانت الخيارات المتاحة أمام كل عبارة (نعم / محايد / لا)، مع ربط كل خيار بوزن محدد على النحو الاتي: (3 / 2 / 1).

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة واختبار الفروض

سنقوم من خلال هذا المبحث بالتأكد من مدى صحة الفرضيات المتعلقة بالدراسة الميدانية، بالإضافة الى عرض وتفسير نتائج إجابات افراد العينة حول كل فقرة من فقرات محاور الدراسة على حدى.

أولا: تبني فلسفة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجزائرية الخاصة

بغرض تحليل واقع تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية الخاصة المبحوثة، قمنا باستخدام اختبار الإشارة (Sign Test)، لاختبار درجة موافقة المستقصين حول عمق تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. واعتمدنا على الفرضيات الإحصائية التالية:

- الفرضية الصفرية (**H0**): وسيط درجة الإجابة يساوي درجة الحياد (الوسيط=2).
- الفرضية البديلة (**H1**): وسيط درجة الإجابة لا يساوي درجة الحياد.

فاذا كانت قيمة مستوى الدلالة الحقيقي أكبر من مستوى الدلالة الاسمي والمقدرة بـ (0.05)، فإننا نقبل الفرضية الصفرية، أما إذا كان العكس يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهنا نستطيع ان نحدد درجة الاستجابة من خلال مقارنة وسيط إجابة المستقصين مع درجة الحياد.

والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها بعد إجراء الاختبار للمحور الأول والمتعلق بـ " تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"، والذي يتكون من (09) عبارات (بعد حذف عبارتين من التحليل)، ومن أجل تحليلها قمنا بتطبيق اختبار الإشارة لكل عبارة على حدى.

الجدول رقم (08): نتائج اختبار الإشارة لعبارات تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

الترتيب	رقم العبارة	عدد الإشارات الموجبة	عدد الإشارات السالبة	عدد الاصفار (الحياد)	قيمة Z	مستوى الدلالة الحقيقي	الوسيط العام	درجة الموافقة
2	A1	50	2	8	-6.518	0.000	3	نعم
1	A2	53	1	6	-6.940	0.000	3	نعم
7	A4	36	9	15	-3.876	0.000	3	نعم
4	A5	43	5	12	-5.340	0.000	3	نعم

6	A6	38	4	18	-5.092	0.000	3	نعم
3	A7	47	2	11	-6.286	0.000	3	نعم
8	A9	16	26	18	-1.389	0.165	2	محايد
5	A10	42	7	11	-4.857	0.000	3	نعم
9	A11	14	14	32	0.000	1.000	2	محايد
المحور الاول		**56**	**4**	**0**	**-6.584**	**0.000**	**3**	**نعم**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج SPSS.

انطلاقا من النتائج الواردة في الجدول أعلاه، يمكن ترتيب عبارات المحور الأول تنازليا من الاتجاه الأقوى الى الأقل وذلك بناء على (مستوى الدلالة الحقيقي، الوسيط العام، وعدد الإشارات الموجبة) كما يلي:

1- جاءت العبارة رقم (02) في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها لدى أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي (0.000)، وذلك لان إجابة (53) إطارا حول هذه العبارة فاقت درجة الحياد وتمثلت في الخيار (نعم)، مما يدل على ان رؤية ورسالة المؤسسة وسياساتها تمتزج بفلسفة المسؤولية الاجتماعية، وتعتبر جزء لا يتجزأ من أهدافها الجوهرية.

2- جاءت العبارة رقم (01) في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها لدى أفراد العينة، حيث بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي (0.000)، وهذا لان إجابة (50) إطارا حول هذه العبارة فاقت درجة الحياد وتمثلت في الخيار (نعم)، مما يدل على تكامل ممارسات، ومبادئ المسؤولية الاجتماعية استراتيجيا مع جميع أنشطة ووظائف المؤسسة وعملياتها.

3- جاءت العبارة رقم (07) في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها لدى أفراد العينة، بحيث بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي (0.000)، وهذا لان إجابة (47) إطارا حول هذه العبارة فاقت درجة الحياد وتمثلت في الخيار (نعم)، مما يدل على مساهمة المؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة في تنظيم الاحداث والمؤتمرات الوطنية والدولية التي تعنى بموضوع المسؤولية الاجتماعية.

4- جاءت العبارة رقم (05) في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها لدى أفراد العينة، بحيث بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي (0.000)، وهذا لان إجابة (43) إطارا حول هذه العبارة فاقت

درجة الحياد وتمثلت في الخيار (نعم)، مما يدل على أن المؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة تسعى من خلال تطبيقها للمسؤولية الاجتماعية إلى المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

5- جاءدت العبارة رقم (10) في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها لدى أفراد عينة الدراسة، بحيث بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي (0.000)، وهذا لان إجابة (42) إطارا حول هذه العبارة فاقت درجة الحياد وتمثلت في الخيار (نعم)، مما يدل على ان المؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة تقوم بمشاريع تنفع المجتمع بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني أو مع مؤسسات أخرى.

6- جاءت العبارة رقم (06) في المرتبة السادسة من حيث درجة الموافقة عليها، بحيث بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي (0.000)، وذلك لان إجابة (38) إطارا حول هذه العبارة فاقت درجة الحياد وتمثلت في الخيار (نعم)، مما يدل على اهتمام المؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة بمتابعة تطورات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الرائدة في هذا المجال من خلال تجاربها وإنجازاتها.

7- جاءت العبارة رقم (04) في المرتبة السابعة من حيث درجة الموافقة عليها، بحيث بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي (0.000)، وهذا لان إجابة (36) إطارا حول هذه العبارة فاقت درجة الحياد وتمثلت في الخيار (نعم)، مما يدل على ان المؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة تقوم بالإفصاح من خلال تقاريرها عن معلومات تتعلق بأدائها الاجتماعي.

8- جاءت العبارة رقم (09) في المرتبة الثامنة من حيث درجة الموافقة عليها لدى أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ الوسيط العام (2) بمستوى دلالة حقيقي غير معنوي قدر بـ (0.165) بسبب تشتت إجابات المستقصين على الخيارات المتعلقة بهذه العبارة، مما يدل على تحقق الحيادية في نظر إطارات المؤسسات الجزائرية الخاصة المبحوثة بخصوص ممارسة هذه الأخيرة لمسؤوليتها الاجتماعية في المواسم والمناسبات الدينية فقط.

9- جاءت العبارة رقم (11) في المرتبة التاسعة من حيث درجة الموافقة عليها لدى افراد عينة الدراسة، حيث بلغ الوسيط العام لها (2) بمستوى دلالة حقيقي غير معنوي (1.000)، بسبب تشتت إجابات المستقصين على الخيارات المتعلقة بالعبارة، مما يدل على تحقق الحيادية في نظر إطارات المؤسسات الجزائرية الخاصة المبحوثة حول تخصيص هذه الأخيرة لميزانية سنوية محددة للإنفاق على أنشطة وبرامج مسؤوليتها الاجتماعية.

- وبالنسبة للمحور الأول ككل، يتضح من خلال الجدول (08) أن اتجاه موافقة أغلبية أفراد العينة من إطارات المؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة، حول عمق تبني هذه الأخيرة لفلسفة المسؤولية الاجتماعية،

كان "نعم"، وهذا ما يعكسه الوسيط العام للمحور الكلي الذي قدر بـ (2.54)، بحيث أن (56) إطارا كانت اجاباتهم حول هذا المحور أكبر من درجة الحياد، وكانت قيمة اختبار الإشارة معنوية احصائيا لان مستوى الدلالة الحقيقي قدر بـ(0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة الاسمي (0.05)، مما يعني وجود فرق بين وسيط إجابات المستقصين ودرجة الحياد.

ثانيا: مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000

إن تحليل واقع ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية الخاصة سيتم من خلال أربعة مجالات رئيسية وهي: مجال العاملين، مجال المنتج، المجال البيئي، مجال المساهمات تجاه المجتمع. ولتحليل هذه المجالات استخدمنا اختبار الإشارة (Sign Test)، وهذا بغرض اختبار درجة موافقة المستقصين حول ممارسات المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها الأربعة مجتمعة.

1-2 مجال العاملين:

جاء هذا المجال مشكلا من (10) عبارات ومن أجل تحليلها أجرينا اختبار الإشارة لكل عبارة على حدى، والجدول التالي يوضح النتائج التي تحصلنا عليها:

الجدول رقم (09): نتائج اختبار الإشارة لعبارات مجال العاملين

الترتيب	رقم العبارة	عدد الإشارات الموجبة	عدد الإشارات السالبة	عدد الاصفار (الحياد)	قيمة Z	مستوى الدلالة الحقيقي	الوسيط العام	درجة الموافقة
2	T1	53	4	3	-6.358	0.000	3	نعم
7	T2	29	10	21	-2.882	0.004	2	الحياد
2	T3	53	4	3	-6.358	0.000	3	نعم
4	T4	42	8	10	-4.667	0.000	3	نعم
2	T5	53	4	3	-6.358	0.000	3	نعم
1	T6	54	4	2	-6.434	0.000	3	نعم
8	T7	19	19	22	0.000	1.000	2	الحياد

3	T8	50	7	3	-5.563	0.000	3	نعم
6	T9	33	7	20	-3.953	0.000	3	نعم
5	T10	34	7	19	-4.061	0.000	3	نعم
مجال العاملين		**54**	**5**	**1**	**-6.249**	**0.000**	**3**	**نعم**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج SPSS.

انطلاقا من النتائج الواردة في الجدول، نرتب عبارات مجال العاملين تنازليا من الاتجاه الأقوى الى الأقل وذلك بناء على (مستوى الدلالة الحقيقي، الوسيط العام، وعدد الإشارات الموجبة) كما يلي:

1- جاءت العبارة رقم (06) في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها لدى أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي (0.000)، وذلك لان إجابة (54) إطارا حول هذه العبارة فاقت درجة الحياد وتمثلت في الخيار (نعم)، مما يدل على أن المؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة تحترم حقوق العاملين المتعارف عليها قانونيا، وتلتزم بها.

2- جاءت العبارة رقم (01، 03، 05) في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها لدى افراد عينة الدراسة، حيث بلغ الوسيط العام بالنسبة لها (3) بمستوى دلالة حقيقي (0.000)، وهذا لان إجابة (53) اطارا لكل عبارة من هذه العبارات فاقت درجة الحياد وتمثلت في الخيار (نعم)، مما يدل على أن المؤسسات المبحوثة تلتزم بالنزاهة وتحقيق تكافؤ الفرص أثناء عملية التوظيف، وإكساب العاملين المعارف والمهارات وعدم التمييز بينهم للاستفادة من عملية التدريب، بالإضافة الى العمل على التحسين المستمر لمتطلبات الصحة والسلامة لحماية العاملين فيها.

3- جاءت العبارة رقم (08) في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها، بحيث بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي (0.000)، وذلك لان إجابة (50) إطارا حول هذه العبارة فاقت درجة الحياد وتمثلت في الخيار (نعم)، مما يدل على أن المؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة تبادر بتقديم خدمات ومساعدات اجتماعية متنوعة لجميع العاملين وأسرهم.

4- جاءت العبارة رقم (04) في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها، بحيث بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي (0.000)، وذلك لان إجابة (42) إطارا حول هذه العبارة فاقت درجة الحياد وتمثلت في الخيار (نعم)، مما يدل على أن نظام الأجور والمكافآت في المؤسسات المبحوثة يمتاز بالعدال والشفافية.

5- جاءت العبارة رقم (10) في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها، بحيث بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي (0.000)، وذلك لان إجابة (34) إطارا حول هذه العبارة فاقت درجة الحياد وتمثلت في الخيار (نعم)، مما يدل على قيام المؤسسات المبحوثة بالحوار مع العاملين حول برامجها، أهدافها، وإنجازاتها في إطار مسؤوليتها الاجتماعية.

6- جاءت العبارة رقم (09) في المرتبة السادسة من حيث درجة الموافقة عليها لدى افراد العينة، حيث بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي (0.000)، وذلك لان إجابة (34) اطارا حول هذه العبارة فاقت درجة الحياد وتمثلت في الخيار (نعم)، مما يدل على وجود اعتراف وتقدير للعاملين المبدعين والمتفوقين في العمل.

7- جاءت العبارة رقم (02) في المرتبة السابعة من حيث درجة الموافقة عليها لدى افراد العينة، حيث بلغ الوسيط العام (2) بمستوى دلالة حقيقي (0.004)، مما يدل على تحقق الحيادية في نظرهم حول الاخذ بعين الاعتبار معرفة المترشحين للمسؤولية الاجتماعية كمعيار من معايير التقييم في عملية التوظيف بالمؤسسات المبحوثة.

8- جاءت العبارة رقم (07) في المرتبة الثامنة من حيث درجة الموافقة عليها لدى افراد العينة، حيث بلغ الوسيط العام (2) بمستوى دلالة حقيقي غير معنوي، وهذا راجع لتشتت الاجابات على الخيارات المتعلقة بالعبارة، مما يدل على تشكيل رأي حيادي لدى المستقصين حول حرص المؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة على تشجيع ودعم العمل الطوعي للعاملين في مختلف القضايا الاجتماعية.

- وبالنسبة للمجال ككل، يتضح من خلال الجدول (09) ان اتجاه موافقة اغلبية افراد العينة من إطارات المؤسسات المبحوثة حول ممارسات المسؤولية الاجتماعية تجاه عمالها، كان "نعم"، وهذا ما يعكسه الوسيط العام لهذا المجال إذ بلغ (2.6)، بحيث ان (54) اطارا (من مجموع 60 إطار) فاقت اجابتهم حول هذا المجال درجة الحياد، فيما كانت قيمة اختبار الإشارة معنوية احصائيا لان مستوى الدلالة الحقيقي قدر بـ (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة الاسمي (0.05)، مما يعني وجود فرق بين وسيط إجابات المستقصين ودرجة الحياد.

2-2 مجال المنتج:

جاء هذا المجال مشكلا من (08) عبارات (بعد حذف عبارتين من التحليل)، ومن أجل تحليلها أجرينا اختبار الإشارة (Sign Test) لكل عبارة على حدى، والجدول التالي يوضح النتائج التي تحصلنا عليها:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار الإشارة لعبارات مجال المنتج

الترتيب	رقم العبارة	عدد الإشارات الموجبة	عدد الإشارات السالبة	عدد الاصفار (الحياد)	قيمة Z	مستوى الدلالة الحقيقي	الوسيط العام	درجة الموافقة
1	P1	58	0	2	-7.484	0.000	3	نعم
4	P2	41	4	15	-5.367	0.000	3	نعم
6	P3	15	13	32	-0.189	0.850	2	الحياد
7	P4	16	14	30	-0.183	0.855	2	الحياد
2	P5	55	0	5	-7.281	0.000	3	نعم
3	P7	54	3	3	-6.623	0.000	3	نعم
1	P8	58	0	2	-7.484	0.000	3	نعم
5	P10	26	18	16	-1.055	0.291	2	الحياد
مجال المنتج		**57**	**0**	**3**	**-7.417**	**0.000**	**3**	**نعم**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج SPSS.

انطلاقا من النتائج الواردة في الجدول أعلاه نرتب عبارات مجال المنتج تنازليا من الاتجاه الأقوى الى الأقل وذلك بناء على (مستوى الدلالة الحقيقي، الوسيط العام، وعدد الإشارات الموجبة) كما يلي:

1- جاءت العبارتين رقم (1) و(08)، في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها لدى أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي (0.000)، وذلك لان إجابة (58) إطارا لكل من العبارتين فاقت درجة الحياد وتمثلت في الخيار (نعم)، مما يدل على التزام المؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة بالصدق والأمانة بخصوص المعلومات المتعلقة بمنتجاتها، بالإضافة الى تطبيق المعايير القانونية المطلوبة لتفادي أي ضرر قد يلحق بالزبائن.

2- جاءت العبارة رقم (05) في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها، بحيث بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي (0.000)، وذلك لان إجابة (55) إطارا حول هذه العبارة فاقت درجة الحياد وتمثلت في الخيار (نعم)، مما يدل على أن المؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة توفر مجالا لسماع آراء الزبائن، تطلعاتهم، وشكاويهم وتسعى لمعالجتها.

3- جاءت العبارة رقم (07) في المرتبة الثالثة من ناحية درجة الموافقة ليها لدى أفراد العينة، إذ بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي (0.000)، وهذا لان إجابة (54) إطارا حول هذه العبارة فاقت درجة الحياد وتمثلت في الخيار (نعم)، مما يدل على أن المؤسسات المبحوثة تعمل باستمرار على تطوير وتحسين منتجاتها لأجل سلامة وصحة زبائنها.

4- جاءت العبارة رقم (02) في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها لدى أفراد العينة، إذ بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي (0.000)، وهذا لان إجابة (41) إطارا حول هذه العبارة فاقت درجة الحياد وتمثلت في الخيار (نعم)، مما يدل على ان المؤسسات الجزائرية الخاصة محل دراستنا تراعي قيم، ثقافة وقدرة الزبون الشرائية من خلال خصائص منتجاتها (مكونات المنتج، العلامة، التغليف، التسعير...).

5- جاءت العبارة رقم (10) في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها لدى أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ الوسيط العام (2) بمستوى دلالة حقيقي غير معنوي (0.291)، وهذا بسبب تشتت إجابات المستقصين على الخيارات المتعلقة بهذه العبارة، مما يدل على تحقق الحيادية في نظرهم حول توفير المؤسسات المبحوثة لمنتجات خاصة تلاءم شريحة معينة في المجتمع (كأصحاب الامراض المزمنة مثلا).

6- جاءت العبارة رقم (03) في المرتبة السادسة من حيث درجة الموافقة عليها لدى أفراد العينة، بحيث بلغ الوسيط العام (2) بمستوى دلالة حقيقي غير معنوي (0.850)، وهذا بسبب تشتت الإجابات على الخيارات المتعلقة بهذه العبارة، مما يدل على تشكيل رأي حيادي لدى المستقصين حول قيام المؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة بتخفيضات في أسعار منتجاتها لصالح فئات معينة من المجتمع.

7- جاءت العبارة رقم (04) في المرتبة السابعة من حيث درجة الموافقة عليها لدى أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ الوسيط العام (2) بمستوى دلالة حقيقي غير معنوي (0.855)، وهذا راجع لتشتت إجابات المستقصين على الخيارات المتعلقة بهذه العبارة، مما يدل على تشكيل رأي حيادي في نظرهم حول قيام المؤسسات المبحوثة بتخصيص نسبة من سعر منتجاتها لأعمال تضامنية أو قضية مجتمعية معينة.

- وبالنسبة للمجال ككل، يتضح من الجدول (10) ان اتجاه موافقة اغلبية افراد العينة حول ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمنتج، كان "نعم"، وهذا ما يعكسه الوسيط العام لهذا المجال إذ بلغ (2.6)، بحيث ان (57) اطارا (من مجموع 60 إطار) فاقت اجابتهم حول هذا المجال درجة الحياد، فيما كانت قيمة اختبار الإشارة معنوية احصائيا لان مستوى الدلالة الحقيقي قدر بـ (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة الاسمي (0.05)، مما يعني وجود فرق بين وسيط إجابات المستقصين ودرجة الحياد.

3-2 المجال البيئي:

جاء هذا المجال مشكلا من (6) عبارات (بعد حذف العبارة الثانية من التحليل)، ومن أجل تحليلها أجرينا اختبار الإشارة (Sign Test) لكل عبارة على حدى، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم (11): نتائج اختبار الإشارة لعبارات مجال البيئة

الترتيب	رقم العبارة	عدد الإشارات الموجبة	عدد الإشارات السالبة	عدد الاصفار (الحياد)	قيمة Z	مستوى الدلالة الحقيقي	الوسيط العام	درجة الموافقة
5	E1	47	4	9	-5.881	0.000	3	نعم
1	E3	53	2	5	-6.742	0.000	3	نعم
3	E4	51	4	5	-6.203	0.000	3	نعم
6	E5	45	9	6	-4.763	0.000	3	نعم
2	E6	52	0	8	-7.072	0.000	3	نعم
4	E7	48	1	11	-6.571	0.000	3	نعم
مجال البيئة		**56**	**4**	**0**	**-6.842**	**0.000**	**3**	**نعم**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج SPSS.

انطلاقا من النتائج الواردة في الجدول أعلاه، نرتب عبارات مجال البيئة تنازليا من الاتجاه الأقوى الى الأقل وذلك بناء على عدد الإشارات الموجبة كما يلي:

1- جاءت العبارة رقم (03) في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها لدى أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي (0.000)، وذلك لان إجابة (53) إطارا حول هذه العبارة

فاقت درجة الحياد وتمثلت في الخيار (نعم)، مما يدل على ان المؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة تتوفر على الوسائل التقنية والبشرية اللازمة لإدارة النفايات بأنواعها.

2- جاءت العبارة رقم (06) في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها لدى أفراد العينة، بحيث بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي (0.000)، وذلك لان إجابة (52) إطارا حول هذه العبارة فاقت درجة الحياد وتمثلت في الخيار (نعم)، مما يدل على التزام المؤسسات المبحوثة بتطبيق التشريعات التي تنظم علاقتها مع البيئة.

3- جاءت العبارة رقم (04) في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها لدى أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي (0.000)، وذلك لان إجابة (51) إطارا حول هذه العبارة فاقت درجة الحياد وتمثلت في الخيار (نعم)، مما يدل على قيام المؤسسات المبحوثة بتقييم ومتابعة مدى تأثير قراراتها من الجانب البيئي.

4- جاءت العبارة رقم (07) في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها لدى أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي (0.000)، وذلك لان اتجاه رأي (48) إطارا حول هذه العبارة فاق درجة الحياد، أي ان اجابتهم كانت (نعم)، والذي يدل على مشاركة المؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة في برامج ومشاريع تعنى بحماية البيئة وتنميتها.

5- جاءت العبارة رقم (01) في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها لدى أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي (0.000)، وذلك لان اتجاه رأي (47) إطارا حول هذه العبارة فاق درجة الحياد، أي ان اجابتهم كانت (نعم)، مما يدل على التزام المؤسسات المبحوثة بالترشيد في استغلال الموارد الطبيعية، خصوصا غير المتجددة منها.

6- جاءت العبارة رقم (05) في المرتبة السادسة من حيث درجة الموافقة عليها لدى أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي (0.000)، وذلك لان اتجاه رأي (45) إطارا حول هذه العبارة فاق درجة الحياد، أي ان اجابتهم كانت (نعم)، مما يدل على قيام المؤسسات المبحوثة باتخاذ الإجراءات لتخفيض نسب الملوثات والانبعاثات بما يقل عن المعايير المسموح بها والمحددة في المراسيم والقوانين.

- وبالنسبة للمجال ككل، يتضح من الجدول (11) أن اتجاه موافقة اغلبية أفراد العينة حول ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخاصة تجاه البيئة، كان "نعم"، وهذا ما يعكسه الوسيط العام لهذا المجال إذ

بلغ (2.8)، بحيث ان (56) إطارا (من مجموع 60 إطار) فاقت إجابتهم حول هذا المجال درجة الحياد، فيما كانت قيمة اختبار الإشارة معنوية احصائيا لان مستوى الدلالة الحقيقي أقل من مستوى الدلالة الاسمي، مما يعني وجود فرق بين وسيط إجابات المستقصين ودرجة الحياد.

4-2 مجال المساهمات تجاه المجتمع:

جاء هذا المجال مشكلا من سبع عبارات، ومن أجل تحليلها أجرينا اختبار الإشارة لكل عبارة على حدى، والجدول التالي يوضح النتائج التي تحصلنا عليها:

الجدول رقم (12): نتائج اختبار الإشارة لعبارات مجال المساهمات تجاه المجتمع

الترتيب	رقم العبارة	عدد الإشارات الموجبة	عدد الإشارات السالبة	عدد الاصفار (الحياد)	قيمة Z	مستوى الدلالة الحقيقي	الوسيط العام	درجة الموافقة
4	C1	21	7	32	-2.457	0.014	2	الحياد
2	C2	38	8	14	-4.276	0.000	3	نعم
1	C3	51	4	5	-6.203	0.000	3	نعم
3	C4	33	3	24	-4.833	0.000	3	نعم
6	C5	22	9	29	-2.155	0.031	2	الحياد
7	C6	31	17	12	-1.876	0.061	3	الحياد
5	C7	18	6	36	/	0.023	2	الحياد
مجال المجتمع		**51**	**5**	**4**	**-6.013**	**0.000**	**3**	**نعم**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج SPSS.

انطلاقا من النتائج الواردة في الجدول أعلاه نرتب عبارات مجال المجتمع تنازليا من الاتجاه الأقوى الى الأقل وذلك بناء على (مستوى الدلالة الحقيقي، الوسيط العام، وعدد الإشارات الموجبة) كما يلي:

1- جاءت العبارة رقم (03) في المرتبة الاولى من حيث درجة الموافقة عليها لدى أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي معنوي (0.000)، وذلك لان اتجاه رأي (51) إطارا حول هذه

العبارة فاق درجة الحياد، أي ان إجابتهم كانت (نعم)، مما يدل على دعم المؤسسات المبحوثة لأنشطة وبرامج في مجال البنى التحتية.

2- جاءت العبارة رقم (02) في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها لدى أفراد العينة، حيث بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي معنوي (0.000)، وهذا لان اتجاه رأي (38) إطارا حول هذه العبارة فاق درجة الحياد، أي ان إجابتهم كانت (نعم)، مما يدل على مساهمة المؤسسات المبحوثة في تطوير النظام الصحي، وتعزيز الوعي والثقافة الصحية في المجتمع.

3- جاءت العبارة رقم (04) في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي معنوي (0.000)، وهذا لان اتجاه رأي (33) إطارا حول هذه العبارة فاق درجة الحياد، أي ان إجابتهم كانت (نعم)، مما يدل على مشاركة المؤسسات الجزائرية الخاصة في برامج تسعى من خلالها الى تحسين نوعية الحياة وتخفيض مشكل البطالة في المجتمع المحلي.

4- جاءت العبارة رقم (01) في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها لدى أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ الوسيط العام (2) بمستوى دلالة حقيقي (0.014)، مما يدل على تشكيل رأي حيادي بالنسبة لهم حول مبادرات المؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة بممارسات تصب في رفع مستوى التعليم ودعم المؤسسات التعليمية.

5- جاءت العبارة رقم (07) في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها لدى افراد العينة، حيث بلغ الوسيط العام (2) بمستوى دلالة حقيقي (0.023)، مما يعني تحقق الحيادية في نظرهم حول دور المؤسسات المبحوثة في تقديم المساعدة للمجتمع في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية.

6- جاءت العبارة رقم (05) في المرتبة السادسة من حيث درجة الموافقة عليها، إذ بلغ الوسيط العام (2) بمستوى دلالة حقيقي (0.031)، مما يدل على تشكيل رأي حيادي لدى المستقصين حول مبادرة المؤسسات المبحوثة في دعم فئات خاصة ليكون لهم دور في المجتمع (ذوي الاحتياجات الخاصة مثلا).

7- جاءت العبارة رقم (06) في المرتبة السابعة من حيث درجة الموافقة عليها لدى أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ الوسيط العام (3) بمستوى دلالة حقيقي غير معنوي (0.061)، وذلك راجع لتشتت إجابات المستقصين على الخيارات المتعلقة بهذه العبارة، مما يدل على تشكيل رأي حيادي في نظرهم حول مساهمات

المؤسسات الجزائرية الخاصة في المجال الرياضي (تمويل الأندية الرياضية، أو تجهيز الملاعب، أو رعاية نشاطات رياضية...).

- وبالنسبة للمجال ككل، يتضح من الجدول (12) أن اتجاه موافقة أغلبية أفراد العينة من إطارات المؤسسات المبحوثة حول ممارسات المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، كان "نعم"، وهذا ما يعكسه الوسيط العام لهذا المجال إذ بلغ (2.4)، بحيث ان (51) إطارا كانت اجابتهم حول هذا المجال أكبر من درجة الحياد، فيما كانت قيمة اختبار الإشارة معنوية احصائيا لان مستوى الدلالة الحقيقي أقل من مستوى الدلالة الاسمي، مما يعني وجود فرق بين وسيط إجابات المستقصين ودرجة الحياد.

❋ **تأسيسا على ما سبق، نلخص النتائج التي توصلنا اليها في الجدول التالي:**

الجدول رقم (13): نتائج اختبار الإشارة لمحور مجالات المسؤولية الاجتماعية

الترتيب	البيان	عدد الإشارات الموجبة	عدد الإشارات السالبة	عدد الاصفار (الحياد)	قيمة Z	مستوى الدلالة الحقيقي	الوسيط العام	درجة الموافقة
3	مجال العاملين	54	5	1	-6،249	0.000	3	نعم
1	مجال المنتج	57	0	3	-7،417	0.000	3	نعم
2	المجال البيئي	56	4	0	-6،842	0.000	3	نعم
4	مجال المجتمع	51	5	4	-6،013	0.000	3	نعم
المحور الثاني		**58**	**2**	**0**	**-7،100**	**0.000**	**3**	**نعم**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول (13)، ان اتجاه موافقة أغلبية أفراد العينة حول ممارسات المؤسسات الجزائرية الخاصة لمسؤوليتها الاجتماعية بمجالاتها الأربعة مجتمعة كان "نعم"، وهذا ما يعكسه الوسيط العام للمحور الكلي الذي قدر بـ (2،64)، بحيث أن (58) إطارا كانت إجاباتهم حول هذا المحور أكبر من درجة الحياد، وكانت قيمة اختبار الإشارة معنوية احصائيا لان مستوى الدلالة الحقيقي قدر بـ(0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة الاسمي، مما يعني وجود فرق بين وسيط إجابات المستقصين ودرجة الحياد. كما نلاحظ أن مجالات المحور الثاني

تقع ضمن مستوى واحد ولم تأخذ أي منها درجة شاذة، وكان ترتيبها من وجهة نظر إطارات المؤسسات المبحوثة كالاتي: مجال المنتج، ثم مجال البيئة، فمجال العاملين، وأخيرا المجتمع.

أولا/ مجال المنتج:

جاء تصنيف مجال المنتج من حيث عدد إجابات المستقصين التي فاقت درجة الحياد في الترتيب الأول. كما أكدت النتائج المتوصل اليها من خلال اختبار عبارات مجال المنتج، أن موافقة افراد عينة الدراسة حول الممارسات المتعلقة بهذا المجال شملت العبارات التي تتضمن المسؤولية الاقتصادية، والقانونية، والاخلاقية للمؤسسات المبحوثة، والمتمثلة في: (P1, P2, P5, P7, P8)، أما الحيادية فقد تحققت في نظرهم بالنسبة للعبارات التي تعكس روح المبادرة والعطاء، والمتمثلة في: (P3, P4, P10).

ثانيا/ المجال البيئي:

تحصلت الممارسات البيئية على الترتيب الثاني مقارنة بالمجالات الأخرى، إذ أن اغلب إجابات أفراد عينة الدراسة كانت بالموافقة حول كل عبارة من عبارات هذا المجال؛ وما يمكن ملاحظته ان العبارات التي أخذت المراتب الأولى من وجهة نظر المستقصين، والمتمثلة في: (E3, E4, E6) تعكس الممارسات الإلزامية للمسؤولية الاجتماعية، ثم جاءت بعدها العبارات التي ترتبط بممارسات تتجاوز ما هو مفروض عليها قانونا، والمتمثلة في: (E7, E1, E5)، وهذا الترتيب يتوافق مع هرم "كارول" لمستويات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

ثالثا/ مجال العاملين:

جاء هذا المجال في الترتيب قبل الأخير، وبالرغم من أن العامل ما يكفيه ويهمه بالدرجة الأولى هو تطبيق المؤسسة الخاصة للقوانين والقواعد المتعلقة بالعمل بشكل تام؛ إلا ان المؤسسات الجزائرية الخاصة محل دراستنا تعدّت ذلك، ويتضح ذلك من خلال قيامها بـ:

- التحسين المستمر لمتطلبات الصحة من الامراض المهنية والسلامة من حوادث العمل، إذ ان توفير المؤسسات الخاصة لظروف جيدة في محيط العمل لا يعد كافيا إن لم يكن هناك استمرارية في التحسين والمتابعة للكشف عن أي نقص قد يظهر ويؤثر سلبا على أداء العاملين.
- تحقيق تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع في عملية التوظيف.

- تطوير قدرات العاملين ومعارفهم من خلال عمليات التدريب، والذي يؤثر عليهم سواء من الناحية المعنوية أو المادية، كما يسمح ذلك ببناء كفاءات مستقبلية تفيد المؤسسة والمجتمع أيضا، وما هو مهم أن هذه العملية تتم بإنصاف وبدون تمييز بين العاملين.
- المساهمة طوعيا في تحسين المستوى المعيشي للعاملين من خلال المساعدات والخدمات الاجتماعية.
- نظام أجور ومكافآت يتميز بالعدالة والشفافية، وهذا بدوره يؤثر إيجابيا على ثقة، ورضا العاملين.
- اعتراف وتقدير المؤسسات الخاصة محل الدراسة بإنجازات العاملين المبدعين والمتفوقين في العمل.
- الحوار الاجتماعي مع العاملين في مختلف المستويات الإدارية حول البرامج المجتمعية، الأهداف والإنجازات المحققة؛ إلا أن هذا الحوار يفتقر للإشراك قصد المساهمة الفعلية للعاملين في تجسيد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الخاصة، وهذا ما تؤكده إجابات افراد عينة الدراسة، بحيث تحققت الحيادية في رأيهم بالنسبة للعبارة التي تفيد أن "المؤسسة تحرص على تشجيع ودعم العمل الطوعي للعاملين في مختلف القضايا الاجتماعية".

رابعا/ مجال المساهمات تجاه المجتمع:

أخذ هذا المجال آخر مرتبة من حيث عدد إجابات المستقصين الموافقة على الممارسات الموجهة للمجتمع، مما يعني ان هذا الاخير يحظى بأقل اهتمام من طرف المؤسسات المبحوثة مقارنة بباقي أصحاب المصلحة، وقد يرجع ذلك في نظرنا الى أن تنمية المجتمع وخدمته، ودعم حاجياته والمشاركة في تحمل جزء من مشاكله، لا تعد من المهام المجبرة أو الملزمة بها.

وتندرج المساهمات المجتمعية للمؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة في:

- المجال الصحي.
- مجال البنى التحتية.
- وأخيرا، المساهمة في الحد من مشكل البطالة.

وفي المقابل فقد تحققت الحيادية في نظر افراد العينة بالنسبة للممارسات الاجتماعية التالية:

- المبادرات في المجال التعليمي.
- الاعمال الاغاثية في حالات الطوارئ أو الكوارث الطبيعية مثلا.
- دعم شريحة خاصة من المجتمع.
- المجال الرياضي.

ثالثا: اختبار فرضيات الفروقات

للإجابة على الفرضيات التي تنفي وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a\leq0.05$) في إجابات أفراد العينة حول تبني المسؤولية الاجتماعية وممارساتها، تعزى للمؤسسات الجزائرية محل الدراسة ولخصائصها من ناحية (الحجم، والعمر)، وضعنا الفرضين الاحصائيين كما يلي:

- **الفرض العدمي (H0)**: لا يوجد اختلاف في إجابات أفراد عينة الدراسة حول ما جاء في كل محور من محاور الاستبيان كل على حدى تعزى للمتغير المدروس.
- **الفرض البديل (H1)**: يوجد اختلاف في إجابات أفراد عينة الدراسة حول ما جاء في كل محور من محاور الاستبيان كل على حدى تعزى للمتغير المدروس.

ومن أجل اختبارها سنقوم باستخدام:

- اختبار مان وتني:

لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مقارنة وسيط مجموعتين من البيانات، فإذا كان مستوى الدلالة الحقيقي أكبر من مستوى الدلالة الاسمي نقبل الفرض العدمي أي ان وسيط درجات العينة الأولى يساوي وسيط درجات العينة الثانية، وعليه فالفروق بين العينتين غير معنوي والعكس صحيح.

- اختبار كروسكال والاس:

لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مقارنة أكثر من وسيطين، فإذا كان مستوى الدلالة الحقيقي أكبر من مستوى الدلالة الاسمي نقبل الفرض العدمي يعني ان وسيط درجات العينات متساوي، وعليه فالفروق بين العينات غير معنوي والعكس صحيح.

1) بالنسبة للمحور الأول: تحليل مدى تأثير خصائص المؤسسات الجزائرية الخاصة من حيث (الحجم، العمر) على اجابات أفراد عينة الدراسة:

تنص الفرضية الفرعية الأولى على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a\leq0.05$) في إجابات أفراد العينة حول تبني المسؤولية الاجتماعية تعزى لخصائص المؤسسات الجزائرية الخاصة من حيث (الحجم، العمر).

1.1 مدى تأثير متغير "الحجم" على إجابات أفراد عينة الدراسة حول تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجزائرية الخاصة:

الجدول التالي يوضح النتائج التي تحصلنا عليها بعد اجراء اختبار مان وتني:

الجدول رقم (14): نتائج اختبار مان وتني حول وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تبني المسؤولية الاجتماعية تعزى لحجم المؤسسات الجزائرية الخاصة

المحور الأول	متوسط الرتب		الاختبار الاحصائي Z	مستوى الدلالة الحقيقي Sig
	العينة الأولى: مؤسسة كبيرة	العينة الثانية: مؤسسة متوسطة		
تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	45،15	23،18	-4،649	0.000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج SPSS.

نلاحظ من النتائج المبينة في الجدول (14)، ان مستوى الدلالة الحقيقي أقل من مستوى الدلالة الاسمي (0.05)، وعليه نقبل الفرض البديل الذي يفيد ان وسيط إجابات مستقصي المؤسسات الجزائرية الخاصة الكبيرة لا يساوي وسيط إجابات مستقصي المؤسسات الجزائرية الخاصة المتوسطة، بمعنى يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في تبني المسؤولية الاجتماعية تعزى لحجم المؤسسات الخاصة.

وهذا الاختلاف يرجع في نظرنا الى ان جهود توفير المعارف والخبرات، والأعباء المالية والإجراءات الإدارية ومختلف العمليات التنظيمية والوقت المستغرق لتبني المؤسسات الخاصة للمسؤولية الاجتماعية باعتبارها مكملا لاستراتيجيتها العامة وجزء من نظامها الإداري المتكامل، تتزايد القدرة على تحملها بزيادة حجم المؤسسات الخاصة.

2.1 مدى تأثير متغير "العمر" على إجابات أفراد عينة الدراسة حول تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجزائرية الخاصة:

الجدول التالي يوضح النتائج التي تحصلنا عليها بعد إجراء اختبار مان وتني:

الجدول رقم (15): نتائج اختبار مان وتني حول وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تبني المسؤولية الاجتماعية تعزى لعمر المؤسسات الجزائرية الخاصة

المحور الأول	متوسط الرتب		الاختبار الاحصائي Z	مستوى الدلالة الحقيقي Sig
	العينة الأولى: (11-20) سنة	العينة الثانية: أكثر من 21 سنة		
تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	23،92	37،08	-2.954	0.003

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج SPSS.

نلاحظ من النتائج المبينة في الجدول، ان مستوى الدلالة الحقيقي (0.003)، وهو أقل من مستوى الدلالة الاسمي، وعليه نقبل الفرض البديل الذي يفيد ان وسيط إجابات مستقصي المؤسسات الجزائرية الخاصة التي يتراوح عمرها بين (11-20) سنة، لا يساوي وسيط إجابات مستقصي المؤسسات الجزائرية الخاصة التي يفوق عمرها 21 سنة، وبالتالي توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في تبني المسؤولية الاجتماعية تعزى لعمر المؤسسات الخاصة، وهذا الاختلاف يرجع في نظرنا الى ان المؤسسات الخاصة في السنوات الأولى من نشأتها تختلف عن التي مر على نشأتها عدة سنوات من ناحية استقرارها في السوق والبحث عن فرص أخرى للتوسع أكثر سواء على المستوى المحلي او الدولي، والذي يتطلب تطوير استراتيجياتها وربطها بأهداف، وأدوار، ومسؤوليات أشمل وأعمق من الأولى.

2) بالنسبة للمحور الثاني: تحليل مدى تأثير خصائص المؤسسات الجزائرية الخاصة من حيث (الحجم، العمر) على اجابات أفراد عينة الدراسة:

تنص الفرضية الفرعية الثانية على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$) في إجابات أفراد العينة حول ممارسات المسؤولية الاجتماعية تعزى لخصائص المؤسسات الجزائرية الخاصة من حيث (الحجم، العمر).

1.2 مدى تأثير متغير "الحجم" على إجابات أفراد عينة الدراسة حول ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجزائرية الخاصة:

الجدول التالي يوضح النتائج التي تحصلنا عليها بعد اجراء اختبار مان وتني:

الجدول رقم (16): نتائج اختبار مان وتني حول وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسات المسؤولية الاجتماعية تعزى لحجم المؤسسات الجزائرية الخاصة

المحور الثاني	متوسط الرتب		الاختبار	مستوى الدلالة
	العينة الأولى: مؤسسة كبيرة	العينة الثانية: مؤسسة متوسطة	الاحصائي Z	الحقيقي Sig
مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	37،75	26،88	-2،284	0.022

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول، ان مستوى الدلالة الحقيقي أقل من مستوى الدلالة الاسمي، وعليه فان وسيط إجابات مستقصي المؤسسات الجزائرية الخاصة الكبيرة لا يساوي وسيط إجابات مستقصي المؤسسات الجزائرية الخاصة المتوسطة، أي انه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في ممارسات المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها الأربعة تعزى لحجم المؤسسات الخاصة، وهذا راجع في نظرنا الى الاختلاف في الموارد المالية للمؤسسات الخاصة الكبيرة والتي تنعكس على حجم الممارسات ونوع القضايا أو المجالات التي تغطيها.

2.2 مدى تأثير متغير "العمر" على إجابات أفراد عينة الدراسة حول ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجزائرية الخاصة:

الجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها بعد إجراء اختبار مان وتني:

الجدول رقم (17): نتائج اختبار مان وتني حول وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسات المسؤولية الاجتماعية تعزى لعمر المؤسسات الجزائرية الخاصة

المحور الثاني	متوسط الرتب		الاختبار	مستوى الدلالة
	العينة الأولى: (11-20) سنة	العينة الثانية: أكثر من 21 سنة	Z	الحقيقي Sig
مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	21،40	29،60	-0،401	0.688

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج SPSS.

انطلاقا من نتائج الجدول (17)، نلاحظ ان مستوى الدلالة الحقيقي أكبر من (0،05)، وبالتالي فان وسيط إجابات مستقصي كل من المؤسسات الجزائرية الخاصة التي ينحصر عمرها ما بين (11-20) سنة، والمؤسسات الجزائرية الخاصة التي يفوق عمرها 21 سنة، متساوٍ، بمعنى انه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في ممارسات المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها الأربعة، تعزى الى عمر المؤسسات الجزائرية الخاصة.

3) تحليل الاختلاف بين المؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000، في تبنيها للمسؤولية الاجتماعية وممارساتها بمجالاتها الاربعة:

تنص الفرضية الفرعية الثالثة على انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($a\leq0.05$) في تبني المسؤولية الاجتماعية وممارساتها، تعزى للمؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000.

1.3 تحليل الاختلاف بين المؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة حول تبنيها للمسؤولية الاجتماعية:

لقياس ذلك قمنا بإجراء اختبار "**كروسكال والاس**"، والنتائج التي تحصلنا عليها مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (18): نتائج اختبار كروسكال والاس حول وجود فروق معنوية في تبني المسؤولية الاجتماعية تعزى الى المؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو26000

المحور الاول	متوسط الرتب				الاختبار الاحصائي khi-deaux	مستوى الدلالة الحقيقي Sig
	مؤسسة تيبو-بلاست	مؤسسة أس.بي.سي	مؤسسة ساساس	مؤسسة رويبة		
تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	20،95	25،23	23،16	45،15	21،935	0.000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول، أن مستوى الدلالة الحقيقي اقل من مستوى الدلالة الاسمي، وبالتالي توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في تبني المسؤولية الاجتماعية تعزى الى المؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية

لمعيار الايزو 26000، وهنا يجب تحديد مصدر هذا الاختلاف وذلك من خلال إجراء اختبار "مان وتني" لكل مؤسستين من المؤسسات الأربعة، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): نتائج اختبار مان وتني حول وجود فروق معنوية في تبني المسؤولية الاجتماعية تعزى للمؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو26000

البيان	الاختلاف 1		الاختلاف 2		الاختلاف3	
المؤسسة	تيبو–بلاست	رويبة	أس.بي.سي	رويبة	ساساس	رويبة
متوسط الرتب	7،90	19،30	9،27	19،70	12،47	27،15
الاختبار الاحصائي Z	-3،449		-3،129		-4،107	
مستوى الدلالة الحقيقي Sig	0.000		0.002		0.000	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول ان مستوى الدلالة الحقيقي اقل من مستوى الدلالة الاسمي لكل مؤسستين، وبالتالي هناك فروقا بين إجابات مؤسسة "تيبو بلاست" مع مؤسسة "رويبة"، وبين مؤسسة "أس.بي.سي" ومؤسسة "رويبة"، وبين مؤسسة "ساساس" ومؤسسة "رويبة"، يعني ان الاختلاف في مستوى تبني المسؤولية الاجتماعية موجود بين مؤسسة رويبة وكل من المؤسسات الثلاثة الأخرى ويتضح ذلك في متوسط الرتب لكل مجموعتين.

وقد يرجع ذلك في نظرنا الى تأثير حجم مؤسسة رويبة الكبير بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى المتوسطة، بالإضافة الى أنه مضى على تبني مؤسسة رويبة لمعيار "الايزو 26000" سنوات عديدة (منذ 2011)، إذ تعتبر من بين أوائل المؤسسات في الجزائر التي تحصلت على اعتراف من "منظمة الايزو العالمية" باعتمادها المسؤولية الاجتماعية وفقا للمواصفة الارشادية "الايزو 26000".

2.3 تحليل الاختلاف بين المؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة حول ممارسات المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها الاربعة:

لقياس ذلك قمنا بإجراء اختبار "**كروسكال والاس**"، والنتائج التي تحصلنا عليها مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (20): نتائج اختبار كروسكال والاس حول وجود فروق معنوية في ممارسات المسؤولية الاجتماعية تعزى الى المؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو26000

مجالات المحور الثاني	متوسط الرتب				الاختبار الاحصائي khi-deaux	مستوى الدلالة الحقيقي Sig
	مؤسسة تيبو-بلاست	مؤسسة أس.بي.سي	مؤسسة ساساس	مؤسسة رويبة		
مجال العاملين	20،95	35،64	33،29	29،80	4،544	0.208
مجال المنتج	22،60	28،55	25،00	40،75	11،315	0.010
مجال البيئة	16،25	24،09	36،42	35،53	13،312	0.004
مجال المجتمع	17،55	22،55	30،82	41،05	15،636	0.001

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج SPSS.

نلاحظ من نتائج الاختبار المبينة في الجدول أعلاه، مايلي:

- **بالنسبة لمجال العاملين:** مستوى الدلالة الحقيقي (0.208)، وهو أكبر من مستوى الدلالة الاسمي، وبالتالي فان وسيط هذا المجال لا يختلف باختلاف المؤسسات الخاصة محل دراستنا، أي انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسات المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين تعزى للمؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000.
- **بالنسبة للمجالات التالية: المنتج، البيئة، والمجتمع:** مستوى الدلالة الحقيقي أقل من مستوى الدلالة الاسمي، وبالتالي فان وسيط هذه المجالات باختلاف المؤسسات المبحوثة ليس متساويا، أي انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسات المسؤولية الاجتماعية تجاه المنتج، البيئة، والمجتمع تعزى للمؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000.

ولتحديد مصدر هذا الاختلاف أجرينا اختبار "مان وتني" لكل مؤسستين من المؤسسات الأربعة محل الدراسة، والنتائج التي توصلنا اليها موضحة في الجدول كالاتي:

الجدول رقم (21): نتائج اختبار مان وتني حول وجود فروق معنوية في ممارسات المسؤولية الاجتماعية تعزى للمؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000

البيان	مجال المنتج			
	الاختلاف1		الاختلاف2	
المؤسسة	تيبوبلاست	رويبة	ساساس	رويبة
متوسط الرتب	9،45	18،53	14،82	24،93
الاختبار الاحصائي Z	-2،737		-2،821	
Sig	0.006		0.005	
البيان	مجال البيئة			
	الاختلاف1		الاختلاف2	
المؤسسة	تيبوبلاست	ساساس	تيبوبلاست	رويبة
متوسط الرتب	8،95	18،18	9،35	18،58
الاختبار الاحصائي Z	-2،945		-2،820	
Sig	0.004		0.005	
البيان	مجال المجتمع			
	الاختلاف1		الاختلاف2	
المؤسسة	تيبوبلاست	رويبة	أس.بي.سي	رويبة
متوسط الرتب	8،30	19،10	8،95	19،88
الاختبار الاحصائي Z	-3،390		-3،414	
Sig	0.001		0.001	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج SPSS.

من نتائج الاختبار المبينة في الجدول، يتضح ما يلي:

1- مجال المنتج:

نلاحظ أن مستوى الدلالة الحقيقي أقل من مستوى الدلالة الاسمي (0.05)، وبالتالي هناك فروق معنوية بين مؤسسة "رويبة" وكل من مؤسستي "ساساس" و "تيبوبلاست"، في ممارسات المسؤولية الاجتماعية لمجال المنتج، وقد يرجع ذلك في نظرنا الى أن الاختلاف في نوع المنتج والفئة التي يستهدفها يؤثر على درجة اهتمام المؤسسة الخاصة بالممارسات الاجتماعية التي تمس هذا المجال.

2- مجال البيئة:

نلاحظ أن مستوى الدلالة الحقيقي أقل من (0.05)، أي انه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في ممارسات المسؤولية الاجتماعية لمجال البيئة بين مؤسسة "تيبوبلاست" وكل من مؤسستي "ساساس" و "رويبة"، وقد يعود في نظرنا الى اختلاف طبيعة نشاط كل مؤسسة عن الأخرى، وبالتالي تختلف درجة تأثيراتها على البيئة ومواردها، والذي ينعكس بدوره على تباين ممارسات المسؤولية الاجتماعية الموجهة لهذا المجال.

3- مجال المجتمع:

مستوى الدلالة الحقيقي أقل من مستوى الدلالة الاسمي، مما يعني وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين مؤسسة "رويبة" وكل من مؤسستي "تيبوبلاست" و"أس.بي.سي" في ممارسات المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع، ويرجع هذا الاختلاف في نظرنا الى أن الممارسات التي يغطيها هذا المجال نابعة من المبادرة في العطاء بقرار اختياري محض، وبالتالي سيكون تطبيقها حتما بدرجات متفاوتة من مؤسسة لأخرى.

خلاصة:

حاولنا من خلال الدراسة التطبيقية التعرف على مدى تجسيد المسؤولية الاجتماعية في عينة من المؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000. لذلك قمنا بتصميم استبيان وفقا لمقياس ليكرت الثلاثي، واختبرنا صدقه الظاهري والاحصائي، وكذا تحققنا من نسبة ثباته التي بلغت قيمتها (82%) وهي تدل على ثبات جيد لأداة الدراسة.

وبعد توزيع (60) استبيان طبقا للعدد الإجمالي لإطارات المؤسسات الخاصة المبحوثة، واسترجاعها وفحصها، تم قبول العدد الكامل لأجل عملية التحليل. وانطلاقا من تحليل النتائج الخاصة بالدراسة الميدانية، توصلنا من خلال المحورين الأول والثاني الى أن:

- اتجاه الإجابات كان موافقا على وجود تبني للمسؤولية الاجتماعية، من خلال دمجها في قلب النظام الإداري والاستراتيجية العامة للمؤسسات الجزائرية الخاصة عينة الدراسة.
- ممارسة المؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة لمسؤوليتها الاجتماعية بمجالاتها الأربعة متجاوزة في ذلك الحدود القانونية البحتة، وقد جاء ترتيبها كالتالي: مجال المنتج، المجال البيئي، مجال العاملين، وأخيرا مجال المجتمع.
- وبالنسبة لتحليل مدى تأثير خصائص المؤسسات الجزائرية الخاصة على إجابات المستقصين، توصلنا لوجود فروق معنوية تعزى لمتغيرات (الحجم والعمر) بالنسبة لمحور تبني المسؤولية الاجتماعية، أما فيما يخص الممارسات الاجتماعية فانه توجد فروق معنوية تعزى فقط لمتغير الحجم.
- كما وجدنا في الأخير اختلافا بين المؤسسات الجزائرية الخاصة المبحوثة، من ناحية تبنيها للمسؤولية الاجتماعية، وممارساتها تجاه كل من المنتج، والبيئة، والمجتمع.

الخاتمة

فرضت مسألة المسؤولية الاجتماعية نفسها مؤخرا في محيط العلاقات الاقتصادية، وأصبحت تعد من بين القضايا الإدارية الأكثر أهمية وتحديا لمؤسسات القطاع الخاص، وذلك تزامنا مع اقتران العولمة ببروز العديد من المشاكل والنتائج السلبية في العالم، والذي يجبرها على إعادة التفكير في كيفية خلق فرص جديدة للبقاء والتميّز والاستمرار؛ إذ أنه لم يعد يُسمح لها ان تكتفي بتحقيق مصلحتها الخاصة، ولا أن تقزّم كيانها الى مجرد صناديق لجني الأموال وتوزيعها على ملاكها أو المساهمين فيها فقط، فالمؤسسات الخاصة أصبحت تواجه اليوم مجتمعا فطنا لما يجري وراء أسوارها، ومترصدا لتأثيراتها من خلال ما تتخذه من قرارات وما تقوم به من اعمال، ومدركا بأنها جزء من هذا المجتمع وشريكا فيه، وبالتالي فان مستوى نجاحها يتحدد بناءً على طبيعة علاقتها به، وهنا أشار المفكر" هنري جانت H.Gantt " إلى أنه: " إذا حدث في أي وقت ووجد المجتمع أن ثمن وجود المؤسسات يفوق ما يجني من ورائها من نفع فإن السماح بوجودها ينتفي".

❖ اختبار الفرضيات:

تتمثل الإجابة على الفرضيات التي قمنا باختبارها كالاتي:

- **الفرضية الأولى**: قامت الدراسة باختبار صحة الفرضية التي مفادها أن المؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة، لم تتبنى المسؤولية الاجتماعية بالمفهوم الاستراتيجي العميق، وحسب تحليل آراء افراد العينة، خلصنا الى إثبات عدم صحة الفرضية الاولى.

- **الفرضية الثانية**: حسب آراء افراد العينة من إطارات المؤسسات الخاصة، تم نفي الفرضية الثانية، بحيث وجدنا ان اتجاه الإجابات كان موافقا على ممارسة المؤسسات الجزائرية الخاصة لمسؤوليتها الاجتماعية بمجالاتها الأربعة، شاملة مختلف الجوانب القانونية، الأخلاقية، الاقتصادية، وحتى الطوعية تجاه العاملين، المنتج، البيئة، والمجتمع.

- **الفرضية الثالثة**: استنادا لآراء إطارات عينة الدراسة، خلصنا الى:

1. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) في تبني المسؤولية الاجتماعية وممارستها بمجالاتها الأربعة، تعزى لحجم المؤسسات الجزائرية الخاصة.

2. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو متغير "العمر" بالنسبة لمحور ممارسات المسؤولية الاجتماعية، أما فيما يتعلق بتبني المسؤولية الاجتماعية، فقد أظهرت الدراسة وجود فروقات تعزى لعمر المؤسسات الجزائرية الخاصة.

3. وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) حول تبني المسؤولية الاجتماعية وممارستها تجاه كل من (المنتج، البيئة، والمجتمع)، تعزى للمؤسسات الجزائرية الخاصة المتبنية لمعيار الايزو 26000.

❖ نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التي أجريناها حول تجسيد المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات القطاع الخاص بجزيئها النظري والتطبيقي، توصلنا الى جملة من النتائج نلخصها فيما يلي:

– نتائج الدراسة النظرية:

1. إن المتتبع للتطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية يجد انها ليست نتاجا للقضايا المعاصرة، كما انها ليست ظاهرة جديدة او حالة سطحية تمثل الاستجابة للضغوط الاجتماعية الطارئة والتي يمكن تهدئتها او معالجتها، بل تشكلت مع نشأة المجتمعات وتطورت مع تطور الحضارات وتنامت مع تنامي اقتصاديات الدول، لذلك فهي بطبيعتها ليست جامدة بل لها صفة الديناميكية والواقعية والتطور المستمر.

2. تعددت تعاريف الكتاب والباحثين والمنظمات الدولية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وتباينت من ناحية الاتجاهات والقضايا التي تم التركيز عليها، وهذا التعدد والتباين انما يرجع لاختلاف الظروف والمتغيرات التي أحاطت بكل تعريف على مر الزمن، وبعد استطرادنا لما جاء فيها، خرجت دراستنا بتعريف مفاده أن: "المسؤولية الاجتماعية هي النهج المنطوي على مجموعة من الممارسات الطوعية فضلا عن الإلزامية، والتي تنبع من قيم راسخة لتبنى عليها أهداف واستراتيجيات المؤسسة، قصد تعظيم أثرها الإيجابي واستدامته تجاه كل من البيئة، العاملين، الزبائن، والمجتمع بشكل عام".

3. بالنسبة للجدل الذي يجعل المؤسسات متأرجحة بين شقين حول ما ان كانت المسؤولية الاجتماعية واجب وإلزام، وتتطلب منها الامتثال لقواعد محددة ولأحكام القوانين والتشريعات، أم هي سلوك اختياري تبادر به من دافع احساسها بمسؤوليتها نحو المجتمعات التي تنتمي اليها. وفي الواقع فان المسؤولية الاجتماعية

تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الطوعية والانسانية؛ أما الجانب الالزامي فيفرضه اليوم تحديات البقاء في السوق، حتى وان كانت توجد العديد من المواد القانونية التي تفرض على المؤسسات الخضوع لها، إلا انها لا تعكس سوى زاوية منها فقط؛ وعليه فالمؤسسات الخاصة ليست مجبرة على اتباع منهج المسؤولية الاجتماعية بمفهومها الشامل، ولكن في المقابل استقرارها غير مضمون، لان المجتمع بشكل عام له الكلمة الاخيرة في استمرار او هلاك أي مؤسسة.

4. ان تطبيق المسؤولية الاجتماعية لا يعني تخلي المؤسسات الخاصة عن هدفها الأول والمتمثل في تعظيم أرباحها، وانما لابد ان يفهم ذلك في إطار الاعتدال بين دورها الاقتصادي، وبين الدور الاجتماعي الذي تتبناه وتحاول من خلاله ان تكون شريكا صالحا في المجتمع، فالعمل كالمعتاد لم يعد ممكنا، حيث اننا نتحرك نحو نموذج جديد، وهو النموذج الذي يعبر عنه باصطلاح الرأسمالية الواعية، والتي من خلالها تثبت وتراعي المؤسسة التوازن بين المصلحة الذاتية ومصلحة جميع الأطراف ذات العلاقة بها.

5. تختلف ممارسات المسؤولية الاجتماعية من مؤسسة لأخرى، فقد تقل أو تزيد بحسب حجمها، نطاق ونوع نشاطها، طبيعة البيئة المحيطة بها، قدراتها المالية والبشرية، وكذا النوايا الخفية من وراء تبنيها لهذه الفلسفة، فهناك النوع الأول من المؤسسات التي اتخذتها كأداة لتحقيق منافع لها بالدرجة الأولى، كرفع نسبة مبيعاتها، تلميع صورتها وعلامتها التجارية، كسب ثقة المجتمع، تحسين الأداء المالي ورفع قيمة أسهمها، تحقيق مزايا تنافسية مستدامة، ...أما النوع الثاني فهي التي تعتنق فكر المسؤولية الاجتماعية لأهداف مجرّدة عن أي رغبة في تحقيق مكاسب مادية أو معنوية، وانما تنطلق من قيمها وايمانها بانها مطلب ديني وواجب وطني للارتقاء الى مصاف المؤسسات الصالحة للوطن، ولعل أشهر مثال على ذلك مؤسسة "بيل وميلندا غيتس"، والمصنفة كأكبر مؤسسة خاصة في العالم امتدت ممارساتها الاجتماعية الى مختلف الدول في مجالات تطوير التعليم، والصحة، والحد من الفقر،...

6. يوجد تقارب بين نماذج الباحثين المحددة لمجالات المسؤولية الاجتماعية، فهناك من قسمها الى أربعة ابعاد في نفس الاتجاه الذي قدمه الباحث "كارول"، وهناك من قسمها على أساس أصحاب المصلحة مع اختلاف في تحديد الأطراف الرئيسية في شبكة علاقات المؤسسة، وهناك من قسمها وفقا لأبعاد التنمية المستدامة، ...وهذا التنوع يعبر عن كون المسؤولية الاجتماعية في حقيقتها تركيب معقد، ولم تحدد أبعاده بدقة حتى يومنا هذا، كما لا يوجد اتفاق نهائي بشأن القضايا التي تشملها، وبالتالي يمكن القول ان المسؤولية

الاجتماعية ليس لها حدود معينة ولا يمكن حصر خطواتها، انها واسعة الابعاد والتوجهات والمنطلقات، انها انصياع للقوانين والأعراف والقيم، انها حفظ حقوق الانسان، انها تقويض للممارسات الفاسدة السائدة لا العمل على استغلالها، انها العطاء المستدام النابع من صميم حاجات المجتمع ومشاكله...

7. ان لم تؤمن وتقتنع المؤسسة الخاصة بأهمية تبني استراتيجية فعالة لدمج الشواغل الاجتماعية في عملياتها ووظائفها ونظامها الإداري المتكامل، لما انعكست في سلوكها مع بيئتها والأطراف الفاعلة فيها، وحتى وان تبنت بعض الممارسات الاجتماعية فإنها ستكون استنساخ لبرامج تقليدية مؤقتة تطغى عليها خدمة المصالح الضيقة للمؤسسة لا أكثر.

8. عرفت المحاسبة دائما بانها علم اجتماعي، الا ان الممارسات الفعلية لها اهتمت بالبعد الاقتصادي فحسب، وفي بداية الثمانينات من القرن الماضي كانت بداية الاهتمام بالبعد الاجتماعي في النشاط المحاسبي، من منطلق عدم كفاية القياس الاقتصادي لتلبية الاحتياجات المتزايدة والمتعددة من المعلومات لمتخذي القرارات. ونتيجة لذلك ظهرت مسميات جديدة تعبر عن هذا النشاط تحت اسم "المحاسبة الاجتماعية" أو"المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية"، ما يشير الى اهتمام المحاسبين بهذا الجانب. هذا الاهتمام يمثل نوعا من التوسع في مجال القياس والافصاح المحاسبي ليتضمن بجانب القياس الاقتصادي، القياس الاجتماعي والذي يهدف الى تبيان الاثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على تنفيذ البرامج والنشاطات والسياسات الاجتماعية، وذلك قصد زيادة درجة المنفعة النسبية للمعلومات المحاسبية لدى المستخدمين لها.

09. شهدت أواخر التسعينات انتشارا واسعا للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على الصعيد العالمي، ولقد كان للمنظمات الدولية الفضل الكبير في ذلك من خلال مؤتمراتها، اتفاقياتها، والمبادئ التي أصدرتها للمساهمة في تعميم اعتماد المسؤولية الاجتماعية في الدول الأعضاء وغير الأعضاء فيها، ومن أبرز هذه المنظمات نجد المنظمة الدولية للتقييس، هذه الأخيرة أسهمت جهودها بشكل كبير في التوصل الى فهم مشترك لمفهوم وممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على المستوى الدولي، وذلك بإصدارها أول مواصفة عالمية للمسؤولية الاجتماعية (الايزو26000)، بحيث اكثر من (80) بلد قام بتبنيه واعتماده كمعيار وطني، ومن بينها (07) دول عربية تتمثل في: الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، عمان، وتونس؛ و (20) بلد في طور تبنيه ومن ضمنها أربع دول عربية وهي: الامارات العربية المتحدة، البحرين، العراق، والسودان.

10. إن الوطن العربي والذي قدم للبشرية يوما فكرة الأوقاف الخيرية أولى بأن تتميز مجتمعاته بقيم المواطنة وسلوكيات المسؤولية الاجتماعية، الا اننا في الواقع لا نجد لها نفس الصدى ولا نفس المكانة والاهتمام كالذي تحظى به في الدول المتقدمة، بحيث أصبحت هذه الأخيرة وخصوصا الاوربية منها قطبا متفوقا في هذا المجال، نظرا لمستوى الوعي والادراك الذي يتصف به قادة الاعمال في تلك الدول، واستجابتهم الكبيرة لكل ما من شأنه ان يسهم في تقدم وتنمية بلدانهم.

11. تستخدم مواصفة الايزو 26000 كدليل توجيهي للمؤسسات لدمج المسؤولية الاجتماعية في إطار النظام الاداري الخاص بها، وتوضح لها الطريقة التي تسترشد بها لتحقيق ذلك، وماهي أهم المواضيع والمبادئ التي تعمل عليها المؤسسات للارتكاز في ممارسة هذا السلوك على أسس سليمة.

12. في ظل دعم المؤسسات الجزائرية لتطبيق معيار الايزو 26000، والتشجيع على ان تكون جزءا من نظام المواطنة الصالحة، بادرت الجزائر بالانضمام الى مشروعين دوليين، تمثل الأول في مشروع "المسؤولية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا" سنة 2011، والذي دام لأربع سنوات، وكان تركيزه على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتنمية المستدامة في دول المنطقة، وتسهيل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الدول الشريكة، أما الثاني فكان برنامج "دعم الشراكة والإصلاحات والنمو الشامل"، والذي كان الهدف منه ترسيخ الحوكمة ودعم عالم الاعلام والمجتمع المدني في بلدان الجوار المتوسطي، وكجزء من هذا البرنامج أطلق سنة 2017 مشروع مساعدة المؤسسات في الجزائر على مراعاة المسؤولية الاجتماعية من خلال تبني المواصفة القياسية (ايزو 26000).

13. رغم العدد الضخم للمؤسسات التي تنتمي للقطاع الخاص في الجزائر ومساهماتها الكبيرة في مختلف المجالات، ورغم الجهود وان كانت متواضعة والتي بذلت من طرف الحكومة الجزائرية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية ودعم المؤسسات لتبنيها، الا اننا ما نلاحظه أن الجزائر تغدو بعيدة عن عالم المسؤولية الاجتماعية، إذ نجد في واقعنا العديد من النماذج والامثلة لمؤسسات جزائرية خاصة تقوم بمساهمات مجتمعية، ولكن أغلبها عبارة عن جهود فردية مبعثرة تبقى بعيدة عن المعايير المنهجية المنتظمة، وأقرب الى تلك النشاطات الموسمية التي تقوم بها الجهات الخيرية المتخصصة؛ أما بالنسبة للمؤسسات الخاصة الأجنبية، فبالرغم من اننا لا نلمس اثرا كبيرا للممارسات والبرامج التي تقوم بها، إلا انها أكثر إدراكا لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وأكثر سخاء في المشاركة والعطاء مقارنة بالمؤسسات الوطنية، كما ان تبنيها للمسؤولية

الاجتماعية يقوم على دمجها في استراتيجياتها العامة وأهدافها الجوهرية ونهجها الشامل، وذلك باعتبار ان الفروع بصفة عامة تتبع نفس السياسات التي تمليها المؤسسات الام في الدول الأجنبية، والتي تتميز بوجود ثقافة راسخة للمبادرة في بناء مجتمعاتها.

– نتائج الدراسة التطبيقية:

1. تتجذر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة في قلب نظامها الإداري مما يسمح بإعطاء ميزة التنظيم والتخطيط ومن ثم عملية التنفيذ وهذا هو أساس بناء نظام استراتيجي للمسؤولية الاجتماعية.

2. المؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة تدرك الهدف الحقيقي من وراء تبنيها للمسؤولية الاجتماعية، وذلك لأنها تتعدى المفهوم السطحي المحصور في الأعمال الخيرية الموسمية الى برامج ونشاطات تخدم اهداف التنمية المستدامة وتحقق الصالح العام.

3. قيام المؤسسات الجزائرية الخاصة المبحوثة بالكشف من خلال تقاريرها عن بيانات تتعلق بأدائها الاجتماعي فضلا عن الاقتصادي، يعكس مدى شفافيتها وصدقها للالتزام بالسلوك الاجتماعي المسؤول.

4. إن عملية التنسيق والتعاون مع منظمات المجتمع المدني يمثل خطوة مهمة في تجسيد برامج ومشاريع تنبع من حاجات ومتطلبات المجتمع والبيئة التي تعمل فيها.

5. ان مشاركة المؤسسات الجزائرية الخاصة محل الدراسة في تنظيم الاحداث والمؤتمرات حول موضوع المسؤولية الاجتماعية يساهم في نشر وتنمية ثقافة العطاء الذكي، ويفتح المجال امام المؤسسات الاقتصادية لتبادل الخبرات والاطلاع على التجارب المختلفة مما يسمح بتبني أفكار وبرامج جديدة لخدمة المجتمع وتنفيذها بشكل ناجح.

6. يرتبط مجال المنتج بالعديد من الممارسات ذات الطبيعة الاقتصادية الممزوجة بالتوجه الاجتماعي للمؤسسة الخاصة، والتي تحقق في مجملها مصلحة الزبون كهدف أساسي، ومن خلال الدراسة التي أجريت على المؤسسات الجزائرية الخاصة، تبيّن ان الزبائن هم أكثر فئة مستفيدة من ممارسات المسؤولية الاجتماعية مقارنة بباقي الأطراف الأخرى، وقد يعود ذلك لاحد الأسباب التالية:

- المؤسسات اليوم أصبحت تواجه زبونا أكثر وعيا، لا يكفيه أن تقدم له أفضل نتيجة إن لم تتبع الطريق الأصح لتحقيق ذلك.
- التأثير المباشر لهذا المجال على الأداء المالي للمؤسسات الخاصة وعلى استمرار نشاطها.
- اهتمام الحكومة الجزائرية بالحماية الكاملة للزبون، ولقد نظمت هذه الحماية في عدة نصوص تشريعية، وأوكلت مهمة متابعة وضمان تطبيقها لهيئات إدارية مختصة، والتي تعتبر بمثابة الجهة الضاغطة على المؤسسات الاقتصادية.

وهذا ما أكدته إجابات الإطارات في المؤسسات الخاصة المبحوثة، والتي تضمنت موافقتهم على العبارات التي تعكس الممارسات الأخلاقية، الاقتصادية، والقانونية.

7. تتضمن المسؤولية البيئية للمؤسسات الخاصة مجموعة من الممارسات لحماية البيئة ومواردها، وتحقيق استدامتها؛ أما بالنسبة للممارسات العمالية فتعتبر من أبرز القضايا التي تركز عليها المؤسسات الخاصة في تطبيقها للمسؤولية الاجتماعية، وذلك لان العاملين يمثلون أقرب فئة يجب خدمتها وتطويرها والحفاظ عليها في المؤسسة خصوصا الكفاءات، باعتبارها ميزة فريدة قادرة على احداث تغيير ايجابي في مسار عمل المؤسسة ونجاحها. وبالنظر الى الممارسات الاجتماعية للمؤسسات الجزائرية الخاصة محل دراستنا فيما يخص هذين المجالين، نجد منها ما يعكس الحدود الدنيا للمسؤولية الاجتماعية وذلك يرجع بالدرجة الأولى لاهتمام الحكومة الجزائرية بوضع القوانين والنظم والهيئات في سبيل حماية البيئة وحفظ حقوق العمال؛ إلا ان المؤسسات الخاصة المعنية بالدراسة لم تتوقف عند هذا الحد فحسب، بل تجاوزت ماهي ملزمة به قانونا لتقوم بممارسات طوعية تنبع من قيمها الجوهرية وحسها المجتمعي تجاه العاملين بها، وتجاه بيئتها.

8. تمثل المساهمات المجتمعية المجال المحوري الذي يصب مباشرة في الهدف الأسمى لتطبيق المسؤولية الاجتماعية، وذلك لأنها ترتكز على مبادرة المؤسسات الخاصة من دافع احساسها بمسؤوليتها لتنمية المجتمعات التي تعمل فيها، ولعلّ هذا ما أثر على تراجع اهتمام المؤسسات الخاصة في الجزائر لأن تكون سباقة ببناء مجتمعاتها والمساهمة في معالجة مشاكلها، ولكن بالنظر الى المؤسسات الخاصة التي طبقت عليها دراستنا، نجد ان ممارساتها بالنسبة لمجال المجتمع تتم في إطار مخطط وممنهج ومنتظم، فقليل دائم خير من كثير منقطع.

9. أظهرت الفروقات في تبني وممارسة المسؤولية الاجتماعية لصالح المؤسسات الخاصة الكبيرة على حساب المؤسسات الخاصة المتوسطة، وهي نتيجة منطقية طالما ان المؤسسات الكبيرة تتمتع بطاقات مالية وبشرية كافية لإدماج مثل هذه الأساليب الإدارية الحديثة، إضافة الى ان الوزن الاقتصادي والاجتماعي الذي تتميز به المؤسسات الخاصة الكبرى يجعلها أكثر تقيدا بالسلوكات الأخلاقية والاجتماعية المسؤولة، كطريقة لتحسين سمعتها والحفاظ على مكانتها واستقرارها في السوق.

10. توصلت الدراسة الى ان سنوات عمر المؤسسات الجزائرية الخاصة تؤثر على مستوى تبنيها للمسؤولية الاجتماعية، أما الممارسات التي تقوم بها تجاه كل من العاملين، المنتج، البيئة، والمجتمع، فهي لا تتأثر بكون المؤسسة قديمة أو حديثة النشأة.

11. هناك العديد من الأمثلة لمؤسسات جزائرية خاصة بغض النظر عن سنوات عمرها، تتبنى المسؤولية الاجتماعية كممارسة فقط أي قد تقوم بنشاطات وبرامج مجتمعية، ولكن هذا لا يعني بالضرورة ان هذه المؤسسات قامت بإدماج المسؤولية الاجتماعية ضمن الاستراتيجية التي تتبعها، وتحديث رؤيتها ورسالتها لتعكس دورها الاجتماعي، وإرساء هذه الثقافة عبر وظائفها، وتحويل نشاطاتها لآليات عمل مفصلة ومجسدة لإرادة فعلية للنهوض بالتنمية.

12. أظهرت الدراسة وجود فروقات في تبني المسؤولية الاجتماعية لصالح مؤسسة "رويبة" على حساب المؤسسات الخاصة الأخرى، وفي ممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه (المنتج، والمجتمع) أيضا لصالح مؤسسة "رويبة"، وبالنسبة لممارسة المسؤولية البيئية فقد كانت لصالح كل من مؤسسة "رويبة" و"ساساس" على حساب باقي المؤسسات الخاصة. وهذه النتيجة ترجع لتميّز كل من مؤسستي "رويبة" و"ساساس" باعتماد الارشادات التوجيهية لمعيار "الايزو 26000" منذ سنة (2011)، واختيارهما من طرف المنظمة الدولية للتقييس كأول مؤسستين في القطاع الخاص الجزائري تبنت المسؤولية الاجتماعية وأحرزت تقدما كبيرا في تطبيقها.

13. إن المؤسسات الجزائرية الخاصة التي أجرينا عليها دراستنا، لم تأخذ بالمفهوم السطحي والتطبيق الشكلي للمسؤولية الاجتماعية كما هو سائد، بل قامت بتبني المسؤولية الاجتماعية كاستراتيجية وتجسيدها كممارسة، وهذا هو المنطلق الذي يجب ان ترتكز عليه المؤسسات الصالحة في الجزائر.

❖ الاقتراحات:

رغم تميز العديد من المؤسسات الخاصة بدورها الاجتماعي والتي ذكرنا نماذج منها في دراستنا، الا ان المجتمع الجزائري لم يلمس أثرا واضحا للجهود التي تبذل، حيث ان هناك إحجام كبير عن تبني استراتيجية المسؤولية الاجتماعية في معظم مؤسسات القطاع الخاص الجزائري، وذوبان نتائج الممارسات التي يقوم بها البعض الآخر في موجة الاحتياجات الكبيرة والمتزايدة لمجتمعنا. لذلك سنقدم فيما يلي مجموعة من التوصيات تعكس آليات تجسيد ممارسات أكثر مسؤولية خصوصا تجاه المجتمع، ومواجهة العقبات التي تثبط من انتشار هذه الثقافة لدى مؤسسات القطاع الخاص، واقناعها بتبني المسؤولية الاجتماعية بمفهومها العميق، من خلال اقتراح الحلول التالية لها وللجهات الفاعلة:

1. أولا وقبل كل شيء، على المؤسسات الخاصة بمسؤوليها وعمالها إدراك الفرق بين الأعمال الخيرية ومفهوم المسؤولية الاجتماعية، فالأولى هي نشاطات تتضمن إجراءات تكتيكية وتتم غالبا بشكل فردي وتلجأ اليها في أوقات معينة فقط ولا تعكس الصورة العميقة والشاملة لمضمون المسؤولية الاجتماعية، بينما الثانية فهي تقوم على استراتيجيات وأهداف وخطط عمل ومسؤوليات محددة، وأنظمة وبرامج وسياسات وتقارير موثقة، ولا تتوقف على التبرعات الخيرية والرعاية فقط كما هو سائد لدى العديد من المؤسسات الخاصة، بل تتعداها للمشاركة في قضايا ومشاريع تصب في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

2. في ظل العولمة القائمة على التحرر الاقتصادي والانفتاح التجاري، لم يعد هناك مجال لأي مؤسسة أن تعزل نفسها عن التغيرات والتطورات العالمية، والانضمام الى هذا الواقع والموائمة مع متطلباته وشروطه لضمان صمودها واستمرارها، ولعلّ الاستعانة بالخطوط التوجيهية للمواصفة العالمية "الايزو 26000" تمثل أحد أهم المفاتيح التي تساعد على إدماج السياق العالمي ضمن التفكير الاستراتيجي للمؤسسات الخاصة.

3. على المؤسسات الخاصة أن تتواصل مع المعهد الجزائري للتقييس (IANOR) باعتباره الجهة الحكومية الوحيدة التي تدعم المؤسسات الجزائرية لمراعات المعايير العالمية للمسؤولية الاجتماعية، خصوصا بعد إصداره للدليل الوطني لتقييم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر، وفقًا لمعيار NA / ISO 26000.

4. يتطلب تطبيق المسؤولية الاجتماعية ومتابعتها وجود قسم خاص أو إدارة محددة ضمن الهيكل التنظيمي، بحيث تكون تحت السلطة المباشرة للإدارة العليا والتي يجب ان يكون دورها واضحا في هذا الشأن؛ وفي حال

عدم وجود إدارة متخصصة يمكن تشكيل لجنة خاصة بإدارة المسؤولية الاجتماعية تضم فريق عمل يتشكل أعضاءه من مسؤولي الوظائف وممثل عن العاملين إضافة الى ممثلين عن مجلس الإدارة والإدارة العليا.

5. الاقتراب من المؤسسات الرائدة في تجسيدها للمسؤولية الاجتماعية للاستفادة من الخبرات والمعارف، خاصة فيما يتعلق بالبرامج الفعالة والمؤثرة وكيفية تمويلها وتنفيذها، ومنهجية المتابعة والتقييم واعداد التقارير، إضافة الى التشاور والتعاون معها لتطوير مشاريع اجتماعية مشتركة ذات نفع مستدام.

6. قد تبادر العديد من المؤسسات الخاصة بأعمال وبرامج اجتماعية مميزة ولكن في الخفاء، مما يحد من انتشار هذه الثقافة وتشجيع باقي المؤسسات للاقتداء بها، لذلك على أي مؤسسة تتبنى نهج المسؤولية الاجتماعية أن تشارك الممارسات التي تقوم بها في هذا الإطار من خلال الموقع الإكتروني (www.rse-algerie.org)، والذي يمثل أول قاعدة مرجعية على الانترنيت ترصد كل ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية في الجزائر.

7. إن المقارنات الخاطئة بين كل من المؤسسات الخاصة العملاقة، والمتوسطة والصغيرة الحجم من ناحية نوع وضخامة القضايا الاجتماعية التي تبادر بها، تولد نوعا من الاحباط لدى بعض المؤسسات بتحجيم دورها الاجتماعي وقد يجعل من مؤسسات أخرى تتراجع تماما عن تبني المسؤولية الاجتماعية بمجرد التفكير في مواردها المالية المحدودة، لذلك يجب على كل مؤسسة ان تربط ممارسات المسؤولية الاجتماعية بقدراتها المالية، وتدرك الحدود التي يجب ان تعمل فيها ليسهل عليها عملية تنفيذها ولضمان تحقيقها.

8. من بين أهم الحلول التي يمكن ان تساعد على دفع المؤسسات الخاصة للاهتمام أكثر بالممارسات الموجهة للمجتمع، هو أن تحدد كل مؤسسة على الأقل فئة مستهدفة من فئات المجتمع والقضية الاستراتيجية الموجهة لها، فبتنوع الفئات الاجتماعية واحتياجاتها وبتعدد المؤسسات واختلاف خصائصها، تختلف الحقول التي يمكن أن تغطيها الممارسات الاجتماعية، وإن لم تحدد المؤسسة شريحتها التي ستخدمها بدقة فإنها ستجد نفسها مبعثرة أمام خيارات كثيرة مما يجعلها تبادر عشوائيا بممارسات غير مدروسة قد تجد صعوبة في تنفيذها.

9. إن البحث عن الأفكار التي تنفق عليها الأموال تجسيدا للدور الاجتماعي للمؤسسات الخاصة قد يشكل عقبة بالنسبة للعديد منها خصوصا تلك التي تعتبر بان تبني مثل هذه الممارسات ليس من اختصاصها، وهو من شأنه ان يأخذ من وقت المؤسسة ويصرفها عن تحقيق أهدافها التي وجدت لأجلها، الا ان التجارب الناجحة في هذا المجال تشير لإمكانية تبني المؤسسات لبرامج تتماثل وتخصص المؤسسة، كأن تقوم المؤسسة بإنشاء مشاريع إنتاجية منزلية لإنتاج متطلبات محددة من المؤسسة نفسها (بحيث تتناسب مع نوع نشاطها)،

على ان تتولى شراء المنتجات أو أن تقوم بعرضها وبيعها من خلال معارضها، ومواقعها... فكم من اسرة فقيرة ستتحول الى اسرة منتجة ولها دخل، وكم ستزيد مبيعات المؤسسات، وكم سيؤثر ذلك على حجم الإنتاج المحلي...

10. لا يمكن للقطاع الخاص ان يحقق بمفرده النتائج المرجوة من تجسيد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مالم يكن هناك تقاسم للجهود وتنسيق للأعمال بينه وبين كل من القطاع الحكومي والمجتمع المدني، لتحقيق مشاريع خيرية مبنية على منظومة مؤسساتية متكاملة تعطي ممارسات المسؤولية الاجتماعية طابع الشراكة، الابداع والاستمرار.

11. تعزيز الدعم الحكومي من خلال القوانين والتشريعات التي تفرض وتنظم الحدود الأولية للمسؤولية الاجتماعية لتفعيل الممارسات المرتبطة خصوصا بتنمية وخدمة المجتمع، ويمكن في هذا الإطار وضع نص قانوني ملزم لمؤسسات القطاع الخاص التي تتوفر فيها شروطا معينة بتوجيه نسبة محددة من الأرباح لتمويل صندوق وطني يخصص للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وربط هذا الاجراء بالاستفادة من امتيازات جبائية مغرية.

12. إنشاء هيئة أو جهة مختصة بتوفير المعلومات الموثقة والاحصائيات الدقيقة المحدثة عن احتياجات المجتمعات المحلية من الخدمات والمشاريع في مختلف المجالات التنموية اللازمة، وتيسير إمكانية الوصول إلى خدماتها من خلال نظام إلكتروني عبر الأنترنيت، بحيث يمكن لأي مؤسسة جزائرية التسجيل في هذا النظام، وتحدد البرامج والمشاريع والمبادرات المرغوب في تبنيها والمساهمة بها في إطار مسؤوليتها الاجتماعية، وفور الموافقة على طلبها من قبل الجهة المستفيدة، يتم توجيه المساهمات مباشرة الى الجهة صاحبة المشروع من خلال هذا النظام الالكتروني.

13. تكثيف المؤتمرات الدولية التي تعنى بقضايا المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر، مما يسمح لهذه الأخيرة بالاستفادة من خبرات وتجارب الدول الأجنبية، ومن المهم ان يكون المغزى من وراء هذه المؤتمرات تحمّل كل جهة مسؤولية التطبيق الفعلي للحلول الكفيلة بتعميم هذه الثقافة أكثر في القطاع الخاص الجزائري.

14. تنظيم مسابقات وطنية مع منح جوائز للمتميزين في مجال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كاعتراف وتكريم لها، والذي يسهم بدوره في خلق نوع من التسابق بين المؤسسات لتبنيها، والتنافس للإبداع في برامجها.

15. لابد من وضع نموذج وطني للمحاسبة عن الأنشطة الاجتماعية والافصاح عنها من خلال التقارير والقوائم المالية، وإقامة أجهزة مراقبة لإلزام المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بتطبيقه لمتابعة وتقييم أداءها الاجتماعي.

16. إضافة تخصصات جامعية أو مقاييس دراسية لإثراء وترسيخ المعرفة في مجال المسؤولية الاجتماعية، بما يسمح ببناء كفاءات مستقبلية وإعدادها لتولي مسؤولية تنمية المجتمعات والاسهام في رقيها وحل مشاكلها.

17. إقامة معهد تدريبي جزائري بمقاييس دولية يساهم في تكوين خبراء ومختصين في مجال المسؤولية الاجتماعية ليشرفوا على مرافقة المؤسسات الخاصة ومساعدتها على إدراك المفاهيم الرئيسية والتطبيق العملي الصحيح لمبادئ وأبعاد المسؤولية الاجتماعية.

18. لابد لمختلف وسائل الاعلام أن تراجع دورها في رفع مستوى الوعي، وتعزيز المفاهيم والممارسات الصحيحة للمسؤولية الاجتماعية والفوائد التنموية التي يمكن ان تتحقق من وراءها، وان تساهم في الاشادة بالنماذج المشرفة والناجحة في هذا المجال بالجزائر.

19. إن التواصل والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني، وإشراكها في الحوار وإبداء الآراء والمقترحات، يشجع المؤسسات الخاصة على تقبل الأفكار المطروحة وتبنيها بتقديم دعمها المادي، أو البشري، أو المعرفي، لتجسيد ممارسات ناشئة فعلا من واقع المجتمع وحاجاته.

❖ آفاق الدراسة:

كان للدارسة دورا في معالجة موضوع المسؤولية الاجتماعية في حدود الإشكالية المطروحة، الا انها تبقى مفتوحة لتناول جوانب أخرى هامة تستحق مواصلة البحث فيها، لذلك نقترح المواضيع التالية والتي يمكن الاستناد عليها مستقبلا في البحوث:

1. الشراكة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني نحو تحقيق العطاء الذكي المؤسسي.
2. المسؤولية الاجتماعية للمنظمات كمدخل لاستدامة رأس المال الفكري.
3. اقتراح نموذج للمحاسبة عن المسؤولية البيئية والمجتمعية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر.
4. أثر تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على الصورة الذهنية المدركة لدى المستهلك الجزائري.
5. دور البنوك الإسلامية في إرساء قيم المواطنة والمسؤولية الاجتماعية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

- القرآن الكريم.
- أبو النصر مدحت، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات: المواصفة القياسية ISO 26000، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2015.
- أبو تايه صباح محمد، التسويق المصرفي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- آل شبيب دريد كامل، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- الاميري وليد حميد رشيد، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- البرواري نزار عبد المجيد، البرزنجي أحمد محمد فهمي، استراتيجيات التسويق: المفاهيم، الأسس والوظائف، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- البكري ثامر ياسر، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- البكري ثامر ياسر، قضايا معاصرة في التسويق، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- الحموري صالح، المعايطة رولا، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: من الالف الى الياء، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- الربيعي عبده محمد فاضل، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، 2004.
- السكراته بلال خلف، أخلاقيات العمل، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
- الصيرفي محمد، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.
- الطائي محمد عبد حسين، المسؤولية الاجتماعية للشركات واخلاقيات الاعمال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
- العتيبي ضرار، الحواري نضال، خريس إبراهيم، العملية الإدارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- العصيمي عايد عبد الله، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

- الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، إدارة المال والأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال: الاعمال والمجتمع، دار وائل للنشر، عمان، 2010/2005.
- بدوي محمد عباس، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- زرواتي رشيد، تدريبات على منهجية البحث العلمي، دار الهدى، الجزائر، 2008.
- شحاتة السيد شحاتة، السوافيري فتحي رزق، نور أحمد محمد، مدخل معاصر في مبادئ المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- صقر أحمد محيي خلف، المسؤولية المجتمعية في العالم العربي والعالمي: دراسة تحليلية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019.
- طرى سميحة، دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، 2016.
- عبد الباري إبراهيم درة، جرادات ناصر محمد سعود، الإدارة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- عبوي زيد منير، الخصخصة في الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- عبيدات سليمان خالد، مقدمة في إدارة الإنتاج والعمليات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- فلاق محمد، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
- قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- كوتلر فيليب، ولي نانسي، المسؤولية الاجتماعية للشركات، (ترجمة: علا أحمد إصلاح)، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2011.
- مجيد ضياء، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
- نجم عبود نجم، اخلاقيات الإدارة ومسؤولية الاعمال في شركات الاعمال، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

- هيتجر ليستراي، وماتولتش سيرج، المحاسبة الإدارية، (ترجمة: أحمد حامد حجاج)، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004.

2. الأطروحات والرسائل الجامعية:

أ. أطروحات الدكتوراه:

- الحمدي فؤاد محمد حسين، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، 2003.

- العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.

- العليمات نوفان حامد محمد، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها في القوائم المالية الختامية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2010.

- بركات كريم، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2014.

- حمادي نبيل، أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012.

- ساحل محمد، اتجاهات الخوصصة في البلاد العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014.

- سعداوي موسى، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.

- صلاح محمد، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015.

- طهراوي حياة، دور القيادة التحويلية في تفعيل منهج إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي: دراسة آراء عينة من أساتذة قطاع التعليم العالي، أطروحة دكتوراه، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2016.

- عبد الله قويدر الواحد، دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن (**BSC**) لتحقيق المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015.

- فلاق محمد، مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الاعمال، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014.

- قرن خيرة، واقع وآفاق تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الإنتاجية لولايات المدية، الجلفة، والاغواط، أطروحة دكتوراه، جامعة المدية، الجزائر، 2016.

- قريو أسماء، التفاعل بين الحوكمة ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية لتحقيق استدامة منظمات الاعمال، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016.

- مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، 2014.

- هزرشي طارق، دراسة لعوامل ضعف إنتاجية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وسبل تحسينها، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015.

ب. رسائل الماجستير:

- أبو سمرة حامد أحمد صالح، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

- الفحماء فهد راعي، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.

- اللولو محمد سالم، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

- الهاشم ليلى بنت سعد، واقع الإدارة الاستراتيجية في الأجهزة الحكومية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2006.

- أوقاسين نعيمة، المؤسسة العمومية الجزائرية والخوصصة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.

- بن جمعة نبيل، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2013.

- بن زروق رمزي مراد، مساهمة اقتصاد السوق في تطور القطاع الخاص، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.

- حبيب خالد صبحي، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

- خامرة الطاهر، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007.

- خوليدات صالح، المسؤولية الاجتماعية لوظيفة التسويق، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011.

- درغام ماهر موسى، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل شركات المساهمة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

- راشي طارق، الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية "الايزو" في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.

- سليطين سوما علي، الإدارة الاستراتيجية وأثرها في رفع أداء منظمات الاعمال، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، دمشق، 2007.

- شكة عبد الله، تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، رسالة ماجستير، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر، 2015.

- شيباني رابح، سيرورة الخوصصة في الاقتصاديات الانتقالية وإمكانية تحقيقها في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009.

- ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010.

- عاطف محمد ياسين محمد، واقع تبني منظمات الاعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، 2008.

- عودة اياد محمد، قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2008.

- لعتر كريمة، دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ومعوقات دخوله الى البورصة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2016.

- محمدي نورة، دراسة تحليلية لاثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006.

- نوري ياسمين، مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015.

3. التقارير والمنشورات:

- آل غزوي حسين عبد الجليل، الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، الاكاديمية العربية، الدنمارك، 2009.

- الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، قوانين جبائية، مطبوعات المديرية العامة للضرائب، 2012.

- المغربل نهال، فؤاد ياسمين، المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية، ورقة عمل رقم (138)، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر، سبتمبر 2008.

- أنور نورا محمد عماد الدين، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الازمة الاقتصادية العالمية، ورقة بحثية مقدمة الى مركز المديرين المصري، 2010.

- منظمة العمل الدولية، إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسيات، منشورات مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 2011.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2004.
- وزارة الصناعة والمناجم، نشرة المعلومات الإحصائية، العدد رقم 30، 2017.

4. المجلات العلمية:

- آل خطاب سليمان، الحاج عبد الله محمد، الدراوشة عبد الله، أبو شريعة إسلام، أثر التسويق الاجتماعي وتطبيق المسؤولية الاجتماعية في تعزيز جودة الخدمات التعليمية، دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد (42)، العدد (02)، 2015.
- بوسالم أبو بكر، بوفنش وسيلة، التوجه نحو القطاع الخاص كخيار استراتيجي للتمويل المستدام للتنمية في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، المجلد (02)، عدد خاص، أفريل 2018.
- جربوع يوسف محمود، مدى تطبيق القياس والافصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد(15)، العدد (01)، 2007.
- شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد (06)، العدد (10)، 2016/01/31.
- صديق زكريا، بن جيمة عمر، المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص ودورها في تحقيق الامن الاقتصادي بالجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة بشار، جوان 2017.
- ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، العدد (05)، 2014.
- عبد النور ناجي، عمارة ناجي، تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، جوان 2017.
- مصيطفى عبد اللطيف، مراد عبد القادر، أثر استراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد (04)، 2013.
- مقرري زكية، مانع شوقي، أهمية المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحث، العدد (15)، 2015.
- منصوري زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد (02)، 2005.

- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد (07)، 2009.

5. المؤتمرات، الملتقيات، والندوات:

- آل مفرح محمد بن يحيى، القطاع الخاص والمسؤولية الاجتماعية: أكثر من مئة نموذج من المجتمع الخليجي، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الخيري الخليجي الرابع، البحرين، 2-4 مارس 2010.

- الساقي سعدون مهدي، نور عبد الناصر، محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال، ندوة علمية، جامعة الاسراء، عمان: الأردن.

- السحيباني صالح، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، المعهد العربي للتخطيط، بيروت، 23-25 مارس 2009.

- العاني حارس كريم، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية، المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والابداع: استراتيجيات الاعمال في مواجه تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، 15-16 مارس 2005.

- الغالبي طاهر محسن منصور، العامري صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، فعاليات المؤتمر السنوي للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2000.

- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية: الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، المنامة، البحرين، 2005.

- بريش عبد القادر، غراية زهير، دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات"، الملتقى الدولي الثالث حول: "منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية"، جامعة بشار، الجزائر، 14-15 فيفري 2012.

- بلالي أحمد، خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر (الأسباب، الميكانيزمات والتحديات)، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-05 أكتوبر 2004.

- بن حسان حكيم، قهواجي أمينة، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14-15 نوفمبر 2016.

- بن عيشي بشير، مشكلات عملية الخوصصة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-05 أكتوبر 2004.

- بن مسعود نصر الدين، كنوش محمد، واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012.

- بودي عبد القادر، بن سفيان زهرة، المسؤولية الاجتماعية للمقاول ومؤسسته الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، يومي 14-15 فيفري 2012.

- بورغدة حسين، قصاص الطيب، الخوصصة مفتاح الدخول الى اقتصاد السوق في الجزائر، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-05 أكتوبر 2004.

- بوطالب قويدر، إشكالية الخوصصة: المفهوم، طرق التنفيذ وشروط النجاح، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-05 أكتوبر 2004.

- جدو سامية، طرق وأساليب خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-05 أكتوبر 2004.

- جديدي روضة، مزيو ألفة، المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك، الأردن، 17-18 أفريل 2013.

- حملاوي ربيعة، أساليب الخوصصة وتجارب بعض الدول العربية في مجال الإصلاحات الاقتصادية والأسواق العالمية، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-05 أكتوبر 2004.

- خوني رابح، حساني رقية، الخوصصة كآلية تحول الى اقتصاد السوق، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-05 أكتوبر 2004.

- راشي طارق، بن خديجة منصف، دور المسؤولية الاجتماعية في تدعيم تنافسية المؤسسة الاقتصادية، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك، الأردن، 17-18 أفريل 2013.

- شجاع الدين عبد المؤمن، المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الفقه والقانون، ورقة مقدمة للمؤتمر الثاني للمسؤولية الاجتماعية، جامعة عدن، يومي 5-6 ماي 2009.

- طهرات عمار، مولاي خليل، الابعاد العملية للمنظمات في مجال المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة " نماذج لتجارب دولية رائدة"، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة "الواقع والرهانات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14-15 نوفمبر 2016.

- عبيدات محمد، دور التسويق الاجتماعي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر المسؤولية الاجتماعية، مركز دراسات وبحوث السوق والمستهلك، صنعاء، 29-30 أكتوبر 2008.

- عثمان حسن عثمان، الخصخصة: الأهداف المتوقعة ودور الدولة في تحقيقها، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-05 أكتوبر 2004.

- مخلوفي عبد السلام، بن عبد العزيز سفيان، تأثير معايير المسؤولية الاجتماعية على نشاط الشركات متعددة الجنسيات، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، 14-15 فيفري 2012.

- موساوي إلهام، بوزشة علاء الدين، حامدي أحلام، استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه الموارد البشرية مدخل حديث لزيادة الالتزام الوظيفي وتفعيل الابداع داخل المؤسسة، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14-15 نوفمبر 2016.

6. الجرائد الرسمية:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 2009/03/08.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 62، الصادرة بتاريخ 2001/10/24.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزارية، العدد 48، الصادرة بتاريخ 1995/09/03.
- الجريدة الرسمية للجمهوية الجزائرية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 1993/10/10.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 1982/08/24.
- دستور 1976.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، الصادرة بتاريخ 1966/09/17.

7. مواقع الانترنيت:

- الأسرج حسين عبد المطلب، المسؤولية الاجتماعية للشركات: التحديات والافاق من اجل التنمية في الدول العربية، 2011، على الموقع: www.ub.uni-muenchen.de، تاريخ الاطلاع: (2017/03/22).
- بابا عبد القادر، مقدم وهيبة، المسؤولية الاجتماعية: ميزة استراتيجية خالقة للقيمة، على الموقع: www.iefpedia.com، تاريخ الاطلاع: (2017/05/24).
- سعد عماد، إطلاق الدورة الثانية عشر من الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، على الموقع: www.abudhabienv.ae، تاريخ الاطلاع: (2019 /07/25).
- عرابة رابح، بن داودية وهيبة، المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية عرض تجارب بعض الشركات العالمية، على الموقع: www.csrsa.net ، تاريخ الاطلاع: (2017/05/23).
- عيسى فؤاد محمد، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر: دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات، 2010، على الموقع: www.iefpedia.com، تاريخ الاطلاع: (2017/04/25).
- الموقع: www.arado.org، تاريخ الاطلاع: (2017/05/29).
- الموقع: www.dubaichamber.com، تاريخ الاطلاع: (2017/05/30).
- الموقع: www.ianor.dz، تاريخ الاطلاع: (2017/08/10).
- الموقع: www.iso.org، تاريخ الاطلاع: (2017/09/25).
- الموقع: www.mobilk.net، تاريخ الاطلاع: (2017/06/01).
- الموقع: www.rsealgerie.org، تاريخ الاطلاع: (2017/10/5).
- الموقع: www.vodafone.com.eg، تاريخ الاطلاع: (2017/05/30).

المراجع باللغة الأجنبية

-Aletter. Frank, Boddenberg, *The development of Corporate Social Responsibility in South Africa*, Article from the publication «Corporate Social Responsibility In South Africa As Practiced by South African and German Companies », Published by : Southern African-German Chamber of Commerce and Industry, Johannesburg.

-Angèl. D, Nicolas. B, *Mesure de la performance globale des entreprises*, 28ème congrès de l'association française de comptabilité : « Comptabilité et Environnement », Institut d'administration des entreprises de Poitiers, Paris, 23-25 Mai 2007.

-Archie. B. Caroll, *Corporate Social Responsibility: Evolution of a defitional construct*, Business Society, USA, 1999, vol.38, n° 3.

-Atil. Ahmed, Dadene. Abdelouahab, *La Notion et le Concept de la RSE dans des PME algériennes :Entre une perception floue et une représentation controversée*, Article scientifique, Premier colloque international sur le comportement des entreprises économiques face aux enjeux du développement durable et de l'équité sociale, Université Ouargla, le 20-21 Novembre 2012.

-Bahlouli. Sarah, *Corporate Social Responsibility in Algeria: Empirical Study of Many Corporations*, Article in Roa Iktissadia Review, University Eloued, Algeria, Issue 09, December 2015.

-Bayoud. Nagib. Salem, Kavanagh. Marie, *The importance and benefits of CSR-Disclosure in the Libyan context : Evidence from managers*, Research paper, University of Southern Queensland, Australia.

-Bouhezza. Mohamed, *La privatisation de l'entreprise publique algérienne*, Revue des sciences économiques et de gestion, N03, 2004.

-Bouyoud. Floriane, *Le management stratégique de la Responsabilité Sociale des Entreprises : Cas d'expérimentations dans le secteur social et médico-social*, Article scientifique, Colloque international et Consortium Doctoral en partenariat avec l'Academy Of Management (AOM) États-Unis - Université Jean Moulin Lyon3, juin 2009.

-Bouyoud. Floriane, *Le management stratégique de la responsabilité sociale des entreprises*, Pour l'obtention du titre de docteur en science de gestion, Conservatoire National des Arts et Métiers, Laboratoire D'investigation en Prospective Stratégie et Organisation, Paris, 2010.

-Brown. Dana, Knudsen. Jette. Steen, *Visible Hands: Government Policies on Corporate Social Responsibility in Denmark and the UK*, Paper presented to the CES Conference, 23 March 2012.

-Christian. Brodhag, *Le Développement Durable*, Colloque INAISE (International Association of Investors in Social Economy), Mulhouse, France, 23 mai 2002.

-Djamel. Hales, *La Responsabilité Sociale des Entreprises*, Séminaire internationale organisé par l'ambassade de la république de Corée en Algérie, Hôtel Saint-Georges, Alger, 03/09/2018.

-Dontenwill. Emmanuelle, *Comment la théorie des parties prenantes peut' elle permettre d'opérationnaliser le concept de développement durable pour les entreprises*, Colloque ESDES sur les enjeux du management responsable, à Lyon, du 18-19 juin 2004.

-Doucin. Michel, *Etude des politiques volontaristes menées par les Etats en matière de Responsabilité sociale des entreprises dans 17 pays européens* (UE 16+ Norvége), un rapport publié par Ministère des affaires étrangères et européennes, Paris, 3 mai 2010.

-Doucin. Michel, Lemestre. Caroline, *La Responsabilité Sociale des Entreprises : L'engagement de la France*, un rapport publié par Ministère des affaires Etrangères et Européennes, Paris, 6 avril 2009.

-Garenne. Yves, *Implantation De la NA/ISO26000*, Séminaire National de Restitution Du Projet SPRING sur Implémentation de la norme algérienne NA ISO26000, Hôtel Holiday Inn, Cheraga, Alger, 08/05/2018.

-Gray. Rob, *Thirty Years Of Social Accounting «Reporting and Auditing » : What have we learn ? In Business Ethics*, European Review, Vol. 10, january 2001.

-Guyonnaud.M.F, Willard.F, *Du management environnemental au développement durable des entreprises*, Synthèse documentaire sur le développement durable, Agence de l'environnement et de la maitrise de l'énergie, Paris, Mars 2004.

-Hadou. Samia. Ahlem, Bennafla. Kaddour, *Corporate Social Responsibility and it's benefits for the companies : Corporate reputation as a model*, Article in review of North African Economies, Chlef, Vol 02, N17, 2017.

-Hoje. Jo, Maretno. A. Harjoto, *The Causal Effect of Corporate Governance on Corporate Social Responsibility*, Article in journal of « Business Ethics», March 2012.

-ISO, *Benefits in applying ISO26000* (*Selected case studies as a result of the SR MENA Project*), Genève, Suisse, juin 2015.

-ISO, *Impact study of the SR MENA Project*, Genève, Suisse, février 2016.

-ISO, *SR. MENA Case Study, Project on the uptake and use of iso26000 on social responsibility within the mena region*, SASACE, Algeria.

-ISO, *SR. MENA Case Study, Project on the uptake and use of iso26000 on social responsibility within the mena region*, NCA Rouiba, Algeria.

-ISO, *SR. MENA Project*, Article publiée le 26/03/2016.

-Keith. Davis, *The case for and against business assumption of responsabilities*, The academy of management Journal, vol/16, n° 2, Jun 1973.

-Ambassade de la République de Corée en Algérie, *Les Activités Sociales des Entreprises Coréennes en Algérie*, Séminaire internationale sur « La Responsabilité Sociale des Entreprises », Hôtel Saint-Georges, Alger, 03/09/2018.

-Michael. E. Porter, Mark. R. Kramer, *Strategy and Society : The Link Between Competitive Advantage and Corporate Social Responsibility*, Harvard Business Review Article, 01 December 2006.

-Milton. Friedman, *The Social Responsibility of Business is to Increase its Profits*, The New York Times Magazine, September 13, 1970, Available on: www.nytimes.com , Date: 20/03/2017.

-Office National des Statistiques, la direction technique chargée des statistiques de la population et de l'emploi, Alger, Décembre 2015.

-Ramboarisata. Lovasoa. Nirina, *Analyse institutionnelle de la stratégie de responsabilité sociale d'entreprise des institutions financières coopératives*, Thèse présentée comme exigence partielle du doctorat en administration, Université du Québec à Montréal, Septembre 2009.

-Rodié. Ivana, *Responsabilité Sociale des Entreprises- le développement d'un cadre européen*, Mémoire présenté pour l'obtention du diplôme d'études approfondies en études européennes, Institut Européen De L'université De Genève, Avril 2007.

-Sandrine. Berger. Douce, *Rentabilité et pratiques de RSE en milieu PME, premiers résultats d'une étude française*, Article scientifique, Revue Management et Avenir, N15, 2008.

-Ministère du Commerce, *Programme d'appui à la Gouvernance Politique et Economique en Algérie*, Séminaire National de Restitution du Projet SPRING sur Implémentation de la Norme Algérienne (NA/ISO26000), Hôtel Holiday Inn, Alger, 08/05/2018.

-Trebucq. Stéphane, *Comptabilité sociétale et connaissance : quelle place en gouvernance* ?, Congrès de l'association française de comptabilité, Lille, France, 11/13 mai 2005.

-UK Government, *Corporate Responsiblity Report*, Department for Business, Enterprise and Regulatory Reform, 2009.

الملاحق

الملحق رقم (01)

استبيان الدراسة

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

سيدي الكريم، سيدتي الكريمة.... تحية طيبة وبعد

أضع بين أيديكم استبيان الدراسة الموسومة بـ "**مدى تجسيد مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر لممارسات المسؤولية الاجتماعية: دراسة حالة بعض المؤسسات الجزائرية المتبنية لمعيار الايزو 26000**"، كمتطلب تكميلي لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير.

لذا أرجو منكم التكرّم بالمساعدة في إتمام هذه الدراسة من خلال الإجابة على فقرات هذا الاستبيان، وذلك بوضع علامة (X) في المكان الذي يعبّر عن رأيكم، حيث ان حرصكم على التجاوب مع فقرات الاستبيان بموضوعية ودقة سيسمح بتقييم أفضل لموضوع الدراسة وتحقيق أهدافها.

مع التأكيد على ان المعلومات والبيانات التي تقدمونها تحاط بسرية تامة ولن تستخدم إلاّ لأغراض البحث العلمي.

نشكركم سلفا على حسن تعاونكم، ولكم مني كل الاحترام والتقدير.

الجزء الأول: معلومات عامة

1. المسمى الوظيفي لمالئ الاستبيان (حدد): .....

2. إسم المؤسسة: .....

3. حجم المؤسسة:

- كبيرة (أكثر من 500 عامل) ☐
- متوسطة (من 50-499 عامل) ☐
- صغيرة (أقل من 50 عامل) ☐

4. عمر المؤسسة:

- من سنة الى 10 سنوات ☐
- من 11 الى 20 سنة ☐
- من 21 سنة فما فوق ☐

5. الشهادات المحلية والدولية التي تحصلت عليها المؤسسة:

- الجودة: .....
- البيئة: .....
- السلامة والصحة المهنية: .....
- شهادات أخرى (حدد): .....

الجزء الثاني

المحور الأول: تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

الرجاء، وضع علامة (X) لكل فقرة على حدى، في المربع الذي يعبّر بدقة عن فلسفة المسؤولية الاجتماعية في مؤسستكم.

الرقم	الفقرة	نعم	لا	محايد
01	تتكامل ممارسات، ومبادئ المسؤولية الاجتماعية استراتيجيا مع جميع أنشطة ووظائف المؤسسة وعملياتها.			
02	تمتزج رؤية ورسالة المؤسسة وسياساتها بفلسفة المسؤولية الاجتماعية، وتعتبرها جزء لا يتجزأ من أهدافها الجوهرية.			
03	ترتكز المؤسسة في تطبيقها للمسؤولية الاجتماعية على مبادئ مواصفة الايزو 26000 (المساءلة/الشفافية/ احترام حقوق الانسان/ احترام الأعراف الدولية للسلوك/احترام سيادة القانون/السلوك الأخلاقي/ احترام مصالح الأطراف المعنية).			
04	تعرض المؤسسة ضمن تقاريرها، معلومات تتعلق بأدائها الاجتماعي.			
05	تسعى المؤسسة من خلال توجهها لأداء المسؤولية الاجتماعية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.			
06	تتابع المؤسسة تجارب وانجازات المؤسسات الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية.			
07	تشارك المؤسسة في تنظيم الاحداث والمؤتمرات الوطنية والدولية التي تعنى بموضوع المسؤولية الاجتماعية.			
08	تعمل المؤسسة على طرح أفكار جديدة للإبداع في البرامج والأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية.			
09	تمارس المؤسسة مسؤوليتها الاجتماعية في المواسم والمناسبات الدينية فقط.			
10	تقوم المؤسسة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني او مؤسسات أخرى للقيام بمشاريع مجتمعية.			
11	تخصص المؤسسة ميزانية سنوية للإنفاق على أنشطة وبرامج المسؤولية الاجتماعية.			

المحور الثاني: مجالات المسؤولية الاجتماعية

– أولا: مجال العاملين

الرقم	الفقرة	نعم	لا	محايد
01	تلتزم المؤسسة بالنزاهة وتحقيق تكافؤ الفرص، في عملية التوظيف.			
02	تأخذ المؤسسة المعرفة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية بعين الاعتبار عند تقييم المترشح في عملية التوظيف.			
03	تهتم المؤسسة بتدريب العاملين بدون تمييز، وإكسابهم المهارات والمعارف اللازمة.			
04	يمتاز نظام الاجور والمكافآت في المؤسسة بالعدالة، والشفافية.			
05	تهتم المؤسسة بالتحسين المستمر لمتطلبات الصحة والسلامة المهنية، لحماية العاملين فيها.			
06	تحترم المؤسسة كافة حقوق العاملين المتعارف عليها قانونيا وتلتزم بها.			
07	تحرص المؤسسة على تشجيع ودعم العمل الطوعي للعاملين في مختلف القضايا الاجتماعية.			

08	يستفيد جميع العاملين في مختلف المستويات بالمؤسسة، واسرهم من مساعدات وخدمات اجتماعية متنوعة (كالرعاية الصحية/المنح /....).				
09	تعترف المؤسسة بإنجازات العاملين المتفوقين والمبدعين في العمل.				
10	تقوم المؤسسة بالحوار مع العاملين في مختلف المستويات الإدارية حول مسؤوليتها الاجتماعية (برامجها، أهدافها، إنجازاتها....).				

– ثانيا: مجال المنتج

الرقم	الفقرة	نعم	لا	محايد
01	تراعي المؤسسة الصدق والامانة في كافة المعلومات الخاصة بمنتجاتها.			
02	تراعي المؤسسة قيم، ثقافة وقدرة الزبون الشرائية من خلال خصائص منتجاتها (مكونات المنتج، العلامة، التغليف، التسعير...)			
03	تقدم المؤسسة تخفيضات على منتجاتها لفائدة فئات خاصة في المجتمع.			
04	تقوم المؤسسة بتخصيص نسبة من سعر منتجها لأعمال تضامنية أو قضية مجتمعية معينة.			
05	توفر المؤسسة مجالا لسماع آراء الزبائن، تطلعاتهم، وشكاويهم وتسعى لمعالجتها.			
06	تدفع المؤسسة تعويضات مناسبة للزبون في حال تعرضه لأضرار نتيجة استهلاكه لمنتوجها.			
07	تعمل المؤسسة على التطوير والتحسين المستمر لمنتجاتها لأجل سلامة وصحة زبائنها.			
08	تلبي منتجات المؤسسة جميع المعايير القانونية المطلوبة لحماية الزبائن من أي ضرر.			
09	تلتزم المؤسسة أخلاقيا بعدم خرق قواعد العمل في السوق (الاحتكار، الغش، التدليس، الاحتيال، ...).			
10	توفر المؤسسة منتجات خاصة تتلاءم مع شريحة معينة في المجتمع (كأصحاب الامراض المزمنة).			

– ثالثا: المجال البيئي

الرقم	الفقرة	نعم	لا	محايد
01	تلتزم المؤسسة بالاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، خصوصا غير المتجددة منها.			
02	تعمل المؤسسة على تصميم منتجات صديقة للبيئة.			
03	توفر المؤسسة الوسائل التقنية والبشرية المتعلقة بتسيير النفايات بأنواعها.			
04	تقوم المؤسسة بتقييم ومتابعة مدى تأثير قراراتها من الجانب البيئي.			
05	تعمل المؤسسة على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتخفيض نسب الملوثات والانبعاثات بما يقل عن المعايير المسموح بها والمحددة في المراسيم والقوانين.			
06	تلتزم المؤسسة بتطبيق التشريعات المتعلقة بتنظيم علاقة المؤسسة مع البيئة.			
07	تهتم المؤسسة بالمشاركة في البرامج والمشاريع التي تشجع على حماية البيئة وتنميها.			

– رابعا: مجال المساهمات تجاه المجتمع

الرقم	الفقرة	نعم	لا	محايد
01	تبادر المؤسسة بممارسات تصب في رفع مستوى التعليم في المجتمع، ودعم المؤسسات التعليمية.			
02	تساهم المؤسسة في تطوير النظام الصحي، وتعزيز الوعي والثقافة الصحية في المجتمع.			
03	تدعم المؤسسة برامج وانشطة في مجال البنى التحتية.			
04	تشارك المؤسسة ببرامج للحد من البطالة ولتحسين نوعية الحياة في المجتمع المحلي.			
05	تسعى المؤسسة لدعم فئات خاصة ليكون لهم دور في المجتمع (ذوي الاحتياجات الخاصة مثلا).			
06	تساهم المؤسسة في تمويل الأندية الرياضية، أو تجهيز الملاعب، أو رعاية نشاطات رياضية...			
07	تقدم المؤسسة الدعم الكافي للمجتمع في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية.			

****

A- Adoption de la Responsabilité Sociale

Veuillez cocher (x) chaque paragraphe individuellement, dans une case qui reflète la philosophie de la responsabilité Sociale dans votre entreprise.

A		OUI	NON	Neutre
A1	Les pratiques et les principes de responsabilité sociale sont stratégiquement intégrés dans toutes les activités et opérations de l'entreprise.			
A2	La vision, la mission, et les objectifs de l'entreprise sont associées à la philosophie de la responsabilité sociale.			
A3	Dans son application de la responsabilité sociale, l'entreprise est basée sur les 7 principes de l'ISO 26000 (La Transparence, Comportement éthique, Reconnaissance de l'intérêt des parties prenantes, Respect de la légalité,...)			
A4	Dans ses rapports, l'entreprise présente des informations relatives à sa performance sociale.			
A5	Dans l'approche RSE, l'entreprise prend en compte la contribution au développement durable.			
A6	L'entreprise suit les expériences et les réalisations des organisations pilotes dans le domaine de la responsabilité sociale.			
A7	L'entreprise participe à l'organisation d'événements, des séminaires et conférences nationaux et internationaux sur la responsabilité sociale.			
A8	L'entreprise propose de nouvelles idées pour la créativité dans les programmes et les activités de responsabilité sociale.			
A9	L'entreprise applique sa responsabilité sociale dans les saisons et les événements religieux seulement.			
A10	L'entreprise coopère avec les associations de la société civile ou d'autre entreprise pour mener à bien des projets bénéfiques à la société en général.			
A11	L'entreprise consacre un budget annuel aux dépenses relatives aux activités et programmes de responsabilité sociale.			

B- Domaines de Responsabilité Sociale de l'Entreprise

1. Les travailleurs

T		OUI	NON	Neutre
T1	L'entreprise s'engage honnêtement à offrir des chances égales dans le processus de recrutement.			
T2	L'entreprise prend en compte la connaissance de la responsabilité sociale lors de l'évaluation du candidat dans le processus de recrutement.			
T3	L'entreprise se préoccupe de la formation des travailleurs sans discrimination et de transmettre les compétences et les connaissances nécessaires.			
T4	L'entreprise fournit un système de salaire et de récompenses, qui est transparent et équitable.			
T5	L'entreprise s'est engagée à améliorer en permanence des exigences en matière de santé et de sécurité au travail afin de protéger ses travailleurs.			
T6	L'entreprise respecte tous les droits légaux des travailleurs.			
T7	L'entreprise est désireuse d'encourager et de soutenir le travail bénévole pour les travailleurs dans les différents domaines sociétaux.			
T8	L'entreprise fournit une assistance sociale et des divers services à tous les travailleurs et leur famille (subventions / soins de santé/ etc).			
T9	L'entreprise reconnaît les réalisations des travailleurs exceptionnels et créatifs.			
T10	L'entreprise est engagée dans un dialogue avec les travailleurs des différents niveaux de direction sur sa responsabilité sociale (ses programmes, ses objectifs, ses réalisations ...).			

2. Le produit

P		OUI	NON	Neutre
P1	L'entreprise respecte l'intégrité et l'honnêteté de tous les renseignements relatifs à ses produits.			
P2	L'entreprise prend en compte la culture et le pouvoir d'achat des clients, en ce qui concerne les caractéristiques de ses produits (composants du produit, marque, emballage, tarification, etc.).			
P3	L'entreprise offre des rabais sur ses produits au profit de groupes spéciaux dans la communauté.			
P4	l'entreprise détermine un pourcentage du prix de son produit pour des activités de solidarité ou d'un initiative communautaire spécifique.			
P5	L'entreprise donne l'occasion d'entendre les opinions, les attentes et les plaintes des clients et de chercher à y répondre.			
P6	L'entreprise paye une compensation appropriée au client dans le cas de tout dommage causé à lui par sa consommation.			
P7	L'entreprise développe constamment ses produits pour la sécurité et la santé de ses clients.			

P8	Nos produits répondent à toutes les normes légales requises pour protéger les clients.			
P9	L'entreprise s'engage éthiquement à ne pas enfreindre les règles du marché (monopole, fraude, ...)			
P10	L'entreprise fournit des produits spéciaux adaptés à un segment spécifique de la société (comme les maladies chroniques).			

3. L'Environnement

E		**OUI**	**NON**	**Neutre**
E1	L'entreprise s'engage à utiliser rationnellement les ressources naturelles, notamment non renouvelables.			
E2	L'entreprise travaille à concevoir des produits écologiques.			
E3	L'entreprise fournit les ressources techniques et humaines liées à la gestion de tous les types de déchets.			
E4	L'entreprise évalue et surveille l'impact de ses décisions sur l'environnement.			
E5	L'entreprise prendre des mesures pour réduire les taux de pollutions et émissions de gaz de moins que les normes spécifiées dans les lois.			
E6	L'entreprise s'engage à mettre en œuvre les lois relatives à la relation de l'entreprise avec l'environnement.			
E7	L'entreprise est intéressée à participer à des programmes et des projets qui favorisent la protection et le développement de l'environnement.			

4. Contributions à la communauté

C		**OUI**	**NON**	**Neutre**
C1	L'entreprise initie des pratiques qui augmentent le niveau d'éducation dans la communauté et soutiennent les institutions éducatives.			
C2	L'entreprise contribue à la promotion de la sensibilisation à la santé, ainsi qu'au développement du système de santé dans la société.			
C3	L'entreprise soutient des programmes et des activités dans le domaine des infrastructures.			
C4	L'entreprise contribue à des programmes qui réduisent le chômage et améliorer la qualité de la vie dans la communauté locale.			
C5	L'entreprise cherche à soutenir des groupes spécifiques pour avoir un rôle dans la société (personnes ayant des besoins spéciaux, par exemple).			
C6	L'entreprise contribue au financement de clubs sportifs, équipement de stades, sponsoring d'activités sportives…			
C7	L'entreprise fournit un soutien adéquat à la communauté dans les situations d'urgence et les catastrophes naturelles.			

الملحق رقم (02)

أسماء السادة الأساتذة محكمي استبيان الدراسة

الاسم الكامل للمحكم	مكان العمل	البلد
د. أحمد هدروق	جامعة يحي فارس –المدية–	الجزائر
د. حياة طهراوي	جامعة يحي فارس –المدية–	الجزائر
أ.د خالد حسيني	جامعة بورتسموث	المملكة المتحدة
د. سمير بن عمور	جامعة يحي فارس –المدية–	الجزائر
د. كمال مولوج	جامعة يحي فارس –المدية–	الجزائر
د. محمد بولصنام	جامعة يحي فارس –المدية–	الجزائر
د. محمد كنوش	جامعة محمد البشير الابراهيمي –برج بوعريريج–	الجزائر

IANOR

الملحق رقم (03)

Liste des organisations pilote « OP » du projet SPRING / ISO 26000

Organisation	Typologie	Secteur d'activité	Wilaya	Statut
ACP Bordj Ghedir	APC	APC	Bordj Bou Arreridj	Publique
APC Ghilassa	APC	APC	Bordj Bou Arreridj	Publique
APC Moradia	APC	APC	Alger	Publique
CCI Mezghenna	EPIC	Chambre de Commerce	Alger	Publique
INAPI	EPIC	Propriété intellectuelle	Alger	Publique
Bordj Steel	PME	Métallurgie	Bordj Bou Arreridj	Privée
CODINAF	PME	Importateur distributeur	Alger	Privée
COGIZ	PME	Gaz industriels	Oran	Publique
ETRHB	PME	Chimie	Alger	Privée
Fromagerie Noble	PME	Agroalimentaire	Alger	Privée
KNAUF	PME	Plâtre	Oran	Privée
Sarl Toufik	PME	Métallurgie	Batna	Privée
SBC	PME	Agroalimentaire	Setif	Privée
TuboPlast	PME	Tuyauterie	Alger	Privée

Source : IANOR.

الملحق رقم (04)

مخرجات برنامج SPSS

1) التوزيع الطبيعي:

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		A	B
N		60	60
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	27,5500	87,9333
	Ecart type	2,90193	7,64657
Différences les plus extrêmes	Absolue	,195	,201
	Positif	,117	,147
	Négatif	-,195	-,201
Statistiques de test		,195	,201
Sig. asymptotique (bilatérale)		,000[c]	,000[c]

2) معامل الثبات:

- **المحور الأول:** تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,574	9

- **المحور الثاني:** مجالات المسؤولية الاجتماعية

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,818	31

- **الاستبيان ككل:**

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,821	40

3) الفروقات الإحصائية:

– المحور الأول: تبني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (A)

Tests statistiques[a]

	A
U de Mann-Whitney	107,000
W de Wilcoxon	927,000
Z	-4,649
Sig. asymptotique (bilatérale)	,000

a. Variable de regroupement : TAILLE

Tests statistiques[a]

	A
U de Mann-Whitney	252,500
W de Wilcoxon	717,500
Z	-2,954
Sig. asymptotique (bilatérale)	,003

a. Variable de regroupement : AGE

Tests statistiques[a,b]

	A
Khi-deux	21,935
ddl	3
Sig. asymptotique	,000

a. Test de Kruskal Wallis

b. Variable de regroupement : NOM

– المحور الثاني: مجالات المسؤولية الاجتماعية (B)

Tests statistiques[a]

	B
U de Mann-Whitney	255,000
W de Wilcoxon	1075,000
Z	-2,284
Sig. asymptotique (bilatérale)	,022

a. Variable de regroupement : TAILLE

Tests statistiques[a]

	B
U de Mann-Whitney	423,000
W de Wilcoxon	888,000
Z	-,401
Sig. asymptotique (bilatérale)	,688

a. Variable de regroupement : AGE

Tests statistiques[a,b]

	B
Khi-deux	14,572
ddl	3
Sig. asymptotique	,002

a. Test de Kruskal Wallis

b. Variable de regroupement : NOM


تم بحمد الله